أنــدرو راشــمـيـــل

الحرب الخفية في الشرق الأوسط

(الصراع السري على سورية، ١٩٤٩ ـ ١٩٦١)

ترجمة: عبد الكريم محفوض

الحرب الخفية في الشرق الأوسط

(الصراع السري على سورية، ١٩٤٩ ـ ١٩٦١)

● ـ الحرب الخفية في الشرق الأوسط
(الصراع السرّي على سورية)
● ـ أندرو راثميـــــل
● ـ الطبعة الأولى ١٩٩٧

● ـ توزيع دار سلمية للكتاب
سلمية : هاتف : ٨١٥٠٠٥

المحتويات

المقدمة

«لقد كانت الأحابيل القذرة، بالنسبة لكل اللاعبين في الشرق الأوسط، امتداداً مقبولاً للدبلوماسية... ولذلك فإن الممارسات السياسية كانت تتقزم غالباً إلى صراعات بين أجهزة أمنية متناحرة».

باتريك سيل في كتاب «الأسد».

«لقد كانت لغة الإرهاب في الشرق الأدنى تضاعف القنوات الدبلوماسية المألوفة».

ميشيل سيور في كتاب «دولة البرابرة».

إن العالم الخفي الذي ينشط فيه العميل السري والإرهابي يهيمن على المدركات الشعبية في الشرق الأوسط، كما إن نظرية التآمر قد ارتفع بها المقام في البلدان العربية إلى حد لبوسها شكل الفن القائم بحد ذاته، وأما بالنسبة للغرب فشبح الإرهاب يخيم على حيز كبير من تلك المنطقة. فالعنف السياسي والدسيسة كانا يلعبان منذ أمد بعيد أدواراً رئيسية في الشرق الأوسط الحديث ولايزالان يلعبان تلك الأدوار حتى في هذه الآونة أيضاً. وإن تصفحا سريعاً للعناوين الرئيسية النموذجية في الصحافة الغربية أو العربية يؤكد صحة هذه المقولة. ولكن الأشياء التي لاتستطيع توثيقها التقارير المعاصرة المنشورة فهي نطاق ومدى تلك الأنشطة السرّية التي تكمن خلف الأحداث الظاهرية. وهكذا فإن كل المراقبين سرعان ما يكتشفون زلل مواقع أقدامهم في معظم الأحيان بعد انجلاء نتائج المكائد والدسائس في ذلك العالم السري الذي تلطأ فيه الأنشطة السرية التي ينفذها العملاء السريون خلف الرواح والمجيء الصريحين للدبلوماسيين.

ومع ذلك فقد أحجم الباحثون عن التركيز على هذه المسائل متذرعين، ولهم ملء الحق، بافتقارهم للمصادر التي يمكن الاعتماد عليها مما جعلهم يتركون هذا الميدان للصحافيين وكتاب القصص الشعبي. ولذلك فإن هذا الإحجام يعني فيما يعنيه أن فهمنا

للسياسة في الشرق الأوسط ليس إلا فهماً مبتوراً، إذ ما من تاريخ دبلوماسي أو سياسي بمقدوره تفسير الأحداث إن غض الطرف عن الأدوار التي يلعبها العمل السري والعنف السياسي. وباعتراف الجميع فإن الأكاديميات في موقف لاتحسد عليه إن هي حاولت الكتابة بشكل موثق عن مثيلات هذه المسائل في سياق معاصر. ولكن العمل التاريخي الحديث استناداً على أنشطة أجهزة الأمن البريطانية والأمريكية (USA) قد بيّن أن من الممكن استخدام موادها المحفوظة لتسليط الضوء على هذا العالم الباهت.

وهكذا فإن هذه الدراسة تستكشف هذه الموضوعات بإلقاء نظرة معمقة على السياسة السورية والعلاقات الأجنبية منذ عام ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٦١ ، وذلك لأن هذه الفترة كانت فترة رجراجة جداً في الحياة السياسية السورية ولأن هذا البلد الحديث الاستقلال كان عرضة للتمزق من جراء الصراع الداخلي لأن التحالف الوطني الذي قاد سورية إلى الاستقلال تعرض للانقسام الداخلي، كما أنه استسلم للانقضاض عليه من عدة أحزاب كانت أكثر عقائدية وتنظيماً منه، علاوة على أن سورية كانت، في ذلك الوقت نفسه، على أوثق ارتباط بالصراعات التي زلزلت تلك المنطقة ـ كالصراع العربي الإسرائيلي والتناحر العربي الداخلي فيما بين الدول والسلالات الحاكمة، والحرب الباردة بين الشرق والغرب.

إن اقتران كل هذه المنافسات والصراعات المتناحرة وفّر الدافع والفرصة لاستخدام الأحابيل القذرة على نحو مكثف. فالصراع على السلطة في سورية كان محط اهتمام حلقة أوسع بكثير من حلقة السوريين المعنيين مباشرة بالموضوع من سياسيين وضباط عسكريين، كما أن مصير سورية أثار اهتمام القوى العظمى واهتمام جيرانها أيضاً على حد سواء، فكل هذه الحكومات كانت تسعى سعياً حثيثاً لتحقيق مصالحها في ذلك البلد كما كانت، في معظم الأحيان، تفلت عقال العمليات السرية أو ترعى الإرهاب كلما اقتضت الضرورة وفق تقديراتها هي.

المؤامرات والعمل السري والإرهاب

إن كل من يدرس الشرق الأوسط سرعان ما يتأكد للتو أن تفسير الأمور بناء على «نظرية التآمر» يحتل مركز الصدارة في البلدان العربية. فاللاعبون السياسيون والمراقبون، فضلاً عن الرأي العام، يميلون كلهم إلى الاعتقاد بأن التطورات السياسية الضخمة ليست

إلا من هندسة قوى خارجية مما يجعل الخصوم السياسيين برمتهم يكيلون التهم لبعضهم بعضاً بأنهم عملاء لسلطة أجنبية ما.

فمثل هذا الميل وارد ومفهوم في المجتمعات التي ظلت تدار طيلة قرون من عواصم أجنبية وفي البلدان التي تدين بوجودها ذاته إلى الدبلوماسية السرية التي تمارسها القوى الخارجية. وهكذا يجب على المراقبين الخارجيين ألا يحطوا من قدر هذه السمة وألا يعتبروها مجرد شذوذ حضاري عجيب. ومع أن أبسط نظريات التآمر قد تسلط الضوء على الحالة الذهنية للمنظّر أكثر مما تسلطه على الأحداث السياسية، فإن من الواضح أن وكالات الاستخبارات كان لها دورها في هندسة الأحداث في الشرق الأوسط على نفس المنوال الذي تهندسها فيه في كل أرجاء العالم.

إن الأدب الأكاديمي عن أنشطة مصالح الاستخبارات في الشرق الأوسط أدب هزيل. ولكن صدرت مؤخراً أعمال عديدة تتطرق للخدمات التي أدتها الاستخبارات الإسرائيلية على الرغم من هزال توثيقها وافتقارها إلى الموضوعية، ناهيك عن التنويه إلى أن الدرس والتمحيص قد تناولا منجزات بعض مصالح الاستخبارات الغربية، الأكثر أهمية من السابقة، من أمثال إزاحة حكومة مصدق في إيران عام ١٩٥٣ على أيدي وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) ووكالة الاستخبارات السرية البريطانية، أو اغتيالات القادة الجزائريين الوطنيين على أيدي المخابرات الفرنسية «مكتب التوثيق الخارجي المعادي للتجسس» في الخمسينات (١٩٥٠). ولكن على العموم كان على الباحثين أن يعتمدوا على مذكرات ضباط المخابرات السابقين ورواياتهم التي يعتور الشك التعويل عليها. وأما أنشطة وكالات الاستخبارات العربية فإنها كلها تقريباً بعيدة عن متناول أية دراسة.

فهذا الكتاب يعالج تلك المؤامرات التي بادرت إليها أو حرضت عليها المصالح الاستخباراتية سعياً منها لتحقيق أهداف سياسة أجنبية. وتدخل أمثال هذه المساعي، وفق المصطلحات الحديثة التي تعتمدها الاستخبارات، تحت عنوان وردي هو «العمل السري» الذي من الممكن تعريفه بأنه «أية عملية أو مسعى يستهدف تصميمه التأثير على الغرباء من حكومات أو أشخاص أو أحداث لتعزيز مقاصد السياسة الخارجية للدولة العرّابة له والحفاظ، في الوقت نفسه، على سرية تعزيز الدولة العرّابة لتلك العملية». وإن من الممكن

تصنيف العمليات السرية في ثلاث فئات هي: الدعاية والعمل السياسي والعمل شبه العسكري. فالدعاية غالباً ما تكون صريحة بيد أنها في أشكالها السرية قد تكون ملبدة بالغيوم «حيث ينتفي الإقرار بالرعاية الصريحة» أو قد تكون ضبابية بغيتها «المجيء من مصدر غير المصدر الحقيقي». وأما العمل السياسي فيعني ضمناً «محاولات تبديل موازين القوى السياسية في بلد من البلدان وذلك عن طريق تقديم النقود لجماعات معينة في غالب الأحيان»، في حين أن العمليات شبه العسكرية تعني المساعدة العسكرية السرية أو التدريب، أو المشاركة الفعلية في أعمال العنف الهدام.

وأما الإرهاب فإنه نموذج من نماذج العملية شبه العسكرية، ولكنه ليس أساساً إلا مجرد أداة أخرى من أدوات العمل العسكري المستور. إن المنحى الذي ننحوه في هذا الكتاب يتفق والتعليق الذي ساقه البروفيسور بول ويلكينسون والذي قال فيه أن الإرهاب «ليس فلسفة أو حركة سياسية ما، بل إنه سلاح أو نهج تم استخدامه على مر العصور من قبل الحكومات ومن قبل المنظمات الحكومية الفرعية لتحقيق مجموعة كاملة من القضايا والأغراض السياسية». ولكن المشكلة الأساسية في استخدام هذا المصطلح هي أن الحكومات والباحثين قد وجدوا أن من المستحيل عليهم، سواء بسواء، أن يتفقوا على المعنى الدقيق الذي يعنيه هذا المصطلح.

وانسجاماً مع أغراض هذه الدراسة فإن التعريف الذي سنعتمده هنا للإرهاب هو ذلك التعريف الذي اقترحه الأكاديمي الأمريكي توماس ثورنتون وقال فيه «أن الإرهاب عمل رمزي يستهدف تصميمه التأثير على السلوك السياسي بوسائل بالغة التطرف تستلزم استخدام العنف أو التهديد باستخدامه».

ولما كان هذا الكتاب يُعنى إلى حد ما بالجماعات الحكومية الفرعية فإنه يُعنى أساساً بالعملاء الحكوميين السريين. ففي المصطلحات الفنية للدراسات المعاصرة التي تتناول الإرهاب يجري التركيز على الإرهاب الذي ترعاه الدولة وعلى الإرهاب الذي تسعى لتعزيزه. ولقد عرّف المحامي الأمريكي جون مورفي هذين المصطلحين بالقول أن الرعاية تدل على أن دولة ما «تشارك في التخطيط الفعّال للعمليات الإرهابية وفي توجيهها وفي التحكم بها»، في حين أن التعزيز يدل على درجة أقل من تحكم الدولة بالعمليات الإرهابية تحكماً مباشراً ويغطي تشكيلة من العلاقات.

سورية: الميدان السري للمعركة

إن سورية في الخمسينات (١٩٥٠) تشكل مثلاً ممتازاً وجديراً بالدراسة للبعد السري للسياسة الدولية وذلك لأن الصراعات الدولية في الشرق الأوسط تركزت عليها في هذه الآونة. فثمة مصالح ضخمة كانت محفوفة بالمخاطر كما أن العديد من الدول والأحزاب كانت منخرطة في ذلك الصراع السائب المفتوح بلا أية قيود أمام الجميع، ذلك الصراع الذي كانه «الصراع على سورية». فكما كتب باتريك سيل عام ١٩٦٥ في كتابه الذي يحمل نفس ذلك العنوان:

(كانت سورية تحتل موقعاً مركزياً جداً... وإن القول بأن يكون لدولة ما «سياسة عربية» في سنوات ما بعد الحرب كان أساساً يعني أن يكون لها خطة ما بخصوص سورية: أي أن تسعى لبسط نفوذها هناك... أو... أن تمنع دولة منافسة لها من التمركز هناك... وأما الحديث عن النضال من أجل الوحدة العربية في العقدين السابقين فلم يكن يعدو إلا قليلاً، إن نظرنا إليه من منظور سياسة القوة، محاولات التنافس للسيطرة على سورية...

لقد كانت سورية بمثابة المفصل الهام الذي كانت تتوجه إليه أرقى فنون العمل الدبلوماسي من قبل الغرب والاتحاد السوفياتي على حد سواء. وعلى صعيد السياسة الداخلية السورية شُنّت، إلى حد كبير، تلك المعارك الحاسمة فيما يتعلق بحلف بغداد ومبدأ آيزنهاور، ومحاولة السوفييث جرّ سورية إلى ضمن دائرة النفوذ السوفياتي في عام ١٩٥٧).

وأما الأعمال النموذجية الأخرى فتتضمن كتاب غوردون هـ. توري: «السياسة السورية وضباط الجيش، ١٩٤٥ - ١٩٥٨» ، وكتاب نيقولاس فان دام: «الصراع على السلطة في سورية»، غير أن هذين الكتابين لايركزان بالأصل إلا على السياسة الداخلية وعلى تسنم حزب البعث السلطة بدلاً من تركيزهما على العلاقات الأجنبية. وعلاوة على ذلك فهنالك كتابات أشمل عن التاريخ السوري المعاصر من أمثال كتاب تابيتا بيتران المعنون «بسورية»، وكتاب ديريك هوب وود المعنون «بسورية ١٩٤٥ - ١٩٨٦: السياسة والمجتمع»، وكتاب فولكر بيرتز المعنون «الدولة والمجتمع في سورية: ١٩٧٠ - ١٩٨٩»، ولكنها لاتقدم من المعلومات الجديدة عن مرحلة الخمسينات (١٩٥٠) إلا النزر اليسير.

ومن الجدير بالذكر أن هنالك أربع دراسات حديثة أفادت من المواد الأرشيفية لمعاينة العلاقات الأجنبية لسورية على وجه التخصيص وهي: كتاب إيتامار رابينوفيتش المعنون «بالطريق الذي تنكبوا عنه: باكورة المفاوضات الإسرائيلية العربية» وقد تفحص العلاقات الإسرائيلية السورية بعد النكبة المباشرة لأول حرب إسرائيلية عربية، ومقالة آنتوني غورست و و.سكوت لوكاش المعنونة «بانتشار العملية والتدخل الأنكلوأمريكي في سورية، ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ ، وقد ركزت على العمل السري البريطاني والأمريكي في سورية إبان أزمة السويس، ومقالة دوغلاس ليتل المعنونة «بالحرب الباردة والعمل السري: الولايات المتحدة وسورية ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨» التي عالجت العمليات السرية للولايات المتحدة في سورية حتى عام ١٩٥٨ ، بالإضافة إلى الأطروحة الجامعية لدافيد ليش بعنوان «الولايات المتحدة وسورية ١٩٥٣ ـ ١٩٥٧: الحرب الباردة في الشرق الأوسط» التي غطت العلاقات السورية الأمريكية في نفس تلك المرحلة على نحو أشمل. إن كل هذه الأعمال قد شكلت أساساً مفيداً لهذه الدراسة على الرغم من النواقص التي تكتنف هذه الأعمال التي منها أولاً: أنها لاتغطي إلا جزءاً من تلك المرحلة وبعض اللاعبين وحسب، في حين أن هذا الكتاب يغطي، على النقيض من ذلك، كل المرحلة الممتدة من ١٩٤٩ حتى ١٩٦١ بأسرها، فضلاً عن أنه يكشف بالتفصيل أدوار الأردن والعراق ولبنان وأدوار مجموعات من مثل الحزب السوري القومي الاجتماعي، بدلاً من مجرد التركيز على إسرائيل أو الولايات المتحدة أو بريطانيا على غرار ما فعلت الدراسات الأخرى. وثانياً: كل الدراسات السابقة تتشاطر نقطة الضعف المتمثلة بالاعتماد، حصراً تقريباً، على الوثائق الرسمية الأمريكية والبريطانية التي يجب أن تشكل العمود الفقري لأي تقرير ولكنها بأمس الحاجة للاستكمال بمصادر شرق أوسطية، ولاسيما الصحافة والمذكرات والمقابلات.

ويحدونا الأمل في الختام أن تكون هذه الدراسة أكمل وصف متاح حتى الآن عن ذلك العالم الخفي الذي يكمن خلف سياسة هذه السنوات المضطربة. وفي أقل ما يقال فإن هذه الدراسة سوف تتيح للناس الخارجيين أن يستوعبوا على نحو أمثل تلك القوى التي هندست سورية على شكلها الراهن، ولئن ساعدت السوريين، في الوقت نفسه، على فهم أمثل لماضيهم القريب فإن جهود الكاتب لن تكون قد ذهبت أدراج الرياح.

الفصل الأول

سورية والمحيط الذي حولها

يتقصد هذا الفصل طرح القصة في إطارها الصحيح، أي تقديم اللاعبين وتلخيص مصالحهم في ذلك «الصراع على سورية»، الأمر الذي سيكون من خلال الإتيان على ذكر تاريخ سورية بشكل موجز حتى زمن الإستقلال وتلخيص القوى السياسية الفاعلة في هذا البلد ومصالح الأفرقة الخارجية وأنشطتها أيضاً. وأما البحث في الأحزاب السياسية السورية فسيكون وجيزاً إذ ما من حاجة تدعو لتكرار كتابات منشورة سابقاً، في حين أن البحث في العلاقات الأجنبية لسورية سيكون أطول من سابقه. ويبدو لي هذا الأمر ضرورياً لأن الفصول اللاحقة من هذا الكتاب ستكرس مزيداً من الاهتمام للدسائس التي كانت تحاك من حين إلى حين آخر جراء تضارب المصالح والفلسفات الموجزة هنا. ففي هذا الفصل حاولت تقليص هذه المسائل إلى أركانها الأساسية وحسب. وغني عن القول أن وصف المنافسات فيما بين السلالات العربية وفيما بين القوى العظمى، كما هو مطروح هنا، لاينطبق بالأساس إلا على أواخر الأربعينات (١٩٤٠) وأوائل الخمسينات (١٩٥٠) وذلك نظراً لتحول أنماط الصراع في منتصف الخمسينات جراء قيام الناصرية وانحسار النفوذ البريطاني وبروز النفوذ السوفياتي. كما أن من الجدير بالذكر أن الثورة العراقية في وقت لاحق، أي في عام ١٩٥٨ ، قلبت نمط العمل السياسي في المشرق (Mashreq) رأساً على عقب لدى تقويضها إحدى المملكتين الهاشميتين اللتين كانتا قائمتين حتى ذلك الحين. فكل هذه التبدلات ستكون موضع البحث في الوقت المناسب أثناء سرد القصة. وعلى الرغم من ذلك فإن الخلفية المطروحة لاحقاً هنا ستوفر الإطار الذي تنجلي فيه هذه التبدلات في محطيها الحقيقي.

التـــاريـــــــخ

خلال الاحتلال العثماني لسورية الجغرافية، الأمر الذي بدأ في عام ١٥١٦ ، كانت السلطة الإدارية موزعة بين الولايات التي كانت تتمركز حول البلدات الرئيسية لتلك المنطقة. غير أن انهيار الحكم العثماني في أعقاب هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى أفضى إلى إعادة تنظيم البنى السياسية لسورية. وفي تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩١٨ دخل الأمير فيصل بن الحسين شريف الحجاز، دمشق بكوكبة من عساكره والأمل يحدوه باستبدال السلطة التركية بالزعامة الهاشمية لعائلته. وبناء على الاتفاقيات التي قامت بين أبيه والبريطانيين، وهي الاتفاقيات المعروفة باسم مراسلات ماكماهون ـ الحسين، اتعد الهاشميون بفرصة إقامة دولة عربية ثمناً لدورهم في قيادة الثورة العربية ضد العثمانيين. ولكن بنود معاهدة سايكس ـ بيكو، التي وقعتها بريطانيا وفرنسا في عام ١٩١٦ ، كانت تنص على توزيع الأقاليم العثمانية بين القوى الأوروبية. ومن الجدير بالذكر أن مؤتمر السلم في باريز وبعثة أمريكية لتقصي الحقائق فشلا في تسوية المزاعم المتضاربة، ولكن مؤتمر سان ريمو في نيسان عام ١٩٢٠ منح فرنسا حق الانتداب على إقليم سورية ولبنان. وبعد أن فرض الجنود الفرنسيون مطالبهم عنوة طردوا فيصلاً من دمشق في ٢٥ تموز عام ١٩٢٠ بعد دحرهم جيشه في ميسلون. وأما عصبة الأمم فقد صادقت رسمياً على الانتداب الفرنسي في ٢٤ تموز عام ١٩٢٢ .

إن ذلك الإقليم الذي وقع تحت الانتداب الفرنسي تعرّض للتقسيم إلى عدة وحدات سياسية أطلق عليها اسم«الدول المشرقية». وكانت هذه الدول دولتي حلب ودمشق (وهما الدولتان اللتان اتحدتا معاً في دولة سورية واحدة في عام ١٩٢٤)، ودولة لبنان الكبير وحكومتي اللاذقية (دولة العلويين) وجبل الدروز. وبين عامي ١٩٢٥ و ١٩٢٧ تفاقمت المعارضة للحكم الفرنسي واستحالت إلى ثورة تمكنت من إجلاء القوات الفرنسية مؤقتاً من جبل الدروز وجنوب سورية قبل أن تتمكن من سحقها لاحقاً قوات عسكرية بقيادة فرنسية. وفي كانون الأول عام ١٩٣٦ تم التوقيع على «معاهدة صداقة وتحالف بين فرنسا وسورية» نصت صراحة فيما نصت على البقية الباقية من الحقوق التي ستكون لفرنسا في سورية بعد انضمام الأخيرة إلى عصبة الأمم كدولة مستقلة بعد مضي ثلاث سنوات. ولكن بعد سقوط حكومة الجبهة الشعبية بقيادة ليون بلوم رفض مجلس الشيوخ الفرنسي المصادقة على المعاهدة، وأما سنجق اسكندرون فإن مطالب تركيا بضمه

إليها ظلت على إصرارها كما كانت من قبل على الرغم من وقوع هذا الإقليم تحت الإنتداب الفرنسي في عام ١٩٢٠ ، الأمر الذي أدى إلى تحقيق تلك المطالب في عام ١٩٣٩ لدى تنازل فرنسا عن سلطتها فيه لتركيا طمعاً بكسب ودها في الوقت الذي كان فيه شبح الحرب يلوح في الأفق. ولقد كانت هذه الخطوة صفعة أليمة للوطنيين السوريين الذين شعروا بالمزيد من خيبة الأمل حين أُعلنت حكومة فيشي، وقد قامت بعد استسلام فرنسا في تموز عام ١٩٤٠ ، عن استمرار الانتداب.

في صيف عام ١٩٤١ عمدت القوات البريطانية وقوات فرنسا الحرة إلى غزو سورية ولبنان، وفي ٢٧ أيلول عام ١٩٤١ أعلنت فرنسا رسمياً عن استقلال سورية. وفي تموز عام ١٩٤٣ أعيدت الحكومة الدستورية وجرت الانتخابات النيابية وصار شكري القوتلي رئيساً للجمهورية وهيمن سياسيو الكتلة الوطنية على الوزارة. ولقد كانت الكتلة عبارة عن أولئك السياسيين الوطنيين الذين كانوا يتفاوضون مع فرنسا حول الاستقلال بين الحربين، والذين كانوا يمثلون الطبقات الحاكمة التقليدية. ولكن الحكومة التي أمسكت بزمام الأمور وحررت فرنسا في عام ١٩٤٤ تكشفت على أنها غير راغبة في التنازل عن سورية ولبنان بتلك البساطة. وخلال عامي ١٩٤٤ و ١٩٤٥ بقيت فرنسا ترفض التنازل عن قيادة «الوحدات الخاصة» التي كانت تتشكل من جنود سوريين محليين، كما بقيت على إصرارها على التفاوض لإبرام معاهدة جائرة. وفي أيار عام ١٩٤٥ اندلع القتال حين حاولت فرنسا فرض مشيئتها على شعب يتزايد عناداً باضطراد. وبعد أن تعرضت دمشق للقصف على أيدي قوات ذات قيادة فرنسية تدخلت بريطانيا عسكرياً، وقد كانت ترى أن وجود مشرق مستقر أمر يصب في مصلحتها، وأجبرت فرنسا على تنفيذ التزاماتها، وهكذا ففي ١٥ نيسان عام ١٩٤٦ انسحب أواخر الجنود الفرنسيين من دمشق.

السياسات المحلية

لقد كانت السياسات السورية تقليدياً تحت سيطرة العائلات السنية من تجار وملاك أراضي ممن كانوا يديرون نظاماً شبه إقطاعي لم يتبدل إلا تبدلاً طفيفاً على الرغم من مجيء الانتخابات الديموقراطية. ومع أن الكتلة الوطنية كانت تمثل حركة التوحيد الوطنية إبان النضال للحصول على الاستقلال، فإن عوامل التمزق كانت في صلبها جراء المنافسات بين البلدات والسلالات أيضاً. ولذلك فما إن حلت انتخابات عام ١٩٤٧

حتى انقسمت الكتلة إلى شطرين وبدأت تواجه، في الوقت نفسه، الضغط من أحزاب أحدث منها وذات توجه إيديولوجي أكبر.

وفي مطلع عام ١٩٤٧ عمد الجناح الأكبر من الكتلة إلى تحويل نفسه إلى حزب باسم الحزب الوطني الذي كان يقوده أعيان دمشقيون حظوا بمركز الريادة من خلال سجلهم في النضال الوطني ضد الفرنسيين ومن خلال سيطرتهم على شبكات شعبية من الموالين بين أفراد الطبقة الوسطى التحتية في المدينة. فشكري القوتلي، الذي كان يقود الكتلة منذ عام ١٩٤٠ والذي كان يتسنم رئاسة الجمهورية منذ عام ١٩٤٣ ، كان ألمع شخصية في الحزب الوطني. لقد كانت عائلة القوتلي على علاقات طيبة مع آل سعود منذ زمن بعيد، وهي تلك العلاقات التي كان يستلهمها في توجهه الخارجي. ثمة أعيان دمشقيون آخرون، وتخصيصاً جميل مردم بك وفارس الخوري ولطفي الحفار وصبري العسلي، عملوا مع القوتلي في الحزب الجديد.

وفي آب عام ١٩٤٨ لجأ خصوم القوتلي في الكتلة إلى تنظيم أنفسهم في حزب باسم حزب الشعب الذي كان بقيادة أعيان حلبيين كرشدي الكيخيا وناظم القدسي ومصطفى برمدا. إن جذور الانقسام يمكن ردها إلى التنافس بين المؤيدين الدمشقيين للقوتلي وبين الجماعة التجارية في حلب، وهي المدينة التي فقدت دورها التقليدي كمركز تجاري للهلال الخصيب نتيجة لقيام الدولة السورية. وعلى الرغم من أن معظم قادة حزب الشعب كانوا لايريدون المخاطرة بالنزعة الجمهورية لسوريا، فقد كانوا يميلون لتوثيق عراهم مع العراق، حتى إلى حد إقامة الاتحاد الفيديرالي، كي يعيدوا إلى حلب مركزها الاقتصادي التقليدي. ولقد كان هذا الحزب يتمتع أيضاً بمساندة عائلة الأتاسي القوية التي كانت تسيطر على منطقة حمص.

لقد كان الحزب الوطني وحزب الشعب حزبين لايأبهان بالعقائد أو المبادئ إلا قليلاً، وكان كل منهما عبارة عن تحالفات رخوة بين قادة عشائريين تنحصر همومهم بالإمساك بزمام السلطة والتشبث بها لتوسيع مصالح زبائنهم وعشائرهم. وأما سلوكهم في السلطة فما كان ليعدو محاولة فض النزاع بتوافق الآراء وبالمساومة في حال مواجهتهم أية معارضة جادة في البرلمان أو في الشارع. ولكن الأحزاب الرئيسية الأربعة الأخرى فقد كانت، على نقيض حزبي الوطني والشعب، أحزاباً أحدث نظراً لبنيتها الحزبية المنظمة واعتناقها العقائد المنهجية.

فالحزب القومي الاجتماعي السوري، الذي تأسس في عام ١٩٣٢ في بيروت على يد أنطون سعادة، كان يدافع عن خلق دولة سورية الكبرى التي تشتمل على سورية ولبنان والأردن وفلسطين وقبرص. لقد كانت عقيدته تنقسم إلى زمرتين من المبادئ، مبادئ قومية (أو أساسية) ومبادئ إصلاحية. فمبادئه القومية الثمانية عرفت القومية السورية وألحت على فصل الأمة السورية عن الأمة العربية، في حين أن مبادئه الإصلاحية الخمسة أولت اهتمامها لعلمنة وتحديث الإجراءات التي كان الواجب يقضي تطبيقها مستقبلاً في دولة سورية الكبرى. لقد كان الحزب القومي الاجتماعي السوري ينعت غالباً بالحزب الفاشي نظراً لعقيدته وللطريقة الديكتاتورية لقيادة سعادة ولاعتماده العنف. وفي الوقت الذي يرفض فيه أشياع الحزب هذا النعت فإن من الواضح أن سعادة كان يقبل ضرورة الكفاح المسلح. فمبدؤه الإصلاحي الخامس نص على مايلي: «إن القوة هي العامل الحاسم لتوكيد... الحق الوطني». ولما كان هذا الحزب دائماً حزب النخبة، لا حزب الجماهير، فقد حصل على أعداد كبيرة من الأشياع المتنفذين في المنطقة، بيد أن قلعتيه كانتا لبنان وسورية. وعلى الرغم من أن هذا الحزب لم يتمكن البتة من تسنم السلطة فقد لعب دوراً قيادياً في المنازعات السياسية في كلا البلدين.

وأما حزب البعث، الذي كان بقيادة معلمين سوريين هما ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار، فقد برز رسمياً إلى الوجود إثر مؤتمره الأول في عام ١٩٤٧ وقد تجلى ثالوثه الإيديولوجي بشعار «الوحدة والحرية والاشتراكية»، في حين أن هدفه الأساسي كان بعث الأمة العربية الواحدة على النحو الذي كان يعتقد به. فهذا البعث كان يعني ضمناً إعادة توحيد العالم العربي الذي عملت على تقسيمه، كما يرى حزب البعث، الإمبريالية الأجنبية. وإن هذه الوحدة كانت ستمكن العرب من تحقيق الهدف الثاني ألا وهو تحرير العالم العربي من الإمبريالية والكولونيالية الأجنبيتين. وأما الاشتراكية فقد كانت أقل أهداف الحزب أهمية ولكنه كان يرى فيها، مع ذلك، اللازمة الطبيعية للقومية العربية. لقد كان حزب البعث يركز هجماته عملياً على الحزبين التقليدين واصماً رموزهما بعملاء الإمبرياليين وبخدمة مصالحهم الطبقية ليس إلا.

وفي أواخر الأربعينات والخمسينات (١٩٤٠ ، ١٩٥٠) ارتبط حزب البعث الوليد ارتباطاً وثيقاً بأكرم الحوراني الذي كان قائداً اشتراكياً جماهيرياً من حماه والذي كان يتمتع بدعم عظيم بين الطبقات الفلاحية ومن الجيش في آن واحد معاً. فلقد برز الحوراني

في تلك الآونة، بمساندة حزبه العربي الاشتراكي، كقوة راديكالية رائدة لمعارضة الحزبين التقليديين والقوى الإمبريالية. وهكذا فبين عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٣ وثقت هاتان الجماعتان عرى التعاون بينهما واندمج الحزبان في حزب واحد عام ١٩٥٣ .

وأما الحزب الشيوعي، الذي كان بقيادة خالد بكداش منذ عام ١٩٣٢ ، فقد حافظ على علاقات طيبة مع القوتلي خلال الحرب ووطد نفسه كقوة سياسية رائدة. ولكنه في مطلع عام ١٩٤٤ انفصل عن الحزب الشيوعي اللبناني السوري ليشكل حزباً سورياً مستقلاً، وحافظ منذ ذلك الزمن على علاقات وثيقة مع الحزب الشيوعي الفرنسي، وعارض بمنتهى الإصرار المخططات الهاشمية لإقامة الوحدة لأنها تعني ضمناً توسيع النفوذ البريطاني. ولكن اتخاذ الاتحاد السوفياتي لذلك الموقف المحابي لإقامة دولة يهودية، ذلك الموقف الذي تجلى بتصويته تأييداً لخطة تقسيم فلسطين في الأمم المتحدة في تشرين الثاني عام ١٩٤٧ ، نزع الثقة عن الحزب الشيوعي السوري وكان مصيره الحل في كانون الأول عام ١٩٤٧ . ومع ذلك فإن الحزب كان، كما كتب معلقاً والتر لاكير: «على تفاهم ضمني بعض الشيء مع البوليس السوري وكان الحزب والشيوعيون يستطيعون أن يفعلوا مايشاؤون ضمن....... حدود معينة. وعلاوة على ذلك فإن الشيوعيين ما كانوا يتعرضون إلى الاضطهاد إلا حينما كانت منشوراتهم تشتمل على الانتقاد العنيف للحكومة أو حينما كان ينفلت عقال مظاهراتهم». وهكذا فإن القوة النسبية للحزب الشيوعي السوري ونشاطه في إقامة المنظمات الجبهوية، كأنصار السلم على سبيل المثال، صارا مصدراً كبيراً للقلق لدى الحكومات الغربية وحلفائها من العرب حين ذر قرن الحرب الباردة..

الحزب الهام المتبقي كان حزب الاخوان المسلمين الذين تأسس على يد حسن البنا في مصر عام ١٩٢٨ . لقد كان الاخوان يهيجون مشاعر الناس باتجاه تبني إجراءات اجتماعية إسلامية صارمة وإقامة حكومة إسلامية دستورية. فحزب الاخوان المسلمين السوري حظي رسمياً بالتعامل على قدم المساواة مع الأحزاب الأخرى بعد مؤتمره الأول في أيلول عام ١٩٤٦ . ومثلما كانت ستؤول الحالة إليه بالنسبة للأجيال المستقبلية من الاخوان، فإن الانتصارات المتواضعة لهذا الحزب في مضمار السياسة الانتخابية السورية أثارت مقداراً كبيراً من الهلع في صفوف خصومه العلمانيين وفي الغرب سواء بسواء. وعلى الرغم من حظر هذا الحزب لأول مرة خلال حكم الزعيم فقد برز الاخوان من

جديد في انتخابات تشرين الثاني عام ١٩٤٩ إثر الإطاحة بالزعيم كزمرة من تلك الزمر الأربع التي كانت تتشكل منها جبهة الشيخ مصطفى السباعي ـ الجبهة الاشتراكية الإسلامية التي وصفها واحد من قياداتها بأنها «شراب ماركسي بفنجان إسلامي»، والتي كانت تدافع عن إقامة تدابير اجتماعية إصلاحية واتخاذ موقف مناهض للغرب فضلاً عن توسيع قوانين الشريعة الإسلامية.

الموقع الجغرافي لسورية

بعد انسحاب القوات الفرنسية وجدت سورية نفسها كهمزة وصل بين ثلاث حلقات من الصراع الدولي. فالأولى، وهي التنافس بين الأسرة الهاشمية وخصومها من العرب، كانت تتزايد تفاقماً منذ نهاية الحرب العالمية الأولى بيد أنها اتخذت لنفسها شكلاً جديداً بعد منح الاستقلال لدول المشرق تحت الانتداب. والثانية، وهي الصراع العربي الصهيوني للسيطرة على فلسطين، دخلت بدورها مرحلة جديدة بعد الانسحاب البريطاني وتأسيس دولة إسرائيل. والثالثة، وهي التنافس بين القوى العظمى، تغيرت طبيعتها أيضاً بانهيار النفوذ الفرنسي وبروز الحرب الباردة.

التصارع العربي

نظراً لقيام المعارضة في وجه محاولات الهاشميين لبناء دولة عربية موحدة تدار من دمشق فقد سعوا سعياً حثيثاً للتعويض عن المظالم التي لحقت بهم. ففيصل، بعد طرده من دمشق، حاز على دعم بريطانيا له كي يصبح ملكاً على العراق الوليد الجديد في عام ١٩٢١ . وعبد الله، أخوه الأكبر، وقد حل به الغضب من ذلك الاغتصاب الذي اغتصب به فيصل عرش العراق (إذ كان موعوداً به) ومن تقطيع أوصال الأراضي العربية على أيدي الانكليز والفرنسيين، زحف شمالاً من موطن عائلته في الحجاز وفي نيته، بمنتهى الزيف، استعادة دمشق. وفي مسيرته تلك توقف في عمان، وقد كانت عاصمة الانتداب البريطاني في شرقي الأردن. وفي تموز عام ١٩٢٢ اعترفت بريطانيا بسلطته على ذلك الإقليم الواقع شرق نهر الأردن، مقابل تعهده باحترام الانتداب الفرنسي في شماله.

وعلى ما روى باتريك سيل «فإن إخفاق الهاشميين في تحقيق مخطط أسرتهم أفضى

إلى بروز تيارين قويين من الطموح المخذول». ففيصل الأول توفي في عام ١٩٣٣ بيد أن خلفاءه من بعده دأبوا على رعاية مفهوم اتحاد تلك المناطق المدعوة بالهلال الخصيب. وفيصل الثاني، حفيد فيصل الأول، لم يبلغ سن الرشد إلا في مايس عام ١٩٥٣ ، وطيلة تلك الفترة ظل العراق تحت حكم الوصي عبدالإله ونوري السعيد، وهو الجنرال السابق الذي تحول إلى سياسي. ولقد كان نوري السعيد هو من طرح اقتراحات تفصيلية، وفي كانون الأول عام ١٩٤٢ ، لقيام اتحاد الهلال الخصيب حين أعلن «أن الحل العادل الوحيد، لا بل والأمل الوحيد بالفعل لضمان دوام السلم والرضى والتقدم في هذه المناطق العربية هو أن تعلن الأمم المتحدة الآن... إعادة توحيد سورية ولبنان وفلسطين وشرق الأردن في دولة واحدة». فهذا المخطط كان يعني ضمناً اتحاد الأجزاء التي تتكون منها سورية الكبرى، وهي تلك المنطقة نفسها التي كان يتصورها أنطون سعادة باستثناء قبرص، وسعي تلك الدولة الجديدة لاحقاً لإقامة جامعة عربية مع العراق الذي كان سيبقى له حاكم مستقل.

وأما طموح عبد الله فما كان ليعدو، في غضون ذلك، خلق سورية الكبرى، فسورية وشرق الأردن كان يجب أن يشكلا وحدة فيديرالية أو كونفيدايرالية، ينضم إليها بالنتيجة لبنان وفلسطين. ولكن على الرغم من توافق المصالح بالمصادفة فإن المملكتين الهاشميتين برهنتا على عجزهما عن التعاون المثمر. فالمباحثات عن الوحدة حدثت خلال الحرب العالمية الثانية وازدادت زخماً بعد استقلال شرق الأردن في آذار عام ١٩٤٦ . وإبان كل تلك الفترة فإن المباحثات لم تفض إلا إلى التوقيع على معاهدة هامة هي معاهدة التحالف والأخوة في ١٥ نيسان عام ١٩٤٧ .

وعلاوة على الخلافات العائلية فإن المخططات الهاشمية واجهت المعارضة من مصر والعربية السعودية كمنافسين إقليميين للهاشميين.

لقد تبنت مصر شعارات القومية العربية في مطلع الأربعينات (١٩٤٠)، كنتيجة للمشاحنات السياسية الداخليةإلى حد ما. وكرد فعل على أطروحات الهلال الخصيب لنوري السعيد عمد رئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس لإجراء المباحثات مع بعض قادة العرب الآخرين عن تشكيل صيغة بديلة لتجميع العرب. وفي تشرين الأول عام ١٩٤٤ اجتمع قادة العراق وسورية ولبنان واليمن والعربية السعودية وشرق الأردن ووافقوا على بروتوكول الاسكندرية الذي تحول، في آذار عام ١٩٤٥ ، إلى ميثاق الجامعة العربية.

ولما كانت القاهرة تحظى بتأييد بريطانيا، التي كانت ترى في ذلك الميثاق وسيلة للحفاظ على دورها الريادي، فإنها تسلمت قيادة الجامعة(٣٣). ولقد كان هذا الميثاق هو الإطار الذي أقر بالسيادة والاستقلال لدول ما بعد الانتداب. وعلى الرغم من تهدئة خواطر الهاشميين بتضمين الميثاق البند التاسع الذي جاء فيه: «أن دول الجامعة التي ترغب بإقامة تعاون أوثق وصلات أمتن مما يوفره هذا الميثاق يجوز لها أن تعقد الاتفاقيات فيما بينها لتحقيق هذا الهدف»، فإن الميثاق كان على تعارض مطلق مع المخططين الهاشميين.

وبهذا الخصوص فإن الميثاق كان يعكس الرغبة التقليدية لمصر بمنع قيام مشرق متوحد كيلا ينافسها في مركزها القيادي. فمصر كانت ولاتزال في حقيقة الأمر كما وصفها ب. ج. فاتيكيوتس حين قال: «في الوقت الذي تفشل فيه مصر في فرض هيمنتها هي على غرب الهلال الخصيب.... فإن مصلحتها الوطنية العليا (منذ بداية تاريخها في الأزمنة الغابرة) تقضي بحرمان الآخرين من الهيمنة عليه». ولقد بذلت مصر جهوداً حثيثة، في أواخر الأربعينات وبداية الخمسينات (١٩٤٠ ، ١٩٥٠) بالتحديد، لمنع سورية من الوقوع تحت هيمنة عمان أو بغداد.

وعلى المنوال نفسه كانت السياسة العربية السعودية تعارض الهاشميين ولكن لأسباب عائلية وجغرافية في آن واحد معاً. فعساكر ابن سعود ـ كانت أجبرت الشيخ الهاشمي، الحسين، على التنازل عن عرش الحجاز في عام ١٩٢٤ وفي عام ١٩٢٥ طردت ابنه علي من جدة. وهكذا فإن السعوديين بعد غزوهم أراضي أجداد الهاشميين ظل القلق يساورهم حيال احتمالات نزوع الهاشميين للتحرير والتوحيد. فاتحاد سورية مع العراق أو الأردن كان سيوفر لأحفاد الحسين مصادر الثروة الكفيلة بإعادة احتلال الأقاليم التي خسروها أمام آل سعود، ولذلك فإن القادة السعوديين دأبوا على السعي لمنع توسيع النفوذ الهاشمي باستغلال أية فرصة متاحة لمقاومة العناصر الموالية للهاشميين في سورية.

فلسطين وإسرائيل

إن حلبة الصراع الثانية كانت تتمثل بالنضال من أجل فلسطين. فالثورة العربية بين عامي ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ ألهبت مشاعر الرأي العام العربي كما أن موجة الهجرة اليهودية في أعقاب الحرب العالمية الثانية زادت من حدة المخاوف العربية ومعارضة العرب لإقامة

دولة يهودية. إن النضال من أجل فلسطين كان عاملاً حاسماً في تحديد السياسات العربية، ولاسيما بعد هزيمة الجيوش العربية في عام ١٩٤٨ ، وسورية التي انخرطت في صميم ذلك النضال نظراً لقربها الجغرافي كانت تؤمن إيماناً راسخاً أن فلسطين ماهي إلا جزء من الموطن السوري، أي «سورية الجنوبية».

وفي السنوات التالية لأول حرب عربية إسرائيلية لعبت المسألة الفلسطينية دوراً حاسماً في السياسة السورية من زاويتين أولاهما: أن قضية فلسطين أو، بشكل أكثر تحديداً، غسل العار من الانتصار الصهيوني، أصبحت واحدة من القضايا الأساسية التي يجري الحكم على اي زعيم سياسي بناء على موقفه منها. وعلى الرغم من أن بعض الحكام السوريين كانوا راغبين شخصياً بتقبل إسرائيل والتوصل إلى تسوية مؤقتة (Modus Vivendi)، فإن الرأي العام، وقد كان مشحوناً ومعبأ من أحزاب المعارضة ما كان ليقبل ذلك. وهكذا فما كان أمام الحكومات إلا هامش محدود للمناورة وكانت مضطرة لمسايرة الرأي العام بإبداء موقف متشدد معاد للصهيونية جهاراً.

وأما العبء الثقيل الآخر فقد كان يتجسد بهوس القيادات السورية بشعورها بعدم الأمن، كما كان يتمثل علاوة على ذلك بخوفها من النزعات التوسعية لإسرائيل مما جعل مقاومة التهديد العسكري الإسرائيلي الهدف الأساسي لضمان الأمن الوطني لسورية. وعلاوة على ذلك فإن الاصطدامات المتكررة على الحدود، حيث كانت الأسلحة الإسرائيلية تبرهن دائماً على تفوقها، كانت تذكر دمشق على الدوام بهذا التهديد. فلقد كانت هذه الخلافات تتمركز حول ثلاث مناطق منزوعة السلاح، اثنتان منها في مستنقعات وادي الحولة وواحدة جنوب بحرة طبرية، وحول حقوق صيد الأسماك في بحرة طبرية. وخلال مفاوضات نزع السلاح عام ١٩٤٩ انسحبت سورية من مواقعها الأمامية التي أعلن عنها وقتها أنها منزوعة السلاح وتحت إشراف لجنة مراقبة الهدنة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، غير أن السيادة على هذه المواقع بقيت دون حل في انتظار المفاوضات السلمية. وبما أن هذه المفاوضات لم تحدث البتة وأن سورية رفضت الاقتراحات الإسرائيلية لاقتسام هذه المناطق، فإنها بقيت موضوع النزاع. وفي مطلع عام ١٩٥١ بدأت إسرائيل العمل بتجفيف المستنقعات تحضيراً لبناء قناة للري. ولما كانت القوات السورية ترى بهذا العمل محاولة إسرائيلية لفرض سيطرة الأمر الواقع (de facto) على المناطق المنزوعة السلاح، فإنها بدأت تمطر الإسرائيليين بنيران القناصة والمدفعية.

وخلال السنوات اللاحقة تفاقم النزاع حين واصلت إسرائيل انتهاكاتها (باستقدامها حرس الحدود المسلحين إلى تلك المناطق، وطردها الفلاحين العرب، والمباشرة ببناء قناة الري نفسها في أيلول عام ١٩٥٣). وواصلت القوات السورية إطلاق النار على العمال والمستوطنين الإسرائيليين. ولكن سورية كانت عاجزة عن صد الزحف الإسرائيلي لأن أسلحة جيش الدفاع الإسرائيلي كانت لها دائماً بالمرصاد.

فهذا هو المعلق الإسرائيلي زاييف شيف يكتب في عام ١٩٦٧ يصف بكل إيجاز طبيعة النزاع على الحدود ويقول:

> لقد كانت هذه الأحداث تأخذ عادة الشكل التالي: كان الإسرائيليون يرغبون في حراثة قطعة من الأرض التي كانوا يزعمون أنها ضمن الممتلكات الإسرائيلية، وكان السوريون يتدخلون في الوقت نفسه بوابل من الرصاص من مواقعهم على المرتفعات بحجة أن الأرض أرضهم. وكان الإسرائيليون يصرون على مواصلة حراثة الأرض ويردون على النار بالنار... وكانت إسرائيل على العموم أكثر نجاحاً في هذه المعارك لأنها كانت قادرة على حشد وسائل أعظم كما كانت مخططاتها أكثر كمالاً.

وعلاوة على ذلك كانت تقوم المنازعات على بحرة طبرية حول ممارسة حقوق صيد الأسماك التي كانت منذ العشرينات (١٩٢٠) من حق صيادي الأسماك على الشاطئ السوري الذي صار في هذه الآونة تحت السيطرة الإسرائيلية، وحول محاولات سورية لمنع القوارب الإسرائيلية من الاقتراب من شواطئها. ولقد كانت هنالك اشتباكات عديدة بين قوارب الشرطة الإسرائيلية وبين المواقع الساحلية السورية، كما كانت هنالك أمثلة كثيرة عن إطلاق النار من قبل الجنود السوريين على قوارب الصيد الإسرائيلية.

إن أثر هذا التوتر المزمن يتجلى، علاوة على تأجيجه مشاعر الرأي العام السوري عموماً، بالوصف الذي ساقه أحد الأمريكيين القائمين بالأعمال في دمشق، حين كتب في عام ١٩٥١ وأورد بالحجة القاطعة أن:

> سجّل السنتين الأخيرتين يبرهن على أن سورية سوف تؤمن الأسلحة مهما كان الثمن الذي ستدفعه المثل الدستورية وإمكانات التنمية، وأنها سوف تنيط قيادتها الداخلية لأي إنسان يتمكن من تأمين تلك الأسلحة كما أنها ستمديد الصداقة إلى البلد الذي سيزودها بها... وإن التصور السوري عن الغرض من

هذه الأسلحة هو... أولاً وأخيراً الحفاظ على أمنها ضد هجوم إسرائيلي مخيف في حين أن حفاظها على أمنها ضد عدوان شيوعي ليس إلا أمراً ثانوياً جداً وحسب.

القوى العظمى

إن حلبة الصراع الثالثة كانت تتجسد بتنافس القوى العظمى. فخلال عهد الانتداب فعل فعله التنافس الانكليزي الفرنسي لتحديد مسار سياسات المنطقة. ومن المعروف أن النفوذ الفرنسي قد انحسر بعد الحرب العالمية الثانية وأن بريطانيا قد احتلت مركز الصدارة. ولكن النفوذ البريطاني سرعان ما حل به الوهن حين دخلت المنطقة غمار عملية التحرير من الاستعمار ليحل محله اتساع النفوذ الأمريكي كنتيجة لنشوء الحرب الباردة.

بريطانيا

- إن المصالح الأساسية لبريطانيا في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية كانت، كما كان عليه واقع الحال فيما بين الحربين، حماية خطوط مواصلاتها إلى شرقي السويس وحماية إمداداتها النفطية. وفضلاً عن هذه المصالح فقد بدأ المخططون العسكريون البريطانيون يركزون على احتمال نشوب حرب عامة مع الاتحاد السوفياتي. فهذا الاحتمال عزز المركز الرئيسي للشرق الأوسط في الاستراتيجية البريطانية مما حدا بحكومة كلامينت أتلي العمالية لبذل الجهود الحثيثة بعد عام ١٩٤٥ للحفاظ على الموقع الاستراتيجي البريطاني.

وحين تمكنت بريطانيا من الضغط على فرنسا للخروج من المشرق فإنها برزت على أنها القوة الطاغية في شرق البحر الأبيض المتوسط. فبعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ساعدت لندن حكومة اليونان على مقاومة هجمات المتمردين الشيوعيين وشجعت تركيا على مناهضة المطالب الإقليمية للاتحاد السوفياتي. وأما العراق، فعلى الرغم من أنه كان مستقلاً منذ عام ١٩٣٢ ، فقد ربطته بريطانيا بها من خلال «التحالف التفضيلي» في عام ١٩٣٢ تحالفاً أعطى بريطانيا الحق بتمركز بعض قواتها في العراق واستخدام قاعدتين جويتين في الحبانية والشعيبة، هذا في حين أن شرقي الأردن كان معتمداً على المساعدة البريطانية كما كان فيلقه العربي تحت قيادة ضباط بريطانيين، علاوة على أن المعاهدة

الانكليزية المصرية في عام ١٩٣٦ أعطت بريطانيا حقوق إقامة القواعد في منطقة قناة السويس مما أتاح للقيادة البريطانية للشرق الأوسط تحويل هذه المنطقة إلى ترسانة عسكرية هائلة إبان الحرب.

ولكن بحلول أواخر الأربعينات (١٩٤٠) تعرض مركز بريطانيا للتهديد جراء ضعفها الاقتصادي ونشوء النزعات القومية المحلية مما دفع بحكومة أتلي، رداً منها على هذه الضغوط، لاستجرار الولايات المتحدة لتعزيز موقف بريطانيا في تلك المنطقة، وإبرام معاهدات ثنائية مشذبة في الوقت نفسه مع القادة العرب بذلك الشكل الذي يتيح لبريطانيا الحفاظ على حقوقها بإقامة القواعد العسكرية ولو بالحدود الدنيا.

وفي مطلع عام ١٩٤٧ أخبرت الحكومة البريطانية واشنطن بأنها لم تعد تقوى على دعم الحكومتين اليونانية والتركية، فأقدم الرئيس هاري س. ترومان على صياغة المبدأ الذي صار يحمل اسمه وتم استهلال المحادثات حيال تعاون السياستين الأمريكية والبريطانية في المنطقة، وعلى العموم فقد نجحت لندن في إغراء الولايات المتحدة لتقديم الدعم الكفيل بتمكين بريطانيا من الحفاظ على دورها الريادي في المنطقة.

وأما معالجة بريطانيا للضغوط الوطنية المحلية فلم تكن ناجحة جداً، الأمر الذي تجلى على أحسن ما يكون في فلسطين حيث أدت المصادمات العربية الصهيونية إلى تنازل بريطانيا عن حل هذه المعضلة وإحالتها إلى الأمم المتحدة في شباط عام ١٩٤٧ ، كما أدت إلى قيام بريطانيا بانسحاب عاجل في العام التالي. وفي نيسان عام ١٩٤٦ بدأت المباحثات مع مصر لتعديل معاهدة عام ١٩٣٦ وجرى إعداد مشروع معاهدة يقضي بجلاء الجنود البريطانيين بحلول شهر أيلول عام ١٩٤٩ . ولكن الخلافات حول مستقبل السودان، الذي أرادته مصر موحداً معها وأرادته بريطانيا مستقلاً، أدت إلى انهيار المباحثات. وعلى الرغم من أن الجنود البريطانيين انسحبوا من المدن المصرية إلى منطقة قناة السويس بحلول شهر آذار عام ١٩٤٧ ، فإن وجود هؤلاء الجنود زاد الطين بلة على العلاقات الانكليزية المصرية وحرّض على تسارع هجمات السطو ورجال العصابات. وأما في العراق فقد صار صالح جبر رئيساً للوزراء في آذار عام ١٩٤٧ وبدأت المحادثات لتعديل معاهدة عام ١٩٣٠ ، وفي النهاية تم التوقيع على معاهدة في بورت سموث في ١٥ كانون الثاني عام ١٩٤٨ أعطت للعراق حق إدارة القواعد زمن السلم. ولكن نشر المعاهدة أثار الاضطرابات الوطنية في العراق وجرى رفضها بعد انهيار حكومة جبر في

وقت لاحق من ذلك الشهر. وهكذا فإن البلد الوحيد الذي ظل على ترحيبه بدور عسكري بريطاني فيه كان شرقي الأردن. غير أن الملك عبد الله، استجابة منه للضغوط الوطنية، وقع في آذار عام ١٩٤٨ على «معاهدة تحالف» جديدة كي تحل محل «التحالف التفضيلي» الذي كان قد تم التوقيع عليه وقت الاستقلال. وهذه المعاهدة، شأنها شأن المعاهدة الانكليزية العراقية الجهيضة، أعطت شرقي الأردن حق السيطرة على قواعدة الجوية زمن السلم (باستثناء قاعدتين جويتين) ولكنها منحت بريطانيا حقوقاً واسعة زمن الحرب.

وما أن بدأ مركز بريطانيا يهن في المنطقة حتى بادرت إلى إعادة النظر باستراتيجيتها هناك، وهكذا بحلول عام ١٩٥٠ استبدلت أسلوبها القديم، أسلوب اعتماد الاتفاقيات الثنائية لضمان حقوقها بالقواعد العسكرية المحلية، بمحاولات عقد تحالفات جماعية مع دول أخرى بما في ذلك الولايات المتحدة ووطأتها العسكرية حتى تهيّن على الحكومات العربية تقبل وجود بريطاني فيها.

الولايات المتحدة

لم يكن للولايات المتحدة، فيما بين الحربين، إلا اهتمام هامشي بالشرق الأوسط ولكن تصورها لتعاظم النفوذ الشيوعي في أواخر الأربعينات (١٩٤٠) دفع بها لممارسة دور أكبر من ذي قبل في تلك المنطقة. فحين طلب ترومان من الكونغرس المصادقة على تقديم المساعدة لتركيا واليونان في آذار عام ١٩٤٧ ، أدلى بحجته قائلاً: «إن سياسة الولايات المتحدة يجب أن تتجسد بمساعدة الشعوب الحرة التي تقاوم محاولات إخضاعها على أيدي أقليات مسلحة أو بواسطة الضغوط الخارجية».

وخلال شهر كانون الأول عام ١٩٤٧ عمدت الولايات المتحدة وبريطانيا لإجراء محادثات حول التنسيق بين دوريهما في الشرق الأوسط. وأوجزت وزارة الخارجية مدخلها إلى المنطقة بيسط الحقائق التالية:

> لقد أصبحنا الآن على أتم الإدراك للقيمة الهائلة لهذه المنطقة كشريان أساسي... بين الشرق والغرب، علاوة على امتلاكها لثروة معدنية كبيرة، وموارد زراعية غنية كامنة. كما وأصبحنا الآن نعلم علم اليقين النتائج الخطيرة التي ستفضي إليها اليقظة القومية لشعوب الشرق الأوسط إن هي التحمت في كتلة متراصة من العداء للغرب. ولذلك فإن هدفنا الأساسي هو منع مطامح القوى

العظمى ومنافساتها وكبح جماح التململات والمشاحنات المحلية من أن تتفاقم إلى ذلك الصراع المكشوف الذي قد يفضي بالنتيجة إلى حرب عالمية ثالثة.

وفي تشرين الثاني أكد الرئيس ترومان الموقف الأمريكي حين صادق على وثيقة تنص على أن «أمن شرق المتوسط وأمن الشرق الأوسط أمر حيوي لأمن الولايات المتحدة». ولذلك فإن إدارة الولايات المتحدة قررت أن بريطانيا هي التي يجب أن تتصدر القيادة في تلك المنطقة، نظراً لخبرتها الطويلة فيها، ولكن على الولايات المتحدة في الوقت نفسه أن توفر الدعم اللازم لذلك. وهكذا كان على السياسة الأمريكية أن تتخذ لها مسارين أولهما: السعي لتنظيم الشرق الأوسط للدفاع ضد أي هجوم عسكري سوفياتي في حالة نشوب حرب عالمية، وثانيهما: تقديم المساعدة الاقتصادية والتقنية لمساندة الحكومات «المعتدلة» والحركات السياسية.

المنافسة الإنكليزية الأمريكية

- بغض النظر عن الأسباب الاستراتيجية لمصلحة التنسيق الإنكليزي الأمريكي، فإن العلاقة بين هذين البلدين اتسمت بالتنافس أيضاً. فمصدر من مصادر التوتر بينهما كان استياء العديدين في الولايات المتحدة من الأساليب الإمبريالية لبريطانيا ورغبتهم بعدم الظهور بمظهر المرتبطين بها ذلك الارتباط الوثيق مخافة تنفير الشعوب المستعمرة سابقاً، كما أن المحاولات الأمريكية لتقويض الإمبريالية البريطانية أثارت، على المنوال نفسه، موجة من العداء في لندن. ولذلك فإن المباحثات بين رئيس الوزراء وينستون تشرشل والرئيس فرانكلين د. روزفلت في شهر آب عام ١٩٤١ أدت إلى التوقيع على «ميثاق الأطلسي» الذي نص على أن الزعيمين «يحترمان حق كل الشعوب في اختيار شكل الحكم الذي تريد أن تعيش في ظله». وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لم تقم بأية محاولة جادة لتفكيك الإمبراطورية البريطانية إبان الحرب، فإن المشاعر الأمريكية المناهضة للإمبريالية ولّدت الاحتكاك فعلياً.

المصدر الآخر من مصادر التوتر كان حيال بلوغ أسواق الشرق الأوسط والاحتياطات النفطية فيه. فالسيطرة على النفط صارت أكثر أهمية في أواخر الأربعينات (١٩٤٠) لأن نفط الشرق الأوسط كان عنصراً حيوياً في خطة مارشال بغية معافاة أوربا الغربية ومخافة تهديد سوفياتي محتمل لحقول نفط المنطقة. ولقد قام التوتر في السنوات التي تلت الحرب لأن الهيمنة البريطانية على صناعة النفط وجدت نفسها معصورة بين

الضغوط القومية المتعاظمة والمطالبة بإلغاء امتيازات النفط من ناحية أولى، وبين توسع الشركات الأمريكية من ناحية ثانية.

لقد كانت بريطانيا بين الحربين هي التي تهيمن على تجارة النفط، بيد أن المنافسات الانكليزية الأمريكية كانت تجد حلولاً لها بالاتفاقيات التي كانت تكبح جماحها ضمن تلك الصناعة. فالشركة البريطانية الأساسية كانت شركة النفط الانكليزية الفارسية التي أعيدت تسميتها بالنتيجة بالشركة الانكليزية الإيرانية، في حين أن المصالح الأمريكية كانت تتمثل بشركة النفط العربية الأمريكية (آرامكو) وبشركة تطوير الشرق الأدنى التي كانت عبارة عن تجمع من خمس شركات أمريكية. وفي عام ١٩٢٨ نشأ اصطدام انكليزي أمريكي حول السيطرة على صناعة النفط المتعاظمة في العراق كان تفاديه من خلال تشكيل شركة النفط العراقية (IPC).

وخلال الحرب زادت الآرامكو من مستويات إنتاجها وسعت للحصول على مساندة حكومة الولايات المتحدة لبناء خط أنابيب من الظهران إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط. ولما تأكدت الحكومة البريطانية من أن هذا المشروع سيؤدي إلى تقزيم مركز شركة (IPC) تقدمت باحتجاجها ومن ثم وضعت الإدارة الأمريكية هذا المشروع على الرف. ولكن على الرغم من ذلك فإن شركات النفط الأمريكية سارت أشواطاً إلى الأمام بمشروعها هذا وأقامت في تموز عام ١٩٤٥ شركة الأنبوب العابر للبلدان العربية (تابلاين). وفي البداية كانت الخطة أن يمر هذا الخط من فلسطين ليصل إلى مبتغاه على المتوسط بيد أن تدخل حكومة الولايات المتحدة أدى إلى موافقة لبنان ومن ثم سورية على أن يعبر هذا الخط أراضيهما. وبالنتيجة كان مقدّراً لشركة التابلاين أن تكون عاملاً هاماً في العلاقات الأمريكية السورية وفي العلاقات الإنكليزية الأمريكية سواء بسواء. والمنافس المباشر لهذا الخط كان خط الشرق الأوسط المحدود (MEPL) الذي أقيم لتسهيل تمديد أنبوب نفطي من حقول الشركة الإنكليزية الإيرانية إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط.

فرنسا

ـ على الرغم من أن فرنسا قد خرجت من الحرب بصورة الشريك الصغير في التحالف الأوروبي وفقدت قسطاً كبيراً من نفوذها في شرق المتوسط، فإن باريس دأبت على تصور سورية ولبنان كاحتياطي خصوصي لها. وبناء على بنود الاتفاق الانكليزي الفرنسي الذي نظم جلاء القوات البريطانية والفرنسية عن المشرق، والذي توقع في كانون الأول عام ١٩٤٥ ، فإن «كل حكومة من الحكومتين أكدت على نواياها بألا تفعل أي

شيء من شأنه الحلول محل مصالح أو مسؤوليات الطرف الآخر في الشرق الأوسط». وخلال المحادثات الانكليزية الفرنسية في كانون الثاني عام ١٩٤٨ ، قبلت فرنسا تلك المقولة التي مفادها أن الأمن الغربي سيكون على حال أفضل إن تصدرت بريطانيا، لفترة محدودة، قيادة المساعي للحفاظ على موقع عسكري لها في المشرق. ولكن بعدأن باءت بالفشل كل الجهود البريطانية لتوقيع اتفاقيات دفاع اغتنمت باريس الفرصة لاستعادة شيء من نفوذها السابق من خلال تزويد سورية بالسلاح. وإن التصور الذي كانت تتصوره فرنسا لهذا الدور الخاص قد تجلى في كانون الثاني عام ١٩٥٠ حين روى وزير الولايات المتحدة في دمشق بتقريره أن «الوزير الفرنسي قد بيّن مراراً وتكراراً.... أن فرنسا هي المصدر الطبيعي لتزويد الجيش السوري بالسلاح».

إن محاولات فرنسا لاستعادة مركزها في المشرق كان يعني أن العلاقات مع بريطانيا كانت دائماً موسومة بالشك. فالمسؤولون الرسميون الذين كانوا متمركزين في تلك المنطقة، وقد باتوا الآن يتحسرون على إزاحتهم من السلطة بأيدي البريطانيين في ١٩٤٥ - ١٩٤٦ ، صاروا على حساسية مفرطة مما كانوا يتصورونه مكيدة بريطانية. ومن الجدير بالذكر قيام محاولات عديدة على مستوى الحكومات تستهدف التعاون السياسي في تلك المنطقة ولكن لندن كانت دائماً تجد أن عليها أن تتلمس طريقها بمنتهى الاحتراس كيلا تثير الحساسيات الفرنسية التي كانت تتأجج أكثر ما تتأجج حول مسألة الهلال الخصيب وسورية الكبرى. فلقد كان المسؤولون الفرنسيون على قناعة مطلقة، شأنهم بذلك شأن العديد من السوريين، أن بريطانيا والعراق يخططان على الدوام لدمج سورية في صلب المملكة الهاشمية. وعلى الرغم من أن هذه المخاوف كانت تنطوي على مقدار كبير من المبالغة فإنها دفعت فرنسا، في منتصف الخمسينات (١٩٥٠)، إلى أن تلقي بثقلها لمساندة العناصر اليسارية والعناصر المشايعة للمصريين في سورية، أي تلك العناصر التي كانت تتشاطر الارتياب «بانكلترا الخوّانة». ولكن هذا النهج أثار حفيظة البريطانيين والأمريكيين الذين كانوا يزيدون في تنشيط دورهم ضد اليساريين. وهكذا فإن المخاوف الفرنسية من ناصر والشيوعيين لم تدفع بباريس إلى التعاون مع لندن إلا في عام ١٩٥٦ . وأما الأثر الذي نجم عن هذا التعاون فقد كان طفيفاً لأن النفوذ الفرنسي انهار، في أعقاب السويس، انهياراً تاماً، كما أن الولايات المتحدة هرعت لاحتلال مكان الصدارة في تلك المنطقة.

الاتحاد السوفياتي

ـ لقد كان الاتحاد السوفياتي، في ظل حكم ستالين، لايقر إلا بوجود معسكرين اثنين، هما الاشتراكي والإمبريالي، ولذلك فقد تلكأ في الإفادة من المشاعر المحلية المعادية للامبريالية في الشرق الأوسط. وماهو أكثر من ذلك أن انتباه موسكو كان منصباً، حتى منتصف الخمسينات (١٩٥٠)، على الطوق الشمالي من الدول شرق الأوسطية التي كان يشاطرها الحدود. ولذلك فإن الدول العربية، لكل هذه الأسباب، كانت ذات أهمية ثانوية بالنسبة للاتحاد السوفياتي في أواخر الأربعينات ومطلع الخمسينات (١٩٤٠ ، ١٩٥٠).

ونتيجة للضغوط الأمريكية والبريطانية إلى حد ما كان الرفض مصير المطالب السوفياتية بأراض تركية وبإدارة مشتركة للمضائق التركية علاوة على انسحاب الجنود السوفيات من شمال إيران. وفي عام ١٩٤٧ حاولت موسكو الإفادة من المقاومة الصهيونية لبريطانيا وذلك من خلال تغيير موقفها المعادي للصهيونية وقبولها خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين، الأمر الذي عاد عليها بعداء العرب لها، ولكن الاتحاد السوفياتي نأى بنفسه تدريجياً عن إسرائيل في السنوات التالية ووصمها بأنها «أداة بيد وول ستريت(*)». وأما النضال المصري ضد البريطانيين فقد كان موضع التهليل إلا أنه كان يعزى للمنظمات الشعبية لا للحكومة الوفدية، وكذلك الأمر بالنسبة للعراق وشرق الأردن إذ كانا هدفين للدعايات العدوانية لأن وضع كل منهما كان وضع «المملكة الإقطاعية». وأما في سورية فعلى الرغم من نقد الديكتاتوريين العسكريين ونعتهم بالعملاء الغربيين فإن الاتحاد السوفياتي حافظ على شيء من نفوذه هناك جراء القوة النسبية للحزب الشيوعي.

إن دهاقنة السياسة في الاتحاد السوفياتي مابدأوا يقرون بوجود معسكر حيادي على مسرح السياسة الدولية إلا بعد ممات ستالين في عام ١٩٥٣ ، ذلك المعسكر الذي كان يمثل على الأرجح حلبة من حلبات التنافس بين الشرق والغرب. وهكذا بدأ الاتحاد السوفياتي في ظل حكم خلفاء ستالين يتبنى استراتيجية مزدوجة تتمثل بدعم الأحزاب الشيوعية المحلية وبالتودد للحكام العرب. فبتقديم الأسلحة والدعم الدبلوماسي للقيادات القومية المعادية لاسرائيل تمكن الاتحاد السوفياتي من مقاومة محاولات الغرب لاحتوائه من

(*) ـ سوق المال في الولايات المتحدة الامريكية.

خلال اصطناع سلسلة من الأنظمة الموالية للغرب حول حدوده. ولكن هذا النضال ازداد ضراوة في منتصف الخمسينات (١٩٥٠) حين عمد الاتحاد السوفياتي، رداً منه على تشكيل حلف بغداد، إلى كسر الاحتكار الغربي على إمدادات الأسلحة وإلى تسليح مصر وسورية.

الخلاصة

إن اقتران الصراعات الداخلية والخارجية كما أوجزت هنا كان يدل على أن الدولة السورية الفتية ماكان مقدراً لها أن تنعم بطفولة آمنة. فالمنافسات الشخصية والعشائرية والإقليمية التي مزقت (الكتلة الوطنية) حالت دون تعاون الحزبين، الوطني والشعب، والوقوف معاً ضد الراديكاليين من قوميين سوريين وبعثيين وشيوعيين. ولذلك فقد كانت النتيجة أن بسطت نفوذها الأحزاب الراديكالية، التي كانت تعمل من خلال الجيش إلى حد كبير، على حساب السياسيين من الحرس القديم. وفضلاً عن ذلك فإن الصراع الفلسطيني ساهم بدفع الجيش إلى قلب المسرح السياسي في تلك الآونة، في حين أن المنافسات العربية الداخلية والمشاحنات الدولية إبان الحرب الباردة دفعت كلها بالدول الأجنبية إلى استغلال الانقسامات الداخلية في سورية. فهذه العملية عمّقت الخلافات الداخلية وربطت السياسة السورية المحلية بشكل لامناص منه بالسياسات الإقليمية في آن واحد معاً. إن كل هذه العوامل كانت في غاية الجلاء خلال عام ١٩٤٩ ، حين زعزعت كارثة فلسطين أركان المجتمع السوري وهرع الجيش للمرة الأولى للإمساك بزمام أمور السلطة بين يديه.

الفصل الثاني

الانقلابات والعمل السري ١٩٤٩

إن انسحاب الجنود الفرنسيين ترك الدولة السورية الفتية تحت رحمة إخوانها العرب مما أفسح المجال أمام القادة العرب المتباغضين على التنافس لبسط نفوذهم على سورية، ولكن انفجار الصراع في فلسطين، بحلول عام ١٩٤٨ ، طغى على كل ما عداه من المسائل الأخرى. وأفضى إلى تحرر العسكريين من الوهم وإلى الإحباط في صفوف الجماهير. فكل هذه الضغوط ساهمت في زعزعة استقرار سورية والقت بها، في عام ١٩٤٩ ، في حلقة من الانقلابات العسكرية والانقلابات المضادة.

يتفحص هذا الفصل أربعة زلازل سياسية في سورية خلال ذلك العام المضطرب الذي أمسك فيه الضباط السوريون بمقاليد الأمور بين أيديهم. وفي كل تلك الحالات جاء مؤرخوها ومعاصروها، سواء بسواء، كي يدلوا بالحجج أن عملاء الأجانب والعمل السري كان لهم أدوار هامة فيها. وأما مقصدنا هنا فيكمن في تفحصنا تلك الأدلة التي صارت متاحة لنا الآن بغية تقدير مدى الصدق في نظريات التآمر هذه، كما يكمن في الوقت نفسه بتسليط الضوء على جوانب السياسة السورية خلال ذلك العام الذي ما فتئ مبهماً حتى اليوم.

فالأحداث التي تثير الاهتمام تتضمن: انقلاب حسني الزعيم في ٣٠ آذار، وانقلاب سامي الحناوي في ١٤ آب ، وشبه الانقلاب الذي نفذه أديب الشيشكلي في ١٩ كانون الأول، إن انقلاب الزعيم يحظى بأكبر قدر من الاهتمام إذ صار من الممكن في هذه الآونة، بتحليل مفصل للأدلة المتاحة، التشكيك بذلك الادعاء الذي ترسخت جذوره على نطاق واسع والذي مفاده أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) هي

التي كانت عراية الانقلاب. وأما الأدلة المتعلقة بالدعم الأجنبي للحناوي والشيشكلي فليست على ذلك الاتساع بيد أن هنالك، على الرغم من ذلك، مواد جديدة تتعلق بالدبلوماسية السرية والعمل السري وتوثق البحوث المتعلقة بأنشطتهما. والموضوع الرابع هو قضية سعادة. فدور سورية في دعم سعادة، ومن ثم في خيانته، في تمرده ضد الحكومة اللبنانية، أمر ينطوي على أهمية خاصة كونه حالة جديرة بالدراسة عن العمل المستور. وماهو أكثر من ذلك أن العديد من الأسئلة لايزال بلا أجوبة في تلك التقارير المنشورة عن القضية. ولكن الأمل يحدونا بأن الوصف المطروح لاحقاً هنا سوف يساعد في الإجابة على هذه الأسئلة.

تمهيد

إن تشكيل الجامعة العربية كان نكسة لمخططات الهاشميين لضمّ سورية لأقاليمهم. ومع ذلك فما أن حصل ملك شرق الأردن، عبد الله، على استقلاله من بريطانيا في آذار عام ١٩٤٦ ، حتى كثف جهوده لخلق سورية الكبرى. ففي كانون الثاني عام ١٩٤٧ وقع معاهدة صداقة مع تركيا وفي شباط أجرى الفيلق العربي مناوراته على الحدود السورية. وخوفاً من التطويق الهاشمي أقدم بعض السوريين على الرد بعنف. فانفجار ثلاث قنابل في عمان عزته سلطات شرق الأردن إلى زمرة من المنشقين المدعومين من بعض السوريين المناهضين للهاشميين. وفي مايس أصدر عبد الله كتابه الأبيض مكرراً فيه المطالب الهاشمية بسورية.

هذه التحركات أوّلها العرب والفرنسيون معاً بأنها مؤامرة من وحي بريطاني هدفها توسيع النفوذ البريطاني وبسطه على المشرق. وفي آذار ثمة صحفي بريطاني كان مصيره الطرد من سورية لاتهامه بإثارة القلاقل ترويجاً لسورية الكبرى. وفي تموز أعلن هيكتور ماك نيل، وزير الخارجية، في البرلمان أن موقف حكومة صاحبة الجلالة «من هذا الموضوع هو...موقف الحياد المطلق». وبعد دعوة عبد الله للمؤتمر الآنف الذكر جاءت التقارير على أن الممثلين البريطانيين كانوا «يتشاورون» مع الملك وقد أخذتهم المفاجأة أي مأخذ كغيرهم من المراقبين جراء تلك الخطوة. وأما رد الفعل من مصر والعربية السعودية على حملة عبد الله فقد كان قوياً إذ عمدت مصر إلى التوكيد مجدداً على الدور الريادي

للجامعة العربية كما أن الملك ابن سعود هدد بإحياء مطالبه بالأراضي الأردنية لكل من العقبة ومعان إن لم «يتوقف عبد الله عن إثارة الشقاق» بين العرب.

وحوالي نهاية ذلك العام تصدرت مسألة فلسطين واجهة الأحداث وانحسر الصراع على سورية الكبرى نظراً للحرب العربية الإسرائيلية ومحاولات عبد الله ابتلاع الضفة الغربية.

وعلى مسرح السياسة المحلية كان الحزب الوطني بزعامة شكري القوتلي قد قعد في دست السلطة بعد الانتخابات البرلمانية عام ١٩٤٧ . وعلى الرغم من أن الحزب لم يكسب إلا ٢٤ مقعداً من مقاعد المجلس الذي كان عدده /١٣٥/ مقعداً فإن تعاون معظم المستقلين الواحد والخمسين مكن جميل مردم بك من تشكيل الحكومة. وبعد ذلك نجح القوتلي في إقناع البرلمان بتعديل الدستور لإتاحة الفرصة أمامه للترشيح من جديد لدورة رئاسية ذات خمس سنوات حيث تم له ذلك في ١٨ نيسان عام ١٩٤٨ . ولكن الصراع على فلسطين كان مهيمناً في ذلك العام على السياسة السورية. فعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلها المطبلون والمزمرون لتجميل صورة أداء الحكومة، فإن وطأة الهزيمة التي لحقت بالعرب بدأت تتضح للعيان تدريجياً. وهكذا أُجبر وزير الدفاع، أحمد الشراباتي، على الاستقالة حالما دخلت القوات السورية غمرة الصراع كما أن السخط على وزارة مردم انتشر على نطاق واسع بين المدنيين والعسكريين على حد سواء.

وفي الذكرى السنوية لقرار التقسيم الذي أقرته الأمم المتحدة (٢٩ تشرين الثاني) عمت المظاهرات والاضطرابات المدن السورية، وهاجم المتظاهرون، الذين كانوا بقيادة الطلاب البعثيين والاخوان، إخفاقات الحكومة في فلسطين وطالبوا بتعزيز المجهود الحربي. وفي ١ كانون الأول جاء ادعاء الملك عبد الله بلقب «ملك كل فلسطين» ليثير موجات عارمة من الهيجان. وأما حزب الشعب فقد كان على ما يبدو مهندس الكثير من القلاقل بهدف إزاحة وزارة مردم وبلغ مبتغاه حين استقالت الوزارة في ٢ كانون الأول عام ١٩٤٨ . ولما كان الرئيس القوتلي معانداً لوصول حزب الشعب إلى السلطة فقد تقبل مهلة أسبوعين لحلحة الأزمة تمكن بعدهما مليونير مستقل، هو خالد العظم، من تشكيل الوزارة.

وسارعت للتو حكومة العظم لمعالجة عدد من القضايا المعقدة التي علقها مردم طويلاً. ففي حزيران عام ١٩٤٧ كانت سورية ولبنان قد عقدا اتفاقيات لاقتسام عائدات

مشروع خط أنابيب التابلاين الذي كان من المفروض به أن يبدأ عما قريب. ولكن مردم وقع اتفاقية مع التابلاين بعد مضي ثلاثة أشهر معتبراً أن ذلك الخط يمر عبر الأراضي السورية، إلا أن نشوب الحرب في فلسطين عطل هذين المشروعين علاوة على أن البرلمان السوري لم يصادق على أي منهما. وهكذا تنطحت حكومة العظم لهاتين المشكلتين ففي كانون الثاني صادق البرلمان على الاتفاق السوري اللبناني، وفي ١٦ شباط طرح العظم على البرلمان «اتفاقية التابلاين التي نظمت مرور النفط في أنبوبها عبر جمهورية سورية»، كما أن الحكومة عادت إلى إجراء المفاوضات من جديد مع الشركة «الانكليزية الإيرانية» المنافسة للشركة السابقة.

وأما المعضلة الثانية فقد كانت مسألة الوضع المالي لسورية وارتباطه بفرنسا. ففي كانون الثاني عام ١٩٤٨ وقع لبنان عقداً نقدياً مع فرنسا ولكن مردم رفض المضي قدماً بهذا المضمار، وسعى، بدلاً من ذلك، للحصول على دعم مالي لعملة سورية مستقلة. ولما كان الفشل مصير هذه السياسة فإن الليرة السورية انهارت وتضاعفت الضرائب خمسة أضعاف خلال عام ١٩٤٨ . وعلى الرغم من قيام الشكوك الشعبية عن عودة النفوذ الفرنسي فإن حكومة العظم سعت لإصلاح الوضع ووقعت اتفاقاً نقدياً مع فرنسا في ٧ شباط. إن هذه الضغوط التي أناخت على كاهل الحكومة كانت موضع وصف البعثة البريطانية على النحو التالي:

> إن الاتفاقين اللذين أبرمتهما سورية مع فرنسا وشركة التابلاين قد وفرا ذريعة لانتقاد سياسة الحكومة من قبل حزب الشعب وغيره من زمر المعارضة. وأحد أسباب هذا الانتقاد كان المبالغ المالية المختلفة التي دفعها الفرنسيون والتابلاين إلى الصحف، كما أن هنالك إشاعات تتحدث عن النقود المدفوعة إلى الوزراء. ونتيجة لذلك فإن أولئك الناس الذين استثنوا من المدفوعات النقدية هبوا لإثارة القلاقل.

والانحراف الثالث الذي انحرفته الحكومة السورية عن تراث حكومة مردم كان يتمثل بإعلانها في ٢٠ آذار عام ١٩٤٩ بأنها ستشارك في مباحثات لعقد الهدنة مع إسرائيل. فسورية كانت الدولة العربية الأخيرة التي أقدمت على الانخراط في هذه العملية وذلك لأن مصر ولبنان والأردن كانت كلها قد انخرطت في مباحثات رودس لعقد الهدنة منذ كانون الثاني.

انقلاب الزعيم

في ٣٠ آذار عام ١٩٤٩ عمد الكولونيل حسني الزعيم، رئيس أركان الجيش، للإطاحة بالحكومة بانقلاب عسكري (Coup d etat)، وكانت الخسائر لاتعدو ثلاثة حراس من حرس أحد الوزراء. وأما رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وبعض صغار الضباط فقد كانوا رهن الاعتقال. وبناء على تقديرات الوزير البريطاني، فيليب مين وورينغ برودميد، إذ كان: «هنالك على مايبدو شيء طفيف من الشك بأن حسني الزعيم قد نفذ انقلابه... بدون أية مساعدة من أية جماعة خارج الجيش، وذلك لأن هدفه الأساسي كان التخلص من شكري القوتلي... وليس هنالك من مؤشر على وقوف أي إنسان على سرّه من قبل». فالزعيم لم يتمكن، بالنظر لانعدام التخطيط على الأرجح، من إقناع أي سياسي بتشكيل الحكومة وفي اليوم التالي قلّد نفسه سلطات رئيس الدولة وشكل وزارة مؤقتة من الأمناء العامين لوزراء الحكومة السابقة. وفي ١ نيسان حل مجلس النواب معلناً عن وجود «تجاوزات» في انتخابه.

وفي ذلك الوقت أثار انقلاب الزعيم موجة من التهيؤات عن مسانديه الأجانب المحتملين، وحتى هذا التاريخ هنالك ثمة ادعاء رائج، بين السوريين والمراقبين الأجانب، أن الزعيم كان مسنوداً من قوة خارجية. وإن معظم الشبهات تحوم حول الولايات المتحدة غير أن بريطانيا وفرنسا كان لهما نصيبهما من التهمة أيضاً. وبما أن هذه المزاعم مقبولة على نطاق واسع فإن الواجب يقضي بالنظر إلى حادثة الزعيم بشيء من التفصيل لاكتشاف ما إن كان لنظريات التآمر هذه ما يسوغها فعلاً.

إن الدوافع الأساسية للانقلاب يبدو أنها كانت اقتران المطامح الشخصية للزعيم بالسخط الذي كان يشعر به العديد من ضباط الجيش على الحكومة المدنية. فالبيان الأول للانقلاب عبّر عن مشاعر العديدين من ضباط الجيش حيال حكم القوتلي كما يلي:

> لقد كان تعديل الدستور (في عام ١٩٤٧)... هو الإثم الكبير الذي انصبت منه كل الآثام الأخرى، أي تزوير الانتخابات ومن ثم تستر الزمرة الحاكمة وتواطؤها مع المستغلين وأكثرية أعضاء المجلس المنتخبين بالتزوير ضد خزينة الدولة... ذلك التواطؤ الذي أدى إلى تبديد الأموال العامة، وانتهاك القوانين وهدر مصالح الأمة.

فالكثيرون من ضباط الجيش ممن تصدروا الانقلاب كانوا قد استبد بهم الغضب من

جراء تجاربهم المريرة في الحرب بفلسطين إذ كانوا على أسوأ مايكون من تجهيز وإمداد، ولذلك عادوا من الجبهة وقد تحرروا من الوهم فيما يتعلق بالقوتلي وإدارة العظم للمسائل العامة.

ومن المحتمل أن تكون فكرة القيام بانقلاب قد خطرت على بال الزعيم، الذي كان قد اختير لرئاسة الأركان في حزيران ١٩٤٨ ، في الخريف السابق حين استدعي الجيش لإعادة النظام العام. فآلفريد كاريلتون، الذي كان وقتها رئيساً لكلية حلب، وصف صورة الزعيم وقد تزينت في أذهان الجماهير في كانون الأول حين «وصلت البلاد إلى حافة الفوضى بعد سقوط وزارة مردم، وحين... كان تدخل الجيش... و الجولة التي طاف بها الزعيم... على البلاد هما... ما استعاد النظام...». وعلى الرغم من أن يكون هذا الاستعراض الجماهيري هو الذي غذى على الأرجح مطامح الزعيم، إلا أن توقيت الانقلاب كان يعود على ما يبدو بالأساس إلى العداء الشخصي بين العظم والزعيم. فلقد كانت العلاقات سيئة بين الرجلين إذ كان العظم ينعت الزعيم «بالإنسان الأهوج واللامسؤول» ويعامله بطريقة فيها استعلاء كبير. وقبيل الانقلاب مباشرة «اتهم العظم الزعيم بالفساد لشرائه أسلحة فياضة بالعيوب والسمن المغشوش للجيش. وهكذا لما صار المركز الشخصي للزعيم عرضة للتهديد شجع زملاءه على تنفيذ ذلك الانقلاب الذي أعلن من ثم تزعمه له.

ولكن حضور الدوافع المحلية لايلغي التدخل الأجنبي. فلقد كانت هنالك بضع اتهامات، ولوقليلة، عن العمل السري من قبل دولة عربية معينة في دعم انقلاب الزعيم. وأما كل نظريات التآمر فقد تمركزت حول واحدة من القوى العظمى، ولذلك فإن الأدوار التي لعبتها لندن وباريس وواشنطن سوف نتفحصها دوراً فدوراً، ولكننا قبل ذلك سنصف موقع الزعيم في تشابك السياسات العربية بعضها ببعض كي نتمكن من الإتيان بالقرائن على علاقاته بالقوى العظمى، الأمر الذي سوف يسهّل علينا تقييم المزاعم المتعلقة بالتطفل المستور قبل وبعد الانقلاب على حد سواء.

تشابك الأحابيل العربية

إن انقلاب الزعيم عاد بسوريةإلى قلب الصراع بين الهاشميين ومنافسيهم. فمصر والعربية السعودية وقع عليهما الانقلاب وقوع الصاعقة نظراً لخسارتهما «صنيعتهما» في دمشق. ولكن رد فعلهما في الأيام اللاحقة للانقلاب مباشرة ماكان ليعدو مطالبتهما

القوى العظمى بضمان عدم إقدام الزعيم على إعدام القوتلي كما سرت الشائعات عن نيته بذلك. وأما الملك عبد الله ونوري السعيد فقد اغتنما، من ناحية أخرى، هذه الفرصة لدفع مخططاتهما أشواطاً إلى الأمام.

لقد كانت الدلائل في البداية مواتية للملك عبد الله. بيد أن الروابط التي كانت له مع الزعيم من قبل لم تكن على أي وضوح، غير أن الدبلوماسيين البريطانيين علقوا، في كانون الأول عام ١٩٤٨ ، أن «من المعروف أن الزعيم كان على اتصال بالملك عبد الله قبل حين من الزمن». فكما جاء في تقرير وليام إفيلين هوستن ـ بوزوال، وهو الوزير البريطاني في بيروت، إثر محادثة مع الزعيم الدرزي السوري، الأمير حسن الأطرش، الذي كان تقليدياً على علاقات ودية مع عبد الله، إذ كتب يقول: «على الرغم من أن الأطرش لم يكن على علاقة بالانقلاب فليس من المعقول أن نفترض أن الملك عبدالله لم يكن أيضاً على علاقة به». فسواء أكان عبد الله على معرفة مسبقة بالانقلاب أم لا فلا مناص من الإشارة إلى أنه سرعان ما أبلغ الزعيم وابن سعود بأنه يتخذ موقفاً حيادياً ولن يتدخل في السياسة السورية. وكان أمله الحقيقي هو أن الزعيم بانقلابه ضد علاقات القوتلي بالسعوديين سوف يتجه صوب الهاشميين، وكما جاء في صحيفة (البورصة المصرية) «أن الأمل يحدو عبد الله في أن يكون الانقلاب نقطة الانطلاق لتحقيق سورية الكبرى».

وأما في العراق فإن السياسة حيال الزعيم عانت على ما يبدو حالة مخاض سريع وتعرضت للتمزق جراء الخلافات بين رئيس الوزراء والوصي. ففي البداية كان نوري يرى أن الفرصة سانحة للتدخل وتعيين حكومة اتحاد بالقوة. وكما جاء في تقرير الوزير البريطاني، في ٩ نيسان، إذ كتب يقول: «كان من الواضح أن نوري مبتهج جداً ومتلهف للقيام بعمل عسكري... إذ لن يكون من الضروري إدخال قوة كبيرة. إن الزعيم إنسان هزيل وإن نوري باشا متأكد من أن التهديد بعمل عسكري كاف لحمله على الاستقالة»، في حين أن الوصي كان أكثر حذراً وكان يأمل في أن تتمكن المعارضة السورية المحلية وحدها من الإطاحة به، بيد أنه كان موافقاً تماماً على أن مهاجمة سورية سيكون صمام أمان مناسب للجيش العراقي المتململ. ولكن في غضون بضعة أيام غيّر نوري من مسلكه وصار يرى أن الفرصة سانحة للتعاون مع الزعيم. فهذا التغيير طرأ لأن الزعيم، الذي كان شغله الشاغل وقتها يتمثل بالضغوط العسكرية الاسرائيلية في محادثات الهدنة القادمة، طلب مساعدة عسكرية من العراق. وهكذا ففي ١٤ نيسان وصلت إلى بغداد بعثة

عسكرية وفي جعبتها مشروع اتفاق عسكري وفي السادس عشر من هذا الشهر زار نوري نفسه الزعيم. فالزعيم كان يريد من العراق أن يرسل لواءين من جيشه ويتمركزا على الحدود السورية الإسرائيلية طيلة فترة مفاوضات الهدنة لردع أية عمليات عسكرية اسرائيلية. وفي اليوم التالي أعلن العراق اعترافه بنظام الزعيم.

وفي غضون ذلك كانت مصر والعربية السعودية تبذلان جهوداً حثيثة لإحباط هذه المخططات. ففي ٩ نيسان اتصل ابن سعود بعبد الله ووصف الانقلاب «بالكارثة على العرب»، وبيّن له بأنه «لن يتساهل مع التدخل في سورية من قبل أي كان». وفي السابع عشر من نيسان زار دمشق عزام باشا، الأمين العام للجامعة العربية، ودعا الزعيم لزيارة الملك فاروق حيث قام بتلك الزيارة في ٢١ نيسان. فهذه الزيارة التي وصفها المطبلون والمزمرون له «بالحدث التاريخي» أقنعته بالارتماء في أحضان مصر والعربية السعودية. وجاء في البيان المشترك إثر رحيله «أن سيادة الزعيم أراد أن يدلل بهذه الزيارة على المشاعر الأخوية الحميمة والاحترام العميق اللذين يكنهما لمصر الحكومة السورية والشعب السوري». وفي الثالث والعشرين من نيسان اعترفت بالنظام الجديد مصر والعربية السعودية ولبنان.

وبالنتيجة سرعان ما تدهورت العلاقات بين الزعيم والهاشميين. فحين زار بغداد رئيس وزراء شرق الأردن في ٢٦ نيسان رأى الزعيم بهذه الزيارة مقدمة لغزو سورية، ولذلك كان رد فعله عليها عدائياً إذ أعلن: «يجب أن يكون من المفهوم أن شرقي الأردن ليس إلا قسماً صغيراً من سورية، وإذا كان يريد العودة إلى حضن أمه فأهلاً وسهلاً». وأما إذاعة دمشق فقد زادت الطين بلة على الإهانات حين تساءلت بمنتهى البلاغة: «ما إن كان أولئك الناس الذين يدعمون وجود المملكة الحالية (في شرق الأردن) يشكلون نسبة تتعدى اثنين أو ثلاثة بالمائة من المرتزقة والأقارب والانتهازيين». وعلاوة على ذلك فقد حشد الزعيم الجنود السوريين على حدود شرقي الأردن وأغلقها أيضاً.

لقد كان الزعيم هواساً على ما يبدو بالخطر الذي يمثله عليه عبد الله، إذ إنه في إحدى المحادثات مع ديلوماسي بريطاني في نهاية نيسان أعلن قائلاً: «إن تسنى لي أن أضع يدي عليه فلسوف أشنقه. ولكن أيامه صارت معدودة... إنني أقوى من عبد الله بكثير». فمدير إدارة التشريفات في وزارة الخارجية، ل.ج. ثيركيل، علق قائلاً: «إن الزعيم خائف فعلاً، وإنه في مزاج معاد للهاشميين إلى حد الخطورة، ورداً على الاقتراح بوجوب

إقناع عبد الله بتخفيف لهجة انتقاداته للزعيم أوجز ثيركيل قائلاً: «أتصور أن الكوابح يجب تطبيقها بأشد ما يكون على الكولونيل الزعيم لا على عبد الله... إن سياسته في استعداء الهاشميين سياسة خطيرة جداً». ومع ذلك فلم يكن الزعيم وحده هو الذي يتحدى عبد الله بشكل عدواني، إذ في الأسبوع الأخير من نيسان تم اعتقال فريق من أربعة أشخاص في شرقي الأردن ممن قيل بأنهم كانوا ينوون اغتيال عبد الله بوضعهم قنابل على الطريق التي كان سيسلكها الملك. وواحد من الشخصين السوريين كان الكولونيل محمد هندي، الذي كان سابقاً المفتش العام للشرطة السورية في ظل نظام القوتلي، والذي كان رهن الاعتقال مع القوتلي بعد انقلاب الزعيم ولكنه سرعان ما أطلق سراحه لاحقاً أو هرب من المعتقل. ولكن الاتهامات في المحاكمة وجهت غيابياً (in absentia) إلى القوتلي، الذي كان لايزال رهن الاعتقال في سورية، وإلى العدو الفلسطيني الأبدي لعبد الله الحاج أمين الحسيني. وأخيراً تم صرف النظر عن هذين الاثنين لانعدام الأدلة ولكن أولئك المخربين الأربعة كانوا عرضة للإدانة. وعلى الرغم من انعدام الأدلة القاطعة عن أي تورط أجنبي في المؤامرة، فإن من المحتمل أن تكون المخابرات المصرية قد لعبت دوراً ما، نظراً للعلاقات الحميمة التي كانت للقوتلي بمصر حيث استقبل فيها لدى السماح له بمغادرة سورية في خاتمة المطاف.

وأما العلاقات السورية العراقية في غضون الأسبوعين التاليين لاعتراف مصر والعربية السعودية بنظام الزعيم فلم تكن على ذلك العداء المكشوف. فهذا هو السير أليك كيركبرايد، الوزير البريطاني في عمان، بعد مرافقته رئيس وزراء شرقي الأردن إلى بغداد يفيد بما يلي:

> إن نوري السعيد لايشعر بالارتياح الآن حيال النظام الجديد في سورية... ذلك النظام الذي طالب منذ البداية بعلاقات أوثق... ومن ثم نكص عنها. بيد أنه لم يكن قد اقترح... التدخل في الشؤون الداخلية لسورية إلا إذا اضطرب حبل الأمن في ذلك البلد، وفي تلك الحالة فإن على العراق أن يعيد حفظ الأمن من باب الدفاع عن النفس.

وفي مطلع أيار أكد وزير الخارجية العراقية «أننا نسعى للوحدة.... ولكننا لانريد أن نفرضها على أي بلد... وليس لدينا أية خطة نريد فرضها على أي بلد عربي». وهكذا قام وزير الخارجية السورية، الأمير عادل أرسلان، بزيارة بغداد لاحقاً وجرى التوقيع على اتفاقيات حول مسائل اقتصادية والتحاق واحد وثلاثين ضابطاً سورياً بالجيش العراقي، في

حين كان الرفض مصير مطالب أرسلان بذخائر للمدفعية.

وفي نهاية أيار كان نوري قد اتخذ قراره على ما يبدو في أن عليه إزاحة الزعيم، بالتآمر أو بالقوة، ولذلك اقترح وقتها خطة على بريطانيا كانت ترمي لتنصيب حكومة ودية في دمشق، الأمر الذي كان من الممكن إحرازه إذا ضمنت بريطانيا، كما بيّن بالحجة، عدم اقتناص هذه الفرصة من إسرائيل أو تركيا للتدخل. وحين رفضت بريطانيا مثل هذا التعاون بادر إلى العمل مع السياسي السوري حسني البرازي الذي كان قد تناحر مؤخراً مع الزعيم ومع رياض الصلح رئيس الوزراء اللبناني، ابتغاء الإطاحة بالزعيم. وفي الأسبوع الثاني من حزيران استهل نوري المحادثات مع حزبي الشعب والوطني اللذين كانا يريدان إقامة حكومة مؤقتة، واللذين كانا مستبعدين من قبل الزعيم منذ أن أصدر مرسومه بحل الأحزاب السياسية كافة في نهاية أيار. فالخطة المذكورة أعلاه كانت ترمي لتنصيب حكومة على ظهور الدبابات العراقية، ولكن بريطانيا عارضت هذه الخطة مرة ثانية وساقت الحجة بأن العراق إن عمد إلى غزو سورية فلسوف يليه «تدخل مصري... ولسوف يكون نوري السبب في التمزق النهائي للعالم العربي، الأمر الذي لن يستفيد منه إلا إسرائيل وروسيا».

وعلى الرغم من أن المعارضة البريطانية قد كبحت جماح نوري فإنه دأب على توتير الجوفي الفترة السابقة للاستفتاء السوري الذي كان إجراؤه مقرراً في ٢٥ حزيران. فهذا الاستفتاء كان مصيرياً بالنسبة للزعيم الذي تلاشت فورة شعبيته جراء حكمه الفردي والديكتاتوري، كما كان محاولة منه لتوطيد نظام حكمه من خلال المصادقة على دستور جديد وانتخابه رئيساً للجمهورية. وفي ١٦ حزيران وجه الزعيم اتهامه للعراق بأنه يحشد خمسة آلاف جندي على حدوده ويحرض القبائل البدوية على التمرد. وعلى الرغم من رفض العراق المتكرر لهذه الاتهامات فإن الزعيم حرّك جنوده إلى الحدود. وحاول نوري، في غضون ذلك، إقناع بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة بعدم الاعتراف بقانونية الاستفتاء وبذلك تنتفي المشروعية التي كان يرمي إليها التخطيط لهذا الاستفتاء. وأما العربية السعودية ومصر فقد احتجتا احتجاجاً شديد اللهجة على هذه الخطوة ولم يتبن أحد اقتراح نوري، وفي مقابلة في الثاني والعشرين من الشهر المذكور دعا الزعيم إلى «قيام اتحاد متين بين سورية ومصر والعربية السعودية لخلق جبهة قوية في وجه مخطط سورية الكبرى». وفي ذلك اليوم نفسه أذيع أن العربية السعودية ستقرض الزعيم قرضاً بقيمة ٦ ملايين دولاراً أمريكياً، وأن معظم هذا القرض مخصص للنفقات العسكرية. وبما

أن هذا القرض قد عزز موقف الزعيم، فإن الاستفتاء جرى وفق المخطط الذي وضع، وانتخب الزعيم رئيساً للجمهورية باعتباره المرشح الوحيد. وأخيراً أسبغ على نفسه لقب المارشال وكلف محسن البرازي بتشكيل حكومة جديدة.

وفي اليوم التالي للاقتراع حدث انفجار ضخم زلزل مستودعاً للذخيرة في المزة، قرب دمشق، وقتل ثلاثة أشخاص. ومما لاشك فيه أن توقيت الانفجار قد أثار الشكوك مما جعل إذاعة إسرائيل تردد الإشاعات الرائجة من أن عملاء بريطانيين وعراقيين يقفون خلفه. ولكن الوزير البريطاني تحدث على أن «من الواضح أن الانفجارات كانت نتيجة الإهمال للترتيبات المطلوبة في مستودع الذخيرة في الوقت الذي كانت فيه القذائف والطلقات قيد التحضير لاحتفالات اليوم التالي.

وعلى الرغم من أن الزعيم قد شدّد قبضته على السلطة فإنه بقي ضحية التوتر من المؤامرات الهاشمية. فالسكرتير الأول في البعثة البريطانية بدمشق، س.ج. مان، روى عن محادثة في ٢٠ تموز قائلاً: «أن الزعيم مقتنع كل القناعة أن نوري باشا يتآمر لإسقاطه. ولقد قال أن العراقيين عبارة عن برابرة يعيشون في بلد بربري، فكيف بوسع سورية، وهي تسبق العراق بمئات السنوات... أن توافق على العيش تحت الهيمنة العراقية». ولما كان هاجس الزعيم حماية نفسه فقد دأب مرة بعد أخرى على توكيد ولائه للملك فاروق ولابن سعود. ففي مقابلة في ٧ تموز بيّن قائلاً «أن علاقاتي بمصر وبالملك فاروق كانت أكثر من الممتازة منذ اليوم الأول... كما أن الملك ابن سعود كان دائماً يتصرف معي تصرف الإنسان الدمث الحقيقي». وأما الحماسة المصرية لنظام حكمه فقد كانت تتجلى، من ضمن ما تتجلى به (inter alia)، بالمقالات الصحفية التي كانت تشيد بسياسته الاجتماعية وبرغبته في مساعدة الفقراء.

لقد تواصل هذه النمط من العلاقات حتى يوم الإطاحة بالزعيم على يدي الحناوي في ١٤ آب.

دور بريطانيا

لقد دأب المشياعون المذياعون على ترويج الدعاوى السوفياتية، في تلك الآونة، وتضخيم الدور الذي لعبته المصالح الاستراتيجية والنفطية البريطانية منها والأمريكية في مساندة الانقلاب. فصحيفة (البرافدا) مثلاً فنّدت الموضوع قائلة أن «ديكتاتورية الزعيم

ماهي إلا حلقة من حلقات تلك المخططات الرامية لإقامة كتلة شرق أوسطية تحظى بمساندة الولايات المتحدة، وأن الإنقلاب من تدبير المنافسات الانكليزية الأمريكية على الموارد النفطية والقواعد الاستراتيجية في تلك المنطقة». وأما صحيفة (المناضل: Combat) الباريسية فقد علقت بالقول أن «موقف العظم المحابي لشركة التابلاين كان الدافع الذي دفع بريطانيا على الإطاحة به»، في حين أن الدافع الآخر الذي كان يعزى لبريطانيا مراراً وتكراراً كان يتجسد بمساندتها المفروضة لإقامة كيان (سورية الكبرى أو الهلال الخصيب) تحت هيمنة الهاشميين. وعلى الرغم من أن الدبلوماسيين البريطانيين كانوا لايكفون عن التذرع بأنهم لايستطيعون التحكم بأفعال العراقيين والأردنيين، فقد كانوا عاجزين عن إقناع الأغلبية الساحقة من الرأي العام العربي أو الفرنسي بهذه الذريعة، إذ كما علّق ناقد فرنسي على مذكرات عبد الله بقوله في نيسان عام ١٩٤٩: «من أعجب العجائب ذلك الانسجام الدائم بين أحلام عبد الله ومخططات بريطانيا العظمى».

إن بريطانيا قد أخذت على ما يبدو، والحق يقال، على حين غرة بخطوة الزعيم، والأكثر من ذلك أن بريطانيا لم تتورط بأية مسألة من المسائل التي اتهمت بالسعي الحثيث للاستفادة منها. فالمحاولات العراقية والأردنية لتقويض نظام الزعيم كان مآلها الكبح، كما أن المصادقة على الاتفاقية مع شركة خط أنابيب الشرق الأوسط المحدودة (MEPL) لم تتنفذ إلا بعد مفاوضات معقدة حول الإمدادات العسكرية والمساعدة الاقتصادية، علاوة على أن السياسة كانت تتسم بالتنسيق مع الفرنسيين لا بالتعارض.

وعلى الرغم من أن بريطانيا كانت مهتمة ببحث الترتيبات الدفاعية مع سورية في مطلع عام ١٩٤٨ ، إلا أن سورية كانت هي التي توصد الباب أمام كل تلك المحاولات. وفي تموز عام ١٩٤٨ تعمد محسن البرازي، الذي كان وقتها يقوم بمهام وزير الخارجية والذي كان وصفه لدى وزارة الخارجية البريطانية «بأنه ميال جداً للبريطانيين»، أن يجس نبض بريطانيا باقتراحه عليها شكلاً من أشكال التعاون العسكري. ولكن على الرغم من روقان هذه الفكرة لوزارة الخارجية فإنها كانت تعتقد بوجود مصاعب تعترض سبيل هذا الاقتراح لثلاثة أسباب أولها: أن بريطانيا لم يكن بمقدورها ضمان الحدود السورية في الوقت الذي كان يشتد فيه أوار الحرب الفلسطينية، وثانيهما انعدام الرغبة لإزعاج الفرنسيين، وثالثهما: أن بريطانيا لم يكن بوسعها توريد الأسلحة بأية كميات كبيرة. والجدير بالذكر أن حكومة العظم قد جددت هذه المطالب معللة إياها بضرورة وجود دور عسكري بريطاني لحماية خط أنابيب الشرق الأوسط وقد كان وقتها في طور البناء، بيد

أن هذه المطالب أثارت موجة من الذعر في مصر إلى ذلك الحد الذي دفع صحيفة (منبر الشرق) إلى التعليق بقولها «لم نكن نتوقع البتة أن نرى سورية... تطعن الجامعة العربية في الظهر».

وغني عن القول أن مصر لم تكن بها ثمة حاجة للقلق لأن وزارة الخارجية ماطلت بالرد على هذه المطالب ونفذت جراء المماطلة الوعد الذي قطعه وزير الخارجية ايرنيست بيغن للفرنسيين بأن بريطانيا تؤيد الأولوية العسكرية لفرنسا في المشرق. وإن غياب خط سياسي متشدد دفع بالوزير برودميد وبرنارد أ.ب. باروز، مدير إدارة الشرق في وزارة الخارجية، إلى التعليق في كانون الأول عام ١٩٤٩ بالقول:

«إن النتيجة الوحيدة التي أستطيع استخلاصها هي أن سياستنا حيال سورية سياسة سلبية تماماً... ولربما كان بمقدورنا التوصل إلى تفاهم ما مع هؤلاء الناس... لو كانت لنا سياسة أكثر إيجابية».

إن إخطار لندن مسبقاً بالانقلاب جاء على ما يبدو من المقدم ف. دي اويلي هارمر، وقد كان وقتها الملحق العسكري المعتمد في بيروت ودمشق وذلك لأنه في منتصف آذار عام ١٩٤٩ تقدم بتقريره التالي: «لقد لمح الزعيم إلى اضطرابات قادمة بخصوص سقوط النظام. فمن المعروف أن القائد الأعلى للجيش مستاء من رئيس الجمهورية ومن السياسيين كلهم ولكن ليس هنالك أي دليل قاطع على أنه يفكر بانقلاب عسكري». وقبل يومين على وقوع الانقلاب تقدم برودميد بتقرير أن الزعيم قد أخبر هارمر «بأنه سوف يتحرك في المستقبل القريب وأن المظاهرات الوشيكة المناهضة للتابلاين ستكون مدبرة لتوفير غطاء للجيش كي يقوم بانقلابه». وبما أن وزارة الخارجية كانت تخشى ألا يكون الزعيم قد أساء تأويل تعليقات هارمر خلال هذه المحادثة فقد أبرقت إلى دمشق في يوم الانقلاب بالرأي التالي: «إن من الأهمية بمكان عدم توفير أي أساس لأية مزاعم تتقول أن حكومة صاحب الجلالة أو أن ممثلي صاحب الجلالة في دمشق متورطون في خطة للإطاحة بالحكومة أو بالنظام بوسيلة لا دستورية».

ولقد بقيت بريطانيا، بعد الانقلاب، في منتهى الاحتراس ألا توفر لخصومها أية أسس لشكوكهم المزمنة من أنها كانت تعمل لخلق كيان (سورية الكبرى). ولذلك ففي نيسان عمد سيروليام سترانغ، الوكيل الدائم لوزارة الخارجية، إلى المصادقة على موقف تفصيلي يعتمد الحجة التالية:

إن قيام علاقات أوثق فيما بين الدول العربية في الهلال الخصيب (كما ورد في عبارته حرفياً) أمر لمصلحتنا على العموم بيد أن علينا أن نكون في منتهى الحذر، بالنظر إلى الشكوك الفرنسية والأمريكية، ألا نوحي بأننا نرعى هذا المخطط..... فالفرنسيون ضد هذا الشيء بشكل عنيف ولكننا قد لانستطيع الالتزام بتصوراتهم الخاصة حيال السياسة في الشرق الأوسط. ومع ذلك فعلينا أن نكون غاية في الاحتراس كيلا نوقظ مجدداً تلك الشكوك الراسخة منذ أمد بعيد حيال مخططاتنا عن (سورية الكبرى)، أي عن تحبيذنا غزو شرق الأردن لسورية.

وفي الأيام التالية للانقلاب، أي حين أجرى الهاشميون المناورات للتأثير على مجريات الأحداث، نصحت وزارة الخارجية السفير ماك في بغداد بالقول «أن علينا أن نتوخى الحذر في كيفية تعاملنا مع هذا الموضوع. فمهما حدث فإن العالم سوف يتهمنا بالمسؤولية عنه»، كما أنها أشارت على ماك أن ينصح الوصي بتلمس دربه في غاية الحذر. وحين بدا على نوري الاستعداد للتدخل بغية الإجهاز على الزعيم في مطلع نيسان كانت مشورة وزارة الخارجية أنها تعارض أية خطوة من هذا القبيل جراء «إمكانية تفاقم حالة من الفوضى في سورية واحتمال ما ينجم عن ذلك من تدخل شيوعي».

فهذه السياسة، سياسة المساندة الحذرة لإقامة اتحاد إثر مفاوضات وسياسة رفض أي عمل سري أو عسكري، تواصلت طوال الفترة التي كان محتدماً فيها التصارع العربي لكسب ود الزعيم. إن ردود بريطانيا على بعض مطالب نوري السعيد لدعمه في تحركاته ضد الزعيم قد جئنا على ذكرها آنفاً. ففي تلك الآونة لم يكن من السهل استنظاف يدي بريطانيا نظراً لوجود فيض من المتآمرين على الزعيم والساعين للحصول على مساعدة بريطانية، إذ في حزيران ورد في تقرير هوستون بوزوال، بعد مباحثاته مع رئيس الوزراء اللبناني، القول التالي: «يبدو لي... وكأن كلا من رياض الصلح ونوري السعيد يحاولان توريط حكومة صاحب الجلالة في مؤامرة ضد الزعيم»، كما وأنه في تموز ورد في تقرير سير جون باغوت غلوب، القائد البريطاني للفيلق العربي، عن اتصال أحد المخبرين به طلباً لمساعدة بريطانيا لإثارة تمرد في سورية بقيادة الدروز، حيث علق شيركيل قائلاً: «معارضة عقيمة إلى حد مذهل. ومهما كانت مساوئ الزعيم فعلينا أن نكون بعيدين عنها البعد كله».

لقد كانت علاقات الزعيم ببريطانيا تتسم بذعره من المؤامرات الهاشمية وباعتقاده

أن بريطانيا هي التي تقف خلف تلك المؤامرات، مما دفعه إلى الخوف من بريطانيا ومحاولة تأديبها حتى في الوقت الذي كان يعرض عليها فيه التعاون العسكري، ففي آب، على سبيل المثال، وبّخ السكرتير الأول البريطاني نظراً لأن أحد الكتبة في القنصلية أبدى ملاحظات تحريضية. ويومها علقت إدارة الشرق بالأقوال التالية:

> سيكون الحفاظ على علاقات ودية مع الكولونيل الزعيم أمراً في غاية العسر... إن كان عرضة على الدوام لسورات الغضب الصبيانية... ولربما قد نرغب أن تكون لنا معه علاقات ودية... ولكن ليس على حساب صداقتنا الأثمن مع الهاشميين... ويجب ألا يبدو علينا أننا عرضة للمداهنة وعلى استعداد لاستبدال صداقتنا الراسخة الجذور بمنتهى البساطة لقاء بعض الرشوات الفارغة من مثل استعمال القواعد الجوية في زمن الحرب (مع الإشارة إلى أننا سوف نأخذها حين نحتاجها مهما يقول السوريون).

ولكن سورات غضب الزعيم لم تكن، على أية حال، على ذلك الشكل الصباني الذي صورته به وزارة الخارجية. ففي الوقت الذي كان فيه الدبلوماسيون البريطانيون يتصورون أن تلك الانفعالات تعبير عن الذعر الذي كان يلازم الزعيم، قالت سفارة الولايات المتحدة في أحد تقاريرها أن مصادرها قد كشفت عن مؤامرة عراقية لاغتيال الزعيم وأن الزعيم «على قناعة بأن بريطانيا كانت متورطة في... هذه المؤامرة على حياته». ومن الجدير بالذكر أنه في الوقت الذي كان فيه دبلوماسيو الولايات المتحدة يعزون تلك المؤامرات إلى نوري وحده، فإن شكوك الزعيم بوجود يد بريطانية فيها كان لها حضورها في ذهنه مما جعله يوجه قواته الأمنية، لاحقاً، لتشديد مراقبتهم على المواطنين البريطانيين علاوة على العراقيين.

إن محاولات بريطانيا للحصول على تصديق الاتفاقية مع شركة أنابيب الشرق الأوسط (MEPL) باءت كلها بالفشل من جراء تلك الشكوك. فوزير المالية في حكومة العظم، حسن جبارة، استبقاه الزعيم كمستشار اقتصادي له، هذا مع العلم أن الحكومة الجديدة كان لها نفس الموقف الإيجابي، كحكومة العظم، من التوقيع على صفقات اقتصادية مع الأجانب. ولذلك فإن جبارة وعد شركة (MEPL) بالتصديق. على الاتفاقية ولكن الزعيم تنصل من هذا الالتزام وماطل في التصديق محاولة منه لإقناع بريطانيا بتزويده بالمعونة والأسلحة. وفي منتصف مايس تقدم بمطلب تزويده بما قيمته مليونان جنيهاً من المعدات العسكرية التي كانت تشتمل على ٢٦ طائرة حربية مقاتلة و

٦٣ دبابة من طراز شيرمان. ولكن بريطانيا لم تكن قادرة على توريد هذا المقدار من المعدات العسكرية الثقيلة حتى لو كانت لديها الرغبة بذلك، وعلاوة على ذلك فإن بريطانيا لم تكن لديها أية رغبة بخرق الحظر على الأسلحة وفق قرار الأمم المتحدة إذ فرضته وقت الحرب الفلسطينية. ولقد حاول الزعيم إقناع شركة النفط الإيرانية الانكليزية (AIOC) بمنحه قرضاً لشراء الأسلحة قبل التصديق على الاتفاقية بيد أن طلبه هذا لقي الرفض من الشركة ومن وزارة المالية على حد سواء.

وعشية زيارة قام بها سير وليام سترانغ في ١٣ حزيران تعمد الزعيم إبداء حسن النية بالتوقيع على الاتفاقيات ذات الصلة. وهكذا أفصح بجلاء عن موقفه بالقول: «ها قد قمت الآن بدوري بالموافقة على التصديق وبقي عليكم أن تقوموا بدوركم وتزودوني بالأسلحة التي أحتاج إليها». وهكذا كانت استجابة وزارة الخارجية أنها رتبت صفقة دفعت بموجبها شركة (MEPL) للزعيم مائة ألف جنيه كسلفة على العائدات لاستخدامها بشراء الأسلحة البريطانية، مما جعل الزعيم يصادق على الاتفاقيات في ٢٠ حزيران.

إن المفاوضات التي قامت حول تفاصيل توريد الأسلحة شوشت العلاقات السورية الانكليزية طيلة بقية الفترة التي حكم فيها الزعيم، فحسبما جاء في تقرير السكرتير الأول مان في آب «فإن الزعيم يتصور... أننا كلما تأخرنا في تزويده بما يعتبره ذخيرة كافية من الأسلحة... فإننا نستبقيه ضعيفاً عن عمد كيلا يكون قادراً على التصدي لتهديد خطير من العراق أو شرقي الأردن».

وهكذا فإن بريطانيا قاومت على ما يبدو الدخول في دسائس فيما يتعلق بمخططي الهلال الخصيب وسوريا الكبرى وفيما يتعلق باتفاقية شركة (MEPL). وأما فيما يتعلق بالعلاقات مع فرنسا فإن شكوك أصحاب نظرية التآمر كانت لها مبرراتها إلى حد ما فقط على ما يبدو.

لقد اتخذ الدبلوماسيون البريطانيون بالطبع موقف المتكبر من محاولات فرنسا لإعادة توطيد نفوذها في المشرق. فعلى ما جاء في تعليق هوستون بوزوال إذ قال: «من سوء الحظ الكبير أن يكون الفرنسيون على حساسية مفرطة (كما جاء في عبارته حرفياً) حيال موقفهم في المشرق الذي يعتبرونه كما يبدو يلحق الضرر بهيبتهم والذي اعتمدوه كنوع من المقياس «لقوتهم العظيمة» على اعتبار أنهم وطدوا أقدامهم هنا بعد الحرب

العالمية الأولى». ومع ذلك فقد كانت بريطانيا، على الرغم من ذلك، على اهتمام كبير لمراعاة الشواغل الفرنسية كما كانت على حرص كبير لتنسيق سياستها مع باريس. وفي غضون المؤامرات الهاشمية في نيسان كانت وزارة الخارجية الفرنسية (Quai d Orsay) على إطلاع تام بالخط العام للسياسة البريطانية ولو أنها لم تكن على اطلاع بتفاصيل الدسائس التي كان يحيكها نوري باشا.

وأما المسؤولون الرسميون في وزارة الخارجية فما كانوا يشاطرون الصحافة البريطانية هواجسها حيال بعث النفوذ الثقافي الفرنسي في سورية في ظل حكم الزعيم. فتصورات المسؤولين في إدارة الشرق جرى التعبير عنها في محضر رسمي مكتوب في تموز إذ علق مدير إدارة التشريفات ثيركيل بالأقوال التالية: «لقد عاد الفرنسيون حديثاً إلى الدول المشرقية على نطاق واسع. فهنالك تغلغل اقتصادي فرنسي كبير وعودة فرنسية كبيرة في الميدان الثقافي. ولكن كلا هاتين العودتين تحوزان، في أغلب الظن، على موافقتنا نظراً للترتيبات التي نرتبها لعملنا هناك». كما أن السكرتير الأول، ت.إ.إيفانز، الذي كان عائداً لتوه من بيروت كتب، انسجاماً مع الرأي السابق، يقول: «أن تلك العودة الفرنسية يجب ألا تفضي إلى رجعة بريطانية، وحسب ماأرى فإن هنالك متسعاً لنا كلينا وإن مصالحنا ليست على أي تعارض جوهري. فمصالحنا بالأساس هي، كما أفهمها، مصالح استراتيجية سياسية، في حين أن مصالح فرنسا اقتصادية وثقافية».

إن الخلافات بين بريطانيا وفرنسا كانت على ما يبدو أكثر بروزاً على المستوى المحلي منها على المستوى الحكومي. فالوزير الفرنسي في دمشق، وعلى وجه التخصيص (ساري) كانت تساوره كما يبدو شكوك مزمنة بانكلترا الخوانة (perfidious Aibion) كما كانت جهوده على قدم وساق لتقويض نفوذ بريطانيا. وفي كانون الثاني عام ١٩٤٩ أدلى الوزير الأمريكي بتقرير جاء فيه أن «الوزير الفرنسي لايدع فرصة تفوته لإثارة الشك ببريطانيا في الشرق الأوسط». وفي أيار علق ثيركيل قائلاً أن «العلاقات على خير ما يرام بيننا وبين الفرنسيين بخصوص الشرق الأوسط في كل من لندن وباريس. بيد أنها ليست على تلك الشاكلة في المشرق حيث لايزال الفرنسيون، وفق التقارير السرية، غاية في الارتياب بنوايانا كما أن شغلهم الشاغل يكمن في استبعادنا عنه». وفي شهر تموز وجه انتقاداته على نحو أكثر تحديداً حين قال: «لمن صحيح القول... كما أعتقد... أن الوزير الفرنسي في دمشق... عدو لدود للبريطانيين، وأن هناك مؤشرات على أن الفرنسيين يأملون بتسيير الكولونيل الزعيم كصنيعة لهم وأنهم يدأبون على توزيع مبالغ طائلة من

النقود لأغراض سياسية ودعائية». ولقد أقر الأمريكيون بأن الواقع على هذا النحو حين جاء في أحد تقاريرهم أن «الممثلين الفرنسيين المحليين لايتركون فرصة تفوتهم إلا ويصببون فيها الزيت على نار ذعر الزعيم من الانكليز. ولكن التساؤل عما إذا كان هذا الأمر يتعدى كلمات التأجيج (أي التشجيع)، فتساؤل تصعب الإجابة عليه».

ولكن بريطانيا، على الرغم من هذه الوساوس، كانت راضية على ما يبدو عن إعادة توطيد فرنسا لنفوذها في سورية، كما كانت ترفض الإنجرار للتورط في أية مكيدة مناهضة للفرنسيين. فعندما سعى رياض الصلح للحصول على مساعدة بريطانية في تموز، علق ثيركيل بالقول «أننا أوضحنا... لرئيس الوزراء اللبناني أننا لن ننجرّ لأية مكيدة ضد الفرنسيين».

فرنسا

ثمة نظرية أخرى من نظريات التآمر مفادها أن فرنسا ساندت انقلاب الزعيم. وتلقى هذه النظرية بعض القبول نظراً للعلاقات الوثيقة التي توطدت بين الزعيم وفرنسا إبان حكمه. ففي ١٦ نيسان صادق الزعيم على الاتفاقية النقدية التي كان العظم قد أبرمها سابقاً في ٧ شباط، والتي أخرجت سورية من منطقة الفرنك وعادت على الزعيم باعتمادات مقدارها، كما قيل، خمسة ملايين جنيهاً استرلينياً. وهكذا أصبحت فرنسا المزود الأساسي للزعيم بالأسلحة والبلد الذي بدأ بتدريب عدد من الضباط السوريين. وفي شهر أيار عمدت لتزويده بعشرة آلاف بندقية وبمائتين وخمسين مدفعاً رشاشاً، بالإضافة إلى بعض مدافع الهاون والذخائر الحربية.

والجدير بالذكر أن عداءه للهاشميين لقي الترحيب في وزارة الخارجية الفرنسية، لا بل وأن عادل أرسلان، وزير خارجيته، ادعى بأن الزعيم كان يرسل يومياً أحد مساعديه لجلب المشورة من الوزير الفرنسي. وفي تموز أعلن الزعيم فيما يتعلق بفرنسا (A propos France) أن «علاقاتنا الحالية معها مثالية».

ولكن ليس هنالك، في المقام الأول، أي مؤشر على أن فرنسا شجعت الزعيم على القيام بانقلابه، ولربما كان الوضع كما وصفه شوكت شقير، رئيس الوزارة العسكرية لدى الزعيم، لباتريك سيل وقال فيه أن «مصادقة الزعيم على الاتفاقية النقدية يجب النظر إليها على أنها تعكس حاجته الماسة لكسب الأصدقاء بعد الانقلاب.... لا حاجته للمساندة الفرنسية قبل الإنقلاب». وهنالك دليلان يعززان هذا الرأي أولهما: الحقيقة التي مفادها

أن باريس كانت تنسق سياستها حيال الزعيم مع بريطانيا ذلك التنسيق الدقيق على الرغم من الشكوك التي كانت تساورها حيال الهاشميين، مما يدل على أن فرنسا ماكان من المحتمل لها أن تقدم على اتخاذ إجراءات متطرفة، كتدبير انقلاب مثلاً، يهدد سلامة العلاقات الفرنسية الانكليزية. وأما التنسيق المذكور فقد كان على أوضح ما يكون في ميدان إمدادات الأسلحة إذ إن كلاً من بريطانيا وفرنسا كانت تخبر واحدتهما الأخرى بمستويات الأسلحة المشحونة إلى سورية، لا بل إن المسؤولين الفرنسيين اقترحوا تقاسم المسؤولية بشكل رسمي بحيث تضطلع بريطانيا بمهمة تزويد القوة الجوية السورية وتدريب ضباطها، في الوقت الذي تضطلع فيه فرنسا بمهمة العناية بالقوة البرية السورية.

وأما الدليل الثاني فيكمن في الحقيقة التي تفيد أن الوضع الفرنسي كان في طريق التحسن أصلاً في ظل حكومة العظم. فالعظم لم يفلح، وقتما كان من قبل وزيراً سورياً في باريس، في إبرام الاتفاقية النقدية وحسب، بل وأفلح أيضاً في الحصول على إمدادات من الأسلحة الخفيفة «لأغراض أمنية داخلية». ومن صحيح القول أن نضيف أن الزعيم الذي كان على علاقات وثيقة مع فرنسا منذ أيام خدمته في قواتها الخاصة (Troupes speciales)، كان، في تقريبه سورية من فرنسا، أكثر نجاحاً من حكومة العظم الضعيفة حتى لو أنها حاولت ذلك. وأما التساؤل عن إقدام «مكتب التوثيق الخارجي المعادي للتجسس» على إسقاط حكومة صديقة بالأصل لفرنسا، فيبقى تساؤلاً مفتوحاً للأخذ والرد.

الولايات المتحدة والزعيم

إن نظريات التآمر توجه أصابع الاتهام، فيما يتعلق بالانقلاب، إلى عدد من المرشحين الذين تستأثر الولايات المتحدة بينهم بمكان الصدارة. فالريبة فيها أفصح عنها العظم بقوله:

> كانت الولايات المتحدة تعتقد.... أن الحظ قليل أمام تأمين مصادقة برلمانية على اتفاقية التابلاين. ولذلك فإن الأمريكيين كانوا ينظرون بعين الرضى إلى أي إنسان يبشر بإزالة هذه العقبة من طريقهم. فها هي الحقائق تتحدث عن نفسها: فبعد برهة وجيزة من مجيء حسني الزعيم إلى السلطة عمد إلى المصادقة على تلك الاتفاقية.

وليس من المستغرب أن تكون إذاعة موسكو قد اتخذت هذا الموقف نفسه. بيد أن

هذه الإدعاءات جاءت على نحو أشد إقناعاً على لسان مايلز كوبلاند الذي كان حينذاك مديراً لوكالة الاستخبارات المركزية في دمشق، والذي كتب يقول:

> كان من الواضح أن... القوتلي ونظامه غافلان عن حقيقة وجود انفجار سياسي وشيك. وكما قال (كيلي)، الوزير الجديد، فلم يكن أمامنا إلا خياران اثنان أحلاهما مرّ ـ وقد كان يقصد بقوله هذا أن هنالك احتمال قيام الانتهازيين السياسيين، بدعم سوفياتي مستور، بثورة دموية بعد وقت قصير، أو قيام الجيش السوري، بدعم مستور منا، باقتناص الحكومة... ولقد كان كيلي يعتقد أن الخيار الثاني سوف يتيح فرصة طيبة على الأقل... للعناصر المسؤولة في المجتمع السوري. وهكذا قام فريق عمل سياسي بقيادة الرائد ميد، وهو معاون الملحق العسكري، ووطّد أواصر الصداقة مع الزعيم بشكل منهجي... وأوحى له بفكرة الانقلاب العسكري، وأشار عليه بكيفية تدبيره، كما قاده خلال عملية التحضير المعقدة في وضع الأسس الضرورية له.

ولقد عمد الأكاديمي الأمريكي دوغلاس ليتل إلى تأييد ما ورد في تقرير كوبلاند وذلك في دراسته الحديثة للوثائق التي أفشت أسرارها الولايات المتحدة بعدأن عفى الزمن على سرية تلك القضايا. فليتل هذا ساق الحجج على أن الإحباطات التي واجهت الولايات المتحدة في علاقتها مع القوتلي في خريف عام ١٩٤٨ جراء رفضه قبول اقتراح الهدنة الذي اقترحته الأمم المتحدة، واحتمالات تجدد الاضطرابات حول مسألة اسكندرون، وتعاظم النزعة المعادية لأمريكا علاوة على تعثر مفاوضات التابلاين، دفعت ميد إلى استهلال المباحثات مع الزعيم في تشرين الثاني. وفي هذه المباحثات شجع ميد الزعيم على القيام بانقلابه الذي جرى التخطيط له خلال فصل الشتاء. وفي نهاية آذار قام مساعد وزير الخارجية (جورج ماك غي) بزيارة دمشق حيث أعطيت الموافقة النهائية في هذه الآونة كما يتصور ليتل.

وبما أن الكثير من المحفوظات الأمريكية لايزال طي الكتمان فإن من المستحيل حتى الآن تقديم تقرير مفصّل عن الدور الأمريكي. وعلى الرغم من ذلك فإن من الجدير إعادة النظر بالدليل حتى لو كان ناقصاً. فالمسؤولون في الولايات المتحدة كانوا على ما يبدو، من خلال الدليل المتاح، على معرفة مسبقة بخطط الزعيم. والجدير بالذكر أن المسؤولين المزروعين محلياً قدموا للزعيم ولابد شيئاً من التشجيع أيضاً، على الرغم من انعدام الدليل القاطع على حياكة الانقلاب في واشنطن.

العلاقات السورية الأمريكية

لقد بدأت العلاقات السورية الأمريكية بداية طيبة بعد الحرب العالمية الأولى حين ساند الرأي العام السوري فكرة وضع سورية تحت الانتداب الأمريكي. وحين يسّرت واشنطن الانسحاب الفرنسي بعد الحرب العالمية الثانية حظيت بالمزيد من التعاطف، ولكن موقف ترومان المحابي للصهاينة أثار موجة من السخط الشعبي، في حين أن موافقته على قرار التقسيم الذي أقرته الأمم المتحدة أدت إلى انفجار المشاعر الشعبية المعادية لأمريكا حيث عمد الغوغاء في ٣٠ تشرين الثاني عام ١٩٤٧ إلى مهاجمة بعثة الولايات المتحدة وإحراق عدد من السيارات فضلاً عن العلم الأمريكي، هذا مع التنويه إلى أن ذلك السخط قد تزايد عمقاً مع استعار أوار القتال بين الجماعات شبه العسكرية اليهودية والعربية مما جعل البعثة البريطانية في دمشق تعلق خلال عام ١٩٤٨ بالقول «إن النظرة إلى الآراء الأمريكية حول فلسطين نظرة ازدراء لكونها ألعوبة السياسة الأمريكية الداخلية».

إن الأسباب الكامنة خلف تعاظم العداء لنزعة التقارب مع الأمريكيين كانت تتمثل بالهموم الأمريكية الكبيرة الأربعة ألا وهي: اتفاقية التابلاين والشيوعيين وتركيا وإسرائيل. وبما أننا تناولنا بالبحث سابقاً ذلك الفشل الذي فشلته حكومة مردم في التصديق على اتفاقية التابلاين، فإن الضرورة لاتفرض علينا هنا إلا بحث المسائل الثلاث الأخرى.

فإبان حكومة مردم كان الهم الكبير الأول يكمن في أن الاتحاد السوفياتي بمقدوره تحقيق المكاسب إما من خلال استغلال الاضطراب الداخلي من قبل خالد بكداش وحزبه الشيوعي المحظور والنشيط في آن واحد معاً، وإما من خلال تقديم المساعدة العسكرية للحكومة. فها هي بعثة الولايات المتحدة تقول في أحد تقاريرها، بعد سقوط حكومة مردم، أن الوزير السوفياتي سولود قد عاد إلى دمشق لتحضير الحزب الشيوعي «لمشاركة أكثر فاعلية في الاضطرابات العامة لدى سقوط الحكومة الحالية في غضون شهرين أو ثلاثة، كما يتوقع الشيوعيون»، كما أن الملحق العسكري يعتقد أن أعضاء الحزب قيد التدريب لأداء «مهمات الاستخبارات العسكرية وأعمال التخريب».

إن المطالبات السورية لتركيا بإعادة سنجق اسكندرون (هاتاي) زادت في مضايقة إدارة ترومان. وعلى الرغم من إقامة العلاقات الدبلوماسية بين تركيا وسورية في عام ١٩٤٦ فإن الرغبة في التوصل إلى تسوية حيال السيادة على السنجق لم يتكن متوفرة

لدى أي بلد من هذين البلدين. ومنذ عام ١٩٤٧ كان هاجس الولايات المتحدة يكمن في التهديدات السورية بإحالة مطالبتها باسكندرون إلى الأمم المتحدة أو إلى محكمة العدل الدولية، الأمر الذي كان سيضع الولايات المتحدة في ورطة كبيرة، إذ لو ساندت تركيا لنفّرت منها الرأي العام العربي ولو ساندت سورية «لأضعفت في تركيا الروح المعنوية والمقاومة في وجه الاتحاد السوفياتي». وعلاوة على ذلك فإن المسؤولين الأتراك أصروا على أن المطلب السوري سوف يشجع الاتحاد السوفياتي على طرح مطالبه الإقليمية في شمال تركيا. وعلى الرغم من أن الأنظار قد انصرفت عن هذا النزاع جراء الوضع في فلسطين، فإن موقف حكومة مردم كان مماثلاً للموقف الذي عبر عنه أحد أعضاء البرلمان حين صرّح في تشرين الأول عام ١٩٤٧ بالقول «أننا لن نتخلى عن حقوقنا في ذلك الإقليم».

إن رفض حكومة مردم المشاركة في مباحثات الهدنة مع إسرائيل أو بحث إعادة توطين اللاجئين، كما ارتأت الأمم المتحدة، عادا بالإحباط أيضاً على الولايات المتحدة. فلقد ساق الحجة كوبلاند على أن هذه المسألة هي ما أقنع وزارة الخارجية بإزاحة الحكومة المدنية، وحسبما جاء في مقولاته فإن «وعد الزعيم بفعل شيء بنّاء بخصوص المشكلة العربية الإسرائيلية... كان العامل الذي كبح جماح أية رغبة ربما كانت لدى الخارجية لإعطائنا تعليمات واضحة بعدم التحرك».

وحين يقارن المرء تصرفات الزعيم حال تسلمه السلطة بهذه اللائحة من الهموم فإن المقارنة تغريه ولابد على الاستنتاج أنه كان على شيء من التفاهم مع الولايات المتحدة. فلقد سارع الزعيم لمواجهة هذه المسائل كلها، إذ أعلن في ٢ نيسان عن عزمه على تصديق اتفاقية التابلاين وصادق عليها بالفعل في ١٦ أيار، مما جعل وزارة الخارجية تعلق بالقول «أن التابلاين كانت بمثابة الامتحان العسير للزعيم لأنه كان أول مسؤول رفيع في الحكومة السورية ينفذ وعده بالتصديق على هذا الأمر».

وبعد عدة أيام من مجيئه إلى السلطة أقسم على القضاء على أية «دعاية شيوعية هدامة»، كما أنه بعد أسبوعين أعلن قائلاً: «سأشن حرباً شعواء على الشيوعية في سورية». ولما كان إعلانه هذا أكثر من مجرد كلام منمق فقد بدأت قوات الدرك في السادس من الشهر المذكور بمطاردة الناس الذين كانت تحوم حولهم شبهة الشيوعية وما أن حل الثامن من ذلك الشهر حتى زعم جهاز الأمن (Surete) أنه اعتقل مائة وخمسين

من الشيوعيين. وبعد أسبوع ورد في أحد تقارير بعثة الولايات المتحدة أن عدد المعتقلين من أعضاء الحزب المزعومين كان يناهز الأربعمائة، وهكذا فقد كان على الحزب أن ينقل آلته الطابعة إلى حيفا وطفق يمارس نشاطه عبر الحدود الإسرائيلية اللبنانية.

وفي البدء تخوفت تركيا من أن يزعزع الانقلاب الاستقرار على حدودها الجنوبية ولكنها سارعت إلى الاعتراف بالحكومة الجديدة حالما توضحت نوايا الزعيم بتحسين العلاقات. وبحلول منتصف نيسان كانت تركيا من الثقة إلى الحد الذي جعلها تعلن أنها تعتبر مسألة اسكندرون مسألة منتهية. وأما في منتصف تموز فقد برزت تصورات صحفية مفادها أن الزعيم سيمضي بسورية إلى تحالف مع تركيا والولايات المتحدة، علاوة على أن تلك التصورات قداستحالت إلى ما يشبه الحقيقة حين صرح الزعيم في آب في مقابلة مع أسوشيتيد برس، بأنه راغب في قيادة تكتل عسكري موال للغرب مقابل معونة عسكرية.

وأما على الجبهة الإسرائيلية فقد برهن الزعيم على رغبته بالمضي قدماً في محادثات الهدنة، لا بل أن هذا القائد السوري كان راغباً، وفقاً لأقوال عادل أرسلان وزير خارجيته سابقاً، حتى بالاجتماع برئيس الوزراء بن غورويون في مرحلة من مراحل حكمه. وحين عرض الزعيم إعادة توطين مائتين وخمسين ألف لاجئ في سورية تطرّبت وزارة الخارجية وعلقت على هذا العرض قائلة: «إن كان بالإمكان استغلال هذه الفرصة يكون من الممكن عندئذ قصم ظهر مشكلة اللاجئين».

ولكن حقيقة تناغم سياسات الزعيم مع مصالح الولايات المتحدة لاتبرهن على أن انقلابه كان مدعوماً من وكالة المخابرات المركزية (CIA). ولئن أمعن المرء النظر بالأحداث عن كثب لوجد أربعة أدلة تلقي بظلال الشك على صورة-حماية أمريكية وهي تحاول الإطاحة بنظام مصدر إزعاج لها. فالزوايا التي تستلزم الدراسة بمزيد من التفاصيل هي: حكومة العظم، وموقف وزارة الخارجية من الزعيم، ومباحثات التابلاين وسجل الزعيم المعادي للشيوعية.

إن حقيقة اعتماد حكومة العظم لموقف موال للغرب على نحو أوضح بكثير من موقف حكومة مردم جئنا على ذكرها مسبقاً. وأما الشيء المذهل، على الرغم من ذلك، فهو أن حكومة العظم اتخذت خطوات إيجابية حيال معظم القضايا التي كانت مدار اهتمام الولايات المتحدة.

فحكومة العظم، مع أنها لم تتصرف بالقسوة التي تصرف بها الزعيم، اتخذت

بعض الإجراءات الصارمة لقمع الحزب الشيوعي، إذ في شباط عام ١٩٤٩ ورد في أحد تقارير سفارة الولايات المتحدة أن الهندي، الذي كان قد تعين قبل وقت قليل كرئيس لجهاز الأمن، هو «اقدر الناس.... حتى الآن»، وأنه يسعى لإصلاح فرع الأمن المعادي للشيوعية ويوطد صلاته بأجهزة الأمن اللبنانية. وبعد أسبوعين نجح في تركيز الأجهزة التي كانت مهماتها مكافحة التخريب من خلال إلحاق الفرع العسكري لمكافحة التجسس بدائرته. ووافق، علاوة على ذلك، على اتخاذ إجراءات مشتركة ضد الشيوعية مع العراق ومصر، وكان في الوقت نفسه يقوم بمباحثات مع رؤساء الشرطة التركية لعقد اتفاقات معها حول نفس الموضوع. وفي شهر آذار قمعت الشرطة بلا هوادة مظاهرات من وحي الشيوعيين.

لقد كان العظم ووزراؤه على حماسة كبيرة للتصديق على اتفاقية التابلاين، حتى إن القيادات السورية كانت في منتصف شباط على ثقة من أن التصديق على الاتفاقية لامندوحة عنه على الرغم من وجود عدد من النواب يبلغ الأربعين ممن كانوا يطالبون بقبض دفعات نقدية لقاء تصويتهم بالموافقة. ولكن العظم رفض هذا الأمر خوفاً من المعارضة البرلمانية واقترح صيغة تسوية. وأما بعثة الولايات المتحدة فقد نصحت التابلاين بقبول الصفقة مخافة أن «يفضي تزايد المعارضة للاتفاقية وغيرها من المشكلات الأخرى... إلى سقوط الحكومة». ولكن المسؤولين البريطانيين كانوا أكثر تفاؤلاً واقتناعاً بأن «الشك طفيف حيال قبول الاتفاقية في الدورة القادمة لأن المدفوعات النقدية السخية قد أثرت حتى على الصحافة وجرتها إلى تأييدها».

وأما فيما يتعلق بإسرائيل فإن بعثة الولايات المتحدة خلصت إلى الاستنتاج بأن السوريين «كانوا على استعداد، حتى في كانون الثاني عام ١٩٤٩ ، للقبول بصيغة من صيغ التسوية المؤقتة التي تحفظ لهم ماء الوجه». وهكذا ففي آذار دخلت الحكومة محادثات الهدنة في رودوس.

وعلى العموم فقد كان يبدو لموظفي وزارة الخارجية المتمركزين في دمشق أن هناك احتمالات كبيرة لانضمام حكومة العظم إلى الغرب، مما جعل السفارة تكتب في أحد تقاريرها في شباط الأقوال التالية: «خلال الأسبوعين الماضيين أبدى العديد من كبار المسؤولين السوريين، بمن فيهم الرئيس القوتلي والعظم رئيس الوزراء، رغبة شديدة للتعاون الفعال مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في كل ما يتفق مع خط السياسة السورية».

وهكذا فقد استنتج كيلي «أن من الجدير بنا أن نحاول، على الأقل، تعزيز الصداقة السورية بالدليل الملموس على أننا نقدر الموقع الاستراتيجي لسورية ومخاوفها ورغبتها بلعب دور أكثر من الدور السلبي في أي اختبار مستقبلي للقوة بين طريقة المعيشة الديموقراطية والطريقة الشمولية».

فالصورة التي تبرز من خلال نظرة تفصيلية لحكومة العظم هي صورة تحسّن العلاقات السورية الأمريكية. وإن القول بأن الزعيم قد أطاح بحكومة معادية للأمريكيين، كما كان يقال في بعض الأحيان، فقول لاينطوي على شيء من الحقيقة، فالفارق الوحيد بين النظامين هو أن حكومة العظم كانت أضعف من ديكتاتورية الزعيم، ولئن كان هذا الفارق يمثل بحد ذاته حافزاً لوكالة المخابرات المركزية (CIA) فإنه يبقى سؤالاً آخر.

والدليل الثاني الذي يجعل الشك يحوم حول نظرية التآمر يكمن في موقف التردد الذي وقفته وزارة الخارجية من الزعيم. فبرودتها تجلت على أوضح ما يكون في مسألة الاعتراف بنظامه. وأما بريطانيا وفرنسا فقررتا ضرورة اعترافهما بحكومة الزعيم بعد مرور بضعة أيام على انقلابه. وفي الوقت الذي كانت فيه وزارة الخارجية تشعر بالامتعاض من إضفاء الشرعية على حكومة غير دستورية فإنها كانت على قناعة بالحجة القائلة أن «التأخير... سوف يعجل بدفع ذلك النظام ضدنا نحن وضد النفوذ الغربي بأسره».

وعلى الرغم من إلحاح باريس ولندن فإن وزارة الخارجية انتظرت أكثر من ثلاثة أسابيع حتى أبدت موافقتها على نظام الزعيم متذرعة بالحجة القائلة «إننا لانريد العجلة في الاعتراف كيلا نوحي أو نشجع حركات مماثلة في جيوش عربية أخرى». وعلاوة على ذلك فقد كانت الخارجية تأمل في أن «تسبقها إلى الاعتراف دول عربية مجاورة كما كانت ترى أن من الأنسب أن يقوم الزعيم بتشكيل حكومة تتسم بطابع دستوري ما بدلاً من ديكتاتوريته الشخصية الصرفة». وهكذا فإن إقدام الزعيم على التوقيع على وقف إطلاق النار مع إسرائيل في ١٣ نيسان، وتشكيله لوزارة في السادس عشر من ذلك الشهر والاعتراف بحكومته من قبل مصر ولبنان والعربية السعودية في الثالث والعشرين من الشهر المذكور نفسه، ذلك كله أقنع دين آتشيسون بضرورة الاعتراف واقترح ذلك على ترومان في الخامس والعشرين من نيسان لأن «الزعيم... قد وطد... عزمه على أن تحترم سورية التزاماتها الدولية. وقدّم الدليل على صدقه... باشتراكه في مباحثات الهدنة مع اسرائيل». وهكذا ففي ٢٦ نيسان قام وزير الولايات المتحدة بتقديم أوراق اعتماده مع

الوزيرين البريطاني والفرنسي. فلو أن الزعيم نسّق تحركاته مع الولايات المتحدة لبدا هذا التأخير كرد فعل غريب بعض الشيء.

وإن العامل الثالث الذي يلقي بظلال الشك على نظرية التآمر فيتجسد بالمقارنة بين المباحثات مع التابلاين ومع شركة أنابيب الشرق الأوسط (MEPL). فلو أن الزعيم كان تحت حماية (CIA) لحابى مبدئياً، كما يجب التوقع ولابد، شركة التابلاين على حساب (MEPL). وجاءت الحقيقة، بعد يوم واحد على الانقلاب، في أحد تقارير بعثة الولايات المتحدة وكان مفادها أن «حظوظ التابلاين قد تقلصت كما يبدو بسبب احتمال لجوء الحكومة الجديدة لاحتواء بعض نقادها الصرحاء». ولكن مثلما حدث فإن الزعيم صادق بالطبع على اتفاقية التابلاين قبل اتفاقية (MEPL)، ولربما كان سبب ذلك أن شركة النفط الانكليزية الإيرانية (AIOC) رفضت إعطاءه قرضاً قبل التوقيع في حين أن شركة التابلاين، وفقاً لأقوال حسن جبارة، وعدت بتقديم قرض يتراوح مقداره بين خمسة ملايين وعشرة ملايين دولاراً.

وفي الختام فإن تحليلاً أدق لوثائق الولايات المتحدة يبيّن أن حملة الزعيم ضد الشيوعية لم تكن على ذلك النجاح الذي أحب تصويرها به. والجدير بالذكر، كما تدل الوقائع، أن مصدراً من مصادر الحزب الشيوعي السوري أخبر أحد مسؤولي الولايات المتحدة أن الحزب كان في غاية الابتهاج لأن الشيوعيين كانوا يعتقدون أن نظام الزعيم سيكون عرضة لسلسلة من التمزق والعنف. ويومها قيل أن الفرق الشيوعية «المقاتلة» قد تجمعت في دمشق لاستغلال الوضع الجديد. ولكن على الرغم من مجاهرات الزعيم ضد الشيوعية فإن ميد كان يشعر بأن هنالك زمرة حول الزعيم تسعى لعقد صفقات مع الشيوعيين». فهجمة الزعيم الأولية على الشيوعيين شلّت بالفعل عمليات الحزب بيد أن أجهزته الأمنية لم تكن قادرة أو لم تكن راغبة بمواصلة جهودها. ولذلك فما أن بلغ نيسان نهايته حتى أطلق سراح نصف المعتقلين الخمسمائة بتهمة الشيوعية لعدم توفر الدليل، وسرعان ما بدأ الحزب جهوده الحثيثة للتغلغل في صفوف الحركة العمالية. وهكذا فإن بعثة الولايات المتحدة «خلصت إلى الاستنتاج بأن الحملة المناهضة للشيوعية كما أعلنت حكومة الزعيم شيء مستحيل... ومن غير الممكن استكمالها بشكل مجد في ظل نظام الشرطة الحالي». وبحلول منتصف شهر أيار صار من الواضح أن «برنامج الاعتقال الجماعي... قد تلاشى عملياً». والفشل الذي منيت به هذه الجهود تأكد في شهر آب حين أمضى خالد بكداش بضعة أيام في دمشق دون أي تدخل من الشرطة. ففي تلك

الآونة كانت أجهزة أمن الزعيم أكثر اهتماماً بالأنشطة (الحقيقة والموهومة) للعملاء العراقيين والبريطانيين منها بأنشطة الشيوعيين. وعلى العموم يبدو أن رسميي الولايات المتحدة كانوا على يقين من أن مجاهرات ومظاهرات الزعيم ضد الشيوعيين كانت بالأصل مدبرة سراً لمصلحتهم.

كوبلاند وميد

إن أفضل طريقة، في خاتمة المطاف، لتحديد درجة المساندة التي قدمتها (CIA) أو وزارة الخارجية للزعيم قبل انقلابه لاتتمثل بالاستنتاج من مصالح الولايات المتحدة وأفعال الزعيم، بل تكمن في إمعان النظر بالأدلة التي يوردها الطاقم الرسمي للولايات المتحدة ممن كانوا متورطين بالانقلاب عملياً. ولكن هذه الأدلة، لسوء الحظ، ليست قاطعة. فنسخة الأحداث التي رواها كوبلاند في كتاب (لعبة الأمم)، المذكور آنفاً، توحي بأنه كان وميد العقلين المدبرين للانقلاب، بيد أنه في سيرته الذاتية اللاحقة في كتاب (لاعب اللعبة) ينكر بأنه كان وميد العقلين المدبرين للانقلاب ويقول «بأن الانقلاب كله كان من تدبير حسني من البداية حتى النهاية». والشيء الوحيد الذي يدعيه لايعدو القول بأنه أسدى النصيحة للزعيم فيما يتعلق بالتخطيط للعملية ووعده باعتراف الولايات المتحدة بالنظام الجديد بعد الانقلاب. وإن من المحتمل أن تكون الادعاءات التي ادعاها كوبلاند في (لعبة الأمم) تعزى في معظمها لميله المشهور في المبالغة بدوره الشخصي أكثر مما تعزى للوقائع، ففي إحدى النشرات الداخلية لوكالة (CIA) نعت مراجع الكتاب بأنه «هراء معقد اختلط بعضه ببعض حتى صار في النهاية مستغلقاً على الفهم»، كما أن مديراً سابقاً للوكالة المذكورة علّق، في اتصال شخصي مع هذا الكاتب، قائلاً: «إن وجدت سبيلاً لفصل الحقيقة عن الخيال في (لعبة الأمم) فأنت ذو بصيرة نفاذة».

وأما المصدر المستقل فهو المحادثات التي كانت تدور بين الزعيم، قبل الانقلاب، وبين ستيفن ميد كما وردت في التقارير المكتوبة عنها. فمما لاشك فيه أن ميد كان قريباً من الزعيم إلى الحد الذي جعل البعثة البريطانية تنعته بأنه «أحد أصدقاء الزعيم المخلّص»، وجعل الزعيم يقلده وساماً في تموز على قيامه بخدمات الارتباط ظاهرياً في الأسابيع التي سبقت ذلك الاعتراف الذي يسّر إعادة العلاقات الدبلوماسية الرسمية.

لقد كان لميد، بدءاً من أواخر عام ١٩٤٨ ، سلسلة من المحادثات السرية مع الزعيم

أوجز فيها القائد السوري مطامحه وخططه، بعد تبلور تلك المطامح، لاقتناص السلطة. وإن سجلات هذه المحادثات لاتدل، بحد ذاتها، إلا على أن بعثة الولايات المتحدة كانت تبذل جهداً طفيفاً، على نقيض البعثة البريطانية، لتفادي التورط في مؤامرات الزعيم، كما أن تلك السجلات لاتوفر اي دليل عن تقديم مساعدة مباشرة.

إن ميد قد تحدث إلى الزعيم ست مرات على الأقل قبل الانقلاب أولاها كانت في ٣٠ تشرين الثاني عام ١٩٤٨ . ومن المباحثات الأولية بين الرجلين استشف ميد أن ما يتحلى به الزعيم من «مزايا الرجل القوي يبعث على الاعتقاد بإمكانية قيام ديكتاتورية بدعم من الجيش». وأما العبارات التي كان يطلقها الزعيم للإفصاح عن رغبته بعلاقات أوثق مع الولايات المتحدة فما كانت النظرة إليها بأنها تميزه عن غيره من الرجال في حكومة العظم. وطبقاً لأقوال الملحق العسكري فإن أطروحات الزعيم تنمّ عن سياسة سورية جديدة طلباً لعلاقات أوثق مع الولايات المتحدة، ومثلها بذلك مثل نفس الخط الذي تنم عنه ملاحظات كبار المسؤولين السوريين لممثلي الولايات المتحدة». ولكن مخططات الزعيم لم تتبلور إلا في آذار حين بدأ يلح في مطالبة الولايات المتحدة بالتحالف معه لا مع القيادة المدنية. وفي ٣ آذار دلت «تعليقات الزعيم بمنتهى الوضوح على مطامحه الشخصية لقيادة البلد». وطفق الزعيم بعدئذ يطالب الولايات المتحدة بضرورة إجراء المباحثات عن المعونة مباشرة معه استناداً إلى حجة ضمانته استقرار البلد، كما وادعى أن لديه مخططات لبناء معسكرات اعتقال في البادية لحبس الشيوعيين والسياسيين «الضعفاء».

وخلال هذه المباحثات أخبر ميد بأن هنالك مؤامرة يقف وراءها السوفيات لإلقاء الشرق الأوسط في حمأة الفوضى في أواخر آذار، وزعم أن فرق الاغتيالات السوفياتية سوف تغتال رئيس الوزراء المصري في السابع والعشرين من ذلك الشهر، كما وتم إعداد لائحة للإجهاز عبى بعض القيادات السورية وأن تلك الهجمات ستكون الإشارة للبدء باضطرابات شعبية، علاوة على أن السوفيات، حسب مزاعمه، يسلحون الأكراد في ذلك الوقت نفسه تحضيراً لقيام الثورة، ولذلك فإن الزعيم قد أعد خطته لاستغلال تلك القلاقل واتخاذها ذريعة له لاقتناص السلطة. ولكن المسؤولين الأمريكيين كانوا على قناعة من أن تلك اللائحة كانت على الأرجح «من اختلاق الزعيم لتوفير الذريعة له لاستنفار جنوده لضمان الأمن الداخلي». وإن القول بأن هذا الرأي قريب من الحقيقة قول تدل عليه الوقائع التي منها أن الزعيم «طلب أيضاً من عملاء الولايات المتحدة إثارة القلاقل الداخلية

والتحريض عليها كونها كانت ضرورية لانقلابه العسكري، والتي منها مطالبته الولايات المتحدة بإعطائه الأموال لهذا الغرض». وأما القوتلي، «الذي كان على معرفة قديمة بمطامح الزعيم»، فقد وقف موقفاً متصلّباً بالتهديد بإغلاق المدارس مما أدى إلى منع قيام المظاهرات الطلابية في التاسع عشر من ذلك الشهر. وهكذا فقد خاب فأل الزعيم لاتخاذ الأمور مساراً مختلفاً وناشد الولايات المتحدة طالباً منها المساعدة مرة ثانية، ولكن ليس هنالك أي دليل على أنه تلقى منها أي شيء وبعد مضي أحد عشر يوماً نفذ انقلابه كيفما اتفق.

لقد كان من الواضح أن ميد قريب من الزعيم قرباً استثنائياً قبل انقلابه، ومن الممكن أن يكون قد شجع الزعيم أو نصحه بشكل لارسمي، ولربما على غير دراية من وزارة الخارجية. وإن هذا الظن مقبول وفي محله باعتبار أن العلاقات بين (فوغي بوتوم) وبعثة دمشق كانت تتسم بالنفور الجاد وقلة الاتصال خلال عام ١٩٤٩ . ففي نهاية ذلك العام كتب كيلي إلى واشنطن كتابات مريرة يهاجم بها تعامل وزارة الخارجية مع سورية إذ يقول: «لقد بات الزعيم والبرازي يأكلان من سخاء أيدينا وهما يتوسلان أن تبادر الولايات المتحدة لإعلامهما بما يفعلانه للتوصل إلى تسوية مع إسرائيل». وحين وافق الزعيم على إعادة توطين اللاجئين تسلم كيلي برقية بشكل غير مباشر ترشده لتوجيه اللوم إلى الحكومة على إخفاقها في المضي قدماً لتحسين العلاقات مع إسرائيل. ومن ثم،

> قبل بضعة أسابيع من مقتل البرازي قال لي، حين وافق على تنفيذ الوصية الملحة للخارجية بأن توقع سورية اتفاقية الهدنة مع إسرائيل، إنني مقدم على الأرجح على انتحار سياسي لا بل وأغامر مغامرة متعمدة أعرض فيها نفسي للقتل أملاً بالحصول على مساعدة أمريكية تتيح لبلدي الوقوف على قدميه، ولذلك يجب على بلادكم ألا تسمح بسقوطي». ولكن ما فعلته كان ذلك بالضبط.

وإن هذا التقريع العجيب يدل على العلاقات الوثيقة التي تطورت بين بعثة الولايات المتحدة وبين الزعيم، وماهو أهم من ذلك أنه يدل على أن وزارة الخارجية لم تكن راضية عن هذه العلاقة.

فبدون التوصل إلى محفوظات وكالة (CIA) يستحيل على المرء أن يحدد على وجه الدقة ذلك الدور الذي لعبته الوكالة قبل الانقلاب. ومع ذلك يبدو أن دور الولايات

المتحدة، من خلال الأدلة المتاحة، كان أقل بكثير مما يظن في أغلب الأحيان. فوزارة الخارجية ماكان لديها ذلك الدافع الكبير كي تتحمس للانقلاب، كما أن كل ما فعله كوبلاند وميد لايعدو، بمقدار ما يستطيع المرء أن يتنبأ، مجرد البحث مع الزعيم عن مخططاته قبيل تحركه، وحتى ذلك التشجيع الذي ربما قدماه في حدوده الدنيا لم يكن بالضرورة بناء على مصادقة وكالة (CIA)، مع التسليم طبعاً أن إمكانية كوبلاند لرواية الأحداث مقيدة بحدود الموقع الذي كان يحتله ضمن هرم السلطة». وأما الانطباع الذي مفاده أن مقاليد الأمور قد أنيطت بالزعيم من قبل الولايات المتحدة أو فرنسا أو بريطانيا فيجب أن يعزى، ما لم ينجل دليل إضافي، إلى فئة نظريات التآمر التي تشتمل على الكثير من الوهم والقليل من الحقيقة.

قضية سعادة

في ٨ تموز عام ١٩٤٩ نفذت الحكومة اللبنانية حكم الإعدام بأنطون سعادة، القائد الملهم للحزب القومي الاجتماعي السوري، بعد محاكمة عسكرية قصيرة. وهذه القضية كان لها عقابيل سياسية كبيرة في كل من سورية ولبنان لأن الحزب ثأر لمقتل سعادة ثأراً دموياً. ففي سورية أدى الادعاء بخيانة الزعيم لسعادة إلى الإطاحة به وإلى تنفيذ حكم الإعدام به بعد شهر واحد. ورياض الصلح، رئيس وزراء لبنان، الذي ظل على قيد الحياة زمناً أطول، أردي قتيلاً بالرصاص على أيدي أفراد من الحزب المذكور تطوعوا لاغتياله. فهذه القضية عادت على الحزب القومي الاجتماعي السوري بقائد شهيد وعززت على الأرجح أيضاً نزوع الحزب إلى العنف الذي تجلى في السنوات التالية. ونظراً لهذه الأسباب ونظراً لأن تفاصيل القضية لاتزال غامضة حتى الآن، يجدر بنا أن نميط اللثام عن الأحداث التي أدت إلى موت سعادة.

لقد كان الحزب القومي الاجتماعي السوري ضحية القمع في ظل الانتداب الفرنسي ولذلك غادر سعادة لبنان في عام ١٩٣٨ . وأثناء غيابه أعاد الحزب تكييف نفسه بغية الانخراط في السياسة اللبنانية وخفف من غلوائه بخصوص التزامه بأهداف سورية الكبرى. وفي عام ١٩٤٤ ألغى كلمة «السوري» من لقبه وعمد كميل شمعون، وزير الداخلية اللبناني، إلى الترخيص له لمزاولة نشاطه قانونياً. ولكن حين رجع سعادة من منفاه الاختياري في البرازيل في ٢ آذار عام ١٩٤٧ ، أعاد سيطرته الأوتوقراطية على

الحزب وطهره من العناصر المعتدلة. وأما الخطاب الذي ألقاه في مطار بيروت لدى عودته فقد كان دعوة للعمل: «إن أمري لكم، أيها القوميون الاجتماعيون، هو العودة إلى ساحة النضال». وعلى الرغم من أن شمعون والزعيم الدرزي كمال جنبلاط قد سهّلا عودة سعادة أملاً بالحصول على مساندة الحزب في الانتخابات القادمة، فإن خطابه هذا حرض الحكومة على إصدار أمر باعتقاله، ولذلك هرب إلى الجبال وأصدر بياناً تصالحياً مما جعل الدرك لايجدّون في اعتقاله.

في تلك الآونة كانت الحكومة اللبنانية في أيدي رئيس الجمهورية بشارة الخوري ورئيس الوزراء رياض الصلح. فالخوري انتخب للرئاسة في عام ١٩٤٣ وكانت النظرة إليه على أوسع نطاق بأنه «صنيعة بريطانيا» لأن المملكة المتحدة ساندته ضد خصمه الموالي للفرنسيين إميل إده. لقد اصطدم سعادة مع الخوري بعد عودته بقليل لأنه كان يعارض مخططات الخوري لتعديل الدستور بغية إعادة انتخابه لرئاسة الجمهورية دورة ثانية بعد انتهاء ولايته في عام ١٩٤٩ . وأما العداء بين الصلح وسعادة فقد كان أعمق جذوراً لأن سعادة ساند في عام ١٩٣٧ حكومة خير الدين الأحدب ضد منافسة الصلح. والأهم من ذلك أن إيديولوجيا الحزب القومي الاجتماعي السوري كانت على تعارض مطلق مع بنود الميثاق الوطني الذي كان الصلح ركناً أساسياً في التفاوض عليه في عام ١٩٤٣ . وفي ظل هذا التدبير اللارسمي وافقت النخبة السنية اللبنانية على وجود كيان لبنان الكبير المنفصل عن سورية مقابل قبول المسيحيين ببقاء لبنان في العالم العربي.

وخلال عام ١٩٤٨ تزايد التوتر بين الحزب القومي الاجتماعي السوري وبين الحكومة حين شدّد سعادة لهجة انتقاده لحكومة الصلح على فشلها في التعامل مع إسرائيل التي كان سعادة يعارض وجودها معارضة عنيفة. وكثيراً ماكان ذلك التوتر يتفاقم إلى حد المصادمات العنيفة حين كانت قوات الدرك تحاول تفريق الاجتماعات الجماهيرية للحزب. وفي مطلع عام ١٩٤٩ صار سعادة على قناعة تامة أن الصلح كان يتنطح لتدمير حزبه كما صار يخالجه الاعتقاد بأن التعايش بين الحزب والحكومة «بحلفائها الاقطاعيين» بات شيئاً مستحيلاً وأن الأمر قد وصل إلى حد «هم أو نحن».

ولكن الانقلاب المفاجئ لحسني الزعيم قلب موازين القوى رأساً على عقب وكان بمثابة فرصة مواتية لسعادة، وأما للصلح فقد كان بمثابة التهديد الماثل للعيان.

وبما أن الصلح كان قريباً من شكري القوتلي فإن العلاقات بين الزعيم والحكومة ...

اللبنانية كانت عرضة ولا بدّ للتوتر، لا بل وسرعان ما استحالت إلى علاقات عدائية في حقيقة الأمر. فلقد صرّح الزعيم بعد انقلابه للرائد ميد بالقول أن «لبنان يجب أن يكون جزءاً من سورية في خاتمة المطاف» وأضاف أن «بمقدوره أخذ لبنان بمائة مصفحة إضافية». وفي شهر نيسان استقبل زعيمي المعارضة كميل شمعون وعبد الحميد كرامي وشجّعهما على مقاومة الرئيس الخوري وعرض عليهما الأسلحة. وفي شهر مايس انفجرت الأزمة حين اعتقل الدرك اللبناني ضابطاً من ضباط المكتب الثاني السوري، هو النقيب طبارة، وثلاثة جنود كانوا قد اغتالوا رجلاً متهماً بالتجسس لإسرائيل على الأرض اللبنانية. وعلاوة على ذلك سرت الإشاعات عن وجود فرق اغتيالات سورية أخرى على نطاق واسع في لبنان لملاحقة وتصيد المعارضين السياسيين كالشراباتي وزير الدفاع السابق. وأما رد فعل الزعيم على الاعتقالات فقد كان إغلاق الحدود والدعوة للإطاحة بالصلح والقيام بتحركات عسكرية عدوانية. وفي النهاية تمّت تسوية الحادثة وخفّت حدة العنجهية العسكرية السورية بعودة الرجال، ولكن الحادثة دلّت على موقف الزعيم «ذلك الموقف الشرس والمستأسد من جيرانه». إن عداوة الزعيم للصلح كانت شعوراً متبادلاً عميق الجذور، فالصلح كان يوفر المبررات لموقف الزعيم منه بحياكته الدسائس مع الهاشميين ومحاولاته استجرار بريطانيا إلى هذه المؤامرات. فالعلاقة بين الرجلين كانت كما أوجزتها وزارة الخارجية في تموز على النحو التالي: «ما من صداقة هناك بين رياض الصلح والزعيم، فالأول على قناعة أن الزعيم رجل مجنون خطير... والثاني أسير الشك الدائم بتآمر رياض عليه».

وهكذا لما كان الصلح عدواً مشتركاً لسعادة والزعيم فقد سارع سعادة للاستعانة بالزعيم، وفي أواخر نيسان ذهب وفد من الحزب القومي الاجتماعي السوري إلى دمشق ولكن الصلح نفسه كان قداختار ذلك اليوم نفسه للقيام بزيارة رسمية للزعيم وبذلك لم يتمكن وفد الحزب من الحصول على إذن بالدخول. وفي المشاحنة التي تلت اعتقال النقيب طبارة ساند الحزب المذكور موقف سورية عامداً متعمداً مما جذب انتباه الزعيم إليه، وجعل الزعيم يمنح سعادة فرصة الاجتماع به في أواخر أيار. وفي هذا الاجتماع هاج وماج الزعيم ضد الصلح والخوري وتحدث عن استخدام القوة لإزاحتهما ووعد الحزب بتعاون «لامحدود» في أية تحركات يقوم بها ضد الحكومة اللبنانية.

وسواء أعرف الصلح بهذا الاجتماع أم لم يعرف، فإن احتمالات العون السوري للحزب القومي الاجتماعي السوري خطرت على باله ولابد ولذلك فقد سارع للالتفاف

عليها. ففي مطلع حزيران قام بوساطة لمصالحة المنظمة المارونية شبه العسكرية بزعامة بيير جميل (والمعروفة باسم الكتائب) مع حزب النجادة السني بزعامة عدنان الحكيم، مما أتاح له السبل الكفيلة بالتحرك ضد سعادة. وفي ٩ حزيران حدثت مصادمات بين أفراد من الكتائب وبين بعض أعضاء الحزب القومي الاجتماعي السوري في مطبعة الحزب القائمة في حي الجميزة ببيروت، مما أدى إلى جرح عدد من أعضاء الحزب. وهنا زعمت الحكومة اللبنانية أن الكتائب قد أحبطت انقلاباً من تدبير الحزب القومي الاجتماعي السوري وأن هذا الحزب «تآمر لإحداث الفتنة» كما ورد في بيان الحكومة. ومن الجدير بالذكر أن محطة إذاعة الشرق الأدنى، المدعومة بريطانياً، ساندت هذا التوجه ورووت أن رجال الحزب المذكور قد هاجموا حشداً جماهيرياً كتائبياً.

وأما الدبلوماسيون الأمريكيون فقد قدروا أن «هذا الحدث... تحرش حكومي متعمد»، في حين أن أعضاء الحزب القومي الاجتماعي السوري كانوا على قناعة أن الهجوم كان من تدبير الصلح، وأشاروا إلى أن قاضي التحقيق الذي حقق بالحادثة كان رشيد الصلح، أخ رياض، وإلى أن أعضاء الحزب الذين ذهبوا لتقديم احتجاج في قيادة الدرك وجدوا قادة الكتائب هناك يتحادثون مع قوات الأمن الداخلي. وبالنتيجة عمدت الحكومة إلى حل الحزب وإلى اتخاذ إجراءات صارمة لفرض النظام منها اعتقال حوالي ٧٠٠ ممن اتهموا بمساندة الحزب.

لقد تمكن سعادة من الإفلات من قبضة السلطات اللبنانية على الرغم من مطاردتها له مطاردة منظمة واسعة. وأما أعضاء الحزب في دمشق فقد اتصلوا بالزعيم وطلبوا منه منح اللجوء السياسي لسعادة فوافق وعبر سعادة الحدود حيث استقبله بعض المسؤولين السوريين وجاءوا به إلى دمشق. وأخيراً تمكن سعادة من الاجتماع بالزعيم الذي وعده بالدعم للقيام بعصيان مسلح. لقد وعد الزعيم بتقديم الأسلحة وعدد من الجنود السوريين يتراوح بين الألفين والثلاثة بالبزات الرسمية التي يرتديها أعضاء الحزب. وكوعد شرف ناول سعادة مسدسه الشخصي.

وعلى الرغم من أن قيادة الحزب القومي الاجتماعي السوري لم تكن تثق الثقة المطلقة بالوعود المعسولة للزعيم بتقديم المساعدة فإنها وضعت اللمسات الأخيرة على مخططاتها للقيام بالثورة. ولكن لما كان سعادة متأكداً من ضعف الحزب وعجزه عن القيام بثورة عارمة فإنه عقد العزم على إثارة انتفاضة على سبيل التحذير للحكومة اللبنانية

من أن عليها الكف عن مضايقة الحزب. وبما أن الاستعدادات لمواجهة مسلحة كانت على قدم وساق منذ فترة من الزمن فقد صار من الضرورة بمكان، في تلك الآونة، وضع جدول زمني لإطلاق العملية في فجر الرابع من تموز. ولقد كانت الخطة تقضي بقيام المسلحين من أعضاء الحزب بمهاجمة مراكز الدرك في بيروت والشوف والمتن لاقتناص الأسلحة، في حين تقوم مجموعات مسلحة أخرى بشن هجماتها في البقاع والهرمل. وأما الزعيم فقد كان اتفق مع عشيرة الدنادشة في البقاع على أن يشن مقاتلون منها هجماتهم في ذلك الوقت نفسه. وعلى الرغم من أن بعض رجال الحزب كانوا مسلحين بأسلحتهم الخاصة فإن نقص الأسلحة الصغيرة كان بمثابة المشكلة الأساسية بالنسبة للحزب. وبعد حادثة الجميزة قام عصام المحايري، وقد كان ممثل الحزب في دمشق، بجمع الأموال وإرسال أربعة رجال لشراء الأسلحة من الأردن. ومن ثم جرى تهريب تلك الأسلحة إلى لبنان. ولكن على العموم كان الحزب معتمداً على الوعود السخية للزعيم.

ولكن الشك بصدق الزعيم بدأ يساور قيادات الحزب في الأيام الأخيرة التي سبقت الرابع من تموز، لا بل حتى الخوف بدأ يشق طريقه إلى النفوس لدى تعيين محسن البرازي، الذي كان سفيراً سابقاً في مصر وصديقاً لرياض الصلح، كرئيس للوزراء بعد استفتاء ٢٥ حزيران. وبالنتيجة لم يعد بمقدور أصدقاء الحزب في الحكومة ترتيب أية اجتماعات إضافية مع الزعيم، كما أن الحزب لم يعد بمقدوره، على الرغم من ذلك كله، أن يتراجع إلى الخلف وفي ٣ تموز جاءت ثلاث شاحنات عسكرية سورية وافرغت حمولاتها من أسلحة صغيرة وذخائر لأفراد الحزب القومي الاجتماعي السوري عند نقطة عبور غير نظامية على الحدود اللبنانية حيث جرى فيما بعد تهريبها عبر الحدود وإضافتها إلى المخزون الاحتياطي.

وقبيل فجر الرابع من تموز ألقى سعادة خطاباً في جموع المقاتلين المحتشدين من سورية ولبنان، ومن ثم انطلق المقاتلون لتنفيذ «الثورة» التي كانت كارثة منذ البدء. فإحدى المجموعات وقعت مباشرة في كمين نصبه لها الدرك واضطرت للانسحاب إلى سورية، كما أن مجموعة أخرى بقيادة رئيس الميليشيا، عساف كرم، كان مصيرها التطويق كما كان الاعتقال مصير من بقي منها على قيد الحياة بعد تبادل لإطلاق النار مدة سبع ساعات. وثمة مجموعة ثالثة أجلت، لأسباب مجهولة، هجومها حتى اليوم التالي. وعلاوة على ذلك فإن الأسلحة السورية تكشفت عن عقمها لأن أداء العديد منها

كان رديئاً فضلاً عن أن ذخائر الرشاشات كانت من الحجوم المغلوطة، وأما المقاتلون من الدنادشة فما ظهروا على ساحة المعركة قط.

وأما سعادة، الذي كان في دمشق، فلدى سماعه أبناء الكارثة أرسل زوجته كي تحتمي في دير صيدنايا وحاول تدبير لقاء له مع الرئيس السوري. وفي السادس من تموز جاء ابراهيم الحسيني، قائد الشرطة العسكرية لدى الزعيم، لرؤية سعادة ونقل إليه عرض الزعيم بتقديم ثلاثماية عسكري مسلح، فأجابه سعادة أنه بحاجة للسلاح لا للعساكر. وعاد الحسيني لاحقاً وفي جعبته دعوة لسعادة لمقابلة الزعيم وفي ذلك المساء أخذ معه سعادة في سيارته الخاصة. وفي ذلك اليوم نفسه بدأت تتعمق الشكوك لدى قيادات الحزب القومي الاجتماعي السوري لدى ملاحظتهم وجود عدد من السيارات المجهولة الهوية والخاصة بأجهزة الأمن اللبنانية في دمشق. وأما تلك الشكوك التي كانت تساورهم فقد تأكدت حين أقدمت الشرطة العسكرية على اعتقال أحد أفراد الحرس الشخصي لسعادة. وبعدها توجه قادة الحزب إلى أديب الشيشكلي، الذي كان متعاطفاً مع الحزب القومي الاجتماعي السوري والذي كان رئيس جهاز الأمن لدى الزعيم حتى قبل يومين، وطلبوا منه اكتشاف ما يدور، وحين أخبرهم أن السلطات السورية سلّمت سعادة للسلطات اللبنانية هربوا إلى الأردن.

وعلى الرغم من أن السياسة السورية الرسمية قالت أن سعادة قد اعتقل داخل لبنان، فإن القصة الحقيقية سرعان ما انجلت. فعلى الرغم من أن الحسيني قد أخذ سعادة بسيارته فعلاً إلى القصر الجمهوري، فإنه سلّم قائد الحزب إلى قائد جهاز الأمن اللبناني العميد فريد شهاب ورئيس جهاز الدرك نور الدين الرفاعي. ومع أن الأوامر التي صدرت إليهما كانت تقضي بضرورة قتل سعادة في طريق عودتهما إلى بيروت، إذ كان الزعيم يخشى انكشاف دوره المزدوج إن سيق سعادة للمحاكمة، فإن الضابطين المذكورين رفضا الإقدام على ذلك وسلّما سعادة إلى رؤسائهما في بيروت. وهكذا فإن السلطات اللبنانية، وقد حل بها الارتباك بأسيرها المثير للحدل، سارعت لعقد محكمة عسكرية وكان مصير سعادة الإعدام صبيحة اليوم التالي، أي ٨ تموز.

إن السؤال الرئيس الذي لاجواب عليه في هذه القضية المشينة هو لماذا نكث الزعيم بوعوده لسعادة؟ فلقد كانت له أسبابه الوجيهة ولابد لإقدامه على فعلته تلك مع أنها نزعت عنه الثقة لدى قطاع واسع من الرأي العام الذي لم يكن بالضرورة من أنصار

سعادة والذي اعترض على خيانة العهد. وكما عبرت عن ذلك البعثة البريطانية بالقول «أن هنالك قطاعات عديدة من الرأي العام.... تعتبر هذا المسلك فعلاً أثيماً من أفعال الخيانة». فالحقيقة ليست كما وردت في مقولة الملحق العسكري البريطاني الذي لمح إلى أن الزعيم قد أدار ظهره لسعادة بعد أن تأكد من أنه يمثل قضية خاسرة وإلى أنه قرر أن من الأفضل له أن يركز دعمه على من كانا يجسدان معارضة أجدى، أي شمعون وكرامي، وإنما هي أن الزعيم شخصياً كان من أمر بتسليم الأسلحة العقيمة إلى الحزب القومي الاجتماعي السوري، وهو الذي ألغى اتفاقه مع الدنادشة، وهو الذي، في أغلب الظن، أسرّ بالمعلومات إلى اللبنانيين مما أتاح لهم نصب الكمين لوحدة من وحدات الحزب المقاتلة - فكل هذه الوقائع تدل على أن الزعيم كان منخرطاً في مؤامرة هدفها إبراز الحزب القومي الاجتماعي السوري مما يوفر ذريعة لرياض الصلح لقتل سعادة.

لقد راجت شائعات تقول أن بريطانيا أو الولايات المتحدة هي التي شجعت الزعيم على خيانة سعادة لأنه كان يزعزع استقرار حكومة صديقة. وإن من الواضح أن كلا البلدين كانا وقتها يساندان حكومة الصلح، حتى إن بعثة الولايات المتحدة في بيروت اقترحت تزويد الحكومة اللبنانية بالمعدات العسكرية للقضاء على العصيان المسلح، ولكن كلا البلدين لم يتعاملا مع هذه المسألة على ما يبدو وكأنها ذات أهمية كبيرة.

إن أوساط الحزب القومي الاجتماعي السوري مافتئت تدعي حتى الآن أن فاروق ملك مصر كان أول من شجع الصلح على التحرك ضد الحزب وأول من ضغط على الزعيم لتسليم سعادة للسلطات اللبنانية. وأما السبب لذلك، كما يقول الحزب، فهو معارضة سعادة لاتفاقيات الهدنة مع إسرائيل. وبناء على هذا القول يكون سعادة «قد دفع حياته... ثمناً لاتفاقيات الهدنة العربية الإسرائيلية». وعلى الرغم من أن معارضة سعادة لمباحثات الهدنة لم تكن على الأرجح هي الدافع لمقتله، فإن الاتهامات التي يسوقها الحزب تبدو بالفعل صحيحة جداً. فعداء المؤسسة المصرية لسعادة يتجلى بتلك الحقيقة التي مفادها أن المعلق المصري محمد حسنين هيكل سعى لتشويه سمعة الحزب، حتى بعد مضي سنتين على إعدام سعادة، بادعائه أن سعادة كان على اتفاق مع إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ للقيام بانقلاب في لبنان.

إن محسن البرازي، الذي من المحتمل أن يكون قد تعين رئيساً للوزراء نتيجة للضغط المصري، كان في حكومة الزعيم رئيساً لتلك الزمرة الموالية لمصر وللصلح. فمنذ تعيينه

دأب على العمل لتحسين العلاقات السورية اللبنانية ورأى ربما ولابدّ أن الدعم الطائش الذي يقدمه الزعيم لسعادة ضربة لآماله. وبدلاً من أن يواجه الرئيس مباشرة استغل اعتماد الزعيم على مصر لإحداث تبديل في التوجه السياسي. ففي نهاية حزيران قابل البرازي الملك فاروق في القاهرة وأقنعه أن دعم الزعيم لسعادة يشكل خطراً حقيقياً على موقع الصلح. والجدير بالذكر أن الصلح والخوري كانا قد طلبا سابقاً من فاروق أن يقنع الزعيم بتسليمهما سعادة وجاءت زيارة البرازي لتقنع الملك المصري بذلك. وليس من المعروف ماهية الضغط الذي طبقه فاروق على الزعيم ولكنه تبيّن على أنه من النوع الذي لايطاق. فنذير فنصه، نسيب الزعيم، يتذكر أنه حين لام الزعيم لاحقاً على خيانته استشاط غضباً الرئيس السوري وصاح قائلاً: «وماذا كان بوسعي أن افعل؟» وعلاوة على ذلك كان الزعيم على ما يبدو يطمع في احتمال تزايد المعونة المصرية التي قدمتها مصر له. ومهما كانت التفاصيل فإن النتائج كانت واضحة: فلقد طرد القوتلي الذي كان موالياً للحزب القومي الاجتماعي السوري مما أتاح لحسني الزعيم الوقت الكافي لنصب الفخ الذي وقع فيه الحزب المذكور. وفي اليوم الذي تنفذ فيه إعدام سعادة وقعت سورية ولبنان تلك الاتفاقية الاقتصادية التي كانت موضع البحث أسابيع عديدة، وكان النجاح حليف مناورة وانتهازيته البرازي.

انقلاب الحناوي

في ١٤ آب عام ١٩٤٩ أُطيح بالزعيم في انقلاب بقيادة الكولونيل سامي الحناوي قائد الفرقة الأولى، وكان الإعدام مصير الزعيم ورئيس الوزراء محسن البرازي، وأما السبب الحقيقي لإعدامهما فلا يزال بين أخذ ورد. ففي البيانين الثاني والثالث الصادرين بعد الانقلاب ورد أن «مجلساً حربياً أعلى» قد تشكل وأن زمرة من الرماة العسكريين قد نفذت حكم الاعدام بالزعيم والبرازي بعد محاكمتهما من قبل محكمة عسكرية. وفضل الله أبو منصور، وقد كان أحد الضباط الذين أعدموا الزعيم والبرازي، وافق على هذه الرواية إذ كتب يقول أن قائد القوة الجوية عصام مريود جاء إلى الموقع الذي كان فيه الزعيم والبرازي قيد الاعتقال، وقال للمتآمرين أن القيادة العليا قد حكمت على الزعيم والبرازي بالإعدام وطلب من الضباط تنفيذ الحكم.

بيد أن الملحق العسكري البريطاني جاء برواية مختلفة إذ قال أن مصدره كان

الكولونيل هرانت، قائد الدرك الذي أحيل على التقاعد بعد الانقلاب. فروايةهرانت كانت أنه استدعي إلى وزارة الدفاع من قبل الحناوي في وقت مبكر من صبيحة ذلك اليوم:

> بعد وقت قصير دخل الرائد أمين أبو عساف (قائد فصيلة الخيالة في الفرقة الأولى) وأخبر الحناوي أن الزعيم قد أردي قتيلاً. لقد تجهم وجه الحناوي لدى سماعه هذا وأعطى هرانت الانطباع بأنه ماكان في نيته قتل الزعيم. وبعد ذلك الحدث، وبعده فقط، شكلوا المجلس الحربي الأعلى ولفقوا قصة المحاكمة في المحكمة العسكرية وصدور حكم الإعدام وتنفيذه...
>
> يقول هرانت أن أبي عساف وضابطين شركسيين وعبد الرؤوف هجمة وخالد عيسى وضابط أمن بدوي (من المعتقد أنه درزي ويدعى بالنقيب أبي منصور) اقتادوا الزعيم إلى المزة، وأن مريويد اقتاد محسن البرازي إلى هناك أيضاً، ولكنه لايعرف من الذي أطلق النار عملياً. ولربما أنهم جميعهم أطلقوا النار.

وعلاوة على ذلك فإن الملحق العسكري الأمريكي يثير الشكوك أيضاً حول الرواية الرسمية للأحداث، فطبقاً لأقواله ما كان سفك الدماء أمراً وارداً في خطة قادة الانقلاب الذين أصيبوا بالذهول لدى سماعهم إعدام الرجلين ولذلك تحركوا بسرعة لإضفاء الصفة الشرعية على تصرفات أتباعهم بعد فوات الأوان. ويضيف الملحق العسكري الأمريكي أن نسيب الحناوي أسعد طلس قد استدعي لكتابة البيانات وتوقير دوافع الانقلابيين بالأهداف السامية.

وهكذا فإن قرار تنفيذ حكم الإعدام بالرجلين كان على ما يبدو قراراً من اتخاذ مريويد وأبي منصور لأسباب خاصة بهما. فكلاهما كانا عضوين في الحزب القومي الاجتماعي السوري ولديهما أعمق الدوافع لتنفيذ الإعدام انتقاماً لمقتل سعادة، فأبو منصور، في محادثته مع الزعيم قبل مقتل هذا الأخير، وبّخ الزعيم على الإهانة التي ألحقها بالشرف العسكري نتيجة خيانته سعادة. وعبد الله كبيسي، الذي كان وقتها رئيس اللجنة السياسية في الحزب القومي الاجتماعي السوري، روى أن أبا منصور قد أكد، في تقريره الذي قدمه إلى اللجنة بعد الانقلاب، أن الثأر كان الدافع الأساسي لقتل الرجلين.

وإن إشارة باتريك سيل إلى أن الانقلابيين قد هبوا إلى التحرك جراء اقتراح الزعيم

بتحريك وحدة مدرعة إلى جبل الدروز كانت إشارة في محلها الصحيح غير أن البعثة البريطانية كانت على خطأ في تقديرها أن التخطيط لتنفيذ الانقلاب «لم يستغرق أكثر من أسبوع واحد على ما يبدو». فطبقاً لما قاله أبو منصور يفيد بأنه قد انخرط في مباحثات مع الحناوي وعساف عن القيام بانقلاب منذ مطلع تموز. ولربما أن قضية سعادة قد دفعت بهم إلى إعداد خطط دقيقة ولكن انتخاب الزعيم للرئاسة في حزيران وما تلا ذلك من خلع الزعيم على نفسه لقب الماريشال قد نفرا حلقة واسعة من الضباط. والأهم من ذلك كان تعيينه لمحسن البرازي كرئيس للوزراء. «فالبرازي كان في نظر معظم السوريين بأنه العبقري الخبيث لدى الزعيم، وكان بالفعل موضع البغض والخوف». والأهم من تحميله مسؤولية خيانة سعادة كان عمله على توسيع الهوة بين الزعيم وبين زملائه الضباط. وأما السبب لعمله ذاك فقد كان لأن «سياسته كانت تستهدف عزل الزعيم عن ضباطه تدريجياً حتى يتسنى له تشديد قبضته عليه». فهذه السياسة أفضت بالزعيم إلى تحييد بعض أشياعه القياديين إذ عيّن الكولونيل أديب الشيشكلي ملحقاً عسكرياً في العربية السعودية وأرسل عدنان المالكي إلى فرنسا في دورة تدريبية، كما أن إقدامه على تسريح المقدم حمد الأطرش وخمسة عشر ضابطاً آخر من الجيش في أعقاب قضية سعادة أدى إلى تزايد السخط عليه. وخلال شهري تموز وآب تحول الجو في الجيش إلى «درجة الغليان» بعد أن بث الزعيم جواسيسه للعمل داخل الجيش. فهنالك تقارير مفادها أن الشيشكلي قد انخرط، في الأسابيع القليلة السابقة لحركة الحناوي، في مؤامرة فاشلة لاغتيال الزعيم أثناء حضوره حفلة من حفلات الهلال الأحمر. ولما صار الزعيم يشعر بالتأكيد بشيء من الخطر عمد إلى تعزيز الحرس الشخصي من حوله في مطلع شهر آب.

إن المظالم التي ادعاها الحناوي ورفاقه المتآمرون وردت على نحو مقتضب في بيانهم الأول:

> ما أن توطدت أقدام الزعيم في السلطة حتى بدأ هو وزمرته العبث بثروات الأمة وتبديدها بشكل لامشروع في تجاهل مطلق دون أي اعتبار لهيبة البلد ولا لحرمة القوانين وحرية المواطنين. والأنكى من ذلك أن الإدارة قد اتسمت بالتعسّف والفساد إلى ذلك الحد الذي جعل الشعب يستخف بالجيش ويستاء من الأوضاع في الدولة. وماهو أسوأ من ذلك هو تلازم السياسة الداخلية الفوضوية مع السياسة الخارجية غير المناسبة.

لقد كان المساندون الداخليون للحناوي يتألفون من تشكيلة من الأفرادالذين استبعدهم الزعيم. ففي الوقت الذي كان فيه رأس حربة التمرد يتمثل بضباط الحزب القومي الاجتماعي السوري المتعطشين للثأر، من أمثال الشيشكلي وابي منصور، فإن المتآمرين كانوا يضمون بين صفوفهم القائد الاشتراكي الجماهيري أكرم الحوراني الذي كان بالأصل مسانداً للزعيم، والذي أدار ظهره لاحقاً للزعيم جراء تعاون هذا الأخير مع آل البرازي الذي كانوا الخصوم التقليديين للحوراني. وكذلك الأمر بالنسبة لذلك الزعيم الدرزي الموالي للهاشميين حسن الأطرش الذي كان في البداية من مؤيدي الزعيم ولكنه انقلب ضده لاحقاً جراء عداء الزعيم للملك عبد الله. فهذه الحلقة من المتآمرين حظيت بدعم مجموعة كبيرة من الضباط الذين كانوا ساخطين على الزعيم نظراً لحكمه الديكتاتوري وفشله في تنفيذ وعوده بإجراء الإصلاحات في الجيش.

إن التأييد لانقلاب الحناوي كان على ما يبدو على نطاق واسع جداً. فالبعثة البريطانية قالت في أحد تقاريرها «أن الرضى كان واضحاً لانقشاع غيمة القمع السوداء التي خيمت على البلد منذ مجيء الزعيم إلى السلطة»، علاوة على أن الصحافة السورية انقلبت بين عشية وضحاها من التملق المشين للزعيم إلى التنديد به.

ولقد أثار الانقلاب موجة من الظنون عن وجود تورط أجنبي فيه على الرغم من أن جذوره تضرب في أعماق المنازعات المحلية، وذلك لأنه كان نكسة خطيرة لأصدقاء الزعيم السابقين. فالملك فاروق أعلن الحداد الرسمي لمدة ثلاثة أيام كما أن الصحافة المصرية طفقت تقارن بين سفك الدماء غير المستحب في هذا الانقلاب وبين انقلاب الزعيم الأبيض، ناهيك على أن الصحف الأمريكية أيضاً أخذت وقتها تندب الزعيم وتصوره بأنه أتاتورك سورية. فصحيفة (كريستشان ساينس مونيتور) عبرت عن أسفها قائلة أن «إصلاح الشرق الأوسط قد ينقلب مرة أخرى إلى تقدم بطيء بخطا السلحفاة»، كما أن صحيفة (لوموند) ذكّرت قراءها بالتشريعات التقدمية التي أقرها الزعيم وبإصلاحاته الزراعية التي أحيت سورية من جديد. وهكذا فإن أصابع الاتهام توجهت، بشكل لامناص منه، إلى بريطانيا والهاشميين.

وأما الدعاية الشيوعية فقد وجهت لومها إلى بريطانيا إذ ناقشت الأمر من زاوية أن المصلحة البريطانية في نفط الشرق الأوسط دفعت بريطانيا إلى إزاحة الزعيم الذي كان يحابي شركات نفط الولايات المتحدة ومصالح الأسلحة الفرنسية. والجدير بالذكر في

هذا السياق أن الصحافة الفرنسية والفرانكوفونية قد نحتا هذا المنحى نفسه أيضاً. فصحيفة «كومبات» كان عنوانها الرئيسي المقولة التالية: «هاهي بريطانيا العظمى تستعيد مواقعها في الشرق الأوسط». وإن سيادة هذا الاعتقاد، بين صغار المسؤولين الفرنسيين والجمهور الفرنسي سواء بسواء، تستحق الاستشهاد بمقطع طويل من مقالة في صحيفة (فران تيرور)(*) التي لخصت هذه الشكوك على النحو التالي:

إن وزارة الخارجية الفرنسية قد رحبت... باستلام الزعيم السلطة بابتهاج سري ولكنه فعلي في آن واحد معاً. في حين أن بريطانيا العظمى، على النقيض من ذلك، نظرت نظرة مشوبة بالقلق إلى ذلك النظام الذي يعادي كل مشاريعها وهو يوطّد أركانه في سورية. ولذلك فإن الانقلاب الجديد قد جاء في وقته المناسب. ولما كان البريطانيون قد واجهوا الهزيمة في إسرائيل وفي مصر وفي العراق، فإنهم حاولوا بكل الوسائل استجرار الولايات المتحدة إلى قلب لعبتهم النفطية والاستراتيجية بدلاً من بقائهم منفردين في هيمنتهم على الشرق الأوسط. وهكذا فإن وزارة الخارجية ووزارة المستعمرات وجهاز المخابرات البريطانية سوف تتنفس كلها الصعداء غدراً، في الوقت الذي سيثير فيه ذلك الحدث ولاشك حفيظة باريس وواشنطن.

ومهما كانت درجة الاعتقاد بصحة هذه النظريات في المنطقة، فإن الدليل الفعلي الذي يعززها ضئيل الشأن، ولذلك فقد يكون من الشطط الكبير أن يتبنى المرء تلك اللهجة الغاضبة التي ظهرت في صحيفة (يوركشاير بوست) حين نعتت الشكوك الفرنسية «بالشكوك المستغربة». فمع التسليم جدلاً بخلفية الشكوك الفرنسية فهي مفهومة تماماً. ولكن على الرغم من ذلك يبدو أن صحيفة (زيوريخ الجديدة) كانت مصيبة في تقريرها الذي قالت فيه أن البريطانيين قد فوجئوا بالانقلاب، مثلهم بذلك مثل الفرنسيين. ومع أن وزارة الخارجية لم تكن على علاقات طيبة متميزة مع الزعيم، فليس هنالك أي مؤشر عن رغبتها بالمغامرة في إقامة علاقات ودية مع فرنسا ابتغاء الإطاحة بالزعيم. ولربما أن المسؤولين البريطانيين ماكان لهم أن يوافقوا بالتحديد على تعليقات الوزير البريطاني في بغداد حين قال: «ما من فرنسي يحافظ على اتزانه العقلي فيما يتعلق بموضوع سورية»، بيد أنهم كانوا يفهمون مدار الاهتمامات الفرنسية ولذلك فقد كانوا يتلمّسون دربهم بمنتهى الحذر. فلقد كانت هذه الحقيقة موضع إقرار صحيفة (لوموند)، وهي الصحيفة

(*) - صحيفة المقاومة السرية إبان الاحتلال النازي وتعني «الفرنسي المناضل» - المترجم.

التي كانت على أوثق ارتباط بوزارة الخارجية الفرنسية، كما كانت تراها وزارة الخارجية البريطانية، إذ علقت قائلة: «ما من شيءأشد هولاً، كما يعتقدون في لندن، من رؤية تجديد المشاحنات الفرنسية الانكليزية في الشرق الأوسط، وهي المشاحنات التي بدا أنها راحت إلى غير رجعة». وحتى لو أراد الانكليز الإطاحة بالزعيم فمن غير المحتمل أن يكون اختيار بريطانيا قد وقع على الحناوي. فالسكرتير الأول البريطاني، لدى أول اجتماع له مع الحناوي، خرج بانطباع سيء إذ قال: «إنه مخلوق بدين، كالبزاقة وبلا ذكاء كبير».

وأما المزاعم بأن التنافس الأمريكي الانكليزي كان الدافع للانقلاب فقد تبخرت بدورها أيضاً. فالمصالح النفطية لهذين البلدين كانت على تنافس بعض الشيء في سورية كما أن الوضع النفطي لبريطانيا في صيف عام ١٩٤٩ وقع في أزمة. فشركة آي بي سي (IPC) كانت في خضم المفاوضات الجديدة حول امتيازاتها مع بغداد كما كانت تعاني الأمرّين من إغلاق خط أنابيب كركوك ـ حيفا، في الوقت الذي كان فيه (المجلس الإيراني) يرفض التصديق على إعادة التفاوض عن امتياز شركة النفط الإيرانية الانكليزية (AIOC). ونتيجة لذلك فإن بريطانيا كانت تستورد ما قيمته ١٢٩ مليون دولاراً من النفط سنوياً من الولايات المتحدة، وكان هذا المبلغ بمثابة ثاني أكبر استيراد كما كان نزيفاً خطيراً وعبئاً على الجنيه الاسترليني. ومع ذلك فمن العسير على المرء أن يرى الفائدة التي كان من الممكن أن تجنيها بريطانيا من الإطاحة بالزعيم في الوقت الذي كان قد تم فيه التصديق من قبل على الاتفاق مع شركة أنابيب الشرق الأوسط (MEPL)، وفي الوقت الذي كان فيه التساؤل عما إذا كان النظام الجديد يلتزم بالاتفاق همّاً حقيقياً من هموم وزارة الخارجية. وعلى أية حال، فإن الحقيقة التي مؤداها أن شركة (ستاندارد أويل في نيوجرسي) كانت تمتلك أربعين بالمائة من شركة أنابيب الشرق الأوسط، حقيقة تدل على أن المصالح الأمريكية الانكليزية كانت متشابكة أكثر مما كان معروفاً على العموم.

وثمة مسار استفسار آخر أكثر فائدة لأولئك الناس الساعين للبحث عن المساعدين الخارجيين للحناوي يتمثل بعلاقة الهاشميين بانقلابه. فباتريك سيل يشير إلى أن «الحناوي كان الشخص الذي وقع عليه اختيار العراق للإطاحة بالزعيم». وهكذا فإن الظنون المعاصرة للانقلاب كان لابد لها أن ترى أن بريطانيا هي التي كانت من خلف الهاشميين. فصحيفة (البورصة المصرية) على سبيل المثال حذرت قائلة «أن لندن لها أكثر من إصبع في هذه القضية وأن... مشروع سورية الكبرى ومشروع الهلال الخصيب

سوف... يتصدران مسرح الأحداث عما قريب». ومن محفوظات وزارة الخارجية البريطانية يتبيّن أن هذا الانقلاب، على الرغم من وجود تورط عراقي فيه إلى حد ما، لم يكن من وحي لندن. فطبيعة الدور العراقي لاتزال بعيدة عن الوضوح، وذلك لأن نوري السعيد الذي كان «على ابتهاج كبير لتبديل النظام» ادعى، في محادثات له مع وزارة الخارجية البريطانية، بأنه كان على معرفة مسبقة بموعد تنفيذ الانقلاب وبأنه ساعد الحناوي على إصدار منشورات الدعاية. ولكن وزارة الخارجية البريطانية ردت على هذا النبأ بشيء من الذعر إذ قالت «لقد قيل له... أننا نستنكر بشدة الاغتيال القضائي... كما أننا نأمل... بألا يتباهى بمعرفته المسبقة بالانقلاب ولا بعلاقته بأولئك الناس الذين خططوا له». وبعد مرور يومين اثنين عمد وزير الخارجية العراقي فاضل الجمالي إلى تقديم رواية مختلفة حين ادعى أن أسعد طلس قد اتصل بالوزير العراقي في دمشق وطلب منه استعارة طائرة عراقية ليتمكن المتآمرون من الهروب فيها إن فشل انقلابهم. وقبل خمسة شهور كان طلس هذا هو الذي خدع نوري السعيد وجرّه إلى الاعتقاد بأن الزعيم يريد الاتحاد ولكن العراقيين هذه المرة لم يصغوا إليه ولذلك فقد فوجئوا بالانقلاب.

وإن من العسير على المرء أن يحكم إن كانت هذه الرواية هي الصادقة أم تلك، حتى لو كانت إحداهما صادقة. فلقد كان من البداهة بمكان أن يكذب نوري ويتباهى بمعرفته المسبقة بحدث عاد بالمنفعة عليه، كما وكان من المعقول أيضاً بالنسبة للجمالي أن ينكر العلم بذلك الحدث في الوقت الذي كان من الواضح فيه أن نوري يندد بالسخط البريطاني. وأما وزير خارجية الولايات المتحدة فقد قدم تقريراً للرئيس ترومان، كائنة ما تكون أهمية ذلك التقرير، جاء فيه أنه «ليس هنالك من دليل يشير إلى مشاركة أية قوة خارجية في الانقلاب بأي شكل من الأشكال». ومن باب الاحتمال يبدو أن هنالك بعض الاتصالات التي كان يقيمها نوري مع ضباط الجيش السوري المتذمرين، بيد أن الغموض لايزال يكتنف الحد الذي وصل إليه في رعايته لحركة الحناوي.

الهلال الخصيب ومعارضوه

إن دور المساعي السرية الخارجية قبل الانقلاب قد يبقى غامضاً ولكن أمثال هذه المساعي كانت وفيرة لاحقاً لأن الانقلاب عزل سورية عن المحور المصري السعودي ودفع بها في اتجاه العراق. ففي غضون الأشهر القليلة اللاحقة تجدد الصراع حول الهيمنة

السياسية على سورية من خلال العمل السياسي في معظم الأحيان، مع الإشارة إلى أن الرشوة كانت هي الأسلوب السائد.

فالابتهاج الذي ابتهجه نوري بالانقلاب كانت له أصداؤه الرنانة لدى عبدالله الذي صاح وهو نشوان أن نظام الزعيم «لقي المصير الطبيعي لأية ثورة لاتستند على أي أساس» وصرّح قائلاً «أن سوريا الكبرى سوف تتوحد ولسوف يحكمها الهاشميون». ولكن عبد الله سرعان ما خاب فأله حالما اتجهت سورية صوب العراق لا صوب شرق الأردن.

وفي اليوم التالي للانقلاب وفى الحناوي بتعهده بإعادة الحكومة الدستورية، وشكل هاشم الأتاسي، وهو السياسي المستقل المحنك، وزارة ائتلافية حظي فيها حزب الشعب بالمراكز الأساسية. وأقرت هذه الحكومة قانوناً انتخابياً وحددت إجراء الانتخابات لجمعية تأسيسية جديدة في تشرين الثاني. ولقد كانت هذه الحكومة حريصة الحرص كله على التقارب مع العراق إذ صرح ناظم القدسي، الذي صار وزيراً للخارجية، أن الحكومة تتمتع بالتأييد الشعبي في توجهها هذا لأن السوريين نبذوا الرغبة في البقاء بيادق شطرنج بين أيدي مصر. وإن الوزير البريطاني قد شرح ذلك المزاج الموالي للعراقيين باكتساحه سورية من زاوية قيام شعور مفاده أن الاستقرار لايمكن بلوغه، بعد ممات الزعيم، إلا بمساعدة جار قوي وأن عبد الله كان موضع الاحتقار على نطاق واسع، وأما القدسي فقد التفت للتو صوب بريطانيا، كائناً ما يكون السبب، طلباً للمساعدة في التفاوض على علاقات أوثق مع العراق، ولكنه أصرّ على بقاء المحادثات سرية عن فرنسا والولايات المتحدة، مخافة أن تتسرب الأنباء على جناح السرعة إلى مصر والعربية السعودية. ولكن بريطانيا، وقد كانت غير راغبة بمغامرة تضايق حلفاءها، أحجمت عن المساعدة، وصدرت التوجيهات إلى البعثة البريطانية بالقول التالي: «عليكم أن توضحوا للوزير السوري... أنْ ليس بمقدوركم الاستمرار في بحث هذا الموضوع معه البتة... وذلك لأنه يسبب لنا أشد الحرج مع الأمريكيين والفرنسيين».

ولكن حكومة الأتاسي، دون أي اعتبار لكل المصاعب، ثابرت على بذل جهودها في ذلك الاتجاه إذ عمد أسعد طلس نفسه، وقد صار وقتها السكرتير العام لوزارة الشؤون الخارجية، للتباحث مع العراق وقيادة المفاوضات التي بدأت على نحو جاد في منتصف أيلول. وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها وزارة الخارجية البريطانية لاستبعاد نفسها عن التورط في تلك المباحثات، فقد كانت كل من سورية والعراق لاتنفكان عن

استشارتها في أوقات منتظمة، كما أن لندن دأبت في الوقت نفسه على تكرار نهجها السياسي الذي كان مفاده أنها لاتعارض قيام اتحاد طوعي ولكنها لاتقبل أية صيغة اتحادية تلغي الحقوق العسكرية البريطانية المكتسبة في ظل المعاهدة العراقية الانكليزية. إن بريطانيا باعتمادها هذا النهج السياسي قد عرقلت المفاوضات، ولو عن غير عمد، وذلك لأن قطاعاً واسعاً من الرأي العام السوري كان يعتقد أن أية صيغة اتحادية تحافظ على الحقوق البريطانية تعني امتداد «الإمبريالية» البريطانية إلى سورية أيضاً. ولكن على الرغم من ذلك تم التوصل إلى اتفاق من حيث المبدأ في نهاية أيلول وقام الوصي العراقي عبد الإله بزيارة إلى دمشق في الخامس من تشرين الأول.

ولكن هيهات لتلك المباحثات أن تتقدم دون أن تصطدم بالعراقيل وذلك لأن خصوم الهاشميين سرعان ما بدأوا الهجوم المعاكس بعد أن حل بهم الذعر نظراً لانقلاب مكاسبهم رأساً على عقب وعلى نحو مفاجئ. فلما كان شكري القوتلي وجميل مردم لايزالان وقتها في مصر فقد استلم صبري العسلي قيادة الحزب الوطني الذي سارع لتبديل موقفه القديم المعادي للهاشميين تبديلاً مسرحياً وسعى للإفادة من المناخ الموالي للعراقيين بإصداره بياناً يطالب فيه بالاتحاد الكامل. وبماأن مطالبه هذه كانت أكثر شططاً من مطالب حزب الشعب، فقد كانت على الأرجح مجرد مناورة ساخرة لكسب الانتخابات من خلال المزايدة على حزب الشعب، ولذلك فإن التعليل الذي ساقه ناظم القدسي كان مفاده أن هذا الموقف الجديد خديعة من تدبير مصر وأن الحزب الوطني ما أن يتسلم زمام السلطة حتى يعود لممارسة سياسته السابقة.

ومهما كانت اللعبة التي كان يلعبها صبري العسلي فإن خصوم الحكومة الخارجيين ما كانوا على تلك البراعة. فالادعاءات بقيام الألاعيب القذرة جاءت من كل حدب وصوب إذ سيقت الاتهامات للعربية السعودية بإثارة شيوخ البدو السوريين الذين كانوا حتماً سيفقدون مقاعدهم النيابية في ظل القانون الانتخابي الجديد، علاوة على أن عملاء السعوديين زادوا من جهودهم لرشوة السياسيين المتعاطفين معهم. وأما مصر فقد سعت لتشويه سمعة خصومها بالادعاء أن إسرائيل هي التي كانت تساند اقتراحات الاتحاد، فضلاً عن أن مصر كانت، وفقاً لمصدر أمني بريطاني، تموّل تلك المحاولات التي كان يحاولها القوتلي من بعيد لتشكيل كتلة من ضباط الجيش المناوئين للاتحاد. ولذلك فإن وزارة الخارجية البريطانية، بعد تمحيصها مختلف الدعاوى، خلصت إلى الاستنتاج «أن تلك الأفعال التي أقدم عليها عملاء السعوديين والرشاوى التي وزعوها كانت على نطاق

واسع وأنها ساهمت، بالاشتراك مع ارتكابات عملاء المصريين، مساهمة أساسية في خلق القلاقل الحالية».

وتلقى البريطانيون العديد من التقارير أيضاً عن النشاط السري الفرنسي إذ كان هنالك دليل على أن فرنسا كانت تستخدم نفوذها مع ضباط الجيش الشراكسة والمراكشيين لتشجيعهم على مقاومة الحكومة. وكانت هنالك تقارير عن المحاولات التي كان يقوم بها المسؤولون الفرنسيون، المتمركزون في بيروت ودمشق، لرشوة المرشحين في الانتخابات. وعلى الرغم من إمكانية إهمال العديد من هذه التقارير لكونها واردة من مصادر معادية للفرنسيين، فإن عددها الوفير يدل على أن الفرنسيين كانوا يبذلون جهوداً حثيثة سرية، على المستوى المحلي على الأقل، لإحباط انبثاق برلمان مؤيد للاتحاد. وبغض النظر عن العداء الفرنسي التقليدي للهاشميين، فإن الهاجس الفرنسي الأساسي كان في تلك الآونة على ما يبدو أن قيام اتحاد سوري عراقي فيديرالي من شأنه أن يهدد استقلال لبنان.

وواشنطن كان لها اهتمامها في هذه المعمعة أيضاً. ولكن على الرغم من انعدام الدليل الذي يؤيد ادعاء القدسي من أن الولايات المتحدة وفرنسا كانتا تعملان جنباً إلى جنب، فقد قرر دين آتشيسون وجوب عدم تشجيع الاتحاديين لأن «رد الفعل الشعبي النهائي قد لايكون مواتياً بما يكفي لضمان قيام منظم لمملكة هاشمية اتحادية دون إلحاق الضرر... بمنطقة الشرق الأوسط».

ومن أغرب المناوئين للتقارب السوري العراقي كان الملك عبد الله الذي وجد، لدى استبعاده عن المحادثات، أن آماله بقيام سورية الكبرى في طريقها إلى التبخّر، ولذلك فإنه في بداية تشرين الأول أطلق إلى دمشق تهديده التالي: «إن الملك يحذر بأنه سيحشد كل قوته... لدرء هذه المخاطر، ويؤكد بأنه إن اقتضى الأمر سوف يتدخل حالاً لمنع تدمير سورية لمصلحة أي فريق أو أية قوة أجنبية».

وحينما كان التوتر على قدم وساق في أحداث المرحلة السابقة لانتخابات ١٥ تشرين الثاني وقع ذلك الحدث الإرهابي الذي ترددت أصداؤه في المنطقة كلها. ففي ليلة السادس من تشرين الثاني أطلق النار ثلاثة رجال مسلحين على الكولونيل و. ف. ستيرلينغ وجرحوه في مقر إقامته بدمشق، وجرحوا خادمه جرحاً بليغاً (مات على أثره) وشرطياً أيضاً إبان هروبهم. فلقد كان الكولونيل ستيرلينغ ضابطاً بريطانياً متقاعداً أمضى

خدمته كضابط سياسي في العالم العربي كما كان على أوثق ارتباط بأنشطة ت. إ. لورانس خلال الحرب العالمية الأولى. وبعد تقاعده عمل كمراسل من دمشق لصحيفة (التايمز). وإن كلاً من صحيفته وزارة الخارجية البريطانية ادعتا يومها بأنه لم يعد يتمتع بأية صفة رسمية. وفي أحد الاجتماعات في كانون الأول عام ١٩٤٩ حاول بيغن وزير الخارجية البريطانية أن يؤكد لشومان وزير الخارجية الفرنسية بأن ستيرلينغ ليس عميلاً بريطانيا. ورجا بيغن شومان «بألا يخلط بين سياسة الحكومة البريطانية وبين سلوك بعض الأفراد اللامسؤولين من أمثال الجنرال سبيرز (وهو ضابط بريطاني متقاعد آخر) أو الكولونيل ستير لينغ». ففي العالم العربي الميال للاعتقاد بنظرية التآمر اعتبر الناس على نطاق جماهيري أن جريمة ستيرلينغ أمر مفروغ منه. وإن الزعيم نفسه كان علي قناعة تامة أن ستيرلينغ يعمل ضده، كما أن الصحافة العربية صورت ستيرلينغ، قبل محاولة اغتياله مباشرة، بأنه عميل للمخابرات البريطانية وأن مهمته تنحصر بتخريب الانتخابات».

وهكذا فإن السلطات السورية، في ملاحقتها المهاجمين، استغلت الفرصة لتوجيه اللوم إلى معارضين متعددين. فبعض المصادر قالت أن هنالك يداً فرنسية تعمل في الخفاء، في حين أن جهات أخرى راودتها الظنون في دور يقوم به الشيوعيون الأكراد. وثمة نظريتان مقبولتان أخريان تناهتا إلى مسامع المسؤولين البريطانيين من خلال اتصالاتهم المباشرة. وأما المكتب الثاني (Deuxieme Bureau) فقد ادعى اعتقال اثنين من المهاجمين واحد منهما مأجور لمصر والآخر على ارتباط وثيق بالبعثة السعودية. ولكن قاضي التحقيق وجه إصبع الاتهام، بعد بضعة أيام، إلى المفتي الكبير السابق الذي كان يتعاون وقتها مع مصر، وساق دليله بأن المفتي قام بزيارة إلى دمشق، منذ عهد قريب، وبرفقته بطانة مؤلفة من ثمانية رجال وغادرها بأربعة فقط. هذا في حين أن وزير الولايات المتحدة وافق يومها على الرأي القائل أن ذلك الهجوم «قد يكون الأول في سلسلة من المحاولات الرامية لإثارة أمثال هذه القلاقل في سورية مما يخلق وضعاً يضطر فيه الجيش... لاصطياد الحكومة بذريعة اتهامها بالعجز عن معالجة القلاقل الداخلية». وعلى الأرجح كان الوزير المذكور على قناعة تامة بهذا الرأي في ضوء معرفته الدقيقة بمحاولات الزعيم للغرض نفسه قبل تسعة شهور خلت. وأما نتيجة المحاكمة التي تناولت الأشخاص الذين اتهموا بالجريمة فقد دلت على أن التقديرات الأمريكية والبريطانية كانت تنطوي كلتاهما على عنصر من الحقيقة. ونحن هنا سنكتفي بهذا المقدار من القصة التي سنعمد لروايتها بالتفصيل لاحقاً في الفصل التالي.

والجدير بالذكر أن الهجوم على ستيرلينغ لم يكن له إلا أبسط الآثار على سير الانتخابات التي جرت في جو معقول من الهدوء. ولما كان معظم أعضاء الحزب الوطني قد قاطعوا الانتخابات احتجاجاً على الممارسات الحكومية المتحيزة، فقد برز حزب الشعب على أنه التكتل الأكبر الذي أدى بالنتيجة إلى استقالة الأتاسي من رئاسة الوزارة ليصبح من ثم رئيساً للدولة وإلى الاتفاق على سن دستور جديد وتشكيل حكومة جديدة.

تحركات الشيشكلي

إن تمركز أنصار الاتحاديين في السلطة جعل الصراع بينهم وبين خصومهم يحتل مركز الصدارة. فما أن سارعت الجمعية التأسيسية لمناقشة الدستور الجديد المقترح حتى نشبت الخلافات الأولية حول مسؤولية السلطة التنفيذية أمام السلطة التشريعية، ولكن الخلاف الخطير انبثق عن المخاوف من أن قيام حكومة غير مسؤولة أمام السلطة التشريعية يمكنه أن يجر سورية إلى اتحاد رغم أنوف المشرعين.

وبما أن الحزب الوطني استبعد نفسه عن الجمعية التأسيسية فإن أهم معارضة للاتحاديين جاءت من زمر من ضباط الجيش الذين كانوا على دوافع شتى. فبعضهم كانوا يريدون صيانة الدستور الجمهوري لسورية والاستقلال عن هيمنة القوى العظمى، في حين أن البعض الآخر كان يخشى تقليص نفوذ الجيش في حالة قيام الاتحاد، علاوة على وجود العديد من الضباط ممن استهوتهم العطايا الذهبية من السعودية إذ في الأسبوع التالي للانتخابات سرت الإشاعات عن انقلاب لإعادة القوتلي إلى سدة الحكم.

وهكذا تحرك خصوم الاتحاديين في ١٩ كانون الأول حيث عمد الكولونيل أديب الشيشكلي، الذي كانت قد أسندت إليه قيادة الفرقة الأولى، إلى اعتقال الحناوي وعدد من الضباط الآخرين بعدمعركة قصيرة كانت حصيلتها موت جندي واحد وجرح ستة جنود آخرين. وجاء في بيان انقلابه:

> لقد تبيّن للجيش أن... الجنرال سامي الحناوي.. وأسعد طلس وبعض السياسيين المحترفين في البلد كانوا يتآمرون مع بعض الأوساط الأجنبية ضد سلامة الجيش ووحدة البلد ونظامها الجمهوري. ولقد كان ضباط الجيش يعرفون

هذه المؤامرة منذ البداية الأولى ولذلك فإنهم حاولوا بمختلف الوسائل... إقناع المتآمرين بالإقلاع عن مخططاتهم ولكن... دون جدوى. وهكذا فقد اضطر الجيش لإزاحة المتآمرين لكي يضمن سلامته وسلامة البلد ونظامه الجمهوري.

لقد كانت الروح المعنوية منخفضة في الجيش منذ الإطاحة بالزعيم. ففي كانون الأول عبر ضابطان كبيران للملحق العسكري الأمريكي عن التذمر الذي يسود أوساط الجيش لمقتل الزعيم والبرازي، وعن انسياب الانضباط وعن الانقسامات بين الضباط القادة إلى شيع وأحزاب، فضلاً عن الامتعاض على نطاق واسع جراء نقص المعدات العسكرية.

إن ما حث الشيشكلي وزملاءه على سرعةالتحرك كان تلك المناقشة البرلمانية وفي اليوم السابق حول القسم الذي كان سيحلفه رئيس الجمهورية والوزراء، والذي كان ينص، بالشكل الذي كان عليه، على أن يتعهد المسؤولون في السلطة «بتحقيق وحدة البلدان العربية»، ولكنه كان خالياً من أي ذكر لواجباتهم بالحفاظ على النظام الجمهوري، الأمر الذي كان يعني فتح الباب أمام اتحاد فيديرالي تحت قيادة الملك فيصل. وعلاوة على ذلك فقد كان ذكر طلس في البيان ينطوي على مغزى كبير لأنه شخصياً كان الرجل الذي قاد المحادثات مع العراقيين كما كان اعتباره على نطاق واسع بأنه «العبقري الشرير» في خدمة الحناوي. ولذلك فمن المحتمل أن يكون الشيشكلي كان يستهدفه مقدار استهدافه الحناوي ولكن الوزير العراقي تمكن من تهريب طلس خارج سورية قبل اعتقاله.

لم يكن تحرك الشيشكلي، في حقيقة الأمر، انقلاباً عسكرياً وذلك لأن رئيس الدولة بقي في منصبه ولأن عملية تشكيل الحكومة بقيت على قدم وساق، بيد أنه كان بالفعل تحذيراً فحواه أن الجيش «بالمرصاد لكل من تسوّل له نفسه فكرة الاتحاد مع العراق». وأما ناظم القدسي فقد بقي في مركزه أيضاً وهو يتجرع مرارة تقويض آماله وينحي باللائمة على العراقيين الذين كان استعجالهم الأمور، كما خطر على باله، هو ما حرّض الجيش على التحرك. ناهيك على أن العراقيين أدلوا بدلوهم أيضاً وكالوا الاتهامات للسعوديين الذين رجحت كفة رشاويهم على كفة العراقيين، كما كانت وقتها الاعتقاد السائد.

وأما الاتهامات التي انصبت على التدخل الأجنبي فقد نحت نحوها المعهود. فها هي موسكو، التي وصمت الحناوي بأنه «عميل للمخابرات البريطانية»، تردد أقوال صحيفة «سو سوار»:

في الصراع من أجل الهيمنة على الشرق الأوسط صارت اليد العليا مجدداً للأمريكيين الذين مصالحهم على تضارب دائم مع مصالح البريطانيين. وفي ضوء حقيقة الهيمنة البريطانية المطلقة على العراق، ليس من المستغرب أن تكون خطة دمج سورية بالعراق قد أثارت حفيظة الأمريكيين ومقاومتهم. فلا منتجو النفط الأمريكيون ولاوزارة الخارجية الأمريكية.... يتهاونون في اقتلاعهم من سورية.

كما أن الصحيفة الفرنسية (لاهيومانيتي) كشفت بمحض الصدفة عن الشراك التي يتورط فيها المتعاملون بنظرية التآمر حين ناقشت الموضوع قائلة إما أن الشيشكلي كان مدعوماً من لندن، نظراً لأن الحناوي كان قد أصبح عميلاً أمريكياً، أو أن واشنطن ساندت انقلابه لمنع قيام الاتحاد.

إن من الممكن أن تكون الولايات المتحدة قد شجعت الشيشكلي باعتبار أن وزارة خارجيتها كانت على اهتمام كبير بموقف الحكومة المدنية من قضية التابلاين ومن الحزب الشيوعي.

فالتقدم في مشروع التابلاين كان عرضة للعراقيل جراء الخلافات حول الشروط مع المتعاقدين السوريين والحكومة السورية. والسبب الرئيس لهذه التأخيرات على ما يبدو كان التعويق الذي كان يجسده أكرم الحوراني وميشيل عفلق. فهذان السياسيان الراديكاليان كان لهما منصبان وزاريان في الحكومة وكان بمقدورهما تعطيل عمليات التابلاين التي كانا يعارضانها من زاوية مبدأية كمشروع إمبريالي.

والجدير بالذكر بهذا السياق أن المسؤولين الأمريكيين كانوا أكثر اهتماماً بقلة نشاط الحكومة في وجه «التهديد» الشيوعي. فبعد بضعة أيام من انقلاب الحناوي قال الرائد صلاح البزري، الرئيس الجديد للمكتب الثاني، للملحق العسكري الأمريكي أن «الشيوعيين همكم أنتم لاهمنا نحن» وأوضح له أن قوات الأمن السورية لن تقدم على أي تحرك ما لم تدفع الولايات المتحدة فاتورة الحساب. وبحلول نهاية أيلول «كان النشاط السياسي الشيوعي على مستوى شبه علني قد بلغ أعلى ذروة له منذ نهاية الحرب». لقد اتضح للولايات المتحدة أن وزير الداخلية، رشدي الكيخيا، لم يكن مهتماً بمواجهة الشيوعيين وكل ما كان يأمر به رجاله لايتعدى طلبه منهم أن يتحركوا في حالة مظاهرات شيوعية ضخمة كيلا تحرجه هذه المظاهرات في الغرب. وفي الفترة السابقة للانتخابات كثف نشاطه الحزب الشيوعي غير أن «نشاط الحكومة ضد الشيوعيين كان

قد بلغ مرحلة الجمود الفعلي». وفي هذه الآونة كان البزري قد أزيح عن رئاسة المكتب الثاني لاتهامه بممارسة نشاط سياسي غير مرخص به، كما كان الطرد مصير المسؤول عن الأمن العسكري لاتهامه زوراً بتقديم المعلومات إلى حكومة أجنبية. وأما الشخص الذي حل محل البزري، وهو الرائد محمود الرفاعي، فقد كان يقول أن جهوده تتعوق من جراء رفض التابلاين دفع جزء من المدفوعات التي كانت قد وافقت عليها من قبل.

وعلى الرغم من أن صورة الوضع غير المحفوف بالمخاطر كانت مكشوفة لمسؤولي الولايات المتحدة فإنهم كانوا منحازين انحيازاً واضحاً إلى معالجة الوضع بأيدي الجيش مثلما يدل على ذلك التعليق الذي ساقته البعثة الأمريكية وقالت فيه «إن الجيش السوري يمارس (من خلال مكتبه الثاني) أنشطة حماسية، ولو أنها خرقاء بعض الشيء، ضد الشيوعيين... مع العلم أن وزارة الداخلية بقيادة الكيخيا لاتزال تتخبط بشكل عقيم العقم كله تقريباً».

فنظراً للمشكلات التي اعترضت اتفاقية التابلاين ونظراً لفشل المدنيين في مواجهة الشيوعيين بحزم، فإن من الواضح أن الولايات المتحدة كانت لها مصلحة ولا بد في دعم انقلاب عسكري. ولكن على الرغم من ذلك فحتى كوبلاند، الذي يزعم أنه كان قريباً من الشيشكلي، يشير إلى أن الشيشكلي قد تصرف بصورة منفردة وبمعزل عن مساعدة الولايات المتحدة. ومع ذلك قد يكون من المحتمل أن الشيشكلي كان على يقين من أن الولايات المتحدة ستنظر بعين الرضى إلى حركته وهذا ما شجعه على التحرك.

وأما النفوذ الفرنسي فقد كان بدوره عرضة للارتياب الصريح في التفتيش عن يد أجنبية. فصلاح البزري، على سبيل المثال، كان على قناعة أن فرنسا كانت لها يد ولابد في تحرك الجيش، مبيّناً أن ضابطين كبيرين من زملاء الشيشكلي كانت لهما علاقات وثيقة مع سلطات الانتداب الفرنسي. وحتى وزارة الخارجية البريطانية تقبلت، على أية حال، الإنكار الصريح الذي أنكرته وزارة الخارجية الفرنسية بخصوص التدخل الفرنسي. فوزارة الخارجية الفرنسية قالت بأنها لم تكن تؤيد أساليب مصر والعربية السعودية وذلك لأن القلاقل الناجمة عن تلك الأساليب كانت تهدد استقرار المنطقة. بيد أن فرنسا كانت راضية الرضى كله عن النتائج التي أفضت إليها هذه الأساليب ولذلك فإنها أحجمت عن شجب تلك النتائج. وأما تقرير البعثة الأمريكية فقد عبر عن «انطباعها... أن نفوذ العربية السعودية كان على الأرجح أكثر فاعلية من النفوذ الفرنسي، علماً بأن ممثلي البلدين في

سورية كانوا بكل وضوح على سرور كبير لقيام ذلك التحرك».

لقد ابتهجت العربية السعودية ومصر لانقلاب الشيشكلي وقامت القاهرة بتحذير عمان وبغداد من التدخل في سورية، غير أن هذا التحذير كان ضئيل الشأن وذلك لأن عبد الله أمر الفيلق العربي، لدى سماعه بالانقلاب، بالاستنفار وكان على أهبة الاستعداد للتدخل. وعلى الرغم من ذلك كله فليس من الواضح ماهية العلاقات التي كانت لمصر والعربية السعودية مع الشيشكلي قبل الانقلاب، ولكن من المحتمل على ما يبدو أن تكونا قد شجعتا المتآمرين إلى حد ما.

الفصل الثالث

عهد الشيشكلي ١٩٤٩ ــ ١٩٥٤

لقد سمح الشيشكلي للبرلمانيين بالاستمرار بإدارة شؤون البلاد طيلة سنتين بعد إطاحته بالحناوي، ولكن الأركان العامة للجيش كانت بمثابة «الحكومة الداخلية» لمراقبة المدنيين عن كثب. وبما أن الشيشكلي كان يفضل البقاء في الظل فقد استلم منصب معاون رئيس الأركان في حين استلم أنور بنود رئاسة هيئة الأركان العامة وتصدر قيادة الجيش.

إن الصراعات الداخلية على السلطة في هذه السنوات جعلت سورية كما كانت من قبل فريسة سهلة للتدخل الأجنبي. فالحزب الوطني، وقد كان في هذه الآونة مستبعداً عن الهيئة التشريعية، حاول إزاحة حزب الشعب، كما أن الحكومات المدنية كانت في غمرة الصراع مع هيئة الأركان العامة حول الدور القيادي القانوني والسياسي، في حين أن المنافسات في قلب هيئة الأركان العامة أدت إلى سفك الدماء. وفي ذلك الوقت نفسه تمكنت الأحزاب الراديكالية، ولا سيما البعث والقومي الاجتماعي السوري والشيوعي والحزب الاشتراكي العربي، من شق دروب لها في احتكار السلطة من قبل الحزبين التقليديين.

وأما في مضمار السياسة الخارجية فقد ظلت المعضلة الأساسية تتمثل بانحياز سورية إلى معسكر الهاشميين أو إلى المعسكر المعادي للهاشميين، ولذلك فإن جهود الأردن من ناحية أولى وجهود السعوديين والمصريين من ناحية ثانية لجرّ سورية إلى هذا المعسكر أو ذاك أدت إلى الدسائس وأعمال الإرهاب طيلة السنة الأولى بعد انقلاب الشيشكلي. وفضلاً عن ذلك فإن الحرب الباردة بدأت تتسلّل بمزيد من القوة إلى العالم العربي. ففي

عامي ١٩٥٠ و ١٩٥١ استهلت أمريكا وبريطانيا محاولاتهما لحشد الدول العربية في الصراع ضد الاتحاد السوفياتي. وهكذا فإن تزامن مصالح الولايات المتحدة بوجود حاكم ديكتاتوري معاد للشيوعية في سورية وانقلاب الشيشكلي في تشرين الثاني عام ١٩٥١ ، أدى إلى كيل الاتهامات بالدعم الأجنبي لرجل سورية القوي.

ولذلك فإن الديكتاتورية اللاحقة للشيشكلي أنعشت آمال الولايات المتحدة في دمج سورية بالمخططات الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة بيد أن هذه الآمال باءت بالفشل. ولكن مصير نظام الشيشكلي تقرر في خاتمة المطاف على مستوى الصراع السياسي المحلي والعربي لا على المستوى السياسي الطبيعي للدول العظمى. وبما أن الشيشكلي قد استبعد مؤيديه الداخليين ووضع بلده في المعسكر المعادي للهاشميين فقد أرسى الأساس لخلعه من سدة الحكم. فعلى الرغم من الجهود السرية الضخمة التي بذلها العراق لتقويض نظام الشيشكلي في مطلع عام ١٩٥٤ ، كان خصومه في الجيش هم الذين أطاحوا به في النهاية.

حكومة العظم

بعد رحيل الحناوي دامت المناورات السياسية مدة أسبوعين تقريباً لتشكيل حكومة جديدة. ولكن إزاحة الحناوي لم تفض إلى غياب دعاة الاتحاد عن المسرح السياسي غياباً كاملاً. فالرائد صلاح البزري، الذي كان يتعاون وقتها مع رشدي الكيخيا، حاول إقناع الولايات المتحدة بالضغط على بريطانيا كي تسمح للقوات العراقية بدخول البلد للإطاحة بالشيشكلي وبنود. وبغداد ساندت مؤيديها «بمقدار وفير... من النقود». وأما الرائد ابراهيم الحسيني، وقد كان الرئيس الجديد للمكتب الثاني، فقد رد على طلب البزري بمطالبته الولايات المتحدة أن تقنع بريطانيا بكبح جماح «صنائعها» في عمان وبغداد. ناهيك عن أن العربية السعودية كانت تبذل قصارى جهدها لابتياع حكومة موالية لها إذ عرضت قروضاً بمبلغ ٣٦ مليون دولاراً أمريكياً لوزارة مناهضة للاتحاديين.

وفي نهاية تلك السنة تمكن خالد العظم من استجماع لائحة مقبولة لحكومته. ولكن على الرغم من أن هذه الحكومة كانت مؤقتة بمنتهى الجلاء، أي أنها لم تكن لتمارس السلطة إلا حتى يتم الاتفاق على دستور جديد، فقد كان من الواضح أن خصوم الاتحاديين كانوا هم الذين كسبوا هذه الجولة لأن حزب الشعب، على الرغم من أنه كان

يتمتع بالأكثرية في الجمعية التأسيسية، لم يكن رسمياً له أي تمثيل في الوزارة. فأعضاء حزب الشعب الأربعة الذين حظوا بمناصب وزارية حظوا بها على أسس شخصية لاحزبية. وأما الجيش، فعلى الرغم من عدم ممارسته القضايا السياسية بشكل مباشر، فقد ألبس دور إشرافه لبوس المؤسسة وأخضع الصحف الموالية للاتحاديين للرقابة العسكرية، فضلاً عن إبلاغ العراق التحذير بعدم التدخل في الشؤون الداخلية السورية واعتقال الرائد البزري على أيدي زملائه السابقين بتهمة العمل لصالح قوةأجنبية.

ولقد عززت الحكومة، بتشجيع من الجيش، روابطها مع مصر والعربية السعودية وجعلت توجه السياسية الخارجية لسورية على أتم انسجام مع الجامعة العربية. وفي كانون الثاني عام ١٩٥٠ ترأس الشيشكلي وفداً عسكرياً إلى القاهرة لبحث بنود ميثاق الدفاع العربي المشترك تحت راية الجامعة العربية مما كان سيتيح وقتها لمصر أن تتصدى لأية تحركات نحو اتحاد سوري ـ عراقي. وفي شباط رحبت العربية السعودية بالميثاق الجديد ووافقت على شروط قرض بمبلغ ستة ملايين دولاراً أمريكياً. إن الموقف الإيجابي لكل من الرياض والقاهرة كان مؤشراً على أنهما تقبلتا النظام الجديد في دمشق وأنهما وضعتا على الرف، مؤقتاً على الأقل، محاولاتهما السابقة لإعادة القوتلي إلى سدة الحكم. وفي كانون الثاني تقرّب القوتلي من الممثلين البريطانيين كي يقف على رد فعلهم حيال عودته لاستلام الحكم، في الوقت الذي كان قد زاره فيه وفد من الحزب الوطني في منفاه بالاسكندرية. ولكن ما إن حل آذار حتى بدا وكأن أنصاره القدامى قد فضلوا استبقاءه احتياطياً لاحتمالات مستقبلية.

وأما العراق، نظراً لتخبطه في أزماته الحكومية، فقد كان جهده طفيفاً لاستعادة مركزه السابق، في حين أن الملك عبد الله كان يدأب على بذل الجهود الحثيثة، ولو بمنتهى الاحتراس، في سبيل سورية الكبرى، بيد أن مؤامراته ماكان لها من التشعبات إلا النزر اليسير في النصف الأول من عام ١٩٥٠ .

ومع ذلك فإن الهدوءالنسبي الذي خيم على التباغض العربي لم يكن سبباً كافياً لرضى واشنطن ولندن. وإن القول بأن تقارب سورية مع العربية السعودية كان يعني استجابة سورية لنصيحة الرياض بممالأة الأمريكيين لقول صحيح وذلك لأن دمشق دخلت في محادثات هادئة مع الولايات المتحدة عن احتمال الحصول على مساعدة عسكرية واقتصادية. وخلال المحادثات في شباط مع وزير الولايات المتحدة أطلق معروف

الدواليبي، الذي كان في حينه وزير حزب الشعب لوزارة الاقتصاد الوطني، التصريح التالي «إن أي سياسي سوري يسعى للتعاون مع الولايات المتحدة في الميدان السياسي أو الاقتصادي سوف يتعرض للنقد والمعارضة بسبب علاقة الولايات المتحدة بمأساة فلسطين»، وعلى الرغم من ذلك فقد كان يحاول استكشاف إمكانية الحصول على مساعدة اقتصادية من الولايات المتحدة، علماً أن مطلب العظم لطائرات مقاتلة كان مصيره الرفض قبل شهر واحد.

ولكن هذه المغازلات سرعان ما وقعت ضحية التوتر إذ في ٢٩ آذار انفجرت قنبلة خارج مقر البعثة البريطانية في دمشق وجرحت شرطياً، وفي نيسان ألقى الدواليبي خطاباً هاجم فيه الغرب على موقفه من فلسطين وقال فيه مهدداً أنه سيدعو إلى إجراء استفتاء عام، إن واصلت الولايات المتحدة ضغطها على العرب، كي يتبين فيه أن الشعب العربي يفضل هيمنة السوفيات على هيمنة اليهود عليه. وهذا الخطاب أطلق الشرارة لحملة معادية للأمريكيين في الصحافة وفي ١٨ نيسان انفجرت قنبلة في محيط مقر بعثة الولايات المتحدة وجرحت واحداً من حرس القوات البحرية، ويومها قيل أن هذه القنبلة، مثلها مثل القنبلة على البعثة البريطانية، من فعل أتباع المفتي الكبير السابق أو من فعل الإخوان المسلمين.

وفي ٢٥ أيار أصدرت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا الإعلان الثلاثي في محاولة لتخفيف التوتر الإقليمي، إذ أعلنت هذه الدول الثلاث فيه «عن معارضتها لتفاقم سباق التسلح بين الدول العربية وإسرائيل... وعن معارضتها الراسخة لاستخدام القوة... فيما بين الدول كلها في تلك المنطقة، وتعهدت بمنع إنتهاك حدود أية دولة هناك». وأما الصحافة السورية فقد اتسم رد فعلها على هذا البيان بالشك إذ رأت فيه مؤامرة لحماية إسرائيل وتقسيم الشرق الأوسط إلى مناطق نفوذ. وعلاوة على ذلك فإن اندلاع الحرب الكورية في حزيران عام ١٩٥٠ وفر فرصة للصحافة السورية لتبيان رغبة السوريين بالحياد في القضايا الدولية مما أغضب القوى الغربية بشكل لامناص منه.

ومما تجدر الإشارة إليه أن العلاقات السورية السوفياتية لم تشهد وقتها، والحق يقال، إلا تقدماً طفيفاً، فالمفاوضات حول معاهدة تجارية ذهبت أدراج الرياح كما أن الإشاعات التي راجت عن صفقة أسلحة تكشفت على أنها لا أساس لها من الصحة. وعلى الرغم من ذلك فإن الولايات المتحدة وبريطانيا كانتا تتخوفان من احتمالات تغلغل سوفياتي في

سورية. ولذلك فقد كان رد فعل دين آنشيسون، الذي استبد به الغضب من الحملة المعادية للأمريكيين، أن أمر بعثة الولايات المتحدة بتكرار الرغبة الأمريكية في إقامة العلاقات الودية ودحض المزاعم القائلة أن الولايات المتحدة «قد تسترت على نوازعها السياسية أو الاقتصادية في المنطقة»، وعلاوة على ذلك فإن مدير الإدارة الشرقية في وزارة الخارجية اقترح تكثيف الدعايات المعادية للشيوعية سراً وعلناً.

تآمر شرقي الأردن والإرهاب السعودي والمصري

في ٢٩ أيار عام ١٩٥٠ استقالت وزارة العظم، وكان السبب الكامن خلف استقالتها يتمثل بعجزها عن معالجة الفوضى الاقتصادية التي ضربت أطنابها في سورية. فلقد تفاقمت المشكلات في سورية نتيجة انهيار الاتفاق الجمركي السوري اللبناني في شهر آذار. وبعد أسبوع تمكن ناظم القدسي، الأمين العام لحزب الشعب، من تشكيل حكومة جديدة. ولكن رقابة الجيش على هذه الحكومة، على الرغم من هيمنة حزب الشعب عليها، كانت كفيلة بأن تجعلها تتلمس دربها بمنتهى الحذر.

لقد كانت المهمة الأساسية للقدسي، على الصعيد الداخلي، تكمن في النجاح بتمرير الدستور الجديد من خلال الجمعية التأسيسية، ذلك الدستور الذي كان من المفروض أن تجري المصادقة عليه في أواخر الصيف، والذي كان سيمهد الطريق لمجيء برلمان جديد. وأما على الصعيد الخارجي فقد ظل القدسي ملتزماً بالبقاء تحت مظلة الجامعة العربية ولكنه، على الرغم من توقيعه على ميثاق الأمن الجماعي (أو الدفاع المشترك) في حزيران، ظل يدأب في الوقت نفسه لسلوك مسلك مستقل في خضم المنازعات العربية مما جعل الحكومات الغربية تجد فيه الرجل المناسب لها والرجل الذي رضيت عنه كونه يتقبل «إسداء النصح».

وما أن دنت فترة المصادقة على الدستور حتى تفاقم الصراع السياسي المحلي. فالشيشكلي بدأ يصارع، من ناحية أولى، لتعزيز موقعه في الجيش، وهيئة الأركان العامة بدأت تصارع ككل، من ناحية ثانية، لاستبقاء المدنيين في موقعهم، ولاسيما من خلال المحافظة على قيادة الدرك وفي غضون ذلك كانت الصراعات بين الأحزاب السياسية المدنية تعود إلى سيرتها التقليدية الأولى.

إن مرارة الصراع على السلطة بين العسكريين بلغت ذروتها باغتيال قائد القوة الجوية

الكولونيل محمد ناصر الذي كان سابقاً مديراً لفرع العمليات والذي استبعد إلى القوة الجوية بعد انقلاب الشيشكلي. وطبقاً لرواية الملحق العسكري البريطاني فإن ناصراً اعتبر ذلك الاستبعاد تخفيضاً لمركزه، علاوة على «سأمه من طرده خارج مسرح الأحداث». وأما رواية القائم بالأعمال الأمريكي فتفيد بأن ناصراً كان ركناً من أركان زمرة في هيئة الأركان العامة التي كانت تطالب، معارضة منها للشيشكلي، بابتعاد الجيش عن السياسة. وفضلاً عن ذلك فثمة روايات تقول بأن ناصراً كان متعاطفاً مع«مخططات عبد الله لخلق كيان سورية الكبرى». ولكن ناصراً أردي قتيلاً بأيدي رجلين اثنين، سرعان ما تم اعتقالهما مع أحد الرقباء لاتهامهم بارتكاب جريمة قتل من قبل وزير الدفاع. ولما كان الشيشكلي هو حامي هذين الشخصين فقد بذل جهوداً مضنية لإنقاذهما من المحاكمة التي تحدد موعدها في شهر تشرين الأول. وليس هنالك إلا النزر اليسير من الشك في أنهما هما اللذان أقدما على ارتكاب جريمة القتل وذلك لأن رئيس هيئة الأركان الكولونيل بنود قال للوزير البريطاني «أنْ ليس هنالك ثمة شك في أن الرائد الحسيني كان القاتل». وفي السابع من كانون الأول كانت النتيجة تبرئة ساحتهما من التهمة وإقامة الشيشكلي مأدبة عشاء فاخرة على شرفهما.

وعلى الرغم من حماية الشيشكلي لصنيعتيه وإنقاذهما فإن تصرفه هذا أضعف المركز السياسي للجيش. ففي أعقاب جريمة القتل عملت الحكومة المدنية على الإفادة من هذه الفضيحة وعقدت صفقة مع الجيش. وفي ١٠ آب أعلن رئيس هيئة الأركان العامة أن الجيش لن يتدخل في السياسة وفي الرابع والعشرين من الشهر المذكور صادقت الجمعية التأسيسية على عفو عام عن الجرائم السياسية التي ارتكبت منذ انقلاب الزعيم. ومع أن الجيش ثابر على الإضطلاع بالمهمة التي اتخذها لنفسه بنفسه ألا وهي حامي الأمة، كاستدعاء المتهمين بممارسة التخريب أمام المحاكم العسكرية بدلاً من المحاكم المدنية على سبيل المثال، فإن هذا الموقف كان يمثل انقلاباً مؤقتاً في موازين القوى.

وأما في الساحة السياسية المدنية فإن الحزب الوطني، نظراً لانحسار نفوذه البرلماني، اتجه إلى الشوارع، وعقد صبري العسلي له الروابط مع الحزب التعاوني الاشتراكي الذي كان قد أسسه فيصل العسلي في كانون الأول عام ١٩٤٨ . لقد كان هذا الحزب يدعو لوحدة عربية وإسلامية ولتأميم رأس المال، كما كان حزباً جماهيرياً يتجسد رصيده الأساسي في اجتذاب الشباب وتشكيل زمر من الرجال العتاة لترهيب الخصوم السياسيين. ففي ٢٦ حزيران انفجرت قنبلة قرب مبنى البرلمان، وعلى الرغم من أنها لم

تلحق الأذى بأي إنسان فإن مجرد إلقاءها عزي إلى مكيدة من إيحاء الحزب الوطني لتحدي شرعية الجمعية التأسيسية. وبرز مزيد من الدلالات الصريحة على تكتيكات الحزب الوطني في شهر آب حين أيدالقوتلي صراحة دعوات هذا الحزب لعودة البرلمان السابق لانقلاب الزعيم. وفي الرابع والعشرين من الشهر المذكور سيّر الحزب في دمشق تلك المظاهرات التي تخللها إلقاء عدة قنابل.

وعلى الرغم من جهود الحزب الوطني فإن الجمعية التأسيسية صادقت على الدستور الجديد في ٥ أيلول وصوتت على تحويل نفسها إلى برلمان دون عقد انتخابات جديدة، ومن ثم انتخب الأتاسي رئيساً للجمهورية وشكل القدسي وزارة أخرى. ومع أن هذه الوزارة كانت تحت هيمنة حزب الشعب والموالين للهاشميين فإن السياسي المستقل حسن الحكيم انضم إليها.

وبصرف النظر عن المزيد من الاستقرار الداخلي الذي أُتيح لوزارة القدسي جراء المصادقة على الدستور فقد كان عليها أن تكافح ضد أحابيل جيرانها عليها. فالمحاكمات التي تناولت زمرتين من المتآمرين الذين اعتقلوا في آب وأيلول سلطت الأضواء الساطعة على الأنشطة الإرهابية والتخريبية التي ترعاها الدولة، وعلى الطبيعة الضبابية للدور الذي تمارسه المخابرات العسكرية السورية.

مؤامرة الكلاس والعجلاني

في السابع والعشرين من أيلول أعلن بلاغ عسكري عن اعتقال ذلك العضو البرلماني والوزير السابق للتربية منير العجلاني، وأعلن البلاغ أن التحريات في أنشطة بعض الضباط العسكريين المتهمين بالتآمر ضد الدولة كانت على قدم وساق طيلة الشهر السابق. ولقد حددت هذه التحريات هويات بعض المدنيين ممن كانوا متورطين أيضاً بتلك المؤامرة. وأُما محاكمة عشرة من المتآمرين المزعومين فقد بدأت في ١٧ كانون الأول بيد أنهاأرجئت حتى الثالث والعشرين من الشهر المذكور، وفي خاتمة المطاف انتهت في ٢٨ كانون الثاني عام ١٩٥١ . فالعجلاني وستة من الضباط برئت ساحتهم ولكن الإدانة تلبست ضابطاً من ضباط الجيش ومدنيين اثنين بتهمة «التحريض على عصيان مسلح وإلحاق سورية بدولة أجنبية».

وعلى الرغم من أن المحكمة منعت الصحافة من الإتيان على ذكر أسماء الدول أو

الأشخاص الأجانب المتورطين بالمؤامرة طيلة فترة المحاكمة، فقد كان من الواضح لمعظم المراقبين أن الملك عبد الله كان هو الفريق المدان. وفي تشرين الأول أذاع راديو إسرائيل تقريراً عن المؤامرة. وبين التقرير أن وزير التربية الأردني الشيخ محمد أمين الشنقيطي قد استخدم العجلاني والمقدم بهيج الكلاس، معاون رئيس هيئة الأركان العامة وحسن الحكيم للعمل على فرض كيان دولة سورية الكبرى، الأمر الذي اكتشفته المخابرات المصرية وتعاونت فيه مع حكومتي دمشق وبغداد ابتغاء التصدي للمؤامرة. ولما كان من غير الممكن التعليق على الدور المزعوم الذي أدته مصر في كشف المؤامرة فإن سجلات وزارة الخارجية البريطانية تقدم لنا صورة أوضح عن تلك القضية.

في شباط ١٩٥٠ تناهى إلى مسامع وزارة الخارجية البريطانية نبأ مؤامرتين لصالح الأردنيين أولاهما بقيادة الكلاس الذي كان قد اقترح في كانون الأول عام ١٩٤٩ القيام بانقلاب لصالح الأردن بيد أن الملك عبد الله لم يكن راغباً بتمويله وذهبت المؤامرة أدراج الرياح. وفي شهر شباط أرسل عبد الله الشيخ أمين الشنقيطي للاجتماع بالكلاس الذي أخبر الشنقيطي بأنه يعد انقلاباً لتنصيب حكومة موالية للاتحاد، وطلب إرسال الفيلق العربي إلى دمشق بعد الانقلاب «لحفظ النظام»، كما طلب أن يمنحه الملك عبد الله حق اللجوء السياسي في حال فشل محاولته أو تقاعداً لأسرته في حال مقتله.

وأما الزمرة الثانية المزعومة من المتآمرين فزمرة بعيدة عن الاحتمال البعد كله. فالمعلومات التي وصلت إلى وزارة الخارجية البريطانية كان مفادها أن الكولونيل أنور بنود، رئيس الأركان، والمقدم ابراهيم الحسيني رئيس المكتب الثاني والرائد سعيد حبّي، الذي كان ملحقاً عسكرياً سابقاً في واشنطن، كانوا يتعاونون مع حسن الحكيم وابنه نوري، الموالين علناً للهاشميين، لإنجاح محاولة انقلاب موال للهاشميين. فأولئك الضباط الثلاثة قابلوا عبد الله في مايس كما قابله نوري الحكيم في حزيران. ولقد طلب هؤلاء المساعدة من عبد الله الذي لم يوافق على شروطهم وأعطاهم بعض الأموال وشيئاً طفيفاً من التشجيع. ولربما كان عبد الله مصيباً بهذا التصرف إذ إن من المأمون له أن يدعي أن الضباط كانوا يلعبون دور العملاء المحرضين. فبنود صار رئيس الأركان بموافقة الشيشكلي في حين أن الحسيني كان مدير المكتب الثاني في عهد الزعيم المناهض للهاشميين إلى حد العداء السافر، وعلاوة على ذلك كانت للحسيني علاقات حميمة بالشيشكلي وكان على أعمق ارتباط بأفعاله القذرة مثلما برهنت قضية ناصر على ذلك. وأما حبّي، كما سنرى لاحقاً، فقد لعب دوراً مزدوجاً في مؤامرة الكلاس اللاحقة.

إن الزمرة الثانية على ما يبدو لم تواصل جهودها السابقة في حين أن الكلاس تبين على أنه أكثر إصراراً من أفرادها. ففي تموز طلب من بريطانيا أن تسهل له القيام بزيارة سرية إلى عمان، ولكن على الرغم من رفض وزارة الخارجية البريطانية لذلك الطلب فقد قام بزيارته على نحو ما. وطبقاً لرواية حسن الحكيم، الذي لم تتناوله المحاكمة، فإن الكلاس عقد العزم في آب على البدء بالتخطيط للانقلاب حيث لقي التشجيع هذه المرة من عبد الله. فلقد كان الوضع كما وصفه السير إليك كيرك برايد، الوزير البريطاني في عمان، إذ قال «ليس لدي أدنى شك أن... عبد الله كان على دراية بالمؤامرة.. وقدم للمتآمرين كل ما استطاع من التشجيع». وبالفعل فإن الحدث الذي أفضى إلى اعتقال المتآمرين كان توقيف سائق دخل سورية من الأردن وبحوزته شيكات بأسماء المتآمرين وبتوقيع الشنقيطي. وأحد الضباط الذين سارّهم الكلاس كان حبّي، الذي نال منذ عهد قريب ترقية إلى رتبة عقيد وحظي بالتعيين كقائد للقوة الجوية. فلقد أفشى حبي سرّ المؤامرة إلى الشيشكلي الذي طلب منه مواصلة اللعبة. ويبدو لاحقاً أن «المكتب الثاني... ضخم دوره كعميل محرض إلى الحد الذي أدى إلى اختلاط أوراق القضية اختلاطاً لا أمل يرجى منه». ولذلك فإن الوزير البريطاني في دمشق أشار إلى ما يلي:

> لقد كان حبّي، وهو ذلك الدساس الكبير الذي يعمل بشكل وثيق جداً مع... الشيشكلي، مستعداً للعب على الحبلين وكان في نيته الالتحاق بالمؤامرة لو كانت لديه القناعة باحتمال نجاحها. ولكن مخاطر الالتحاق بمعسكر الأردن كانت أكبر بكثير من مخاطر اللعب على الحبلين بين المتآمرين، ولاسيما بعد أن أدرك أن هنالك ضباطاً آخرين من أمثال... الحسيني... وشوكت شقير، المعاون الإداري لوزير الدفاع... وناصر ممن كانوا يعرفون كل شيء عن الموضوع... وليس هنالك أي دليل قاطع عن مدى تورط ناصر... ولكن حقيقة كونه موضع الشبهة وفرت على الأرجح دافعاً إضافياً لقتله».

ومن غرائب الأمور أن يتطوع الحسيني نفسه لكفالة الكلاس إبان المحاكمة على الرغم من وضوح جريمته بالقول «أنه يجزم... على أن الكلاس لن يعمل مطلقاً من جديد ضد الجمهورية السورية». فهذه الكفالة يمكن تفسيرها في ضوء حقيقة صداقة أخ الكلاس لأكرم الحوراني الذي كان على ارتباط وثيق بالشيشكلي منذ انقلابه. وكان من الواضح تماماً أيضاً تورط العجلاني بتلك المكيدة، ولو أنه تورط أقل عمقاً من تورط الكلاس.

لقد أنكر الاتهامات كل من الكلاس والعجلاني وادعيا بأنهما ضحيتان من ضحايا الفخ الذي نصبه لهما المكتب الثاني لتصيدهما مما جعل بعض الصحف السورية تتقبل ادعاءاتهما وتطلق التلميحات إلى أن الحوراني كان يسعى للإيقاع بالعجلاني وذلك لأن آراء هذا الأخير المؤيدة للبريطانيين زادت في التشكيك بمصداقية مجريات مقاضاة هذه القضية. وعلاوة على ذلك «فقد يكون من المحتمل أن الشيشكلي قرر... لدى انجلاء دور التعذيب في هذه القضية وانكشاف الدور القذر الذي لعبه المكتب الثاني... أن من الأفضل الإسراع بإنهاء المحاكمة وتبرئة ساحة العجلاني حتى يتفادى المزيد من الإساءة لسمعة الجيش والثقة به».

وعلى الرغم من أن اكتشاف هذه المؤامرة زاد في سوء العلاقات مع الأردن فإن البلدين تبادلا العلاقات الدبلوماسية للمرة الأولى في ٢٩ تشرين الثاني، الأمر الذي الأمل يحدو رئيس الوزراء القدسي في أن تكون هذه الخطوة عاملاً من عوامل الضغط على عبد الله للاعتراف بوجود كيان سوري مستقل وللتقليل من نزوعه لحبك الدسائس.

حسين توفيق وأعماله الإرهابية

إن المحاكمة الثانية التي جرت في تلك الآونة تناولت عصابة حسين توفيق بعد محاولتهما الفاشلة اغتيال الشيشكلي في ١٢ تشرين الأول على الطريق بين دمر ودمشق. وبعد التحقيقات زعمت السلطات أن هذه الزمرة هي المسؤولة عن إلقاء القنابل على كنيس يهودي في دمشق في شهر آب عام ١٩٤٩ ، بالإضافة لإلقائهما القنابل على بعثة الولايات المتحدة في نيسان عام ١٩٥٠ وعلى البعثة البريطانية في آذار عام ١٩٥٠ أيضاً. والأنكى من ذلك كان رواج المزاعم من أن هذه الزمرة كانت قد أرسلت عملاءها إلى بغداد لاغتيال الوصي ونوري السعيد، وإلى عمان لقتل الملك عبد الله، ولكن الفدائيين المكلفين بتنفيذ هاتين العمليتين فشلا في الحالتين على حد سواء. ولقد كشفت مجريات المحاكمة أن الدكتور أمين رويحة، رئيس نقابة الأطباء في سورية، كان يساعد عصابة توفيق ويزودها بالأموال والأسلحة ويحدد لها أهدافها. ولذلك فإنه بعد مقتل العقيد ناصر خشي من أن يكون هو نفسه الهدف الثاني للشيشكلي مما جعله يقنع تلك الزمرة بمهاجمته بعد أن وعدها «بسيل لانهاية له من الذهب». وأما أحمد الشراباتي، وزير الدفاع السابق، فقد أشيع عنه يخشى بعد مقتل ناصر من أن يكون الهدف أن يكون

الهدف الثاني للشيشكلي مما جعله يقنع تلك الزمرة بمهاجمة الشيشكلي بعد أن «وعدها بسيل لا نهاية له من الذهب». وأما أحمد الشراباتي، وزير الدفاع السابق، فقد أشيع عنه بأنه كان همزة الوصل بين تلك الزمرة وبين القوتلي الذي حافظ على علاقاته الحميمة به. ومن الموالين الآخرين للقوتلي وممن تورطوا بتلك القضية كان بهجت علبي، الأمين العام لمحافظة دمشق في ظل القوتلي، الذي اكتشفت في بيته مخزونات الأسلحة والذخائر.

لقد كان الظن في البداية أن الارتباط السعودي يمر من خلال الأمير فواز الشعلان، زعيم عشيرة الرولة. فالشعلان هذا كان نسيب الملك ابن سعود وكان من قبل، في شهر تشرين الأول، هدفاً لإهانة علنية من الشيشكلي. ولقد كان السكرتير الخاص للشعلان من بين المعتقلين ولكن أصابع الاتهام بدلاً من أن تتوجه إليه توجهت، حين أدلت جهة الادعاء باتهاماتها في تشرين الثاني، إلى نشأت شيخ الأرض، مدير مكتب الطيران السعودي في دمشق. فنشأت شيخ الأرض كان أخاً لكل من الطبيب الشخصي لابن سعود وللوزير السعودي في دمشق الدكتور مدحت شيخ الأرض، وهكذا فإن المدعي العسكري العام اتهمه بإيصال الأموال السعودية إلى رويحة وحين أدلى المدعي العسكري باتهاماته الصريحة كان القدسي يقوم بزيارة للرياض مما أثار سورة غضب سعودية وجعل الرياض تعلن أنها «ترفض هذه الاتهامات الخبيثة رفضاً قاطعاً». وأما دمشق فقد سعت من ناحيتها لتفادي تصدع العلاقات من خلال حظرها المجيء على أي ذكر لمصدر الأموال الخارجية أثناء المحاكمة، بالإضافة إلى إرسال القدسي هدية لابن سعود لتطييب خاطره.

ولكن على الرغم من هذا التحفظ الدبلوماسي من لدن السلطات فإن الدور المصري والسعودي كان واضحاً لدى المراقبين الأجانب. فالبعثة البريطانية قالت في أحد تقاريرها «أن الشك طُفيف في أن المجرمين كانوا يعملون بتحريض من العملاء المصريين والسعوديين»، فضلاً عن أن بعثة الولايات المتحدة علقت قائلة «أن النشاط التخريبي السعودي والمصري قد انجلى للعيان على ما يبدو»، وأن القوتلي كان يساند محاولة الاغتيال.

وفي آذار عام ١٩٥١ أصدرت المحكمة أحكامها التي كانت تقضي بإعدام توفيق وأمير واثنين آخرين، وبالسجن خمس سنوات لشيخ الأرض وثلاث سنوات لكل من الضاحي والهندي، وبحبس الشراباتي ثمانية عشر شهراً وحبس خمسة آخرين مدة سنة لكل منهم. ولكن في نهاية تلك السّنة جرى إلغاء معظم أحكام السجن وتخفيف

عقوبات الإعدام إلى الحبس مدداً زمنية محددة. فهذه الليونة على ما يبدو كانت نتيجة الضغط السعودي والمصري إذ كما ادعى رويحة، على سبيل المثال، أن إطلاق سراحه في حزيران جاء نتيجة تهديد العربية السعودية بإغلاق سفارتها في دمشق وتهديد مصر باحتجاز المعدات العسكرية التي كانت سورية قد ابتاعتها منها في وقت سابق.

وأما بخصوص قضية ستيرلينغ فإن تحري الدبلوماسيين البريطانيين لها ساقهم إلى الشك بالمقولات الرسمية إذ كان من الواضح أن الاعترافات قد انتزعت قسراً «وأن الشك طفيف في كون اعتراف حسين توفيق قد انتزع منه تحت وطأة التعذيب». ومع ذلك فإن المراقبين لم يفندوا صدق الصورة التي طرحها المدعي العسكري العام والتي جاء فيها أن قرار تلك الزمرة كان استهداف ستيرلينغ، إذ كما جاء في تقريره «أن هذه... الجماعة كانت تدرس القيام بهجوم على أحد الجواسيس البريطانيين في سورية واتخذت قرارها أن... ستيرلينغ كان هدفاً مناسباً، لاسيما وأن أعضاءها كانوا يعتقدون بأنه قد قام بدور هام في... مقتل الزعيم... وأنه قام بأنشطة تجسسية بين العشائر». ولكن الشكوك حامت حول دور المكتب الثاني في مساندة تلك الجماعة، فالدبلوماسيون البريطانيون توصلوا إلى الاستنتاج بأن توفيق وأمير كانا يعملان لصالح المكتب الثاني حين هاجما ستيرلينغ، في حين أن الدبلوماسيين الأمريكيين أشاروا إلى احتمال استمرار عملهما مع المكتب الثاني حين هاجما الشيشكلي. وبمنتهى المكر أورد الوزير البريطاني في تقريره أن الشراباتي هو من جنّد ذينك الرجلين وقتما كان وزيراً للدفاع ولكن بناء على ترشيحهما إليه من قبل الملك فاروق. وينسجم هذا الرأي مع الدليل الآخر فيما يتعلق بارتباطات هذه الجماعة مع مصر، إذ ربما كان فاروق يسعى لتأمين ملاذ لشخصين كان يعلم بأنهما سيكونان لاحقاً ذوي نفع له، حتى لو كانا مطلوبين وقتئذ من قبل الشرطة المصرية.

وأما التساؤل عن تورط أحد مدراء المكتب الثاني فأمر عويص أكثر من سابقه. فالحسيني، الذي كان مديراً لذلك المكتب في ظل الزعيم وثانية في ظل الشيشكلي، كان من المحتمل تماماً أن يكون قد تعاون مع المصريين ولكنه كان معادياً للقوتلي والشراباتي. وأما المديران الآخران في ظل حكومة القدسي في أواخر عام ١٩٤٩ ، البزري والرفاعي، فإن عواطفهما كانت أكثر موالاة للهاشميين. وفي حين أن من الممكن أن يكون الحسيني قد وافق على إلقاء القنابل على الكنيس، فليس من الواضح من أنه أقر الهجوم على بعثة الولايات المتحدة، كما أنه وقت الهجوم على الشيشكلي، كان قيد المحاكمة على مقتل

ناصر. ولكن قد يكون من الممكن أن الرفاعي صادق على الهجوم على ستيرلينغ، لمجابهة تجسس بريطاني موهوم أو لمزيد من زعزعة الاستقرار. وعلى أية حال فإن الاستفاضة حول هذا الموضوع لن تكون أكثر من رجم بالغيب ليس إلا.

إن النبأ عن اكتشاف هاتين المؤامرتين ترافق بخبر عن المزيد من سفك الدماء. ففي ٣٠ تشرين الأول أردي سامي الحناوي قتيلاً في بيروت، بعد أن كان قد أخلي سبيله من السجن في آب عملاً ببنود العفو العام الذي أقرته الجمعية التأسيسية. وما أن وصل إلى لبنان من سورية حتى حاول قتله أحد أقارب محسن البرازي الذي كانت عائلته قد أقسمت على الثأر لمقلته، بالإضافة إلى أن هذا القاتل الجديد للحناوي كان أيضاً أحد أبناء عمومة محسن البرازي. وعلى الرغم من أن الدافع للقتل كان على الأرجح شخصياً محضاً، فإن القتل كان بدون شك هدية لمصر والعربية السعودية وللمتعاطفين معهما من السوريين وذلك لأن الحناوي كان لايكل ولايمل، منذ بداية نفيه، من الترويج للمسألة الهاشمية في سورية.

فهذه الفوضى التي ضربت أطنابها دفعت القدسي إلى تكثيف جهوده لإقناع الدول العربية بالكف عن التدخل في سورية، ولذلك فقد قام في تشرين الثاني بزيارة الرياض وبغداد وبيروت والقاهرة ولكن زياراته هذه لم تعط ثمارها على ما يبدو. لقد قررت واشنطن، خلافاً لنصيحة بريطانية، أن تعزز هذا الهجوم البدلوماسي في محاولة منها لتيسير شيء من الاستقرار في المنطقة، ولذلك عمد آتشيسون، في كانون الأول، لتوصية بعثات الولايات المتحدة في العالم العربي أن تؤكد «على أن... وجهة النظر الراسخة لحكومة الولايات المتحدة هي أن الجمهورية السورية يجب أن تتاح لها فرصة حقيقية لترتيب بيتها الخاص بها وتقرر مصير نفسها بنفسها دون أية عراقيل من جيرانها». ولكن هذه العروض العلنية لمساندة الولايات المتحدة كانت على الأرجح وبالاً لاخيراً على سورية. ففي الوقت الذي كانت فيه إدارة الولايات المتحدة تؤكد «أن صميم... مشكلة اللاجئين الفلسطينيين يشكل تهديداً خطيراً للاستقرار وعقبة كأداء على طريق السلم بين الدول العربية وإسرائيل»، كانت تبذل جهودها الحثيثة «لاستيعاب» اللاجئين في البلدان العربية. ولكن الشيء الذي جاء بمزيد من التحريض كان إقدام بنك الاستيراد والتصدير على منح إسرائيل قرضاً بقيمة ٣٥ مليون دولاراً، ولذلك فإن هذه التحركات أشعلت فتيل المظاهرات المعادية للأمريكيين في دمشق في ذلك الشهر نفسه.

قيادة الشرق الأوسط وانقلاب الشيشكلي

في الوقت الذي كانت فيه المنازعات المحلية السورية والعربية تحتدم عنفاً في شوارع دمشق كانت لندن وواشنطن منهمكتين بغزو كوريا وكانتا على قناعة بالحاجة الماسة لإقامة سلسلة من التحالفات العسكرية بغية احتواء «النزعة التوسعية» الشيوعية. وخلال عام ١٩٥١ قام المخططون العسكريون الغربيون بمحاولات عديدة لحشر الشرق الأوسط ضمن خطتهم الاحتوائية مما جعلهم يلقون المزيد من التوكيد على الحاجة لوجود أنظمة محلية فيه تتسم بالاستقرار والولاء للغرب. ولما كانت الفوضى في سورية غير ملائمة لمخططاتهم فقد كان من المناسب لهم خروج الشيشكلي، في نهاية ذلك العام، من مكمنه وإمساكه بزمام الأمور في سورية بقبضة حديدية. ولذلك فإن التوقيت المناسب لتحركه، ومن وجهة النظر الغربية، وطيب علاقاته لاحقاً مع الولايات المتحدة يثيران التساؤل عن الدور الغربي في تشجيع انقلابه. ولتقدير ما إن كانت الحالة كما أسلفنا القول فإن المرور مرور الكرام على الهموم الغربية يبدو مناسباً تماماً.

هموم الأمن الغربي

إن الهموم الأمريكية حيال أمن الشرق الأوسط جاءت بمنتهى الوضوح على لسان معاون وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط، وهو جورج س. ماك غي، في أيار عام ١٩٥١ بعد عودته من جولة في تلك المنطقة حيث قال:

> إن الولايات المتحدة تولي اهتمامها لعدة أشياء في الشرق الأدنى. فالاتجاه نحو الحياد كان واضحاً تماماً منذ عهد قريب. إن مصر وسورية، بتصويتهما في الأمم المتحدة على قضايا الشرق الأقصى، تكشفتا عن موقف دولي غير مرض بتاتاً للغرب. وعلاوة على ذلك... فإن البنى الاقتصادية في دول الشرق الأدنى... مهلهلة بالأساس. ولذلك كان من الواضح تفاقم الشعور بعدم الأمن في دول الشرق الأدنى».

ولقد وافقت وزارة الخارجية البريطانية على وجهة النظر هذه حين حددت، في شهر تشرين الأول، الأهداف الغربية في تلك المنطقة على النحو التالي:

أ ـ تنظيم الدفاع عن المنطقة ضد العدوان الروسي.

ب ـ تعزيز رسوخ الظروف السياسية والاقتصادية في كل بلد على حدة، وذلك لتوطيد مقاومتها للشيوعية.

ج ـ الحفاظ على مصالحنا الاقتصادية، والنفطية على وجه الحصر.

فلقد كانت السياسة الانكليزية الأمريكية تدور على محورين اثنين أولهما: السعي لإقامة بنية عسكرية إقليمية للإفادة منها في حال نشوب الحرب، وثانيهما: السعي لتهشيم تهديد التخريب الشيوعي من خلال تقديم المعونة الاقتصادية.

إن المحادثات الانكليزية الأمريكية حول كيفية تنظيم الدفاع في منطقة شرقي المتوسط استمرت طيلة ذلك العام وما عرقلها إلا مشكلة القواعد البريطانية في منطقة قنال السويس. لقد كانت بريطانيا تسعى للمحافظة على هذه القواعد، التي منحتها إياها المعاهدة المصرية الانكليزية عام ١٩٣٦ ، في محاولة منها لحماية خطوط مواصلاتها الاستعمارية، وأما مصر فقد كانت ترى في تلك القواعد تركة استعمارية وتسعى لإزالة الوجود البريطاني. وهكذا فإن أية مقترحات دفاعية كان يجب أن تأخذ بالحسبان، بالنتيجة، المعارضة المصرية لتمركز الجنود البريطانيين على نحو مستديم. وفي الخريف قررت القوى الغربية اقتراح تشكيل (قيادة الشرق الأوسط) التي كانت ستضم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وتركيا ومصر. وكان الرأي يستوجب تسليم قواعد السويس لقيادة الشرق الأوسط وانسحاب الفائض من القوات البريطانية منها، بالإضافة لدعوة دول شرق أوسطية أخرى للانضمام إلى تلك القيادة في وقت لاحق. وأما بريطانيا والولايات المتحدة فقد كانتا تأملان أن يؤدي هذا الإجراء إلى تمكين القوات البريطانية من البقاء في المنطقة دون النظر إليها كقوة احتلال استعمارية.

وفي ١٣ تشرين الأول تم تقديم هذا العرض رسمياً إلى الحكومة المصرية. ولكن بما أن الحكومة المصرية كانت قد لجأت قبل خمسة أيام إلى إلغائها من جانب واحد المعاهدة المصرية الانكليزية لعام ١٩٣٦ ، وإلى إلغاء اتفاق السيادة المشتركة على السودان لعام ١٨٩٩ ، وهي الخطوة التي قوبلت بتهليل جماهيري عظيم في مصر، فإن الرفض أيضاً كان مصير ذلك العرض ولابد في الخامس عشر من الشهر المذكور. ولما لم يكن هنالك أية دولة عربية راغبة وقتها بالظهور بمظهر المهزوم أمام القاهرة فإن الرفض المصري لذلك العرض جعل من المستحيل على أية دولة عربية القبول به.

فلقد شجعت الولايات المتحدة بريطانيا على أن تتصدر قيادة مسائل الدفاع المشترك

واحتفظت لنفسها بالمساعدة الاقتصادية كوسيلة أمريكية أساسية للتواصل الدبلوماسي الثنائي الذي اتخذ له أشكالاً شتى - كالهبات المباشرة وتسليفات البنك الدولي للإعمار والتنمية ومعونة النقطة الرابعة التي كانت أبرز العوامل في هذه الجمهرة. فالنقطة الرابعة كانت عبارة عن برنامج المساعدة التقنية الأمريكية لبلدان العالم الثالث مثلما اقترحه الرئيس ترومان في خطابه الذي استهل به فترة رئاسته في كانون الثاني عام ١٩٤٩ . وأما موقف الحكومة السورية من مساعدة الولايات المتحدة فقد صار بمثابة المقياس للعلاقات السياسية بين سورية والولايات المتحدة.

التفاعلات السياسية السورية

في ٧ شباط عام ١٩٥١ قام بزيارة إلى دمشق قائد القوات البرية البريطانية في الشرق الأوسط، وهو الجنرال سيربرايان روبرتسون الذي كانت زيارته نتيجة لإعادة وضع استراتيجية بريطانية جديدة للدفاع عن تلك المنطقة. فلقد كانت بريطانيا تتصور سابقاًإيقاف أي هجوم سوفياتي عند خط رام الله نظراً لاعتقادها بافتقارها إلى الموارد للدفاع عن شرقي هذا الخط. وأما خلال عام ١٩٥٠ فإن رؤساء الأركان اعتمدوا «خطة سيلري» التي كانت ترسم خط الدفاع على الحدود اللبنانية الأردنية. ولما كان هذا الخط يشتمل على معظم الأراضي السورية فإن رؤساء الأركان كانوا في منتهى الحرص على ترتيب التسهيلات اللوجستية لمصلحة الدفاع البريطاني في حالة نشوب حرب ما.

وبعد مرور يومين على تلك الزيارة قال القدسي رئيس الوزراء لوزير الولايات المتحدة بأن على الغرب «ألا يخشى أين تقف سورية في حال قيام هجوم شيوعي... ولكنني لاأستطيع أن أطلب من الشعب السوري أن يدافع عن بؤسه، إذ إن علينا نحن الوفاء بوعودنا فيما يتعلق بالتوازن الاقتصادي». فهذه الرغبة بالمساعدة الغربية لدى بعض السياسيين السوريين وجدت في مواجهتها معارضة صاخبة لدى بعضهم الآخر الذين كانوا يرون في هذه التملقات العسكرية والاقتصادية الغربية مجرد ابتزاز استعماري جديد. إن كلاً من زيارة روبرتسون وزيارة ماك غي استقبلتا بمظاهرات من تنظيم الحزب الشيوعي وحزب البعث والجبهة الاشتراكية الإسلامية وحزب الحوراني الاشتراكي العربي. فقبل زيارة روبرتسون تعرضت القنصلية البريطانية في حلب لهجوم بالقنابل، وبعد زيارة ماك غي تعرض منزل سفير الولايات المتحدة لهجوم مماثل، ومن قبل مهاجمين مجهولين في الحالتين.

لقد سقطت حكومة القدسي في التاسع من آذار نظراً لفشلها في تحقيق التوازن بين رغبتها بإقامة علاقات أوثق مع العراق ورغبتها بتفادي الظهور بمظهر الحكومة الموالية للغرب. وفي السابع والعشرين من الشهر المذكور شكل خالد العظم وزارة جديدة غلب عليها المستقلون. وفي السابع من حزيران رفضت هذه الحكومة رسمياً معونة النقطة الرابعة. فبناء على محاكمة القائم بالأعمال في سفارة الولايات المتحدة كان هذا الرفض عائداً بالأساس «للشكوك السورية في الولايات المتحدة بسبب مواقفها من إسرائيل». ولقد ثارت ثائرة الرأي العام السوري نتيجة تلك الاصطدامات التي انفجرت في وادي الحولة والتي أدت إلى استقدام الطيران الحربي العراقي والبطاريات العراقية المضادة للطيران إلى سورية.

وفي الأول من آب سقطت حكومة العظم على إثر سلسلة من الاضرابات التي قام بها القطاع العام وحلت محلها حكومة برئاسة حسن الحكيم. وعلى الرغم من أن الحكيم كان موالياً للهاشميين ومناصراً للغرب فإن الشيشكلي قبل به لأنه استطاع على ما يبدو أن يقنع الشيشكلي بأن نيته خالية من الاندفاع باتجاه إقامة اتحاد. ولقد رحبت بوزارته الولايات المتحدة إذ قال (كانون) أن «وزارة جديدة قد تكون وسيلة لتحسين العلاقات بين سورية والولايات المتحدة... ونحن نتوقع أن تبدي حكومة الحكيم موقفاً أكثر واقعية حيال النقطة الرابعة وبرنامج الأمن المتبادل». وعلى الرغم من توجه الحكيم فإن الولايات المتحدة بقيت على إصرارها بعدم رغبتها بتزويد سورية بالأسلحة التي كانت تسعى للحصول عليها نظراً لخشيتها من استعمالها ضد إسرائيل. ولقد بقي موقفها ذاك على حاله على الرغم من إلحاح (كلارك) على أن المساعدة العسكرية الأمريكية هي الكفيلة «بمنع الإرهاب الراهن من الانجراف والتفاقم إلى حد موالاة الشيوعية ومعاداة إسرائيل».

وعلى الرغم من أن الحكيم لم يكن يجاهر بتوجهه الموالي للغرب فإن العاصفة التي هبت بعد تقديم عروض (قيادة الشرق الأوسط) برهنت على أنها أعتى من حكومته بكثير. ومع أن الجيش كان ميالاً لدراسة تلك العروض فإن الرفض المصري لها من جانب واحد أدى إلى قطع الطريق على مثل تلك الخطوة. فالوزير المصري وزع الأموال على الجماعات اليسارية والحوراني قاد المظاهرات ضد تلك العروض «الإمبريالية». وفي ١٠ تشرين الثاني استقالت الوزارة بعد أن انفصل جهاراً عن الحكيم وزير خارجيته فيضي الأتاسي الذي كان يعارض (قيادة الشرق الأوسط) معارضة عنيفة. وبعد أن فشل عدد

من المرشحين في تشكيل حكومة جديدة تمكن معروف الدواليبي، معاون رئيس حزب الشعب، من تشكيل الوزارة في ٢٨ تشرين الثاني. ولكن هيمنة أعضاء حزب الشعب على وزارته المقترحة ومعارضتهم الصريحة للدور الذي يلعبه الجيش في الحياة السياسية كانا أمران مرفوضين لدى الشيشكلي الذي نفذ انقلابه في الليلة نفسها وأمر باعتقال قادة حزب الشعب. وفي ٢ كانون الأول استقال هاشم الأتاسي من رئاسة الجمهورية ونصّب الشيشكلي الكولونيل فوزي سلو رئيساً للدولة ومنحه سلطات تنفيذية.

أسباب ونتائج انقلاب الشيشكلي

إن السبب المباشر للانقلاب كان الصراع على السلطة بين الجيش وحزب الشعب. فالسيطرة على قيادة الدرك بقيت موضع نزاع كما أن استلام الدواليبي لمنصب وزير الدفاع أثار قلق الجيش. وكما قال الشيشكلي فإن حزب الشعب «تجاهل رأي العسكريين ولذلك اضطر الجيش لتصحيح سلوك الحزب». فلقد لخص الشيشكلي هواجسه في بيان صادر في ٢ كانون الأول خاطب به الجمهور السوري مهاجماً زمرة المتآمرين من القيادات التي:

> ما أن تسنمت المراكز الحساسة... حتى بدأت تعد الترتيبات وترسم الخطط لزجكم في حمأة المخاطر ولتستسلم للدوائر الأجنبية وتتعاون معها... كي تربطكم بعجلة الأجنبي. فهذه الزمرة المتآمرة مسؤولة عن استبقاء البلد دون موازنة طيلة عام كامل. وإنها تهدف لاحتجاز المخصصات الضرورية لتقوية جيشكم ووسائل دفاعه... لقد رأينا كيف أحالت قيادة الدرك إلى وزارة الداخلية وعينت مدنياً لوزارة الدفاع، بهدف تحميل الجيش مسؤولية نقائصها، والفوضى وإخضاع مصالح البلد السامية لمطامحها الشخصية... إن عهد الأفاقين والسياسيين المحترفين والمشعوذين يجب أن ينتهي.

لقد رحبت باريس وواشنطن بانقلاب الشيشكلي ولكن لندن كانت أقل حماسة. ففرنسا، نظراً لانهماكها العميق بالجيش السوري، كانت منخرطة على ما يبدو بتأييد الدور السياسي الذي كان يلعبه الجيش طيلة العام الفائت، ولذلك فإن رشدي الكيخيا، مثلاً، علق قائلاً أن النفوذ الفرنسي هو ما شجع الجيش على تأجيج أزمة الحكومة في آذار مما أدى إلى إزاحة القدسي نظراً لتعاطفه مع أنصار سورية الكبرى وانتقاده للسياسة

الفرنسية في مراكش. وهكذا فإن فرنسا سارعت، بعد انقلاب الشيشكلي، للاعتراف بنظامه ومدت يدها له. وأما العراقيون فقد كانوا على قناعة تامة أن باريس قد ساندت الانقلاب بيد أن الدور الحقيقي الذي لعبه الوزير الفرنسي يبقى غامضاً الغموض كله.

لقد استقبلت واشنطن الانقلاب بالترحيب والسلوان لأنها رأت فيه فرصة مناسبة لاستئصال شأفة ماتخيلته مداً يسارياً متنامياً. فصحيفة (كريستيان ساينس مونيتر) نشرت ترويسة تقريرها بالكلمات التالية: «إن الانقلاب في سورية انتصار للسياسة الموالية للغرب». إن الدواليبي كان محط اهتمام خاص منذ أن دعا في نيسان عام ١٩٥٠ لعقد معاهدة عدم اعتداء مع الاتحاد السوفياتي ولذلك فإن صحيفة (نيويورك تايمز) وصفته بأنه «أكبر قائد معاد للأمريكيين علناً وجهاراً في العالم العربي». وأما الشيشكلي فقد كانت النظرة إليه ودية وذلك لأن رغبته بالأسلحة دفعته لإقامة صلات بالولايات المتحدة. ففي تموز تساءل غسان جديد، وقد كان مندوب الشيشكلي إلى (لجنة الهدنة المشتركة)، أمام الملحق العسكري للولايات المتحدة قائلاً له: «وماذا تريدون منا أن نفعل حتى نستحق منكم تزويدنا بالسلاح؟».

إن وزارة الخارجية الأمريكية هرعت لتوها لتمتين العلاقات مع النظام الجديد تصورا منها أن وجود حاكم قوي سيكون عامل استقرار في سورية. ففي كانون الأول أرسل آتشيسون توجيهاته إلى بعثة الولايات المتحدة إذ يقول فيها: «إن من مصلحة الغرب مساعدة الشيشكلي في أية جهود يقدم عليها لإقامة حكومة مستقرة وتقدمية في سورية». وبعد بضعة أيام كانت سورية البلد الثاني في الشرق الأوسط الجدير، بعد العربية السعودية، بالحصول على المساعدة العسكرية في ظل (قانون الدفاع المشترك).

وأما وزارة الخارجية البريطانية فلم تكن على مثل هذه الحماسة. فالعلاقات مع الشيشكلي كانت متوترة من جراء إحجام بريطانيا المتواصل عن إمداده بالأسلحة المطلوبة بالكميات التي كان يطلبها. وعلاوة على ذلك فإن عداء نوري السعيد للشيشكلي كان يعني أن على بريطانيا الحذر من تنفيره منها بمساندة الشيشكلي مساندة قوية. فموقف وزارة الخارجية من رئيس الأركان السوري كان موجزاً بقول مدير الإدارة الشرقية في تلك الوزارة حين وصفه بأنه «شخصية شريرة، قاسية لاتعرف الرحمة وخليعة».

وعلى المسرح السياسي العربي كان العراق هو الوحيد الذي كان رد فعله عنيفاً على الانقلاب. وأما الجدل عن الهلال الخصيب وسورية الكبرى فقد كان قد فقد شيئاً من

زخمه خلال العام الفائت. ففي تموز اغتيل الملك عبد الله ونجم عن مماته مقدار وفير من الاضطراب في أوساط دعاة سورية الكبرى، حتى إن مجموعات من المنفيين الأردنيين في سورية دعت، مثلاً، لإلحاق الأردن بسورية. ولما كان الشيشكلي على يقين من أن هذه المخططات مخططات جهيضة فقد سافر إلى الرياض بعد اغتيال عبد الله بأسبوعين للمطالبة بالملايين الأربعة من الدولارات المعلقة على القرض السعودي الموعود. وبعد عبد الله اعتلى العرش ابنه طلال في الخامس من أيلول وماكان له من الاهتمام إلا القليل لمتابعة مساعي أبيه. وهكذا ففي نهاية عام ١٩٥١ كان بمقدور سير أليك كيرك برايد أن يرسل تقريره الذي جاء فيه أن الأردنيين يعتبرون أن الأحداث الجارية في سورية شأناً ليس من صلب اهتمامهم البتة».

ولكن نوري السعيد كان يعتبر الشيشكلي «مغامراً خطيراً ومعادياً، ولذلك فقد هدد بالتدخل لأنه كان تحت وطأة الحاجة الماسة لتحويل أنظار الرأي العام الوطني المحلي الذي كان ينتقد دعم نوري لبقاء قواعد «القوة الجوية الملكية» البريطانية في العراق ولموافقته على اتفاقيته أنابيب (الآي بي سي)، ووصل تهديده إلى حد تحذير السفير البريطاني بأنه سوف يستجيب لأي طلب بالمساعدة بالتدخل عسكرياً إذا دعت الضرورة نظراً لأنه يعتبر الدواليبي والرئيس الأتاسي يمثلان الحكومة الشرعية. وعندئذ شعرت وزارة الخارجية البريطانية بضرورة تحذيره بأنها، عملاً بالتصريح الثلاثي، ملتزمة بمعارضة أية خطوة من هذا القبيل، مما أدى إلى تثبيط همته.

ديكتاتورية الشيشكلي

لقد حكم الشيشكلي سورية بعد انقلابه بيد من حديد إذ فرض النظام من خلال بناء دولة بوليسية، ووضع الزوار والمقيمين الأجانب تحت رقابة صارمة، وحظر معظم الأحزاب السياسية وطهر الدوائر المدنية والمؤسسات الثقافية من خصومه وضيق الفرصة أمام الاستقلال الذاتي لجبل الدروز.

فالقمع كان يتمارس بالأساس من خلال أجهزة الأمن العسكرية التي تعزز مركزها تعزيزاً كبيراً. إن أجهزة الأمن السورية كانت قد تأسست على أيدي سلطة الانتداب الفرنسي، فجهاز الأمن الخارجي كان يدار من العاصمة الفرنسية في حين أن أجهزة الأمن الداخلية السورية ذات القيادات الفرنسية كانت مسؤولة عن حفظ الأمن الداخلي

ومكافحة التجسس. إن «مكتب المعلومات هذا (Service des Renseignements) كان بمثابة حجر الزاوية للإدارة الفرنسية في سورية» وذلك لأن ضباطه المائة كانوا قد أتقنوا فن التلاعب بدعائم السلطة السياسية في المشرق.

لقد كان المكتب الثاني، وهو فرع الأمن العسكري التابع للقيادة العامة، هو المسؤول بعد الاستقلال عن ضمان ولاء العسكريين، في حين أن الأمن العام التابع لوزارة الداخلية كان يشدد رقابته على الجماهير المدنية والأجانب. ولكن انقلاب الزعيم استهل تقليد الانهماك العسكري في السياسة، الأمر الذي تجلى في الاتساع التدريجي لدور المكتب الثاني على حساب الأمن العام وعلى الرغم من أن جهاز الأمن العام كان إسمياً تحت إشراف وزير الداخلية فقد صار يُحشى بالعسكريين وإلى حد كبير جداً في ظل حكم الشيشكلي. وعلاوة على ذلك فإن الدور الأمني الذي كان تلعبه فوات الدرك قد انحل بدوره لصالح جهاز الأمن العام.

الشيشكلي والغرب

في السنتين التاليتين لانقلاب الشيشكلي، ولاسيما بعد أن أُصبح جون فوستر دالاس وزيراً للخارجية في إدارة الرئيس دوايت أيزنهاور في كانون الثاني عام ١٩٥٣ ، تزايدت الهواجس الأمريكية بخصوص حياد العالم الثالث وتغلغل النشاط الشيوعي فيه لاقتناصه. ففي نيسان عام ١٩٥٢ أقر (مجلس الأمن القومي) أن «الخطر في الشرق الأدنى... لاينبثق عن تهديد هجوم عسكري مباشر بمقدار ما ينبثق عن زعزعة الاستقرار على نحو حاد وعن النزعة الوطنية المعادية للغرب والعداء العربي الإسرائيلي، مما يفضي ولابد إلى الفوضى وإلى... وضع يتيسر فيه للأنظمة التي تغازل الاتحاد السوفياتي أن تستلم السلطة». وهكذا، على الرغم من استمرار الجهود الانكليزية الأمريكية لتنشيط البنى الدفاعية الإقليمية، فإن الجهد الأساسي توجه نحو تعزيز مواقع الأنظمة الصديقة وتقليص مصادر التوتر الإقليمية. ولذلك في أيار عام ١٩٥٣ قام دالاس بزيارة المنطقة لتسويق عروض انكليزية أمريكية جديدة لإقامة منظمة دفاعية عن الشرق الأوسط. ولما كان مشروعه هذا قد واجه معارضة على نطاق واسع فقد أمر، إثر عودته إلى واشنطن، بوضع المشروع على الرف ولو مؤقتاً.

وهكذا بدأت الولايات المتحدة تركز، بدلاً من ذلك المشروع، على تشجيع الرغبة

السرية لنظام الشيشكلي لتقليص الاحتكاك مع إسرائيل، وأما علانية فقد كانت حكومة الشيشكلي تتخذ موقفاً معادياً لإسرائيل عداء صارخاً جداً. فمثلاً وزير الخارجية السوري صرّح أن إسرائيل «تعتمد... على... الإرهاب والتهديدات... وعلى الأفكار الهدامة... وتوجه سياستها الخارجية لتقويض النظام العالمي القائم». وفي محادثة في كانون الثاني عام ١٩٥٣ قال الرئيس فوزي سلو للسفير (جيمزس. موس)!! أنه يعترف بحقيقة الوجود الدائم لإسرائيل... وهو يتوقع السلام... شريطة توفر الإمكانية لإقناع إسرائيل بالكف عن تكتيكاتها الاستفزازية». فلقد كان الشيشكلي حريصاً على إقامة حوار مع إسرائيل لكي يخفف المصادمات على الحدود بيد أنه لم يكن راغباً بالإقدام على مغامرة التفاوض لعقد معاهدة صلح. وأما الولايات المتحدة فقد قبلت هذا المنطق انطلاقاً من قناعتها بأن «من يتوقع من بعض القادة العرب المعتدلين نسبياً أن يضيفوا مشكلة الصلح مع إسرائيل يعني أنه يطالبهم بالسعي إلى حتوفهم».

ولقد كانت حكومة الشيشكلي، في الوقت نفسه، تقاوم ضغط الولايات المتحدة كي تستنكر علناً مبدأ إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. وعلى الرغم من ذلك فإن تلك الحكومة وافقت، بمنتهى التكتم، على توطين ٨٠٠٠٠ لاجئ فلسطيني بصرف النظر عن تذمرها من أن توطينهم كان سيلقي عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد السوري لا طاقة له به. فالهمّ الأساسي للشيشكلي كان، كهمّ أسلافه من قبله، الحصول على المعونة العسكرية من الولايات المتحدة ولقد حظي مطلبه هذا بدعم سفارة الولايات المتحدة انطلاقاً من حجتها بأن تحقيق مطلبه سيزيد في قوة الحكومة ويمكنها من تجاوز الرأي العام في تعاملاتها مع الغرب وإسرائيل. ولكن مصير هذه المطالب كان، كما هو مصيرها دائماً وأبداً، المعارضة من جانب إسرائيل والرفض من جانب الولايات المتحدة نظراً لرفض الشيشكلي تقديم الضمانات العلنية بعدم استخدام تلك الأسلحة لأهداف عدوانية عملاً ببنود البيان الثلاثي.

وخلال الزيارة التي قام بها دالاس لسورية في أيار عام ١٩٥٣ استنتج أن «سورية دولة توفر احتمالات حقيقية، والفضل بذلك يعود للشيشكلي... إنه رجل يتحلى بأفق أوسع من أفق الرئيس المصري محمد نجيب وبفهم أعمق أيضاً لعلاقة بلاده بالمشكلات العالمية». وهكذا تزايدت الجهود بالنتيجة لكسب ود سورية، وتمت المصادقة في أيلول على تقديم المنح والمساعدة الفنية لإقامة ثلاثة مشاريع سورية في هيكلها الأساسي.

إن الاندفاعة الأساسية لسياسة الولايات المتحدة كانت، في أواخر عام ١٩٥٣ ، تقليص التوترات العربية الإسرائيلة وذلك من خلال التوصل إلى اتفاق على اقتسام مياه نهر الأردن وعلى تدويل القدس. فلقد كانت واشنطن تخشى أن عدم مواجهة هاتين المشكلتين سيجعل السياسة الإسرائيلية المتسمة بالانتقام العسكري تنساق لزعزعة استقرار المنطقة. فهواجس وزارة الخارجية الأمريكية كانت كما عبرت عنها إحدى الوثائق في شهر تشرين الثاني على النحو التالي:

> لقد أدت السياسة الإسرائيليةإلى مقاومة محاولات الولايات المتحدة لتأمين استقرار الأوضاع في المنطقة. فدينامية اسرائيل، التي لايمكن التنبؤ بها ولا السيطرة عليها، هي المصدر الأساسي الحالي للخطر في الشرق الأدنى لا النزعة السلبية الجامدة للدول العربية.

فهذه الهواجس هي التي دفعت آيزنهاور إلى تعيين إيريك جونسون كممثل شخصي له حيث قام في تشرين الثاني بزيارة عواصم الشرق الأوسط سعياً للتوصل إلى اتفاق على تلك الخطة، التي كانت من صياغة سلطة وادي تينيسي للأونوروا، والتي كانت ترمي لتطوير وادي الأردن من خلال استخدام مياهه. وبما أن دالاس كان يقر بأهمية المساعدة العسكرية للشيشكلي فقد صادق على أن يقدمها له جونسون إن كانت ستساعد في الحصول على الموافقة السورية على الخطة، غير أن هذه المساعدة «ستكون مشروطة بالضمانات السورية لعدم استخدام الأسلحة لشن حرب عدوانية». ولكن واقع الحال كان أن الشيشكلي لم تكن لديه الرغبة في أن يتحرك قبل غيره من حكام الدول العربية الذين كانوا يعارضون تلك الخطة ولذلك فقد «أعاد تكرار العجز السوري عن المشاركة في الخطة إلا بعد تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الموجودة والمتعلقة بفلسطين».

السياسة المحلية

لقد كان الشيشكلي قريباً من الحزب القومي الاجتماعي السوري كما كان قد نفذ انقلابه بالتعاون مع هذا الحزب وعلاوة على أنه وعد أعضاءه ببعض المناصب في حكومته فإن بيانه الأول كان من كتابة مدير الدعاية في الحزب المذكور. وفي أحد اجتماعات الشيشكلي بقيادة الحزب اقترح عليها خطة ذات ثلاث مراحل تهدف أولاًإلى أن يدمر الجيش الشيوعيين، ومن ثم يصار لإجراء الانتخابات التي يستثنى منها الشيوعيون وحزب

الشعب، وبعدئذ يستلم الحزب القومي الاجتماعي السوري الحكومة بالتعاون مع حزب الحوراني العربي الاشتراكي وحزب البعث وزمرة تمثل رمزياً الحزب الوطني.

إن الخلل الذي كان يعتور هذه الخطة كان ذلك العداء المستحكم بين الحزب القومي الاجتماعي السوري وبين تحالف البعث والحزب العربي الاشتراكي. ولما رفض الحوراني والبعثيون التعاون مع خطة الشيشكلي عمدت الحكومة في نيسان إلى إصدار مرسوم تحظر فيه كل الأحزاب السياسية. وفي الوقت الذي جرى فيه إغلاق صحيفة الحزب العربي الاشتراكي وملاحقة الإخوان المسلمين، استمرت صحيفة الحزب القومي الاجتماعي بالصدور ونشر إعلانات الحكومة. والجدير بالذكر أن الشيشكلي ترك علاقته مع الحزب المذكور غير رسمية وغامضة ولكنه في خطاباته الرسمية صار يستبدل عبارة الأمة العربية بعبارة سعادة، أي الأمة السورية.

فقرار الشيشكلي بالحكم دون مساعدة الأحزاب المعهودة صار واضحاً في الخريف حين أسس حزباً جديداً باسم حركة التحرير العربي. وكان الأمل يحدوه بأن يلتحق بهذه الحركة عدد من السياسيين من أحزاب شتى حتى يتيحوا «كسب» الانتخابات وتوفير الأساس الشرعي لحكمه. ولكن حتى قيادات الحزب القومي الاجتماعي السوري رفضت التعاون لأنها اعتبرت أن هذه الخطوة منه خيانة لوعوده السابقة. وعلى الرغم من الدعايات الطنانة في الإذاعة لترويج الرسالة العربية لحركة التحرير فقد بقيت هذه الحركة منظمة جوفاء.

ومنذ انهيار المباحثات بين الشيشكلي وتحالف البعث والعربي الاشتراكي أصبح من المتعذر ردم الهوة بين الفريقين. ولكن الحوراني وحلفاءه ما صاروا يشكلون تهديداً للشيشكلي إلا بعد أن وجدوا لهم فريقاً من المتعاطفين في الجيش. فبعض الضباط تحرروا من الأوهام التي كانت في مخيلتهم عن رئيس أركانهم نتيجة سلوكه الشخصي وتطاول ضباطالأمن في أجهزته في آن واحد معاً. ومثال عن هذا التوتر كان المجابهة التي برزت في قطنا، وقد كانت مركز الثقل للوحدات العسكرية المسلحة. فرداً على وفاة أحد المعتقلين تحت الاستجواب على أيدي المكتب الثاني، أغلق ضباط وحدة قطنا أبواب ثكناتهم ومنعوا أعضاء فرع الأمن من الدخول إليها. وأما انتقام الشيشكلي فقد كان نقل الضباط المتورطين بتلك العملية إلى المناطق النائية من سورية. ولدى استفحال الإحباطات دارت الأحاديث بين صغار الضباط عن إزاحة الشيشكلي تعبيراً عن سخطهم عليه سخطاً وجد له من يروجه في شخص الحوراني وقيادات البعث.

خلال شهري تشرين الثاني وكانون الأول تحطمت مكاتب حركة التحرير العربي في حلب واللاذقية وحماة جراء إلقاء القنابل عليها من قبل بعض عملاء حزب الحوراني العربي الاشتراكي، كما قيل يومها. ولكن على الرغم من ذلك كان الشيشكلي يشعر بما يكفيه من الأمن للمضي قدماً في زيارة رسمية إلى القاهرة في منتصف كانون الأول، بيد أنه اختصر هذه الزيارة حين أخبره ابراهيم الحسيني عن اكتشافه بعض المخططات للقيام بانقلاب. ولسرعان ما أمر الشيشكلي باعتقال زهاء أربعين ضابطاً من بينهم كان عدنان المالكي الذي تأكدت قيادته لتلك الزمرة، وصب جام غضبه بالأساس على الحوراني والبعثيين. وهكذا فإن البيان الرسمي الصادر عن الجيش ففي ٢٩ كانون الأول أنحى باللائمة على تلك «الأحزاب السياسية المتطرفة التي أغرت الضباط بالقيام بأنشطة سياسية في الثكنات».

إن الحوراني والبيطار وعفلق وغيرهم من السياسيين هربوا إلى لبنان حيث منحوا حق اللجوء السياسي وعقدوا مؤتمرات صحفية أعلنوا جهاراً فيها عن انتقاداتهم للشيشكلي، وزعموا بأنهم اضطروا للجوء إلى المنفى هرباً من القمع المتزايد لحكومة تبدد أموالها كي تحافظ على دولة بوليسية بدلاً من إنفاقها لتعزيز سن القوانين التقدمية. وما هو أنكى من ذلك أنهم ساقوا الحجج لتوكيد اتهاماتهم أن حكومة الشيشكلي تسعى للانضمام إلى حلف دفاعي غربي وللتخلي عن القضية الفلسطينية. ورداً على ذلك طفقت صحافة الشيشكلي بشن الهجمات العنيفة المضادة وعمد الشيشكلي لإغلاق الحدود اللبنانية طيلة أربعة أيام لإرغام بيروت على كبح جماح أنشطة المنفيين.

وعلى الرغم من أن صحيفة (لوموند) نشرت تقريراً في كانون الثاني قالت فيه «أن شبح الحرب الأهلية يخيم على دمشق» فإن الشيشكلي خرج من القضية بوضع قوي بمنتهى الوضوح. ولما صار من الواضح في هذه الآونة أن الشيشكلي يمارس الحكم على الرغم من معارضة الأغلبية الساحقة من الطبقة السياسية، فإن أجهزته الأمنية برهنت على أنها قادرة على قمع أية معارضة منظمة.

وبحلول صيف عام ١٩٥٣ شعر بما يكفيه من الثقة للخروج من خلف الستار ولصبغ قيادته بالصبغة الدستورية. وهكذا جرى في حزيران نشر دستور جديد يخوّل رئيس الجمهورية سلطات أوسع من سلطات دستور عام ١٩٥٠ . ولدى الموافقة عليه في استفتاء في شهر تموز صار الشيشكلي رئيساً للجمهورية بنسبة تصويت سخيفة بلغت

٩٩,٦ بالمائة. وفي ٩ تشرين الأول جرت انتخابات نيابية حظيت فيها حركة التحرير العربي بستين مقعداً من المقاعد الاثنين والثمانين، في حين أن معظم المقاعد الباقية كانت من نصيب المستقلين المطواعين والزعماء العشائريين. ولما كان من الواضح لكل المراقبين أن التلاعب قد اعتور تلك الانتخابات، فإنها لم تعد على الشيشكلي إلا بتنفير البقية الباقية من حلفائه في الحزب القومي الاجتماعي السوري الذين احتجوا أن العديدين من مرشحيهم الفائزين حرموا من مقاعدهم نتيجة تلاعب وكلاء الحكومة في الاقتراع. ولكن هذا الحزب، على الرغم من عدم التحاقه بالمعارضة، توقف عن التعاون مع الحكومة.

وفي غضون ذلك كانت المعارضة تسعى لإعادة تنظيم صفوفها إذ في أيلول عمد ١٤٣ قائداً سياسياً إلى توقيع «ميثاق وطني» يشجب نظام الشيشكلي الفردي واللادستوري ويطالب باستبداله بمؤسسات ديموقراطية وتمثيلية. ومن أبرز الموقعين على ذلك الميثاق كان هاشم الأتاسي رئيس الجمهورية السابق وسلطان الأطرش زعيم الدروز، وحسن الحكيم الموالي للهاشميين ورشدي الكيخيا من حزب الشعب. وأما الحوراني والقائدان البعثيان فقد سمح لهم بالعودة إلى سورية في منتصف تشرين الأول، بعد أن كانوا قد دمجوا الحزبين وهم في المنفى بحزب واحد هو حزب البعث العربي الاشتراكي، كما كانوا قد وثقوا الصلات مع العناصر المعارضة الأخرى على الرغم من المراقبة الشديدة عليهم.

فهذه الموجة العارمة من السخط وفرت لخصوم الشيشكلي الأجانب الفرصة التي كانوا في انتظارها منذ انقلابه فهرعوا لاغتنامها دون تلكؤ.

الشيشكلي والمنازعات العربية

إن العلاقات الطيبة للشيشكلي بمصر والسعودية توثقت بزيارتين له إلى هذين البلدين في مطلع عام ١٩٥٢ ، في حين أن تحسين العلاقات مع لبنان تجلى بتوقيع اتفاق اقتصادي في شباط من العام نفسه، كما أن التقارب السوري الأردني اللاحق لمقتل الملك عبد الله حظي بالصفة الرسمية بتوقيع معاهدة صداقة بين البلدين، وحتى العلاقات مع العراق شهدت تحسناً منذ مطلع عام ١٩٥٢ حين كان الملحق العسكري العراقي يبذل قصارى جهده لدق إسفين بين سلو والشيشكلي. فعلى الرغم من أن نوري السعيد قابل الشيشكلي في تموز وأن العراق اعترف أخيراً بحكومة سلو في الثاني من كانون الأول، فإن العراق ماكان لينبذ مطامحه بسورية.

وفي كانون الثاني عام ١٩٥٣ أصبح نوري السعيد وزيراً للدفاع في حكومة عراقية جديدة برئاسة «الرجعي» جميل المدفعي. ولما كان عدم الاستقرار داخل سورية يغري هذه الحكومة فإنها فتحت ذراعيها لاحتضان خصوم الشيشكلي. وفي نيسان عبر الشيشكلي لكل من البريطانيين والأمريكيين عن تذمره من الأنشطة التي يمارسها بعض الضباط السوريين ممن نالوا حق اللجوء السياسي في العراق وكانوا يعملون على تحريض القبائل البدوية على الحدود العراقية وفي شمال سورية. فلقد كانت هذه المجموعة من الضباط بقيادة الكولونيل محمد صفا الذي طهره الجيش من بين صفوفه في أعثاب محاولة الانقلاب في كانون الأول عام ١٩٥٢ . وثمة ضابط آخر من قادة هذه المجموعة كان عصام مريويد الذي كان الضابط الذي نفذ إعدام الزعيم والبرازي. فمريويد هذا كان قدغادر سورية مع الحناوي في آب عام ١٩٥٠ ولكنه التجأ إلى العراق بعد اغتيال الحناوي. وأما الشخصية المرموقة الثالثة فقد كانت الكولونيل مصطفى الدواليبي، وهو شقيق معروف الدواليبي العدو اللدود للشيشكلي منذ أمد بعيد. لقد كان الكولونيل الدواليبي نزيل السجن في كانون الأول عام ١٩٥٢ وهرب إلى العراق بعدالإفراج عنه. فهذه المجموعة التحق بها لاحقاً أسعد طلس، نسيب الحناوي، ومحمود الرفاعي الذي كان ذات مرة رئيس المكتب الثاني.

لقد أطلقت هذه المجموعة على نفسها اسم «القيادة العامة لقوات سورية الحرة» وعمدت في أيار إلى إصدار بيان تدين فيه أساليب الشيشكلي الديكتاتورية وإشاعة جو قاتم من الرعب وإطلاق الرصاص على الفتيات والعمال والنساء، كما وتدين الممارسات اللاأخلاقية التي يمارسها ضباطه مع معلمات المدارس، فضلاً عن اضطهاد وتعذيب واعتقال الضباط الذين يعارضونه. ولما كان من الواضح أن القلق بدأ يساور الشيشكلي من هذه الحركة فقد أخذ يعزز الحرس الشخصي من حوله كما طفق يطالب بريطانيا بالضغط على العراق لإيقاف دعمه لهذه المجموعة. ولكن المسؤولين البريطانيين نفضوا أيديهم من هذه القضية وعلى الرغم من معرفتهم بقوة حركة صفا فلم يبذلوا اي جهد لكبح جماح العراقيين.

وفي أيلول شكل فاضل الجمالي حكومة جديدة في بغداد من سياسيين أصغر سناً وأكثر مغامرة من السابقين، وكانت هذه الحكومة على هوس عميق بوحدة الهلال الخصيب ولذلك كثفت جهودها للإطاحة بالرئيس السوري. وأما صفا فقد أعلن في تشرين الأول عن تشكيل «حكومة سورية الحرة» في بغداد، مما زاد في قلق الشيشكلي.

سقوط الشيشكلي

منذ كانون الأول عام ١٩٥٣ حتى شباط عام ١٩٥٤ كانت سورية مسرحاً متوتراً لسلسلة من الاصطدامات التي أسقطت بالنتيجة نظام الشيشكلي. فلقد كان هنالك ثلاث مجموعات تتشاطر هدف الإطاحة بالحكومة ولكنها تكشفت على أنها عاجزة عن تنسيق تحركاتها مما مكّن الشيشكلي من دحر التهديدين الأوليين وأما الثالث فقد تمكن من الإطاحة به. ففي خضم الهرج والمرج توجهت اتهامات التدخل الأجنبي إلى الأردن وإسرائيل وبريطانيا والعراق. وفي الوقت الذي يبدو للعيان فيه أن العراق قد لعب دوراً أساسياً، فإن من المحتمل أن يكون لإسرائيل يد في تلك الأحداث.

إن الموقعين على الميثاق الوطني كانوا على اتفاق مسبق أن ينسقوا تحركاتهم ويبدأوا بها ضد الحكومة في مطلع عام ١٩٥٤ ولكن كان لكل حزب بأم عينه برنامج زمني خاص به. ففي منتصف كانون الأول نظم البعثيون والشيوعيون مظاهرات في حلب ودمشق وفي عدة بلدات أصغر منهما أيضاً، وشارك في الإضراب أصحاب الدكاكين والمحامون أيضاً. ومن الجدير بالذكر في تلك المظاهرات أن الشيشكلي لجم قائد قوات الأمن لديه، ابراهيم الحسيني الذي كان ينوي الرد عليها رداً عنيفاً، مما أدى إلى مقتل شخصين فقط على أيدي قوات الأمن. ونتيجة لذلك حاول الشيشكلي أن يجمع بين التنازلات والحزم في آن واحد معاً فنقل ابراهيم الحسيني إلى واشنطن كملحق عسكري وعين بدلاً منه شخصاً مدنياً على رأس قوات الأمن. وفي أواخر كانون الثاني تناول التطهير بعض زملاء الحسيني ذوي الصيت الشائن، كما أمر الشيشكلي، في الوقت نفسه، باعتقال القادة السياسيين الذين كانوا قد وقعوا على الميثاق الوطني. ولكن من المرجح أن الشيشكلي، في تصرفه هذا، كان يعمل بناء على المعلومات الأمنية التي زوده بها الفرنسيون الذين كانوا نهباً للهواجس من تلك المعارضة التي كانوا يرون فيها نصيراً للهاشميين والبريطانيين. فرشدي الكيخيا وصبري العسلي وعدنان أتاسي وأكرم الحوراني وميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار زج بهم كلهم في السجن في ليلة ٢٧/٢٦ كانون الثاني، في حين أن هاشم الأتاسي والدرزي حسن الأطرش وضعا قيد الإقامة الجبرية في بيتيهما. واحتجاجاً على هذه الإجراءات تنادى المحامون السوريون للإضراب، الأمر الذي أدى إلى اعتقال قادة المحامين.

وفي تلك الأثناء ذهب ضباط المكتب الثاني إلى جبل الدروز لتحري الإشاعات

الرائجة عن مؤامرة درزية. وبالصدفة المحض وقعوا على مناشير بعثية كان يوزعها، من ضمن من كانوا يوزعونها، منصور الأطرش الذي هو ابن سلطان باشا الأطرش. وخلال الاعتقالات انفجرت القلاقل التي خلّفت وراءها أربعة قتلى من رجال الدرك، ومن ثم استقدم رجال الأمن الوحدات العسكرية وزحفوا برفقتها إلى بيت الأطرش في قرية القريّة لاعتقال سلطان الأطرش. ولكن الدروز كانوا منذ حين من الزمن يكدسون الأسلحة ومعظمها من مصدر عراقي استعداداً للزحف على دمشق. فلقد كانت الخطة تقضي بالاستيلاء على أسلحة الوحدات العسكرية في الجبل ومن ثم استعمال الشاحنات المرسلة من دمشق لنقل المحصول الزراعي وتحميلها بالمقاتلين الدروز لنقلهم إلى دمشق. وعلى الرغم من أن الأطرش لم يكن على أكمل الاستعدادات للبدء بالتحرك فقد استجمع قواته على عجل وطفق يقاوم الجيش. ونجم عن ذلك حرب عصابات دامت زهاء أسبوعين، واحتل فيها المقاتلون الدروز بمنتهى الجدارة نصف جبل الدروز وأسروا، في إحدى المراحل، مائة وتسعين عسكرياً، مما دفع بالجيش إلى الرد على ذلك بالمدفعية والقصف بالطيران ونشر جو من الرعب في القرى التي كانت بحوزته من خلال السلب والنهب واغتصاب النساء. والجدير بالذكر في هذا السياق أن ملك الأردن حسين رفض طلب الدروز للأسلحة وبحلول العاشر من شباط تمكن سلطان باشا من إقناع القيادات الدرزية الشابة والمغامرة بطلب وقف إطلاق النار. وبعد ذلك التاريخ التجأت القيادة الدرزية إلى الأردن الذي رفض طلبات الشيشكلي تسليمها له. وعلى الرغم من أن المقاتلين الدروز ظلوا يحصلون هناك على الإمدادات بالأسلحة من القوافل العسكرية العراقية فإنهم لم يستأنفوا هجماتهم على الجيش السوري بل اكتفوا بالاستعراض بها في البادية الأردنية.

ولقد زعم الشيشكلي، إبان تلك الحرب، أن «نشاطاً أجنبياً غريباً تم اكتشافه... في محافظة السويداء وأن الأسلحة التي انضبطت كانت حديثة». لقداتهم الأردن في البداية بتسليح الدروز ولكن تلك الزيارة التي قام بها وزير الداخلية الأردني هزاع المجالي، إذ كان مزوداً بالوعود بالتعاون التام، دلت على أن الأمر لم يكن كذلك. وحتى إسرائيل اتهمت أيضاً بتسليح الدروز، وعلى الرغم من عدم وجود الدليل على توريد الأسلحة الإسرائيلية فإن وزارة الخارجية البريطانية توصلت إلى استنتاج مفاده أن «عدداً من الدروز كانوا بلا شك من المأجورين لاسرائيل.

وإن من المؤكد أن إسرائيل قد بذلت قصارى جهدها لتأجيج الموقف. ففي وقت سابق من ذلك العام أذاع راديو إسرائيل أنشطة «حكومة صفا في المنفى» وها هي إسرائيل

في هذه الآونة تغتنم الفرصة لزعزعة استقرار نظام الشيشكلي. فالصحافة والبرلمان طبّلا وزمّرا لغضب الطائفة الدرزية الإسرائيلية من الهجمات على القرى الدرزية السورية ولمطالباتها بالتدخل الدبلوماسي والعسكري، كما أن رئيس الوزراء موشي شاريت استقبل وفداً من الأعيان الدروز، في حين أن الصحف، يسارية ويمينية سواء بسواء، طالبت بالعمل العسكري. وعلاوة على ذلك فإن صحيفة (مابام) «الهاميشمار» ساقت الحجج على وجوب فعل كل شيء لمساعدة الدروز، كما إن إذاعة إسرائيل أذاعت لوم (حيروت) القائل «أن الأحداث في سورية توفر فرصة نادرة لإسرائيل للقيام بعمل عسكري».

ولكن شاريت رفض الإذعان لمطالب مستشاريه المغامرين حين طالبوه بالقيام بعمل متطرف. فشاريت يدون، في صدر مذكراته عن الأول من شباط عام ١٩٥٤ ، أنه عارض اقتراح رئيس الأركان موشي دايان بضرورة تسليح الدروز الإسرائيليين لكي يكون بمقدورهم التدخل في الحرب الدائرة في جبل الدروز. وأما إحدى وثائق وزارة الخارجية المؤرخة في ٢١ شباط فإنها تلخص ردود الأفعال الإسرائيلية على التمرد الدرزي بالقول «أننا نسعى الآن لاتخاذ القرار حول إمكانية إقامة صلة مباشرة بيننا وبين الدروز في سورية وصلة أخرى مع الهيآت الثورية السورية التي يتزعم قيادتها محمد صفا. ولكن التساؤل عن إقامة صلات فعلية يبقى سراً من الأسرار. وفي الخامس والعشرين من الشهر المذكور حاول وزير الدفاع، بينحاس لافون، إقناع شاريت بالعمل العسكري قائلاً «هاهي سورية في طريق التمزق والآن هو الوقت المناسب للتحرك واحتلال مواقع الجبهة السورية الواقعة خلف المنطقة المنزوعة السلاح». فإصرار شاريت على الإحجام عن أي فعل دفع بلافون إلى انتقاده انتقاداً قاسياً في الثامن والعشرين من ذلك الشهر بالقول أن إسرائيل «قد أضاعت فرصة نادرة لو اغتنمتها لأصبحت دولة أقوى من ذي قبل».

وأما الشيشكلي وأنصاره فقد كان اهتمامهم الأساسي ينصب على التدخل البريطاني والعراقي. فثمة عنوان عريض نموذجي في الصحيفة السورية (الفيحاء) تحدث عن وجود مؤامرة بريطانية للهيمنة على سورية. كما أن الرئيس المصري الجنرال نجيب أدلى بدلوه قائلاً «أن على الشعب السوري... أن يكون متيقظاً... لهذه المؤامرة الإمبريالية»، فضلاً عن أن أنور السادات، وقد كان يومها أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة في مصر، أشار بدوره إلى «الأصابع القذرة لبريطانيا». فهذه الاتهامات كان مبعثها، كما كانت دائماً وأبداً، الدعاية أكثر من الواقع بكثير وذلك لأن بريطانيا كانت تسعى جاهدة للجم الاندفاع العراقي. ففي مطلع شهر شباط توسل السفير البريطاني في بغداد إلى

الدكتور الجمالي «بأن يتركوا السوريين يعالجون قضاياهم بأنفسهم». وفي أحد الاجتماعات مع السفير البريطاني اعترف الشيشكلي بأنه لايشعر أن بريطانيا مسؤولة مسؤولية مباشرة عن القلاقل ولكن بما أن العراق متورط فيها بمنتهى الوضوح فليس بمقدور بريطانيا أن تتفادى الملامة».

وبالتأكيد لم يكن هنالك أي شك في الدور الكبير الذي كاني يلعبه العراق إذ إن الأسلحة والمساعدات العراقية كانت لاتنفك تتدفق على الدروز طيلة شهور وشهور عديدة، كما أن الملحق العسكري بدمشق العميد عبد المطلب الأمين كان على علاقة وثيقة بالسياسيين المعارضين كما كان لاينفك عن توزيع الأموال وتمويل الصحف المناهضة للشيشكلي في بيروت. وتجدر الإشارة إلى أن حركة صفا كانت بمنتهى الوضوح تنشط بدعم عراقي كما أنها كانت تحاول تنسيق جهودها مع سلطان باشا الأطرش. وماهو أكثر من ذلك على ما يبدو أن العراقيين كانوا على أعمق تورط في تنسيق مختلف الجهود وفي التخطيط للانتفاضة في كانون الثاني. فرئيس الوزراء فاضل الجمالي اعترف فيما بعد للأمريكيين أن حكومته كانت على علم مسبق بالمخططات. وفي أعقاب مظاهرات الطلاب في كانون الأول أبرق هاشم الأتاسي إلى الجمالي قائلاً أن «القوى الديموقراطية» على وشك التحرك وطالبه بالمساعدة العراقية، فما كان من الجمالي إلا أن طار إلى عمان وبيروت لحشد الدعم للمعارضة.

لقد كان الشيشكلي على دراية تامة بالدور العراقي، ولذلك بعد أن سحق الدروز طرد العميد الأمين وأحد مساعديه من سورية وقد كان المقدم صالح مهدي السامرائي، ولكن ربما قد يكون من الغرابة بمكان أن الحكومتين لم تدخلا في حرب دعائية شاملة. ففي ١٠ شباط عمد الأمين العام لوزارة الخارجية السورية، الدكتور ابراهيم الأسطواني إلى إبداء تحسره على «تلك البرودة التي شابت العلاقات مع العراق من جراء سماح حكومة بغداد لزمرة من المجرمين العاديين باللجوء إلى أراضيه وبالقيام بأنشطة تخريبية من العراق»، كما أن الحكومة العراقية تحدثت بدورها عن أواصر الأخوة بالقول «أن سورية عزيزة على قلوبنا، وترغب حكومتنا أن يسود الاستقرار والأمن... في سورية». وأما الشيشكلي فقد حاول على العموم التخفيف من أهمية الأحداث، كما أن الصحف السورية طفقت تتحدث على أن ما جرى كان «مجرد اتخاذ بعض الإجراءات البسيطة... لضمان الأمن... تلك الإجراءات التي عملت على تضخيمها وسائل الإعلام

الإسرائيلية والإمبريالية» ولكن الدور الذي أنيط بإذاعة (صوت العرب) من القاهرة فقد كان التجريح الصارخ «بالأهداف الإجرامية للإمبرياليين والصهاينة الذين يزرعون بذور الشقاق في العالم العربي».

وحوالي نهاية ذلك الشهر بدا وكأن التوترات سارت في طريق التخفيف بعد الحديث عن وساطة لبنانية أو مصرية، ولذلك فإن ثورة الجيش التي اندلعت فجأة في حلب أخذت كل المراقبين على حين غرة.

فعلى ما يبدو أن مجموعة من ضباط الجيش كانت تتآمر للتحرك ضد الشيشكلي منذ صيف ذلك العام، والعديدون من هؤلاء الضباط كانوا ممن انخرطوا في مؤامرة كانون الأول عام ١٩٥٢ وممّن كان مصيرهم بالتالي إما الإبعاد إلى المناطق النائية من سورية أو التسريح من الجيش. ولكن على الرغم من وجود العلاقات بين بعض المتآمرين وبين السياسيين المدنيين، فليس هناك من دليل على قيام أي تنسيق بين تمردي كانون الأول/ كانون الثاني وبين ثورة حلب في أواخر شباط. ففي الوقت الذي تحرك فيه ضباط الجيش قيل عن حلب أنها كانت هادئة وأن «الامتنان كان يبدو على معظم الناس لعودة الأمن والنظام». ولئن دل هذا على شيء فإنه لايدل إلا على «نسبية الدور الضئيل الذي تلعبه المواقف الجماهيرية في الصراع على السلطة السياسية في سورية».

إن المخططات للقيام بالثورة «حيكت بالأصل في دير الزور التي كانت قد تحولت إلى نوع من أنواع المنفى لضباط الجيش المناوئين للشيشكلي». وإن نسبة كبيرة من الضباط الذين كانوا خارج إطار ثقة الشيشكلي كانت تنحدر من الأقليات، ولاسيما من العلويين والدروز. فالعلويون استبد بهم الغضب لمقتل محمد ناصر الذي كان في اعتبارهم زعيماً لهم والذي كان مقتله في تموز عام ١٩٥٠ ، في حين أن الدروز أضافوا على لائحة مظالمهم ذلك القمع الذي قام به الشيشكلي في جبل الدروز. ولذلك فثمة ضابطان درزيان، هما الكولونيل أمين أبو عساف والنقيب محمود الأطرش، خططا للثورة بالتعاون مع النقيب مصطفى حمدون الذي كان قريباً من الحوراني. ففي كانون الثاني عام ١٩٥٤ وجد الأطرش وحمدون نفسيهما في قيادة كتيبتين من المشاة في حلب وتمكنا من أن يكسبا إلى جانبهما النقيب كمال مالكي الذي كان زميلاً لهما في قيادة كتيبة أخرى. وأما معاون قائد موقع حلب، النقيب فيصل الأتاسي، وهو ابن أخ هاشم الأتاسي، فقد قيل عنه بأنه استجر إلى المؤامرة في اللحظة الأخيرة. وعلاوة على ذلك فإن

المتآمرين اتفقوا على التعاون مع النقيب جوّاد رسلان، وقد كان قائد موقع اللاذقية وقريباً لعائلة الأتاسي ومن حمص، ناهيك على أن قائد موقع حمص، النقيب شوكت، أبدى تعاطفه معهم أيضاً.

وفي ٢٤ شباط نفذ المتآمرون خطتهم وقد وضعوا في حسبانهم أن من المحتمل أن يلقوا المقاومة من ضباط الشرطة العسكرية وضباط المكتب الثاني الذين كانوا من اختيار الشيشكلي لضمان ولائهم له. وهكذا في صبيحة ذلك اليوم هتف النقيب الأتاسي إلى «قائد الشرطة العسكرية» وأرسله في مهمة تافهة إلى الريف، وطلب من قائد المكتب الثاني البقاء في بيته انتظاراً لزيارة من قائد الموقع له اللواء عمر تامر خان، ومن ثم احتل الانقلابيون محطة الإذاعة حيث أذاعوا منها نبأ ثورتهم. وفي صباح الخامس والعشرين من شباط أذاع راديو حلب «التهم الموجهة للشيشكلي» كما يلي:

> لقد شن حرباً ضروساً على الشعب... وكمم الأفواه بالحديد والنار، وحكم الشعب بالسياط والطلقات، واتخذ أخس إجراءات القمع وأكثرها وحشية ضد كل من تجاسر على النطق بأية لفظة... وأرهق أيضاً كواهل صغار الكسبة... بالضرائب الباهظة... وأودع، باسمه الشخصي، المبالغ الطائلة في البنوك العالمية... وافتتح لأخيه أكبر مركز للفسوق والميسر في دمشق وأطلق يده في إدارة عصابة لتهريب المخدرات... واحتكر البلد لنفسه من خلال شبكة واسعة مرعبة من الجواسيس (المكتب الثاني)... ومزق الجيش... إرباً إرباً... وصار الضابط الكبير يخاف من أصغر المراتب بين مرؤوسيه... خشية احتمال تجسسهم عليه.. وأخيراً كان الشيشكلي يريد لنا أن نبقى، نحن الجنود، عبيداً لإرضاء شهواته الدموية، بالعمل على قتل أولادنا وآبائنا وأمهاتنا وإخوتنا وأخواتنا... ونعلن... أن الشيشكلي معتد وغاصب، وأن حكمه ليس شرعياً... وندعو... المواطنين لإقامة نظامهم الجمهوري الشعبي والمعبود بأيديهم هم وبملء حريتهم المطلقة.

وفي الصباح أعلن موقعا حمص وحماة تأييدهما للثوار الذين كانوا قد هيمنوا سلفاً على حلب ودير الزور واللاذقية، ورداً على ذلك فما كان من الشيشكلي إلا أن أمر باعتقال عدة سياسيين وضباط سابقين في دمشق كعدنان المالكي، وباستنفار القطعات المسلحة المتمركزة في القابون وقطنا قرب العاصمة. وأما شوكت شقير، رئيس الأركان، فقد كان ينبّه بإلحاح إلى ضرورة توخي الحذر حرصاً منه على تفادي حرب أهلية. ولقد

بدأ وقتها يتضح رويداً رويداً أن القطعات العسكرية المتمركزة في جبل الدروز قد انضمت إلى الثوار. وهكذا قرر الشيشكلي، في اجتماع مع وزارته ورئيس أركان جيشه مساء الخامس والعشرين من ذلك الشهر، الاستقالة بدلاً من المجابهة. وفي بيان استقالته أنحى باللائمة على أولئك الضباط الذين «خضعوا للتأثيرات الحزبية» وعبر عن رغبته «بتجنب سفك الدماء». ومن ثم سافر براً إلى بيروت برفقة عدد من أقرب معاونيه حيث منح حق اللجوء إلى السفارة السعودية.

وعندئذ توجه رئيس الأركان، شقير، إلى السياسيين المدنيين الذين كانوا نزلاء سجون الشيشكلي في كانون الثاني وطلب منهم تشكيل حكومة. وبعد المداولات التي جرت في السادس والعشرين من شباط اتفق هؤلاء السياسيين على العودة إلى دستور عام ١٩٥٠ وعلى إعادة تعيين هاشم الأتاسي في منصب رئيس الجمهورية. وفي غضون ذلك كان لفيف من الموالين للشيشكلي قد أمسكوا بزمام المبادرة في دمشق. فهذا اللفيف الذي كان بقيادة عبد الحق شحادة، النقيب الذي كان سابقاً معاون رئيس الشرطة العسكرية في جيش الشيشكلي، والنقيب حسين حدة، الذي أصيب بجروح أثناء محاولة الاعتداء على حياة الشيشكلي في تشرين الأول عام ١٩٥٠ ، والعقيد برهان أدهم، رئيس الشرطة العسكرية بدمشق، تمكن من قيادة وحدات الشرطة العسكرية المسلحة حول العاصمة وبذلك استطاع الضغط على شقير.

ففي صبيحة السادس والعشرين من ٢٦ شباط اعتقل ذلك اللفيف شقيراً وأجبروه على الظهور في البرلمان الموالي للشيشكلي، ذلك البرلمان الذي طالب أن يحتل رئيسه، الدكتور مأمون الكزبري، سدة الرئاسة الشاغرة. وصدرت بعد ذلك الأوامر بإعادة اعتقال السياسيين الذين أطلق سراحهم شقير في اليوم السابق، الأمر الذي دفع بهم إلى اللجوء إلى حمص. ولما سمع الشيشكلي في بيروت بنبأ عودة أنصاره طلب إعادته بالطائرة إلى دمشق لاستعادة السلطة، ولكن اللبنانيين والسعوديين رفضوا السماح له بالعودة ومن ثم «نقلوه جواً إلى العربية السعودية رغماً عن أنفه». وأما عبد الحق وزملاؤه فسرعان ما فقدوا السيطرة على الموقف إذ إن مجموعة من الضباط المناهضين للشيشكلي جمعت شملها في دمشق، في الوقت الذي كان فيه راديو حلب يشن الهجمات الضارية على «القاتل» عبدالحق، ومنعت عبد الحق من السيطرة على كل القوات المتمركزة في دمشق. وفي صبيحة السابع والعشرين من شباط قامت وحدات القوة الجوية المتمركزة في المزة وانضمت إلى الثوار كما عمد المتظاهرون اليساريون إلى اجتياح البرلمان ومطاردة

نواب الشيشكلي، وبعد ظهر ذلك اليوم هاجم المتظاهرون أيضاً محطة إذاعة دمشق التي كانت تحت سيطرة جنود عبد الحق، وكانت حصيلة تلك المعمعة مقتل أو جرح أربعين مدنياً، وفي تلك الآونة أقر الموالون بالهزيمة وطالبوا شقيراً أن يخبر الثوار بتوقفهم عن مساندة حكومة الكزبري.

وفي صبيحة الثامن والعشرين من ذلك الشهر أذاع راديو دمشق سلسلة من البيانات التي أعلنت عن استقالة الكزبري وعن عودة الجيش «لممارسة واجباته المألوفة». وفي ذلك المساء عمدت قوات موالية للشيشكلي، ولربما بعض الشيوعيين ممن كانوا يسعون لزعزعة استقرار الوضع، لتنفيذ «بعض عمليات القنص المتفرقة» التي أدت إلى خسائر خمسين شخصاً قبل قمعها «بإجراءات مضادة صارمة». وبالنتيجة ترك الضباط الموالون مناصبهم ليحتلوا مناصب أخرى كمساعدين للملحقين العسكريين في الخارج ودخلت حكومة الأتاسي العاصمة رسمياً في الأول من آذار.

لقد كانت الحكومة الجديدة موضع ترحيب حار من العراق الذي نعت نظام الشيشكلي «بالنظام البغيض والاستبدادي» وأعلن أن «انتصار هاشم الأتاسي انتصار لقوى الخير في سورية». ولكن من سخرية القدر على ما يبدو أن الإطاحة بالشيشكلي كانت بمعزل عن الجهود الحثيثة التي بذلها العراق وذلك لأن الكولونيل صفا وزملاءه لم يكن لهم أي دور يذكر في انقلاب شباط، فمريويد والرفاعي زج بهما الانقلابيون في السجن في حمص لدى عودتهما خلال الانقلاب في واقع الحال، لأن الدافع الذي دفع بالضباط لقيادة الانقلاب كان معارضتهم الشخصية للشيشكلي، علاوة على أنهم تلقوا المساندة من ضباط آخرين «لأسباب بيروقراطية وتنظيمية فضلاً عن الأسباب السياسية أيضاً». وعلى الرغم من رواج الإشاعات عن المساعدة العراقية لثوار حلب فليس هنالك أي دليل قاطع على ذلك حتى الآن. ومع أن بعض المصادر العراقية قد ادعت لاحقاً المسؤولية عن إزاحة الشيشكلي، فإن من المرجح أن تكون قد عملت على الاستفادة من وضع موات بعد انهيار مخططها الثوري الذي أودى بعدد من السياسيين المدنيين وبعد انهيار التمرد الدرزي. فالعراقيون، كما استنتج غلوب باشا «أناس أخراق إلى حد غير معقول بحيث أن مؤامراتهم تبوء بالفشل دائماً».

إن العراق لم يكن بالحكومة الوحيدة التي أخذتها ثورة الجيش بحلب على حين غرة، فالمسؤولون الفرنسيون كانوا في غاية السرور لتصرف الشيشكلي بوحي تحذيراتهم

حين عاجل المتآمرين الموقعين على (الميثاق الوطني) وتغدى بهم قبل أن يتعشوا به. ولكن ظهور الثوار المفاجئ في حلب فتح أوسع الأبواب أمام احتمال عودة المشايعين للعراق مما جعل الفرنسيين يهرعون لمساندة ضباط عبد الحق بالمساعدات المالية. والجدير بالذكر أن المسؤولين السعوديين فعلوا الشيء نفسه أيضاً، إذ في صيف عام ١٩٥٣ ثمة شخصيات سعودية كبيرة انهمكت شخصياً بتوزيع الرشاوى المالية لمقاومة حركة صفا، وبعد الهروب المفاجئ للشيشكلي إلى بيروت وزع المسؤولون السعوديون مبالغ مالية وصلت إلى حد ٣٠٠٠٠٠ ليرة سورية على المتعنتين من أنصار الشيشكلي في محاولة لإطالة أمد مقاومتهم.

ولكن كل هذه الجهود ذهبت أدراج الرياح مثلما تجلى لاحقاً لأن كفة الميزان السوري ترجحت باتجاه العراق من جديد، كما حدث بالضبط بعد سقوط الزعيم.

الفصل الرابع

سورية بين ناصر والغرب ١٩٥٤ ـ ١٩٥٦

إن سقوط الشيشكلي أدى إلى عودة حكومة دستورية بقيادة السياسيين المدنيين الذين أطاح بهم الشيشكلي في عام ١٩٥١ . ولكن سلسلة متوالية من الحكومات الضعيفة والقصيرة الآجال لم يكن بالأمر الذي يفضي إلى الاستقرار. فديكتاتورية الشيشكلي لم توحد الفئات السياسية في سورية بل كل ما فعلته كان لايعدو طمس خلافاتها ليس إلا. وفي الفترة التي أعقبت رحيله كان من الواضح أن التحالفات الهشة بين القيادات التقليدية، المتمثلة بالحزبين الوطني والشعب، لم يكن بمقدورها أن تتصدى لتحدي حزبي البعث العربي الاشتراكي والقومي الاجتماعي السوري اللذين كانا أفضل تنظيماً من الحزبين القديمين. وأما الشيوعيون والإخوان المسلمون فلم يكن دور أي من هذين الفريقين أكثر من دور المساندة حين وصل الأمر إلى حالة الحسم بين البعثيين والقوميين السوريين في ذلك الصراع الذي أدى إلى تهميش دور السياسيين من الحرس القديم. فهذه الصراعات كانت تدور لا في البرلمان والشوارع وحسب بل وضمن صفوف الجيش أيضاً. لقد خرج الجيش من أحداث شباط عام ١٩٥٤ ممزقاً ومنقسماً على نفسه من جراء التحزبات السياسية فيه. وعلاوة على ذلك فإن كل الأحزاب السياسية طفقت تدرك أهمية السيطرة على العسكريين لأنها تتيح لها استخدام كل ثقل المكتب الثاني والمحاكم العسكرية ضد خصومها.

وفي ظل هذه الحالة من عدم الاستقرار تعرضت سورية لمختلف أنواع النفوذ الخارجي، لا بل وأكثر تعرضاً له من ذي قبل. وبما أن كل تلك الصراعات الدولية الثلاثة، التي وقعت سورية في شراكها، كانت تستعر إلى حالة من الغليان فإن سورية صارت هدفاً للتدخل والتخريب الأجنبيين أكثر من ذي قبل أيضاً.

إن التصارع العربي للهيمنة على سورية ازداد حدة ببروز التيار الناصري. فتنطح عبد الناصر لقيادة العالم العربي واجه مقاومة عنيفة من قبل حكومتي العراق ولبنان، بيد أن القوى الموالية للتيار الناصر في سورية تمكنت من أن تكون لها اليد العليا شيئاً فشيئاً.

وأما الصراع العربي الإسرائيلي فقد بدأ يستعر جراء تلك الاستراتيجية التي كانت تعتمدها إسرائيل والتي كانت تتمثل بتصعيد الانتقامات العسكرية ضد جاراتها العربيات رداً على تسلل الفلسطينيين من حدودها إلى إسرائيل، الأمر الذي بلغ ذروته بغزو سيناء في تشرين الأول عام ١٩٥٦ . إن الاصطدامات المتواترة قد ألهبت المشاعر على المسرح السياسي العربي بشكل جعل الأحزاب الراديكالية تستفيد منها أكثر من الأحزاب الأخرى، ولذلك فإن التخوف من العدوان الإسرائيلي ساعد في سورية قضية أولئك الناس الذين كانوا يسعون للاحتماء تحت مظلة مصر والاتحاد السوفياتي.

وبحلول منتصف الخمسينات (١٩٥٠) دخلت القوى العظمى في أعماق أتون الحرب الباردة. فالبريطانيون والأمريكيون صاروا وقتها يبذلون الجهود الحثيثة لاحتواء الاتحاد السوفياتي ولذلك فإنهم عمدوا لتشكيل حلف بغداد، بيد أن القوى الغربية كانت منقسمة على نفسها جراء التزامات متباينة. فالبريطانيون حافظوا على علاقاتهم المتينة بالهاشميين في الوقت الذي كانوا فيه على نزاع مع مصر بقيادة ناصر ومع العربية السعودية بقيادة الملك سعود. وفي حين أن الولايات المتحدة كانت تكن المشاعر المتضاربة حيال ناصر وكانت على علاقات طيبة مع السعوديين، فإن التزامها بإسرائيل كان يقض عليها المضاجع. وأما الفرنسيون فقد عرضوا أنفسهم في غضون ذلك إلى الغيظ الأنكلو-أمريكي نظراً لاتخاذهم طريقاً مستقلاً بهم في المشرق. ومع أنهم تعاونوا مع البريطانيين ضد ناصر إلا أنهم ما بدأوا يشاطرون البريطانيين والأمريكيين وجهات نظرهم حيال الخطر الشيوعي في سورية إلا في عام ١٩٥٦ . وفي تلك الآونة كان الاتحاد السوفياتي قد نأى بنفسه عن السياسية الخارجية العقائدية التي كان يمارسها ستالين وبدأ يعتبر الشرق الأوسط كساحة حيوية للمواجهة بين القوى العظمى. وهكذا فإن موسكو سعت لاختراق سياسة الاحتواء، إلى بسط نفوذها في المنطقة باستخدامها طعم مبيعات الأسلحة لكي تجذب إليها كلاً من مصر وسورية.

فهذه الساحات الثلاث للصراع الدولي اقترنت بعدم الاستقرار على المسرح الداخلي السوري وأدت كلها إلى قيام وضع متفجر. إن مختلف الأجهزة الأمنية، التابعة لدول الشرق الأوسط وللقوى العظمى، كانت كل منها تسعى لكي تفرض على سورية

حكومة موالية لدولتها. فخلال عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٥ استخدمت مصر والعربية السعودية نفوذهما لجر سورية بعيداً عن العراق وللدخول في حلف منافس لحلف بغداد. فالتوجه السوري باتجاه اليسار ومشايعة التيار الناصري وطد أركانه حين هزم البعث الحزب الاجتماعي القومي السوري هزيمة نكراء في أعقاب اغتيال المالكي في نيسان عام ١٩٥٥ ، وعلاوة على ذلك فإن الاغتيال وسم افتتاح العداوات المسلحة فيما بين الحزب الاجتماعي القومي السوري وبين الأحزاب المعادية له. فخلال عامي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ تكشفت جهود الغرب، العلنية منها والسرية، على أنها عاجزة عن الوقوف بوجه المد اليساري بالنظر لتسارع الهجمات الإسرائيلية التي قذفت بسورية إلى أحضان مصر والاتحاد السوفياتي. وأما الرد العراقي والبريطاني فقد تمثل بدعم المعارضة السورية في عملية سرية كبيرة خلال عام ١٩٥٦ ، ولكن الفشل الذي منيت به هذه المؤامرة لم يخلص إلا إلى تعزيز خصوم تلك المعارضة.

مبدأ الصراع

حين تسنم هاشم الأتاسي السلطة كرئيس للجمهورية في آذار عام ١٩٥٤ طلب من صبري العسلي، الأمين العام للحزب الوطني، أن يشكل تلك الوزارة التي ضمت في عضويتها أفراداً من حزبي الوطني والشعب. وأما شوكت شقير فقد بقي في منصبه كرئيس لأركان الجيش على الرغم من عودة الكثيرين إلى جيشه من أولئك الضباط اليساريين الذين سرحهم الشيشكلي، والذين من أبرزهم كان عدنان المالكي الذي أضحى رئيس شعبة العمليات. فالمالكي، الذي وصفه معاصروه والمؤرخون بأنه ذلك الضابط الفذ في زمانه، كان يمارس نفوذاً كبيراً لايتناسب البتة مع رتبته العسكرية، ولكنه كان في الوقت نفسه شديد التواضع إلى الحد الذي منعه من الإغراء بخلافة شقير في منصبه. وعلى الرغم من تعاطف المالكي مع حزب البعث العربي الاشتراكي فإنه انصاع للقيادة المدنية التي قاد بها معروف الدواليبي وزارة الدفاع. وأما قيادة الدرك، التي كانت منذ زمن طويل موضع النزاع بين المدنيين والعسكريين، فقد عادت إلى وزارة الداخلية. واحتجاجاً على هذا النكران للذات عمد العديد من الضباط، ممن كانوا موالين لحزب البعث العربي الاشتراكي وممن انخرطوا في الثورة على الشيشكلي، لإعداد انقلاب آخر. لقد كان النقباء مصطفى حمدون وعبدالحميد السراج وطعمة العوض الله هم المتآمرون الرئيسيون، ولكنهم عوملوا باللين لدى اكتشاف خطتهم وكان نصيب الضابطين

الأخيرين تعيينهما كملحقين عسكريين في باريس والقاهرة على التوالي.

وأما في مضمار السياسة الخارجية فإن حكومة العسلي دخلت في محادثات مع العراق حول الاتحاد مما أغضب مصر والعربية السعودية - وجعل رد فعلهما عنيفاً. فالملحق العسكري المصري المقدم جمال حماد، بذل قصارى جهده لإقناع الضباط في الجيش بمقاومة الاتحاد، كما أن الحجج التي ساقها، والتي كان مؤداها أن الضباط السوريين سيفقدون المراكز القيادية في جيش اتحادي، وجدت لها آذاناً صاغية. وفي تلك الآونة نفسها طفق السعوديون بتسريب الأموال إلى السياسيين السوريين وإلى الصحافة السورية المسترشية بغية تحريك المشاعر المعادية للعراق. فما كان من حكومة العسلي إلا أن شنت بدورها حملة صحافية على مصر للتنديد بنظامها العسكري القمعي واتهامها لها بمساندة حركة الشيشكلي المدعوة بحركة التحرير العربية. ولكن على الرغم من تلك الحملة فإن الجهود المصرية والسعودية أفلحت في تخفيف الحماسة لإقامة الاتحاد المذكور.

ولما شعر العراق بالإحباط من جراء هذا المأزق بدأ يشجع صنيعته السابقة الكولونيل صفا للإعداد لانقلاب وبما أن الكولونيل صفا وجد نفسه على الهامش منذ عودته إلى سورية فما كان بحاجة إلى كثير من التشجيع على الرغم من أن القيادة العليا للجيش رفضت إعادته إلى الجيش لشكوكها بعلاقاته الوطيدة مع العراق ومع دولة أجنبية غير عربية. وهكذا بدأ يتآمر مع عدة ضباط لإزاحة شقير والحلول محله كرئيس للأركان العامة. ولكن المتآمرين ما إن نشروا بضعة بيانات وبعض المقالات في الصحف حتى انكشف أمرهم وتم اعتقال ستة ضباط وحوالي ستين عسكرياً من رتب مختلفة في ١٨ حزيران واتهامهم بالتحضير للقيام بانقلاب. وفي ذلك اليوم نفسه سقطت حكومة العسلي وأحد أسباب سقوطها كان، إلى حد ما، معارضة القيادة العليا للجيش لموقفها الموالي للعراق. فالاعتقالات التي تناولت صفا وزمرته كانت موقوتة على الأرجح لتذكير ضباط الجش والسياسيين، في آن واحد معاً، بأن القيادة العليا كانت تعارض أية خطوة عجولة باتجاه العراق.

لقد حلت محل حكومة العسلي حكومة مستقلة برئاسة سعيد الغزي الذي أعلن أن الهدف الوحيد لحكومته يتمثل بإجراء الانتخابات النيابية في آب القادم. ولكن صادف أن تأجلت الانتخابات حتى نهاية أيلول حيث تكشفت النتائج عن توجه سوري مغاير لتوجه الأحزاب السياسية التقليدية ومناصر لحزب البعث العربي الاشتراكي الأكثر عقائدية والأحدث من تلك الأحزاب، ومؤيد لأولئك المستقلين المعروفين بتوجهاتهم الوطنية

والمعادية للغرب في بعض الحالات. وأثناء الانتخابات حاول العراقيون استعادة موقعهم بتمويل المرشحين في الشمال السوري المتعاطف تقليدياً معهم، واعتمدوا على حسني البرازي الذي دفعوا له في أغلب الظن ثلاثين ألف ليرة سورية لمناصرة قضيتهم وقيادتها. ولكن الفرنسيين الذين مولوا خالد العظم الموالي لهم، كانوا على ما يبدو أكثر نجاحاً من العراقيين. ولذلك فإن الحكومة التي انبثقت عن تلك الانتخابات كانت تعكس رغبات الجيش، تلك الرغبات التي كانت تتماشى مع رغبات فرنسا، أي كانت تتألف من «مستقلين ضعفاء أو من وطنيين يساريين... ممن كانوا يكفلون انقسام الوزارة الجديدة على نفسها انقساماً يجعلها عاجزة عن التصدي لاستقلالية الجيش... أو عن الإقدام على خطوات تضر بمصالح الجيش (كالاتحاد السوري العراقي على سبيل المثال). ومن الجدير بالذكر أن أكثر الكتل البرلمانية تلاحماً كانت الكتلة التي كان يقودها أكرم الحوراني ولو أنها لم تكن أكبرها.

إن بروز اليساريين في البرلمان ذلك البروز القوي جعل الذعر يدب في واشنطن ولندن، ولكن قلقهما الأساسي كان يتأتى من السياسة الفرنسية التي كان يبدو عليها مساعدة البعثيين والشيوعيين. فالنظرة إلى الجيش السوري كانت نظرة «المعقل الفرنسي» نظراً لاحتكار فرنسا تزويده بالأسلحة وإجراء الدورات التدريبية له، علاوة على ممارسة الفرنسيين نفوذهم في العالم الأكاديمي وفي الصحف التي كان يقدمون لها الرشاوى كيلا تتعرض لبحث السياسات الفرنسية في شمال أفريقيا. لقد كان الشغل الشاغل للفرنسيين يتجسد، كما كان دائماً وأبداً، في الحفاظ على «موقعهم الخاص» في سورية وفي اعتراض أي تحرك باتجاه العراق، ولذلك فتحقيقاً لهذه الغاية كانوا يدعمون الجيش والعظم سواء بسواء، الأمر الذي كان يضايق وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الخارجية البريطانية لأن العظم كان قد تعاون تعاوناً وثيقاً مع بعثيي الحوراني وشيوعيي بكداش خلال حملة الانتخابات.

وعلى الرغم من أن المصالح المعادية للعراق علا شأنها أثناء الانتخابات فإن الصراع على السلطة عاد وانتقل بالنتيجة إلى الجيش. ففي مطلع تشرين الأول جاء الكولونيل محمود شوكت، وقد كان ضابطاً من أنصار العراق والحزب القومي الاجتماعي السوري، وأخبر سفارة الولايات المتحدة عن خطط يعدها ضباط مناوئون للمالكي ولحزب البعث العربي الاشتراكي بهدف تنصيب قيادة عسكرية جديدة، بيد أن السفارة رفضت التورط بهذا الأمر كما أن المالكي اقتص من عدة ضباط من المتورطين. وأما رفاق

شوكت، ممن كان بينهم الكولونيل غسان جديد وهو الضابط القومي الاجتماعي السوري، فقد حاولوا القيام بهجوم مضاد دفاعاً عن أنفسهم بإقناع شقير أن يبعد الضباط البعثيين، من أمثال مصطفى حمدون، إلى خارج سورية.

الحلف العراقي التركي

في ١٣ كانون الثاني عام ١٩٥٥ صدر بيان مشترك عراقي تركي يقترح إبرام اتفاقية دفاعية. ولقد تم إبرام تلك الاتفاقية في ٢٤ شباط وصارت تدعى، بعد انضمام بريطانيا إليها في نيسان، بحلف بغداد الذي وضع السياسة المحلية السورية في رأس قائمة اهتماماته بتلك المنطقة. وإن الدسائس الضيقة الأفق التي كان يحيكها الضباط والسياسيون السوريون جاءت لتنطوي على أهمية قصوى بالنسبة للدول العربية والغربية في ذلك الوقت الذي كان فيه حلف بغداد يعيش حالة المخاض.

ومنذ انهيار مخططات البريطانيين والأمريكيين لإقامة منظمة دفاعية شرق أوسطية في عام ١٩٥٣ بدأوا يعملون معاً لإقامة تجمع من دول المنطقة ليكون «حزاماً شمالياً» متاخماً للاتحاد السوفياتي لاحتواء أي تهديد سوفياتي محتمل للشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا. ولذلك فإن التحالف بين تركيا والعراق كان سيوفر الأساس لهذا التجمع الذي كان من المأمول انضمام دول عربية أخرى إليه. وبما أن هذا الحلف كان يساند العراقيين وكان موجهاً ضد الاتحاد السوفياتي البعيد لا ضد الخطر المباشر لإسرائيل، فقد كان لزاماً على المصريين والسعوديين معارضة الحلف ولابد. فناصر، الذي كان قد أزاح الجنرال نجيب في نيسان عام ١٩٥٤ ، استغل هذه المناسبة للتستر تحت عباءة الدعوة لوحدة العرب كلهم. فلقد كان يقاوم مانعته بالمؤامرة الإمبريالية الجديدة وصار يتنطح لقيادة المنطقة بالدعوة لسياسة الحياد التي كانت ستنضم إليها الدول العربية تجمع أمني جماعي بقيادة مصرية تحت مظلة الجامعة العربية.

وهكذا أضحت سورية مرة ثانية مركزاً للتجاذب العنيف بين معسكرات متناحرة، بيد أن الفارق الوحيد كان هذه المرة يتمثل في أن المعركة التقليدية بين الهاشميين وخصومهم خبا أوارها أمام احتدام المعركة بين الحملة الصليبية المعادية للشيوعية من قبل الغرب وبين الدعوة السحرية التي كان يتبناها ناصر للوحدة العربية.

فأول ضغط جاء من تركيا والعراق اللذين حاولا استغلال الانقسامات بين تجمعات الضباط السوريين بغية تنصيب حكومة موالية لقضيتهما حين بات من الواضح لسفارة

الولايات المتحدة، في أواخر كانون الثاني عام ١٩٥٥ ، أن «ثمة زمرة من المدنيين وضباط الجيش موالية على العموم لتوثيق العلاقات السورية العراقية... بادرت إلى القيام بعمليات فعالة». فعلاوة على الكولونيل شوكت كان المتآمرون الأساسيون نذير فنصة، نسيب المرحوم حسني الزعيم وصاحب صحيفة «الناس» الموالية للغرب، وحسني البرازي وحسن الحكيم، والسفير السابق إلى لندن إدمون حمصي، الذين صاروا يسعون وقتها لعودة إبراهيم الحسني الذي كان لايزال ملحقاً عسكرياً في روما. ولقد ادعى هؤلاء المتآمرون بأنهم جندوا لقضيتهم بعض الضباط الكبار في حلب وحمص والقنيطرة، وبأنهم أقاموا العلاقات مع عدنان الأتاسي، ابن رئيس الجمهورية. ومن الجدير بالذكر أن هذه الزمرة كانت تتلقى الإعانات المالية من الوزير العراقي في دمشق عبد الجليل الراوي. وفي ٢٦ كانون الثاني تم الإعلان عن تشكيل حزب جديد هدفه الوحدة مع العراق. وعلى الرغم من أن قيادات هذا الحزب كانت من سياسيين من ذوي المرتبة الثانوية ومن بعض المسؤولين السابقين، فقد كان من الواضح أن زمرة فنصة هي التي كانت تقف خلفه.

لقد كانت تركيا مهتمة أيضاً «بالجنوح الحيادي العام في سورية» ولذلك فإنها عقدت عزمها على «تأمين» الإنضمام السوري لبيان بغداد... ولو بالإقدام على اتخاذ تدابير استثنائية إذا اقتضت الضرورة». وهكذا بدأ ملحقها العسكري في دمشق بإقامة الصلات مع الضباط المتعاطفين والدعوة لاستبدال رئيس الأركان شقير مقترحاً، على وجه التخصيص، اللواء أنور بنود أو العميد سعيد حبي. وفضلاً عن ذلك فإن هذا الملحق العسكري، الذي عبر عن سخطه على المكائد الفرنسية في المشرق مما كان يسيء للمصالح الغربية، وعد زمرة فنصة بتقديم مساندته لها.

إن الولايات المتحدة قد رحبت بهذه الجهود وصارت سفارتها خلال عام ١٩٥٤ تولي المزيد من الاهتمام لذلك «التوجه الموالي للسوفيات والمعادي للغرب في الصحافة السورية» ولتلك «الحملة الصحافية المريرة التي ما كان لها نظير من قبل ضد الولايات المتحدة». وفي الوقت الذي كانت تقر فيه السفارة أن هذا الوضع عائد أساساً لمساندة الولايات المتحدة لإسرائيل ولمساندة السوفيات للعرب في الأمم المتحدة، فإنها خلصت أيضاً إلى الاستنتاج بأنه كان ثمرة «المعونات المالية للصحافة ولغير ذلك من الأنشطة السوفياتية في مضمار الدعاية». وبعد أن قدّر دبلوماسيو الولايات المتحدة وضباط وكالة المخابرات المركزية (CIA) أن ثلاث عشرة نشرة سياسية سورية من النشرات الثماني والثلاثين كانت «كلها أو بعضها تحظى بالدعم المالي السوفياتي أو بالدعم المالي من

الحزب الشيوعي المحلي، بدأوا يبحثون الاقتراحات عن الخوض في غمار تمويل مضاد. وعلى الرغم من أن (مكتب المعلومات الأمريكي) قدّم بعض المساعدات للصحف «الموضوعية» فقد جاء التحذير من القيام بعملية واسعة النطاق على هذا النحو على أساس أن مثل هذه العملية كان من المحتمل لها أن تكون بلا جدوى مالم تتغير سياسة الولايات المتحدة حيال فلسطين. وفيما يتعلق بالسياسة السورية على نحو أعم فإن وزارة الخارجية الأمريكية أبدت الأسف في كانون الأول عام ١٩٥٤ على أن «سورية... تعتمد قلباً وقالباً سياسة حيادية مشحونة بالعداء العنيف للغرب». وإن مبعوث الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة أخبر وزير الخارجية دالاس أن «الطريقة التي تتصرف بها سورية في الأمم المتحدة تدل على أنها تدور في الفلك السوفياتي».

ولذلك فحين اتصل فنصة وزمرته بالسفارة الأمريكية طلباً للمساعدة استقبلوا استقبالاً حاراً وأوصى السفير (موس) بضرورة إعطائهم «تشجيعاً متميزاً في الوقت الملائم»).

وأما القوى المؤيدة لحلف بغداد فقد واجهت ضغوطاً مضادة كبيرة من قبل المصريين والسعوديين والفرنسيين. فحكومة فارس الخوري، التي قعدت في دست السلطة بدمشق منذ الانتخابات، كان رد فعلها لطيفاً على البيان المشترك التركي العراقي، وفي إحدى مؤتمرات رؤساء الوزارات في الجامعة العربية في نهاية كانون الثاني، رفض الخوري أن يدين علناً سياسة نوري السعيد، الأمر الذي أدى إلى تسعير غضب خصوم الاتفاق التركي العراقي الداخليين منهم والخارجيين إلى الحد الذي جعلهم يحشدون قواهم لإسقاط الحكومة التي سقطت في ٧ شباط. ومع أن السبب الرئيس لانهيار الحكومة كان «المنافسات الشخصية التي زادت الطين بلة على العلاقات بين الحزبين المتحالفين»، فإن الرئيس الأتاسي كان يصر على أن الضغط السعودي والمصري والفرنسي قد لعب دوراً هاماً أيضاً. ولقد كان يسوق الحجة على أن «عملاء السعوديين كانوا الأكثر إزعاجاً لأنهم كانوا يشجعون الرئيس السابق القوتلي، الذي كان قد عاد في تلك الآونة إلى سورية، وبعض نواب العشائر على تنسيق حملتهم لتدمير وزارة الخوري. وأما التقارير الأخرى فقد أوردت أن السعوديين قد أنفقوا ستمائة ألف ليرة سورية لإقالة وزارة الخوري. والجدير بالذكر في هذا السياق أن وزارة الخارجية الأمريكية كانت تتعاطف مع الأتاسي مما جعلها تسعى لكبح جماح الفرنسيين ولكن دون جدوى.

لقد استلم صبري العسلي رئاسة الوزارة من جديد، ولكنها كانت وزارة تحت هيمنة اليساريين، فخالد العظم صار وزيراً للخارجية وبدأ يتعاون التعاون الوثيق مع اليساريين أملاً بالحصول على مساندتهم للوصول إلى رئاسة الجمهورية. وأما الحوراني والبعثيون فقد كانوا سعداء للتعاون معه طولما كان يحذو حذوهم في مناهجهم السياسية. وللتو مضت قدماً المفاوضات مع مصر وفي ٢ آذار وقع المسؤولون السوريون والمصريون بياناً مشتركاً يرفضون فيه حلف بغداد لصالح قيام ميثاق دفاع عربي. وبعد أربعة أيام انضمت سورية لمصر والعربية السعودية في الإعلان عن قيام «اتحاد فيدرالي» يشتمل على قيادة عسكرية موحدة. وعلى الرغم من أن هذا الاتحاد، الذي كان معروفاً باسم «الميثاق المصري السوري السعودي»، كان ينطوي على مضمون عملي طفيف، فإنه زاد في تصعيد المخاوف الغربية ودفع بسفارة الولايات المتحدة لإطلاق الحجة القائلة أن «استمرار حكومة العسلي يجعل المخاطر تحيق بمصالح الولايات المتحدة من خلال توفير الفرصة للشيوعيين المتسللين إلى صفوف حزب البعث العربي الاشتراكي أن يهيمنوا على المفاصل الأساسية للسلطة في غضون أشهر قليلة».

فالمتحمسون لتوقيع الميثاق كانوا العظم وشقير رئيس الأركان وأعوانهما العسكريين كالسراج وأقرانه الذين هددوا بتنفيذ انقلاب إن أحجمت الحكومة عن التصديق على الميثاق المذكور، ولكن الرئيس الأتاسي، في محاولة منه لمقاومتهم، اتجه صوب العراقيين والأتراك طلباً للمساعدة. ولما كان الذعر قد حلّ بالعراقيين فقد وعدوا بغزو سورية و«تنصيب حكومة شرعية» إن حاول اليساريون تنفيذ تهديدهم، ولكن الولايات المتحدة وبريطانيا حذرتا بغداد على وجه السرعة وعبرتا عن معارضتهما لمثل تلك الخطوة التي تزعزع الاستقرار، ولذلك كان الأتاسي مضطراً لمسايرة اقتراحات الميثاق المصري السوري السعودي. وعلى الرغم من تخفيف حدة المخاوف العراقية نظراً للتقدم البطيء الذي كانت عليه المفاوضات حيال تحقيق الميثاق، فإن شقيراً والمالكي عمدا لتشديد قبضتيهما على الجيش بكل الوسائل. وفي منتصف نيسان تم اعتقال الكولونيل محمد معروف، وقد كان زميلاً سابقاً لصفا، ومحمد سليمان الأحمد، الذي كان نائباً سابقاً من نواب الحزب الوطني، كما كان التسريح من الجيش مصير عدة ضباط من الموالين للعراق أو للحزب القومي الاجتماعي السوري بمن فيهم غسان جديد القومي الاجتماعي السوي، ومحمود الرفاعي الذي كان فيما مضى رئيس جهاز الأمن لدى الحناوي.

اغتيال المالكي

لقد انفجر الصراع على السلطة في صفوف الجيش واتخذ طابع العنف في يوم الجمعة الواقع في ٢٢ نيسان حيث كانت القيادات العسكرية العليا مجتمعة في الملعب البلدي بدمشق لتكريس ذلك اليوم لتشجيع فريق كرة القدم في الجيش في مباراة فريق زائر من خفر السواحل المصري. فشقير والمالكي والسفير المصري علاوة على سفراء آخرين وكبار الضباط العسكريين كانوا يجلسون بعضهم مع بعض فوق منصة الشرف في السرادق المسقوف، وتحت حراسة مفرزة من الشرطة العسكرية ذوي القبعات الحمراء. وأثناء المباراة، وبالتحديد في الساعة الرابعة والأربعين دقيقة عصر ذلك اليوم، هبط من على المنصة رقيب في الشرطة العسكرية، وصوب مسدسه وأطلق طلقتين في جسد المالكي من الخلف، وللتو تقريباً قُتل الكولونيل ومن ثم صوّب الرقيب المسدس على رأسه ولكن المسدس تعطل ولم ينطلق. فما كان من الرقيب إلا أن سحب مسدساً آخر وأطلق النار على نفسه ومات. وفي الهرج والمرج تلكأ رجال الأمن الآخرون في التصرف، على نقيض شقير الذي «ولى الأدبار خلسة في سيارة خاصة»، وعلى نقيض السفير الروسي الذي قفز من على حاجزٍ ارتفاعه أربعة أقدام ونصف هربا من مسرح ذلك الحدث.

وفي غضون ساعات قلائل أذيع أن يونس عبد الرحيم، الذي نفذ الاغتيال، كان عضواً في الحزب القومي الاجتماعي السوري. ولسرعان ما تم اعتقال عضوين آخرين من الحزب المذكور هما الرقيبان بديع مخلوف وعبد المنعم دبوسي اللذان كانا أيضاً على مسرح الأحداث ليعملا على معاونة يونس. وخلال الأيام القليلة اللاحقة شن السراج، الذي كان قد عينه من قبل في شباط شقير لرئاسة المكتب الثاني، حملة اعتقالات واسعة على الضباط والمدنيين المنتمين للحزب الآنف الذكر لأن البعثيين والقيادة العسكرية ألقوا اللوم والمسؤولية على هذا الحزب.

لقد كان اغتيال المالكي مصدر جدل في السياسة السورية ولايزال حتى هذا اليوم. فالعسكريون السوريون والبعثيون كرسوه كبطل شهيد مات دفاعاً عن قضيتهم إذ خلال صلاة الجنازة في الجامع الأموي بدمشق القديمة في الثالث والعشرين من نيسان أبّنه شقير قائلاً أن «الجيش بأسره يحمل روح عدنان». وإبان كتابتي هذا الكتاب شاهدت بأم العين أن التمثال الضخم للعقيد المالكي، الذي يشرف على ضريحه، يطل على المنزل الشخصي للرئيس حافظ الأسد في دمشق. ولكن تاريخ تلك القضية تعرض لإعادة الكتابة في

الوقت نفسه كي يتلاءم مع الوقائع السياسية الراهنة. فالمدعي العام، الذي كان موالياً للبعثيين، اتهم في الخمسينات الحزب القومي الاجتماعي السوري كله بحادثة القتل، بيد أن مصطفى طلاس، وزير دفاع الأسد، كان يسعى مؤخراً لتبرئة ساحة الحزب من التهمة بالإشارة إلى أن زعيم الحزب قد تصرف لترتيب تلك العملية دون مصادقة الحزب، وإلى أن مصر كانت وراء الاغتيال لابل وحتى السراج نفسه. وبما أن الشراذم الباقية من الحزب متحالفة مع النظام السوري في هذه الآونة فإن الدوافع لإعادة كتابة التاريخ الرسمي تتجلى على أوضح ما يكون.

وهكذا فإن هذه القضية جديرة بالتمحيص بشيء من التفصيل لسببين اثنين أولهما: تصحيح السجل التاريخي وثانيهما: أن الاغتيال وما تلاه من اضطهاد للحزب القومي الاجتماعي السوري كان لهما أثر راسخ على أمر الصراع على السلطة داخل سورية.

إن الضباط الموالين للبعثيين والضباط اليساريين اغتنموا فرصة الاغتيال لتشويه سمعة الحزب القومي الاجتماعي السوري، وذلك يجب النظر إلى المحاكمات التي تلت الحادث من هذا المنظور على الرغم من أنها توفر، في الوقت نفسه، منطلقاً للمؤرخ. فالمدعون العسكريون زعموا وقتها أنهم اكتشفوا الدليل على أن الاغتيال كان الخطوة الأولى في انقلاب من تدبير الحزب المذكور لصالح العراق والولايات المتحدة. ولذلك ففي ٢٩ حزيران وجه المدعي العام العسكري التهمة لثمانية وستين فرداً من أعضاء الحزب: كانت تهمة واحد وثلاثين منهم تتعلق بالاغتيال، في حين أن تهمة الآخرين كانت على علاقة بأنشطتهم كأعضاء في الحزب. ولكن كما قال دبلوماسيو الولايات المتحدة فإن الدليل الفعلي لم يتناول إلا أربعة أفراد من الواحد والثلاثين المتهمين بالتورط في الاغتيال، في حين أن مقاضاة البقية كانت لانتسابهم إلى الحزب القومي الاجتماعي السوري. وهكذا ليس من المستغرب أن تكون المحاكمات قد اتخذت طابع المحاكمات الصورية على الطريقة السوفياتية أكثر من طابع الإجراءات القانونية، وأن تكون «مسخاً للعدالة» فمثلاً الحظر الذي تناول الحزب القومي الاجتماعي السوري كمنظمة غير مشروعة لم يصدر إلا بعد مضي زمن طويل وكان ذا مفعول رجعي بهدف التعامل مع أعضاء الحزب، وعلاوة على ذلك فإن معظم المتهمين أنكروا اعترافاتهم الخطية التي أدلوا بها في المحكمة وقالوا أنها انتزعت منهم عنوة تحت سطوة التعذيب.

لقد جاء في الاتهام أن غسان جديد كان العقل المدبر للمؤامرة، مشيراً بذلك إلى أنه كان، كيونس، إنساناً علوياً من قرية القرداحة. وإن جورج عبد المسيح (رئيس

الحزب) واسكندر شاوي (عضو برلماني ومنفذ الدفاع في الحزب) وسامي خوري (المنفذ الثقافي) وفؤاد جديد (شقيق غسان) اتهموا جميعهم بتدبير المؤامرة وحكم عليهم بالإعدام. وأما مخلوف ودبوسي، اللذان كانت مهمتهما إطلاق النار على المالكي في حالة فشل يونس، أو إطلاق النار على يونس في حالة عدم إقدامه على الانتحار، فقد حكم عليهما بالإعدام أيضاً.

وخلال المحاكمة فإن الادعاء والصحافة اليسارية بذلا جهوداً حثيثة لربط المتهمين بالقوى الأجنبية، ولا سيما بالولايات المتحدة. فبعد أسبوع على الاغتيال أخبر شقير الصحافة أن «هدف المؤامرة لم يكن القضاء على فرد واحد... وإنما القضاء على سورية كلها، وأننا أمام مؤامرة كبيرة على أمن سورية». وكان الأمر كذلك بالنسبة لرئيس الوزراء العسلي الذي اتهم صراحة الحزب القومي الاجتماعي السوري بالتعاون مع قوة أجنبية. وأما الادعاء فقد اعتمد بالأساس أثناء المحاكمة على الاشاعات التي ما فتئت واحدة منها رائجة في دمشق حتى يومنا هذا وهي أن زوجة الملحق العسكري الأمريكي قالت للمالكي وهي في حالة من السكر أن يقبل العمل بمنصب في إحدى الدول الأجنبية لأن حياته معرضة للخطر. وثمة إشاعة أخرى مؤداها أن مدير الأمن الأمريكي لشرطة التابلاين سأل محاوره السوري عن «الضحية التالية» في حالة القضاء على المالكي. وعلاوة على ذلك فقد اتهم الحزب المذكور بأنه كان يعمل على إيصال المعلومات الأمنية إلى مكتب المعلومات الأمريكي بدمشق.

وعلاوة على هذه النتف من الشائعات فإن النائب العام أورد ثلاثة بنود من المراسلات المكتشفة في بيت أرملة سعادة، جولييت المير. فالرسالة الأولى كانت موجهة إلى رئيس الحزب من هشام شرابي، وهو عضو في الحزب ويعمل بالتعليم في جامعة جورج تاون بواشنطن في مقاطعة كولومبيا. لقد أتى في تلك الرسالة على ذكر لقاء مع شخصية مرموقة، تكشفت فيما بعد على أنها شارل مالك السفير اللبناني الموالي للأمريكيين، جرى فيه الحديث عن التعاون بين الولايات المتحدة والحزب القومي الاجتماعي السوري. وطلب شرابي في ذلك اللقاء أن الواجب يقضي بضرورة إرسال عصام المحايري إلى الولايات المتحدة المتحدة لبحث هذا العرض. وأما الوثيقة الثانية فقد كانت محضر الجلسة لبحث رسالة شرابي بين عبد المسيح وغيره من قادة الحزب. ففي محضر الجلسة هذه فسّر قادة الحزب القومي الاجتماعي السوري مقاربة مالك بأنها تعني أن الولايات المتحدة كانت تريد تعاون الحزب معها للقيام بانقلاب في سورية بهدف

استجلاب سورية إلى حلف بغداد. وهكذا فقد درس قادة الحزب كل ما لهذا العرض وما عليه، ولكنهم قرروا في النهاية عدم إرسال المحايري. وعلاوة على ذلك فإن الوثيقة الثالثة كانت تدل على رغبة الحزب بقيام تعاون أوثق مع الحكومة اللبنانية.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة كانت ترى فعلاً في الحزب القومي الاجتماعي السوري قوة مفيدة لمناهضة الشيوعية، وكانت تعبر عن أسفها لرؤيته وهو يضعف أثناء المحاكمات، فإن صلاتها بالحزب لم تكن لتتعدى تبادل المعلومات بين الحين والحين. وبناء على ما يقوله الآن أعضاء ذلك الحزب فإن هذه الوثائق كانت مجرد موضوعات للبحث ليس إلا وما كان ليجري العمل بموجبها البتة، ومع ذلك فإن الادعاء استغلها على أحسن مايكون لتلطيخ سمعة الحزب المذكور.

إن من الواضح أن محاولات الادعاء اتهام الولايات المتحدة ومطاردة كل أعضاء الحزب كان حافزها الرغبة في تدمير الحزب القومي الاجتماعي السوري لا اكتشاف الحقيقة فيما يتعلق بمؤامرة الاغتيال. ومع ذلك فإن الدليل ضد المتهمين الأساسيين كان قاطعاً كما أن بعض قيادات الحزب كانت متورطة في حادثة الاغتيال بشكل لايرقى إليه الشك. وفي المقابلات الحديثة اعترف بعض أصحاب المالكي السابقين بالطابع السياسي للمحاكمة، ولكنهم ظلوا على قناعتهم أن غسان جديد هو من حاك مخطط الاغتيال.

وأما الحقيقة الكامنة خلف ذلك الحدث فلم تبصر النور إلا من خلال التحريات الداخلية التي أجراها الحزب القومي الاجتماعي السوري بين صفوفه فيما يتعلق بتلك القضية، والتي تلت حل الحزب في سورية. وفي مجريات استقصاء هذا الحدث فإن كاتب هذا الكتاب تمكن من إجراء بعض المقابلات مع أعضاء الحزب المعنيين بالاستقصاء. فلجنة التحقيق التي شكلها الحزب، وقد كانت برئاسة عبد الله كبيسي، تمكنت من الاتصال بمخلوف ودبوسي وقتما كانا في السجن. وبناء على الأدلة التي قدماها وأدلة غيرهما من أعضاء الحزب، فإن الحزب وقتها وجه الاتهام إلى جورج عبد المسيح بتنفيذ تلك العملية بدون موافقة الحزب الذي عمد إلى فصله من بين صفوفه في كانون الأول عام ١٩٥٧ ، علماً أن عبد المسيح لايزال يقود حتى هذا اليوم فصيلاً منشقاً عن الحزب القومي الاجتماعي السوري.

وخلص الاستقصاء إلى أن غسان جديد لم يكن متورطاً في تلك المؤامرة، ولكن مصيره كان التسريح من الجيش نظراً لأنشطته في صفوف الحزب المذكور ونظراً لأنه

كان يقود الفئة العلوية في الجيش. ولقد كان لشقير على ما يبدو دور كبير، كالمالكي، في تسريحه. وعلى أية حال فقد حاول بعض الوسطاء ترتيب لقاء بينه وبين المالكي لتسوية الخلافات فيما بينهما. وكان من المقرر عقد هذا الاجتماع في الأسبوع التالي ليوم ٢٢ نيسان. وفي الوقت الذي أعفى فيه الاستقصاء جديد من أية مسؤولية فإنه ألقى بالتبعة كلها على جورج عبد المسيح الذي كان قد صار رئيس الحزب بعد ممات سعادة، والذي كان دائماً على أعنف علاقة مع رفاقه نظراً لمسلكة الأوتوقراطي. ففي عام ١٩٥١ اتهم بالمصادقة على اغتيال رياض الصلح دون الرجوع إلى المجلس الأعلى للحزب، كما أنه في عام ١٩٥٤ استقال مؤقتاً من رئاسة الحزب. وفي ربيع عام ١٩٥٥ وجد عبد المسيح مركزه عرضة للتهديد من داخل الحزب ومن خارجه إذ كان على دراية بالتحركات الجارية على قدم وساق في المجلس الأعلى لعزله ولذلك أراد أن يرسل رسالة إلى منافسيه يحذرهم فيها من تجاوزه. وأما المالكي فقد كان حينها، في الوقت نفسه، يحتدم غيظاً من ذلك السلوك المتعجرف الذي كان يسلكه عبد المسيح.

ولقد كان المالكي يبدي غضبه من النفوذ الذي كان يحظى به عبد المسيح في صفوف الجيش، كما كان يعبر عن تذمره من الاحترام الكبير الذي كان يبديه ضباط الحزب القومي الاجتماعي السوري لعبد المسيح أثناء زياراته للكلية العسكرية في حمص أو لنادي الضباط في دمشق، احتراماً يفوق احترامهم للمالكي نفسه.ففي منتصف نيسان قال المالكي لعصام المحايري: «ليس لدي أي شيء ضد الحزب بيد أنني لا أحب جورج عبد المسيح». وفضلاًعن ذلك فإن المالكي أمر عبد المسيح بمغادرة سورية قبيل اغتياله ببضعة أيام. ولما كان عبد المسيح يواجه الحكم بالإعدام في لبنان وكان عليه أن يتخلى عن رئاسة الحزب إن ذهب إلى المنفى، فقد كان إبعاده عن سورية ضربة مميتة لمركزه. وطبقاً لما قاله أديب قدورة، الذي كان حينئذ رئيس المجلس الأعلى، فإن عبد المسيح لو غادر دمشق «لانتهى كإنسان إلى الأبد».

إن عبد المسيح صب جام غضبه على المالكي حين وصفه في أحد اجتماعات المجلس بأنه أكبر عدو للحزب القومي الاجتماعي السوري في سورية. وعلى نحو أكثر تحديداً فقد أقنع اسكندر شاوي، منفذ الدفاع في الحزب، بمقولة أن بقاء الحزب على قيد الحياة وشرفه يتوقفان على التخلص من المالكي. ولما كان شاوي يدرب زمرة من أعضاء الحزب في الجيش على القيام بأمثال تلك المهمات تحديداً فقد عرّف عبد المسيح على مخلوف، ولكن حين رفض مخلوف إطلاق النار عملياً أحاله إلى يونس عبد الرحيم. لقد

اجتمع عبد المسيح بيونس في ٢١ نيسان لترتيب العملية وتأكد له ولابد من أنه قد وجد الأداة المطلوبة التامة. ومما يجدر ذكره أن يونس كان مثقفاً جداً وكان ينحدر من عائلة عريقة، ولكن المالكي كان شخصياً من اعترض على قبوله في الكلية العسكرية بحمص مما جعله يعارض مطامحه العسكرية ويثير الحقد الدفين في نفسه. وعلاوة على ذلك كان يونس يستاء من الحقد السنّي للمالكي على الضباط والعسكريين العلويين في الجيش. فهذه الضغائن الشخصية اقترنت بالشحن الايديولوجي من قبل شاوي وجعلت يونس يهب لاغتنام الفرصة التي قدمها عبد المسيح. ومع أن الأعضاء الآخرين من ذوي الانضباط الصارم في الحزب القومي الاحتماعي السوري يصفون يونس بأنه من الملتزمين الاستثنائيين، فثمة سمة رهيبة تتجلى فيه من خلال جهوده المتعمدة لإطلاق النار على نفسه حتى بعد أن حل العطب بسلاحه.

فالدليل على ما يبدو دليل قاطع على أن عبد المسيح وشاوي قد دبرا عملية القتل لأسباب خاصة بهما وذلك لأن نبأ الاغتيال وقع وقع الصاعقة على زملائهما في المجلس الأعلى وأخذهم على حين غرة، بيد أن التساؤلات تبقى مفتوحة عما إذا كان عبد المسيح قد تلقى أي تشجيع أجنبي له. وأما الوصف الذي جاء به مصطفى طلاس لتلك القضية فيسوق الاتهام إلى وقوف وكالة المخابرات المركزية (CIA) وراء عبد المسيح كما يشير بإصبع الاتهام إلى كل من السفير المصري، محمود رياض، والسراج. ولكن الدليل الذي يسوقه ضد رياض فيستند إلى تلك المكالمة الهاتفية التي أصبحت ذائعة الصيت في أوساط المنظرين السوريين فيما يتعلق بالتآمر. فشقيقة عدنان المالكي روت أنها تلقت اتصالاً هاتفياً من رياض عصر يوم الجمعة في الوقت الذي كان فيه المالكي يتأهب لزيارة خطيبته. ومع أن المباراة كانت قد بدأت فعلاً قبل حين من الزمن فإن السفير رياض أصر على ضرورة حضور المالكي لتشجيع فريقه الرياضي الذي أصيب بخيبة الأمل لرؤيته مقعد العقيد شاغراً. وحين أجابته شقيقة المالكي أن شقيقها قد غادر المنزل قبل قليل أجابها السفير مدعياً بأنه يعلم أن الحقيقة ليست على ذلك النحو، موحياً بقوله هذا أن البيت كان تحت مراقبته.

وباستثناء وصول المالكي متأخراً إلى المباراة فما من دليل آخر يعزز نظرية التآمر هذه، وفضلاً عن ذلك فإن المنطق طفيف في السبب الذي يدفع بالسفير المصري لتوريط نفسه في مؤامرة للقضاء على إنسان موال أصلاً للمصريين كالمالكي. ولكن برهان قصاب حسن وعدنان حمدون، اللذين كانا فيما مضى زميلين عسكريين للمالكي وهما الآن

على شيء من العلاقات مع طلاس، يفندان هذه المزاعم التي تعود على الأرجح إلى متطلبات السياسة والدعاية السوريتين الراهنتين أكثر مما تعود للواقعة التاريخية.

وعلى الرغم من أن تفصيلات مؤامرة الاغتيال لاتزال موضع أخذ ورد في بعض الأوساط، فإن العقابيل التي خلفتها وراءها على النقيض من ذلك. فالمحاكمات والتطهيرات التي تلت الاغتيال عادت بنتائج بعيدة الأثر على السياسة السورية في غضون السنوات اللاحقة في ميدانين اثنين، أولهما وأكثرهما وضوحاً كان المكتسبات التي جناها البعثيون وحلفاؤهم اليساريون. فلقد أشار دبلوماسيو الولايات المتحدة إلى أن المحاكمات «تدل على أن حزب البعث العربي الاشتراكي والمتعاونين معه داخل الجيش وخارجه أصبحا قادرين من خلال استخدام الترهيب استخداماً دقيقاً على ممارسة نفوذ طاغ على السياسة... السورية» وساقوا الحجج على أن المحاكمة «تدل على المدى الكبير الذي بلغه النفوذ اليساري في سورية». علاوة على أن وزارة الخارجية البريطانية كانت بدورها «كئيبة» لرؤيتها «زمرة من الضباط الشباب المتهورين صارت وقتها العامل الحاسم في السياسة السورية» وأثناء تواصل المحاكمات فإن القيادة العسكرية أحكمت قبضتها ومنعت الضباط من الاتصال بالدبلوماسيين الأجانب، الأمر الذي أثار حفيظة وزارة الخارجية البريطانية ودعاها لوصمه «بالنهوض العسكري المذعور من الأجانب». وهكذا فما أن تم استئصال الحزب القومي الاجتماعي السوري من الجيش حتى صار البعثيون في موقع أقوى وصاروا يسرحون ويمرحون في ميدان السياسة السورية داخلياً وخارجياً سواء بسواء.

وأما التركة الثانية التي نجمت عن تلك القضية فقد كانت عودة الحزب القومي الاجتماعي السوري للممارسة العنف. فعلى الرغم من أن هذا الحزب معروف سابقاً ولاحقاً بنزوعه إلى العنف، فإنه، والحق يقال، لم يكن ليشهر السلاح إلا إذا تعرض للاستفزاز. ولكنه حين يتعرض لاستفزاز ما فإن انضباطه وتقاليده شبه العسكرية تحيله إلى خصم لدود، إذ كما قال هذا الحزب عن نفسه «إن كل من تسول له نفسه أن يفتح حساباً مع الحزب القومي الاجتماعي السوري عليه أن يكون واثقاً من أن الحزب سيصفي حسابه معه مرة واحدة وإلى الأبد». فخلال المحاكمات كان رد فعل الحزب رداً متميزاً إذ إن سعيد تقي الدين، منفذ الحزب للدعاية، أصدر منشوراً يدين فيه «المؤامرة الرهيبة» التي تحاك ضد الحزب ويحذر فيه «أن كل من يحاول تصفية الحزب سيكون مصيره التصفية». وفي أيلول أطلق النار عملاء الحزب القومي الاجتماعي السوري على المدعي العام،

حمدي الصالح، ونسفوا بيت أحد القضاة. وحين أصدرت المحكمة العسكرية في خاتمة المطاف ثمانية أحكام بالإعدام في كانون الأول، قدّر سفير الولايات المتحدة عدم تنفيذ الأحكام بتاتاً نظراً «لمعرفة السلطات السورية بأن الحزب سيحاول على الأغلب الانتقام لأعضائه».

وحين دفع البعثيون بالحزب القومي الاجتماعي السوري إلى العمل السري فقد أضعفوه ولكنهم شجعوا، في الوقت نفسه، عناصره شبه العسكرية وأجبروا الحزب على طلب المساعدة من القوى الأجنبية. وهكذا فالاتهامات الجارحة التي ساقها القضاة استحالت إلى نبؤات تحقق نفسها بنفسها حين عمد الحزب على مدى السنوات الثلاث التالية إلى تكريس نفسه لخوص معركة سرية ضد السراج ورفاقه. إن هذه العداوة قد استمرت حتى يومنا هذا وما زال أعضاء الحزب المذكور يضعون السراج في رأس قائمة انتقاماتهم.

الانتخابات الرئاسية

على الرغم من أن حزب البعث وحلفاءه قد تمكنوا من استبعاد الحزب القومي الاجتماعي السوري من المسرح السياسي وأفلحوا في إذكاء المشاعر المعادية للغرب فإن المستقبل السياسي لسورية بقي معلقاً في الميزان. فالصراع على السلطة بقي يتذبذب جيئة وذهاباً طيلة الوقت الذي كان فيه السياسيون يلهثون لاقتناص الفوائد في المرحلة التي سبقت الانتخابات الرئاسية في آب. وفي الوقت نفسه كانت القوى الأجنبية ذوات المصلحة تضاعف جهودها المستورة لاستغلال الأحداث. فمصر والعربية السعودية وفرنسا ثابرت كلها على مساندة «اليساريين» في حين أن العراق، بتشجيع من بريطانيا والولايات المتحدة، كان يحاول استعادة موقعه.

إن الواجب يقضي أن نتحدث بإيجاز عن السياسة الفرنسية التي يبدو من الغرابة بمكان مساندتها للعناصر الموالية للسوفييت والعناصر الموالية للمصريين وذلك بالنظر لتحالف فرنسا إبان الحرب الباردة مع الولايات المتحدة وبريطانيا، وبالنظر أيضاً لتعاونها لاحقاً مع بريطانيا ضد عبد الناصر. وبماأن الوثائق الفرنسية عن هذه الفترة لاتزال بعيدة المنال، فإن إعادة بناء سياسة فرنسا لايمكن أن يكون إلا من خلال التقارير الأمريكية والبريطانية التي تتلاءم بالفعل مع الهواجس الفرنسية. فوزارة الخارجية الفرنسية كانت

تعتبر أن «الحفاظ على شكل من أشكال الاستقلال لسورية، وشكل مقبول لفرنسا، لأمر أكثر أهمية من... سياسة غربية مشتركة للدفاع عن الشرق الأوسط»، كما أن الفرنسيين كانوا يثابرون على حمل مشاعر الذعر من الدسائس العراقية والبريطانية ولاسيما ماكان يتعلق منها بمخطط الهلال الخصيب، وكانوا على قناعة أن متابعة أمثال تلك المخططات تشكل التهديد الرئيس لزعزعة الاستقرار السوري لأنها ستمزق سورية وتقضي على النفوذ الفرنسي في آن واحد معاً. فالعظم، كما كانوا يقولون، ماكان يساند اليسار إلا من باب رد الفعل على الدسائس العراقية. وعلاوة على ذلك كان المسؤولون الفرنسيون يستبعدون المخاوف الأنكلوأمريكية من النفوذ الشيوعي في أوساط حزب البعث العربي الاشتراكي وفي الجيش، ويتذرعون بالحجة القائلة أن الضمانات الأمنية الغربية المنوطة بإسرائيل وتركيا كفيلة بترهيب الضباط والبعثيين وإبعادهم عن ناصر والاتحاد السوفياتي.

فالنزوع السياسي مثل هذا المنزع وجد له ما يسانده في التقارير الواردة من السفارة الفرنسية بدمشق حيث كان الدبلوماسيون الفرنسيون يعتمدون، وفق مقولات نظرائهم الأمريكيين والبريطانيين، على «التقارير المعبرة عن الآراء الشخصية العشوائية لوزير الخارجية... العظم... وشقير وغيره من الضباط ذوي التدريب الفرنسي ممن كانوا أصدقاء الفرنسيين منذ أيام الانتداب». وهكذا فإن السفارة الفرنسية، اعتماداً منها على أمثال هذه المصادر، أرسلت تقريراً يقول بأن سورية «جنة حقيقية للنظام والاستقرار والرخاء، وما الاشاعات التي تروج نقيض ذلك إلا اختلاقات من الأنكلوساكسونيين مطروحة لدفع مخططاتهم أشواطاً إلى الأمام». فانتقادات الفرنسيين، بعد تفكيرهم ملياً بوجهة نظر العظم، كانت تتمركز أساساً على الأنشطة التخريبية العراقية التي كانوا يتوهمون أن تصميمها سيفضي إلى اتحاد سوري عراقي، وكانت تقلل من شأن النشاط المصري والسعودي.

لقد كان الأنكلوساكسونيون يعتبرون، جراء ذعرهم من الخطر الأحمر، أن الرضى الذي يرضاه الفرنسيون عن ذواتهم بخصوص علاقتهم باليساريين لموقف ساذج محفوف بالمخاطر. ولذلك في حزيران عمد المساعد الخاص لوزير خارجية الولايات المتحدة إلى الإيجاز بالقول: «إن انزلاق الوضع في سورية إلى وضع يساري معاد للولايات المتحدة ومعاد للملكة المتحدة لم يوضع له حد بعد، وإن الضعف والارتباك الحكوميين قد يوفران فرصاً متزايدة أمام تسلل وتوجه سري شيوعي لتلك الحركة الشيوعية ذات العدد القليل

والقيادة البارعة». وفي تموز قدّرت (هيئة تنسيق العمليات) أن «الحزب الشيوعي في سورية... هو... أكبر الأحزاب وأحسنها تنظيماً... في العالم العربي... وأنه تقدم تقدماً معتبراً في تسلله إلى الجيش... وإلى المؤسسات الدينية والثقافية... وإلى الحركة العمالية وجماعات الجبهة»، وعلاوة على ذلك فقد حذرت قائلة: «إذا استمر الاتجاه الراهن فهنالك احتمال قوي في أن يفضي إلى هيمنة شيوعية على سورية بحيث تهدد السلم والاستقرار في المنطقة وتجعل تحقيق أهدافنا في الشرق الأدنى أمراً محفوفاً بالمخاطر».

وأما سفير الولايات المتحدة فقد أقر بأن حزب البعث العربي الاشتراكي «ليس بالحزب الذي يقوده الشيوعيون ولكنه الحزب الذي تسللوا إلى صفوفه بالتأكيد»، وأردف قائلاً بأنه لايرى «حلاً سهلاً لتسارع الانزلاق السوري نحو اليسار»، ونصح الولايات المتحدة «بأن تكبح جماح» مصر وفرنسا والعربية السعودية بالإضافة إلى الاتحاد السوفياتي «للحد من مساعدة... الجناح اليساري والعناصر الانتهازية... من خلال الرشاوى أو الوعود أو التهديدات»، وأضاف يقول بأنه «ليس أمام الولايات المتحدة من سبيل لضمان المساندة الشعبية السورية لأهدافها في الشرق الأدنى إلا سبيل الإقدام على شيء من التعديل لسياسة الولايات المتحدة حيال اسرائيل».

ولما كان مثل هذا التعديل أمراً خارج إطار الاحتمال فما كان بمقدور الولايات المتحدة أن تفعل شيئاً سوى تشجيع «اليمنيين» على مواصلة نضالهم، وهكذا بقي الرئيس الأتاسي واحداً من ألدّ أعداء البعث وحاول، في أعقاب اغتيال المالكي، منع البعثيين من استغلال الوضع سياسياً كما رفض إعلان الأحكام العرفية مثلما طالبه الجيش بذلك مراراً وتكراراً، ولذلك فإن صحيفة (الرأي العام) المدعومة من المكتب الثاني طلبت منه تقديم استقالته، عقاباً له على تلك المواقف. ولكن الأتاسي جاءته النجدة في أواخر حزيران من تلك الزمرة من الضباط التي كانت بقيادة العميد سعيد حبي والعميد طالب داغستاني والعميد أمين أبو عساف والعقيد محمود شوكت، والتي صارت تهدد رئيس الوزراء العسلي بانقلاب إن لم يبادر إلى طرد العظم وشقير. فهذه الزمرة حظيت على ما يبدو بمباركة العراق وببعض المعونات المالية أيضاً ولكن السراج، وقد كان رائداً وقتها، قطع الطريق على هذه الخطوة في منتصف تموز باعتقاله ستة من صغار الضباط ومدنيين اثنين ممن كانوا متورطين بتلك المؤامرة، وفي الوقت نفسه صدرت مذكرة باعتقال حسني البرازي أجبرته على الفرار إلى لبنان وإغلاق صحيفته الموالية للغرب، صحيفة (الناس).

إن عرض العضلات هذا الذي أقدم عليه السراج ورفاقه قبل شهر فقط من

الانتخابات الرئاسية، كان على الأرجح هو السبب الذي جعل شقيراً يغير موقفه فجأة بعد بضعة أيام. وباعتباره درزياً لبنانياً فقد تمكن لردح طويل من الزمن من استبقاء نفسه فوق الانشقاقات الحزبية التي كانت تمزق ضباطه، ولكن سلطانه بدأ يهتز لدى بروز كتلة الضباط البعثيين حتى إن العديد من المراقبين صاروا يعتبرونه بوقاً ضعيفاً ومطواعاً لليساريين. ولما صار يخشى في أغلب الظن من أن يكون الضحية التالية للمكتب الثاني قام باتصالاته مع نذير فنصة لترتيب لقاء سري له مع الدكتور العراقي فاضل الجمالي. واجتمع الاثنان في ١٨ تموز حيث وافق شقير على إسقاط التهم عن أسعد طلس، رئيس تحرير صحيفة (الناس)، ولكنه رفض القيام بإجراء مماثل بالنسبة لحسني البرازي، والأهم من هذا أن شقيراً أبلغ محاوره العراقي بأنه يريد تغيير مساره وبأنه سوف يدعم مرشحاً مقبولاً لدى العراق في الانتخابات الرئاسية. فسابقاً كان العظم مرشح الجيش والبعثيين، في حين أن العراق والولايات المتحدة كانا يفضلان رشدي الكيخيا، ولطفي الحفار كخيار ثان وصبري العسلي كخيار ثالث لهما. ولكن شقيراً عبر في ذلك اللقاء عن تفضيله ناظم القدسي. ومع أن شقير والجمالي على ما يبدو لم يتوصلا إلى الاتفاق على أي مرشح يدعمانه، فإن شقيراً سحب لاحقاً مساندة الجيش للعظم بتصريحه أن الجيش لايحابي أي مرشح بأم عينه.

وصادف أن امتنع عن الترشيح المرشحون الذين كان يريدهم العراق، وبات من الواضح وقتها أن العظم لن يحصل على الأصوات الكفيلة بإنجاحه. وبالنتيجة رشح نفسه شكري القوتلي كحل وسط. لقد كان القوتلي قد عاد من منفاه بعد خمس سنوات نزولاً عند رغبة حزبه الوطني في آب عام ١٩٥٤ . وفي المرحلة السابقة للانتخاب بدأ يتودد للجيش بالتصريح عن حياده بين المعسكرين المصري/العربي السعودي والعراقي. ولكنه بمساعدة عملاء السعودية، الذين كانوا يدفعون شهرياً مبلغ عشرة آلاف ليرة سورية للصحف السورية المتعاطفة مع السعودية، كسب تأييد حزب الشعب وتأييد مجموعة من المستقلين. وفي ١٨ آب تغلب على العظم في الاقتراع الثاني بواحد وتسعين صوتاً مقابل واحد وأربعين.

لقد كانت هزيمة العظم ولابد، في ظاهر الأمر، انفراج الغموم بالنسبة لبغداد ولندن وواشنطن. وأما القوتلي فقد أعلن عن نيته بإبعاد الجيش عن السياسة وانتهاج سياسة الحياد بين مصر والعراق. وبعد مضي أيام قلائل على الانتخاب أرسل شقير رسالة إلى

البعثيين باعتقاله خمسة ضباط يساريين. ولكن القوتلي، على الرغم من عدم محبة العديدين من الضباط له، حافظ على علاقاته الحميمة مع مصر والعربية السعودية، وذلك لأنه في منفاه كان ضيفهما، وكان لايزال مأجوراً لهما حتى هذه الآونة. وعلى الرغم من أن انتخابه كان ضربة للبعثيين والشيوعيين، فقد كان في الوقت نفسه حافزاً أقوى وليس إلا لصالح الميثاق المصري السوري السعودي الذي سار تحقيقه بخطوات بطيئة جداً منذ الربيع.

وهكذا هرعت مصر والعربية للاستفادة من نتيجة الانتخابات هذه، ففي ٢٠ تشرين الأول جاء الزخم للميثاق المذكور بتوقيع اتفاقيتين عسكريتين بين سورية ومصر من ناحية وبين مصر والعربية السعودية من ناحية أخرى. وأما وزارة الخارجية البريطانية فقد رأت أن هاتين الاتفاقيتين وضعتا سورية في قلب المعسكر المصري/ السعودي ووفرتا للجيش المصري نفوذاً كبيراً على الجيش السوري، ومن ثم على السياسة السورية. ولكن رد الفعل الإسرائيلي كان، كما كان ديدنه سابقاً حيال التقدم في أمثال هذه الأمور، نصب كمين لدورية سورية وإمطار وابل من القذائف على قرية سورية على الحدود، مما حدا بالعربية السعودية، أثناء ذلك، إلى مكافأة الحكومة السورية بقرض قيمته عشرة ملايين دولاراً أمريكياً.

لقد سبب هذا الوضع الجديد الهلع في الولايات المتحدة وبريطانيا والعراق لابل وتسعّر حين بدأت هذه البلدان تفتش عن علاج له. فسفير الولايات المتحدة عبّر عن اعتقاده أن «التهديد الشيوعي في سورية قداستفحل في هذه الآونة أكثر مما كان مقدراً له بكثير في أيار. فالشيوعيون، إن لم يكن هنالك ثمة تحرك معيّن، قد يسيطرون عما قريب على الحكومة سيطرة تقضي على أية محاولة تقوم بها الولايات المتحدة لتحقيق أغراضها في سورية... وإن سقوط سورية سوف ينشر «السم» الشيوعي في الدول المجاورة... ويعرض للخطر ذلك الجناح الجنوبي لتركيا بحيث يقوض بنية حلف الناتو». واردف يقول «علينا ألا... نضيع الوقت إن كان في نية الولايات المتحدة أو في نية الأمم الغربية الأخرى الإقدام على عمل لعلاج الموقف»، بيد أنه ساق تحذيره قائلاً: «إن أية زمرة موالية للغرب تستلم السلطة سوف تكون مضطرة، إن لم تكن مسنودة بقوة عسكرية خارجية، للاعتماد على دعم اليساريين وستكون مضطرة أيضاً للوقوف موقف العداء حيال ما يتعلق بقضية فلسطين».

وأما وزارة الخارجية البريطانية فقد كانت تشاطر الأمريكيين هواجسهم إذ قالت أن

بريطانيا «ليس بوسعها أن تغض الطرف وهي ترى سورية تمضي إلى الطرف الآخر». ولكن في ذلك الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة تتلهى بفكرة إناطة دور أكبر لعبد الناصر في سورية لتحييد الخطر الشيوعي، كانت بريطانيا تضع ثقتها بالعراق. ولما كانت وزارة الخارجية البريطانية تتذمر من العراق لتضييع قضيته في سورية «غيابياً» لأنه استنكف عن مقارعة المساعدات المالية السعودية للصحف، فقد حثت رئيس الوزراء نوري السعيد «على اعتماد سياسة أكثر إقداماً... ليجعل الناس تشعر في سورية بالنفوذ العراقي»، كما أنها صارت ترى أن قيام علاقات سورية/ عراقية أوثق «أمراً مستحباً تماماً للمملكة المتحدة وطفقت تسعى لإقامة نظام في دمشق موال للعراق بطريقة ما». ولتحقيق هذا الغرض اقترحت لندن أن يعمل رئيسا الأركان العراقي والبريطاني على وضع خطة لتدخل عسكري ممكن، كما اقترحت ضرورة استهلال المباحثات السرية...

> .. مع نوري لبسط النفوذ العراقي على سورية بكافة السبل والوسائل التي يجب أن تتضمن أي شيء بدءاً بالمساعدة الاقتصادية المباشرة وانتهاء بتدمير الجيش السوري... وفي خاتمة المطاف يجب أن نكون على استعداد لإجبار سورية على الطاعة أو تمزيقها... وفي غضون ذلك يجب تمهيد السبيل بالرشوة... التي يجب أن تستهدف الجيش بالأساس... وحشد القوات العراقية على جناح السرعة... وترويج الدعاية في سورية.. وبذل الجهود لإخضاع الاقتصاد السوري للاقتصادالعراقي (كتقديم قرض مثلاً).. واتخاذ التدابير، العلنية والسرية، الكفيلة بمقاومة النفوذ السعودي في سورية.

ولقد نقل السفير البريطاني في بغداد هذه النصيحة إلى نوري، وحثه على «إنفاق المال على الصحافة السورية وعلى بسط نفوذه على سياسيين معينين برشوتهم على نحو مباشر أو غير مباشر وبأي شكل من الأشكال، كما أنه اقترح عليه أن يأخذ بحسبانه التعاون التركي».

ولكن نوري لم يكن بحاجة إلى أن يحدثه البريطانيون عن ضرورة القيام بعمل عسكري في سورية. ففي ٥ تشرين الأول وصف الوضع السوري بأنه «يسير من سيء إلى أسوأ» وقال بأن سورية قد وقعت في «قبضة أقلية نزاعة للشر» تعمل على خلق المتاعب لشركة (آي بي سي)، وهي مرفق حيوي للعراق، وتسمح بوقوع سورية تحت السيطرة الشيوعية. وقال بأنه سمع إشاعات تتحدث عن تهديد سورية بقطع ضخ النفط في الأنبوب الذي يمر في أراضيها، وتتحدث عن أن «المصريين والسعوديين... يعدون

العدة لجندلة العراق من خلال العناصر الشيوعية في سورية». وبعد توقيع الاتفاق العسكري المصري السوري السعودي، استخلص وزير الخارجية باشايان أن «القوتلي، ورئيس الوزراء السوري الغزي قد أذعنا للعناصر الشيوعية في الجيش السوري». ولكن الحكومة العراقية كان همها الأساسي يتمثل «بتدفق الأموال السعودية إلى أيدي الشيوعيين والعناصر التخريبية في العراق، وإلى مناطق أخرى في الشرق الأوسط»، علاوة على تسلّل الكوادر الشيوعية عبر الحدود السورية العراقية.

وأما عناصر الأمن العراقية فلم تكن على ذلك الخمول الذي كانت تحسبه بها وزارة الخارجية البريطانية، فالملحق العسكري العراقي، علاوة على تشجيعه الضباط اليمنيين على مؤامرتهم في شهر تموز، أعطى الأموال إلى زعيم الحزب القومي الاجتماعي السوري عصام المحايري فضلاً عن قيام بعض المحاولات في شهر أيار لتهريب ضباط عراقيين وأسلحة عراقية إلى سورية. وفي الوقت الذي كانت تجري فيه الاستعدادات للانتخابات الرئاسية السورية فإن العراق ما اكتفى بمساندة المرشحين الذين كان يفضلهم على غيرهم بل وتعاون مع ألد أعدائه السابقين، أديب الشيشكلي الذي عاد إلى بيروت بمساعدة الحكومة اللبنانية والحزب القومي الاجتماعي السوري وأجرى المحادثات مع الجمالي، والذي سافر إلى دمشق تحت اسم مستعار (incognito) لاستجماع الدعم في أوساط الضباط للقيام بانقلاب إن كسب العظم الانتخابات، ولكنه بعد انتخاب القوتلي غادر المنطقة قائلاً كما أشيع بأنه يفضل أن ينتظر ويرى الكيفية التي سوف يتصرف بها الرئيس الجديد قبل إقدامه على أي فعل.

وبحلول الخريف خيمت موجة من التشاؤم على نوري نظراً لانعدام إمكانية تغيير الحكومة السورية من الداخل. وهكذا صار يكشف عن تذمره قائلاً «أن السوريين... كلهم سواسية... كلهم لايرجى أي نفع منهم» ويكشف عن قناعته بتبذير النقود عبثاً على رشوة السياسيين السوريين والصحف السورية إذ لايمكن الثقة بهم إلا إذا كفت العربية السعودية عن دفع مزيد من النقود لهم. وتوسل عبثاً إلى الولايات المتحدة وبريطانيا أن تجمدا مدفوعات شركة (آرامكو) إلى الحكومة السعودية معبراً لهما عن قناعته بأنه «سيكون قادراً على تثبيت الوضع... إن عملتا على تجميد الاعتمادات فترة تتراوح بين ستة أشهر واثني عشر شهراً..». وأما اختياره الأمثل فقد كان القيام بتدخل سافر وحاسم إذ كشف للسفير البريطاني عن خطته لغزو سورية وإجراء استفتاء وإقامة نوع من الاتحاد، وطلب من بريطانيا والولايات المتحدة أن تكفلا له قبول فرنسا وإسرائيل بخطته هذه.

ولكن كلاً من لندن وواشنطن حذرتاه معاً من «قيام القوات العراقية بعمل عسكري قبل نضج الظروف» لأنهما كانتا على قناعة من أن الغزو لن ينجح ولسوف يثير موجة عارمة من المعارضة الدولية. ولما وجد أن القوتين العظميين تعارضان استراتجيته نكص عنها وحذا طواعية حذو البواعث البريطانية على جبهة الدعاية، ولكن بحماسة فاترة. وهكذا افتتحت مراكز المعلومات في دمشق وبيروت وعمان وبرزت إلى الوجود صحيفة في بيروت، وفي نيسان رعت الأموال العراقية مقالة بقلم حسن الحكيم في صحيفة دمشقية دعا فيها العرب للاتحاد خلف قيادة نوري. ولكن الحكومة العراقية صارت ترفض، بعد ذلك التاريخ، زيادة دفعاتها النقدية لسياسيين سوريين مستقلين.

المنفيون وصفقات الأسلحة

وفي غضون ذلك كان اليساريون السوريون يشددون قبضتهم على السلطة غير آبهين بغضب العراق وخموله. فثمة مظهر من مظاهر الثقة بأنفسهم كان المطاردة الساحنة التي اعتمدها المكتب الثاني لخصومه، والتي تمثلها تلك الحملة لردع الدروز السوريين عن التعاون مع إسرائيل. ففي أيلول قام فلسطينيان، من (فرع فلسطين التابع للمكتب الثاني) الذي أنشئ لممارسة أعمال التجسس في شمال اسرائيل والذي كان يتألف من فلسطينيين منحدرين بالأصل من تلك المنطقة، بمطاردة منشق درزي إلى قريته في الجليل الأعلى. فيوسف الصفدي كان جزاؤه الحكم عليه بالإعدام غيابياً (in absentia) لقيامه بالتجسس، ولكن الشرطيين السريين السوريين اللذين تعاونا معه كان مصيرهما تنفيذ حكم الإعدام بهما. وفي كانون الأول صدر حكم الإعدام بحق خمسة آخرين من الدروز لقيامهم بالتجسس لإسرائيل والتعاون معها.

ولكن المعركة التي شنها المكتب الثاني على الحزب القومي الاجتماعي السوري كانت ذات أهمية أكبر. فبعد أن هرب قادة الحزب المذكور من سورية في أعقاب اغتيال المالكي أعطوا حق اللجوء السياسي في لبنان. وعلى الرغم من أن السلطات اللبنانية لم تكن وقتها قد غفرت للحزب اغتياله لرياض الصلح، فإن وزير الخارجية مالك كان يعبتر ذلك الحزب قوة تكرس نفسها لمعاداة الشيوعية ولذلك فمن الأهمية بمكان الإفادة منه. ولقد كان السراج وقتها يسعى لتصيد الهاربين بيد أن محاولته الأولى خلصت إلى مهزلة. فأحد العملاء أرسل إلى زعيم عشائري لبناني من آل دندشي وعرض عليه خمسين ألف

ليرة لبنانية في حالة تمكنه من تسليم غسان جديد، ولكن هذا الزعيم العشائري أخبر القوميين السوريين بذلك العرض وقرروا بدورهم مواصلة اللعبة، وبناء على إصراره استلم دفعة نقدية تسلمها منه الحزب، وبعدئذ رتب لقاء في مطعم على رأس بيروت مع معاون مدير المكتب الثاني والمدير المالي الذي كان يحمل شيكاً بمبلغ خمسين ألف ليرة لبنانية. ولكن «النادلين» القوميين السوريين الذين كانوا يعرفون غرض هذا اللقاء خطفوا الضابطين واقتادوهما إلى مقر قيادة الحزب في ضهور الشوير، مسقط رأس سعادة، حيث عمد ضباط الحزب، بمن فيهم غسان جديد، لاستجواب ذينك الضابطين وعرفوا منهما، على وجه التخصيص، تفصيلات عن الثلاثمائة ألف ليرة لبنانية التي كان يدفعها المكتب الثاني شهرياً للصحف اللبنانية لنشر الدعاية المعادية للحزب.

وبعد مضي أربع وعشرين ساعة على ضياع الضابطين جاء رشاد برمدا وزير الدفاع السوري في زيارة إلى بيروت وطالب فؤاد شهاب رئيس الأركان اللبناني بالعثور على الضابطين السوريين وإعادتهما لسورية. وهكذا اتصل شهاب بالحزب القومي الاجتماعي السوري الذي، بعد أن كان قد صرف الشيك، انتزع أقصى درجات الإذلال من هذه القضية بإصراره على تسليم سجنائه رسمياً إلى وزير الدفاع اللبناني. وبعد هذا الإحراج طلبت السلطات السورية بمنتهى الإصرار أن يأمر رشيد كرامي رئيس وزراء لبنان باعتقال جديد وستة آخرين من قادة الحزب القومي الاجتماعي السوري. ولكن عدم تنفيذ هذا الأمر على نحو مرض يتجلى في تقرير الملحق العسكري للولايات المتحدة عن محادثة له مع قائد الدرك اللبناني العقيد زوين إذ قال:

> إن الفعل لتحقيق هذا الأمر الحكومي يبدو فعلاً يتعذر فيه النجاح لاصطياد رجل هارب. فمخافر الدرك أعطيت... التعليمات لاعتقال أولئك الرجال إذا ظهروا أمامها. وكما قال هذا العقيد زوين عن موقفه فإنه «موقف تمثيلي»، وضحك ضحكة عريضة وهو يشدد على كلمة «إذا».

لقد استفاد السراج من دروس هذه الحادثة المذلة فائدة جلى هيهات لها أن تنسى إذ كانت تتمثل بتصميمه على عدم الاعتماد على اللبنانيين لمساعدته في التعامل مع الحزب القومي الاجتماعي السوري وعلى عدم إرساله ضباطاً مكتبيين ومحاسبين إلى ذلك العالم السري اللبناني.

بيد أن السراج وقتها لم يكن لديه متسع من الوقت لتضميد جراح كبريائه المطعون

وذلك لأن الصراع على السلطة في القيادة العليا وفي أوساط الحكومة كان قد بلغ مرحلة الغليان. ففي الوقت الذي كان فيه عام ١٩٥٥ يقترب من نهايته كانت المسألة الملحة تتمحور حول إمدادات الأسلحة، كما كان جيش الدفاع الإسرائيلي يصعّد ، أكثر من أي وقت مضى، غاراته التدميرية على الأردن ومصر ويزيد تواتر إطلاق النار على الحدود السورية الإسرائيلية المتنازع عليها.وعلاوة على ذلك فقد تفاقمت حدة التوترات جراء الخطط الإسرائيلية لتنفيذ مشروع الري في الجليل الأعلى مما كان يعني تحويل المياه من نهر الأردن. فالصحف والبرلمانيون السوريون صبوا الزيت على النار وهددوا بالحرب إن بدأت إسرائيل العمل. وفي أيلول كشف عبد الناصر عن صفقته التاريخية في ابتياع الأسلحة من الكتلة السوفياتية، مما شجع الضباط اليساريين السوريين على أن يحذو حذوه. وهكذا ففي شباط عام ١٩٥٥ اشترت سورية بعض الدبابات الألمانية العتيقة، من مخلفات الحرب العالمية الثانية، من الاتحاد السوفياتي، ولكن شقيراً والقوتلي أحجما عن المقامرة بإلزام نفسيهما باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشكل قاطع.

وعلى الرغم من دخول العسكريين في مفاوضات مع الكتلة الشرقية حول شراء الأسلحة فإن شقيراً عبّر عن تفضيله المعدات العسكرية الغربية وعن «تصميمه على عدم إبرام أية اتفاقية مع الجمهوريات الاشتراكيةالسوفياتية ما لم ترفض الولايات المتحدة المطلب السوري». وهكذا طالب الولايات المتحدة أن تزوده بالشاحنات والمدافع المضادة للطائرات كما طالب بريطانيا أن تبيعه طائرات مقاتلة من طراز (ميتيور). وتجدر الإشارة إلى أن كلا سفارتي الولايات المتحدة وبريكانيا في دمشق حثتا حكومتيهما على الاستجابة كفرصة أخيرة للوقوف بوجه النفوذ السوفياتي. ولما كانت بريطانيا قد جهزت من قبل القوى الجوية السورية فقد وافقت في هذه الآونة على مبيع سبع طائرات مقاتلة من طراز (ميتيور)، بيد أن الولايات المتحدة اعتمدت موقف المماطلة إصراراً منها على طلب الضمانات بعدم استخدام الأسلحة إلا للأغراض الدفاعية وحسب إضافة إلى طلب الحفاظ على سرية المعدات. وفي الوقت الذي كانت تدور فيه هذه المفاوضات ضرب السراج خصومه ضربة أخرى بإقدامه على تسريحه من الجيش ذينك الضابطين اللذين كانا مواليين للعراق ومسجونين منذ شهر تموز.

في ١١ كانون الأول شن جيش الدفاع الإسرائيلي هجوماً كبيراً لم يسبق له مثيل على المواقع العسكرية السورية الموجودة حول بحيرة طبرية وكانت الحصيلة مقتل ثمانية وأربعين جندياً وشرطياً علاوة على ثمانية مدنيين. ونتيجة لذلك الهجوم عمت سورية

موجة من الصدمة والمهانة وغضب شعبي عارم ضد الغرب لدعمه إسرائيل. وأما مصر فقد سارعت لاستغلال الموقف بالإعلان عن التبرعات النقدية لشراء الأسلحة، كما هب المكتب الثاني للعمل على ترويج الإشاعات التي كانت تنحي باللائمة على شقير لهذه الكارثة. ولكن سفارة الولايات المتحدة في دمشق أدركت أنها أمام مفترق طرق سيكولوجي خطير ولذلك فقد تصحت حكومتها بالقول التالي: «إذا أبقت الولايات المتحدة مطلب الأسلحة معلقاً ولم توافق عليه، فإن الاستياء هنا سيكون عميقاً جداً إلى ذلك الحد الذي يجعل من سورية، لكل الأغراض العملية، بلداً غير صديق لنا سواء استلم فيها الشيوعيون الحكم أم لا»، غير أن هذه النصيحة لم تجد لها آذاناً صاغية في واشنطن.

وعندما حل اليأس من القوتين العظميين بشقير والقوتلي قاما بآخر جهد لتفادي القبضة السوفياتية. ففي منتصف شباط عمد الأتراك لمساعدة رئيس الأركان ورئيس الجمهورية ورئيس الجمهورية لفتح القنوات لهما مع العراقيين وجرى، نتيجة لذلك، إرسال نذير فنصة لمقابلة نوري السعيد. لقد حمل فنصة معه عروضاً بإبرام اتفاقيات اقتصادية وعسكرية لابل وحتى اقتراحات بإمكانية إرسال المغاوير العراقيين إلى سورية لاعتقال العناصر «غير المرغوب فيها (كما ورد حرفياً) ». وعلى الرغم من التشجيع الذي لقيته هذه المهمة من البريطانيين فإن نوري رفض مقابلة فنصة لأنه كان يعتقد أن هذا الموفد لايمثل تكتلاً هاماً موالياً للعراقيين. فرجل العراق القوي، بدلاً من الموافقة على العروض، كرر دعوته للقوتين العظميين بكبح جماح تركيا وإسرائيل حتى يتمكن من إرسال الجيش العراقي إلى سورية «استجابة لطلب بعض العناصر السورية نتيجة قيام وضع محلي معين».

إن الفشل الذي منيت به هذه المهمة كان بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير بالنسبة لشقير والقوتلي اللذين أذعنا لطلبات تحويل الثروة الجديدة الهابطة على سورية، من الاتفاق على رسوم العبور مع شركة (آي بي سي)، إلى الكتلة الشرقية لشراء الأسلحة منها. ففي شباط تعاقد الجيش على شراء خمسة عشر ألف رشاش تشيكي، وفي الشهر الذي تلا شباط تم إبرام صفقة بقيمة ثلاثة وعشرين مليون دولاراً أمريكياً مع تشيكوسلوفاكيا لشراء دبابات وطائرات ومدافع وأسلحة صغيرة وشاحنات وتجهيزات طبية، فضلاً عن الاتفاق على تزويد سورية بعشرين طائرة ميغ وستين دبابة ت ـ ٣٤ من مخزون المعدات الحربية السوفياتية في مصر.

المؤامرة العراقية

في خريف العام ١٩٥٦ أعلنت أجهزة الأمن السورية عن اكتشاف مخطط للقيام بتمرد جاء ليعرف لاحقاً «بالمؤامرة العراقية». فهذه المؤامرة، التي توحد فيها الشيشكلي والحزب القومي الاجتماعي السوري والمحافظون من سياسيين وضباط والعراق وجهاز الأمن السري ووكالة المخابرات المركزية، كانت أقوى اندفاع مضاد منظم قام به المناوئون لانجراف سورية تجاه مصر والاتحاد السوفياتي. ولكن فشل هذه المؤامرة مكن اليساريين من تشديد قبضتهم على السلطة إلى ذلك الحد الذي جعل المحاولات اللاحقة لزحزحتهم محكوم عليها بالفشل عملياً.

لقد قدم المراقبون السابقون تقارير مفيدة عن بعض جوانب هذه المؤامرة. فباتريك سيل استخدم المصادر العراقية لفحص دور بغداد. وغورست ولوكاس استخدما المحفوظات البريطانية والأمريكية لتسليط الضوء على المساهمة الأنكلوأمريكية المعروفة باسم «بعزقة العملية». وأما التقرير الذي نطرحه هنا فيعتمد على مجمل صورة تلك القضية من خلال استخدام مصادر متنوعة. فتفصيلات المؤامرة ودور العراق فيها مستقاة من المحاكمات التي انعقدت في دمشق أوائل عام ١٩٥٧ لمحاكمة المتآمرين ومن المحاكمات التي جرت بعد الانقلاب العراقي عام ١٩٥٨ وتناولت المسؤولين العراقيين السابقين، في حين أن الدورين البريطاني والأمريكي قد تكشفا لدى فحص المحفوظات الرسمية في كلا البلدين.

وبغية الوقوف على تفصيلات الدور الذي لعبته وكالة المخابرات المركزية (CIA) اعتمد الباحثون اعتماداً مكثفاً على مذكرات عميلها السابق (ويلبور كرين إيفلاند). ولكن مما يؤسف له أن درجة الثقة بإيفلاند ضعيفة مقدار ضعف الثقة بكوبلاند فيما يتعلق بانقلاب الزعيم وذلك لأن مراجعة من قلب الوكالة المذكورة لذلك الكتاب جاء فيها تعليقاً عليه أن «كاتبه لايعرف أولا يفهم الكثير عن المشرق العربي، وأن مغالطاته الواقع مغالطات واضحة تجعل الشك يساور المرء فيما يتعلق بالمقولات الأخرى غير الموثقة». وإن مديراً سابقاً لوكالة المخابرات المركزية كتب إلى هذا الكاتب قائلاً له: «إنني لا أعتبر إيفلاند... مصدراً مقنعاً البتة». ولدى مراجعة الكتاب في (مجلة الشرق الأوسط) سفير من سفراء الولايات المتحدة السابقين في الشرق الأوسط أورد رأيه بالقول

«أن هذا الكتاب، على الرغم من التشويق الفريد الذي ينطوي عليه، كان دفاعاً عن مصلحة شخصية.... ومثيراً تآمرياً... وليس دقيقاً في وقائعه دائماً»، وأضاف تحذيراً للقارئ أن يجيد التنخيل «لفصل الغث عن السمين». ولذلك فإن الواجب يقضي بالتعامل مع مزاعم إيفلاند بمنتهى الحذر.

لندن وواشنطن تطوران خطة «البعزقة»

إن القناعة الأنكلو أمريكية بضرورة الإقدام على عمل أقوى في سورية كانت قد تزايدت خلال ربيع عام ١٩٥٦ وصيفه. وكانت بريطانيا هي التي أمسكت بزمام المبادرة للإتيان بعمل عنيف وأعدت الخطط، بالتعاون مع العراق، لعملية شبه عسكرية كبيرة للإطاحة بالحكومة السورية والضباط اليساريين، وأما واشنطن، فعلى الرغم من أنها كانت تشاطر بريطانيا الاهتمام نفسه بالوضع في سورية، فلم تكن في البداية راغبة بالتصرف بذلك التهور، إذ إن الولايات المتحدة ثابرت على بذل الجهود لتعزيز السياسيين والضباط اليمنيين وهي على قناعة باستمرار وجود الفرصة للتغيير من الداخل. ولكن إدارة الولايات المتحدة استفاقت في الخريف على وجهة النظر البريطانية المتشائمة ورمت بثقلها خلف المخطط الأنكلوعراقي. وعلى الرغم من أن المتشاركين عبر الأطلسي صاروا أكثر تنافراً في الوقت الذي بدأت تتسعر فيه أزمة السويس، فإنهم دأبوا على التعاون بخصوص خططهم السورية حتى اللحظة الأخيرة.

فتحول الحكومة البريطانية إلى عمل عسكري شامل ومستور صادف أن جاء في آذار إذ كان هنالك منذ حين من الزمن، كما أشير من قبل، موجة من القلق المتصاعد حيال الوضع في سورية. ولكن وزارة الخارجية البريطانية بقيت حتى ذلك الحين، على الرغم من ذلك، لاتنصح إلا بتوسيع الدعاية والإجراءات السياسية سراً. وهكذا فقد كان الرفض مآل المقترحات الأكثر عدوانية لنوري، وكان السبب الرئيس لهذا الرفض يكمن في أن السياسة الأنكلوأمريكية حيال الشرق الأوسط كانت تتمركز حول المحاولات السرية، المدعوة رمزاً باسم «ألفا»، لإقناع عبد الناصر بالتعاون مع الغرب والتوصل إلى «تسوية للمشكلة الفلسطينية بإجراء مفاوضات بين عبد الناصر وبن غوروين». وهكذا فإن وزير الخارجية البريطانية، سلوين لويد، زار ناصراً في آذار وخلص إلى الاستنتاج بعد محادثاتهما أن ناصراً كان يفضل قبول المعونة الروسية ليكون زعيم العالم العربي على

التعاون مع الغرب وعقد الصلح في الشرق الأوسط. ففي ١٠ آذار عمد معاون وزير الخارجية المسؤول عن المشرق إلى تلخيص رأي وزير الخارجية على النحو التالي:

> إن انهيار خطة «ألفا» في الأسبوع الفائت قضى على السند الأخير للسياسة البريطانية... فها نحن الآن بدون أية سياسة شرق أوسطية من أي نوع كان... وإنني لأعتقد أن هذه الحالة حالة طوارئ وطنيةخطيرة... فما لم يقدم الإسرائيليون على شن عدوان ما فإننا ننزلق يوماً بعد يوم في لجّة الالتزام بخوض الحرب ضد عالم عربي مزود بأسلحة سوفياتية حالما يشعر العرب بقوة تكفي أو تعصب يكفي لمهاجمة إسرائيل.

وحينما طرد الملك حسين القائد البريطاني للفيلق العربي، الجنرال جون باغوت غلوب، في الأول من آذار، ازدادالإحساس بالأزمة عمقاً. وهكذا فقد اجتمعت الوزارة في ٢١ آذار وقررت أن بريطانيا «لم يعد بوسعها أن تقيم أساساً لعلاقات ودية مع مصر، ولذلك فإن على السياسة البريطانية مواجهة التحركات المصرية ودعم أصدقائنا الحقيقيين». ولقدكان على بريطانيا أن تسعى وقتها لإقناع الولايات المتحدة بالانضمام إلى حلف بغداد، وعزل العربية السعودية عن مصر وتقريب الأردن والعراق بعضهما من بعض أكثر من ذي قبل. وهكذا فاستجابة للتحذير الذي ساقه لويد والذي قال فيه «مالم يكن هنالك ثمة عمل حاسم في المستقبل القريب، فإن سورية في خطر.. الانجراف بالنتيجة إلى وضع التابع الشيوعي» أمرت الوزارة أيضاً وزارة الخارجية ووكالة المخابرات السرية «بالسعي لإقامة حكومة في سورية أكثر صداقة مع الغرب». وإن وكالة المخابرات السرية، التي آلت رئاستها في نيسان إلى سيرديك وايت، قد لقيت التشجيع من إيدن على ما يبدو للعمل بشكل عدواني للإطاحة بكل من ناصر والحكومة السورية. وعلى الرغم من أن هذا التوجه أدى إلى خلافات مع وزارة الخارجية فيما يتعلق بعبد الناصر (لأن الدبلوماسيين كانوا يعارضون مخططات اغتياله)، فإنه أدى إلى خلاف بسيط حيال المنهج العدواني الذي كانت تنتهجه وكالة المخابرات السرية فيما يتعلق بسورية.

ففي مثل هذا الجو وجدت دعوات نوري للمساعدة آذاناً صاغية أكثر من ذي قبل، ولذلك فإن لويد، وقد تشجع بالتقدير الذي ساقه السفير البرطاني وقال فيه «أنه قادر على دمج سورية بالعراق في أي وقت إن أتيحت له الأموال الكافية»، اقترح على إيدن أن يعطي موافقته على جهود نوري الرامية «لخلق وضع في سورية يفرض عليها طلب التدخل العراقي». وعلاوة على ذلك فقد أجريت محادثات مع رئيس الوزراء التركي، مندريس،

الذي تعهد بإطلاق يد نوري بكل حرية. وهكذا فقد كانت المهمة الأساسية في هذه الآونة ضمان «التعاون الأمريكي المطلق في أي جهد من هذا القبيل» مما جعل رئيس الوزراء إيدن يوافق على المقترحات القاضية باستهلال المباحثات مع وزير الخارجية جون فوستر دالاس ومدير وكالة المخابرات المركزية (CIA) آلان دالاس.

إن القلق من التغلغل السوفياتي في الشرق الأوسط قد وصل إلى أعلى المستويات في إدارة آيزنهاور في مطلع عام ١٩٥٦ . وإن (هيئة تنسيق العمليات) كانت تقدر أن الشيوعيين يهدفون إلى التحرك «خطوة فخطوة لاقتناص كل بلد على حدة في وقت معين إلى أن يتمكنوا من عزل الهند ومصر، وأن التخطيط الاستراتيجي السوفياتي فيما يتعلق بالشرق الأوسط يرمي بالنتيجة إلى دمج أمم تلك المنطقة في اتحاد دولي للجمهوريات الاشتراكية السوفياتية». ولما كانت البعثتان السوفياتية والتشيكية في دمشق تعملان بالأصل عمل «المركز السوفياتي العام لتوجيه الأنشطة الشيوعية في الشرق الأوسط»، فقد كان من المعتقد أن «العمل الدبلوماسي العدائي العنيف سوف يتسارع للانزلاق بسورية، المدعومة سوفياتياً، إلى وضع معاد للغرب عداء شديداً». فهذا الذعر الكبير دفع بالأجهزة الأمنية الوطنية إلى التحرك. ولذلك في كانون الثاني عام ١٩٥٦ عمدت (هيئة تنسيق العمليات) لإعداد وجهة نظر متناسقة كانت تولي اهتمامها «في المقام الأول لاستحداث مسارات عمل في الشرق الأدنى يهدف تصميمها للتأثير على الوضع في سورية، كما أنها أوصت فيها بالقيام بخطوات محددة لمقارعة التغلغل الشيوعي في سورية». وإن معظم القرارات لوجهة النظر تلك لاتزال سرية ولكن التوصيتين الأوليتين كانتا بيع الأسلحة الدفاعية لسورية وتقديم المعونة الاقتصادية والتقنية لها.

فالإدارة الأمريكية بقيت على رفضها لتلك المقترحات الهادفة لمزيد من العمل السري العدائي. فلقد كان مسؤولو الولايات المتحدة على دراية بالخطط التركية والعراقية للإقدام على عمل عسكري ولكنهم نصحوا بالتريث. وعلاوة على ذلك فقد رفضوا مطالب الحزب القومي السوري الاجتماعي بالمساعدة للقيام بانقلاب لأن هذه المخططات «ليس من المرجح لها أن تعود بنتيجة ناجحة». ولذلك فإن آلان دالاس عبّر عن مخاوفه في مذكرة لأخيه قال فيها «إن إعداد العراق لانقلاب في سورية قد يعني على الأرجح نهاية أية فرصة أمام المفاوضات الباكرة مع مصر، وقد ينطوي على مخاطر التصارع فيما بين العرب أنفسهم». ولما كان جون فوستر دالاس يوافق على مثل هذا الرأي فقد عبّر عن قناعته لرئيس الوزراء إيدن في كانون الثاني بأن كلتا الخطتين المطروحتين للقيام بعمل

عسكري في سورية «لاتتحليان بالدقة إلى الحد الكافي الذي يضمن لنا التأييد».

وأما آيزنهاور فقد كان، كالبريطانيين، يضع ثقته في المباحثات السرية مع عبد الناصر وذلك لأنه كان على ثقة تامة أن ناصراً سوف يتعاون مع الغرب ضد الاتحاد السوفياتي إذا أتيح لمصر أن تحافظ على «هيمنتها على البلدان العربية». ولكن إن لم يتعاون فالواجب يقضي، كما اقترح ج. ف. دالاس، الإعداد لعقوبات اقتصادية، هذا فضلاً عن أن بمقدور الولايات المتحدة أن تقوم بعمل عسكري على «مياه النيل الأعلى حيث نستطيع أن نجند له إذا أردنا ذلك أو أن ندمر سوق القطن لمصر».

ولكن ما إن حل منتصف آذار حتى كان على آيزنهاور ودالاس أن يقرا، شأنهما بذلك شأنا إيدن ولويد، بإخفاق (ألفا). ففي ١٢ آذار عاد إلى واشنطن روبرت ب. أندرسون، الذي كان يقوم بجولة في الشرق الأوسط كممثل شخصي للرئيس، وتقدم بتقرير فياض بالكآبة قال فيه للرئيس أن:

> عبد الناصر لم يوافق البتة، لا من قريب، ولا من بعيد، على ترتيب لقاء ما بين المسؤولين المصريين والإسرائيليين (كما أورد حرفياً). ولقدتبين لي أن عبدالناصر عقبة كأداء... لأنه يريد أن يكون أبرز شخصية في العالم العربي كله... ويقول.... بأنه لن يقدم على أي شيء من هذا القبيل مهما قلّ شأنه ـ لا بل وسيلقي الخطابات الطافحة بالتحدي لإسرائيل. وأما المسؤولون الرسميون الإسرائيليون فإنهم، من الناحية الثانية، تواقون لقيام المحادثات مع مصر بيد أنهم عنيدون جداً في موقفهم فيما يتعلق بالإقدام على أية تنازلات تذكر من أجل الحصول على السلم.

ولما لم تكن هنالك أية بارقة أمل قريبة أمام قادة الولايات المتحدة للتغلب على عبد الناصر أو لحل الصراع العربي الإسرائيلي، بدأوا يفتشون عن منهج جديد لتقليل الضرر للمركز الأمريكي. ومع أن آيزنهاور قد انخرط في بعض المحادثات الصعبة مع رؤساء أركان جيشه وقال لهم فيها «قد يكون وشيكاً ذلك الزمن الذي سنضطر فيه للفت نظر بلد معين من بلدان الشرق الأوسط»، فإن الإدارة الأمريكية لم تتبنّ الخط المتشدد للندن، وبدلاً من ذلك صادق الرئيس على سلسلة من التدابير التي اقترحها جون فوستر دالاس في ٢٨ آذار وكانت كما يلي:

> إن الهدف الأساسي من هذه التدابير سيكون تنبيه الكولونيل ناصر بأن

عليه أن يدرك أنْ ليس بمقدوره التعاون... مع الاتحادالسوفياتي والتمتع في الوقت نفسه بمعاملة الدولة الأكثر رعاية من الولايات المتحدة. ولكننا نريد، في غضون ذلك، أن نتفادى أية قطيعة علنية تلقي بناصر في وضعية التابع السوفياتي بشكل لامفر منه، كما أننا نريد أن نترك لناصر خط رجعة إلى قيام العلاقات الطيبة مع الغرب.

لقد كان هنالك خمسة عناصر أساسية في مقترحات دالاس. فأولاً: يجب تعريض ناصر للضغط من خلال الاستمرار برفض إمدادات الأسلحة المطلوبة من مصر، وتعثر المفاوضات حول تمويل سد أسوان والمماطلة بتنفيذ طلبات المواد الغذائية وغيرها من المعونات. وثانياً كان يجب على الولايات المتحدة أن تعطي مزيداً من الدعم لحلف بغداد دون الانضمام إليه عملياً. فلقد جرى استبعاد فكرة الانضمام إلى الحلف لأنها تستوجب توفير الضمان الأمني لاسرائيل، الأمر الذي قد يفرض على العراق الانسحاب منه. وبدلاً من ذلك اقترح دالاس المشاركة بمزيد من الفاعلية في المباحثات العسكرية للحلفاء وفي لجنته المناهضة للتخريب. وثالثاً: كان الواجب يقضي تدعيم الملك سعود كزعيم عربي منافس لناصر «انطلاقاً من التصور أن المطامح الشخصية المتعارضة بينهما قد تعمل على تمزيق تلك المخططات العدوانية التي يعدها ناصر بمنتهى الوضوح». وحتى آيزنهاور نفسه كان شغوفاً بفكرة إمكانية جعل سعود زعيماً روحياً أولاً للدول العربية الإسلامية ومن ثم زعيماً سياسياً لها. وعلاوة على ذلك فقد اقترح دالاس تزايد إمدادات الأسلحة للعربية السعودية، كما وشجع بريطانيا على تسوية نزاعها الاقليمي مع السعودية على واحة البريمي، وحاول إقناع الملك سعود بالخطر الذي يشكله ناصر عليه. ورابعاً يجب تثبيط همة إسرائيل عن القيام بأية «خطوات متهورة... كتلك التي تفضي إلى قيام الأعمال العدوانية». وخامساً يجب مساندة العناصر الموالية للغرب في تلك المنطقة. وبناء على ذلك فإن المملكة المتحدة سوف تتشجع «لمنع... قيام انقلاب عسكري موال للمصريين» في الأردن علاوة على أن العناصر الصديقة في لبنان ستحظى بالمعونة الاقتصادية لتلك «المشروعات التي يستهدف تصميمها خلق أطيب الآثار الودية في نفوس الرأي العام».

لقد أقرت إدارة الولايات المتحدة بأفضلية التنسيق مع بريطانيا لنجاح منهجها الجديد، ولذلك فإن آيزنهاور أولى عنايته، في مباحثاته مع هيئة أركان الدفاع البريطانية في نيسان، للتوكيد على «أهمية تعاوننا ودعايتنا وأنشطتنا الحربية السياسية في تلك

المنطقة» وقال بأنه «يعتقد أن على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أن تفعلا الشيء الكثير لتضافر الجهود في هذا الميدان». وهكذا تم اتخاذ بعض الخطوات المقاومة الدعاية الفعالة لإذاعة القاهرة وإذاعة موسكو، من مثل مساعدة العراق في بناء مرافقة الإذاعية.

وأما فيما يتعلق بسورية فإن الولايات المتحدة لم تكن تشعر بالحاجة، في البداية، للانخراط في العملية الأنكلوعراقية، لا بل، والحق يقال، أن المسؤولين في وكالة المخابرات المركزية عبروا عن الهلع من المقترحات العدوانية (لوكالة المخابرات السرية) ومن اعتماد جورج يونغ، وقد كان وقتها ضابط عمليات فرع الشرق الأوسط التابع لتلك الوكالة، على العراق. فبالنسبة للأمريكيين كان هنالك الكثير كما يبدو مما يمكن فعله لتشجيع العناصر المعادية للشيوعية لتغيير الوضع من الداخل. لقدكان هنالك مشروعان على بساط البحث خلال الصيف يوفران على ما يبدو فرصتين طيبتين لتحقيق الاقتراح الخامس لدالاس أولهما كان الاقتراح بعرض التعاون مع سورية في استخدام النظائر المشعة في مضمار البحوث الطبية. (فهيئة تنسيق العمليات) رأت أن هذا العرض، تحت ظل برنامج الذرة للأغراض السلمية، سيكون هاماً جداً في التأثير على الراي العام السوري. وأما المشروع الثاني والفرصة الأهم: فقد كان يتمثل بالخطة السورية لإنشاء مصفاة جديدة للنفط في حمص. ولقد تقدمت شركة تشيكية بأدنى عرض مما أدى إلى إثارة المخاوف الأمريكية من أن يكون في «نية السوفيات استخدام مشروع المصفاة هذا كوسيلة للتسلل إلى صناعة النفط في الشرق الأوسط والتأثير على التطورات فيها»، ومما دفع بوزارة الخارجية الأمريكية إلى الإلحاح على أن «من الأهمية بمكان ضرورة بذل كل الجهود الممكنة لتأمين إعطاء عقد المصفاة السورية لشركة غربية موثوقة». ولكن على الرغم من قيام محادثات مطولة عن إمكانية تمويل شركة (بروكون) الإيطالية الأمريكية المنافسة، لم يقم أي فعل في الوقت المناسب وكان العقد من نصيب الشركة التشيكية.

ومن الزاوية السرية فقد حافظت الدولة ووكالة المخابرات المركزية على الأمل بأن من الممكن الوقوف بوجه المسيرة الشيوعية من خلال تشجيع وتمويل اليمينيين من ضباط وسياسيين. فالمناورات السياسية الدمشقية في حزيران وتموز تبينت على أنها سبب للتشاؤم وللتفاؤل في آن واحد معاً. ففي حزيران استقالت وزارة الغزي التي كانت على رأس السلطة منذ انتخاب القوتلي، وفشلت المحاولات لتشكيل وزارة محافظة برئاسة لطفي الحفار الموالي للعراق، وفي ١٤ حزيران عاد صبري العسلي ليكون من جديد رئيساً

للوزراء في وزارة غالبيتها من حزبه، ولكنها كانت، مع ذلك، انتصاراً للبعثيين الذين تسلموا وزارتي الشؤون الخارجية والاقتصاد الوطني. وأما الدبلوماسيون الأمريكيون والبريطانيون فقد كانوا على اتفاق من أن الوزارة قد تشكلت أساساً استجابة لتأثير السفير المصري، محمود رياض، الذي كان قد وطد أوثق العلاقات مع حزب البعث العربي الاشتراكي، ولتأثير السعوديين الذي دفعوا «رشوة كبيرة للعسلي».

لقد استفاد البعثيون من نجاحهم فعمدوا لتقديم الاقتراحات بإقامة اتحاد سوري مصري على نحو أوثق، كما أن الحوراني ورفاقه طالبوا الحكومة بأن تصدر تصريحاً تعلن فيه عن قيام الاتحاد السوري المصري الذي سيكون مفتوحاً أمام كل الدول العربية التي ليست أعضاء في أحلاف دفاعية أخرى، في الوقت الذي كان فيه السراج ومصطفى حمدون يساندان تلك المطالب من خلال التهديد بالقيام بانقلاب في حالة رفض الاستجابة لها. بيد أن هذا الخطوة البعثية عجلت بتحريك خصومهم للإقدام على عمل ما، إذ قام العقيد النفوري، الذي كان يقود زمرة من الضباط المناوئين لكتلة السراج وحمدون، واتصل بالوزير العراقي عبد الجليل الراوي طلباً للمساعدة، فما كان من الوزير العراقي إلا أن قدّم النفوري إلى ميخائيل اليان، الذي كان سياسياً موالياً للغرب بمنتهى الوفاء ومأجوراً للعراق، والخصم الرئيس للعسلي في الحزب الوطني. وأثناء المباحثات عرض النفوري إقامة اتحاد فيما بين ضباطه وحركة التحرير العربي والسياسيين اليمنيين. وأما دور التسهيل الذي لعبه العراق فقد كان موضع تشجيع شديد من قبل لندن التي ألقت بمسؤولية سقوط حكومة الغزي على «فشل العراقيين... في ترسيخ حضورهم في سورية... وانعدام الشعور بوجوده»، والتي حثت السفير البريطاني في بغداد على ضرورة «بذل قصارى الجهود لحقن نوري بالتشجيع كي يقدم... على فعل شيء ما».

ولكن البعثيين أفلحوا في مساعيهم يوم السابع والعشرين من حزيران حين أصدر العسلي إعلاناً يدعو فيه إلى قيام اتحاد سوري مصري نهائي، الأمر الذي دفع باليمين السياسي إلى القيام بهجوم معاكس وإجباره شقيراً على الاستقالة من رئاسة الأركان في السابع من تموز. فلقد كان شقير ينأى بنفسه عن مغازلات العراق منذ الربيع ويعمل، بدلاً من ذلك، على التقارب مع الضباط اليساريين في الجيش، وعلاوة على ذلك فقد بذل قصارى جهده، بالتعاون مع السراج، لعزل وزير الدفاع الجديد واليميني رسلان الذي تمكن، بدعم السياسيين اليمنيين وضباط النفوري، من إجبار شقير على التنحي عن منصبه وإسناد ذلك المنصب لتوفيق نظام الدين الذي كان في نظرالبريطانيين «موالياً للغرب...

ولكنه ضعيف». ولقد حاول رسلان وحلفاؤه المضي قدماً في طريقهم لاستبعاد السراج وحمدون من مركزيهما الحساسين، ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل نظراً لأن البعثيين كان بمقدورهم حشد المعارضة الكافية للوقوف في وجهها».

إن استبدال شقير بنظام الدين لم يكن أكثر من نكسة مؤقتة للسراج والبعثيين في الوقت الذي كان فيه بارقة أمل بالنسبة للولايات المتحدة إذ إن وكالات المخابرات الأمريكية توصلت في نهاية تموز إلى تقدير مفاده أن «العناصر المحافظة قد استعادت على ما يبدو في الأسابيع الأخيرة شيئاً من القوة، ولاسيما في أوساط الجيش». وفي ذلك الوقت نفسه كانت تتحسن تباشير احتمالات فصل السعوديين عن مصر. فالسعوديون كانوا منذ حين من الزمن ينثرون أموالهم هنا وهناك لضمان مراهناتهم، ولاسيما بعد أن كانوا قد استضافوا الشيشكلي منذ شهر آذار. وفي شهري تموز وآب رصدت وزارتا الخارجية البريطانية والأمريكية علامات تدل على اتساع الهوة بين مصر والعربية السعودية بالنظر لمخاوف الأخيرة من تعاظم النفوذ اليساري في سورية، فضلاً عن أن احتمال قيام جمهورية سورية مصرية، بالشكل الذي صورتها فيه مقترحات البعثيين، لم يكن بالأمر المستحب لدى المملكة السعودية.

ولما كان الأمل لايزال يحدو إدارة الولايات المتحدة في أن يعطي أُكله منهجها الحذر فإنها دأبت على التحذير من العواقب الوخيمة التي تترتب على «تدخل عراقي بوحي بريطاني ضد سورية». ولكن على الرغم من ذلك كله فقد تورطت وكالة المخابرات المركزية (CIA) في شهري آب وأيلول. فبحلول ١٨ تشرين الأول كان بوسع آلان دالاس أن يخبر أخاه بأنه على دراية بالخطط البريطانية حيال سورية، على الرغم من أن البريطانيين كانوا يتسترون تجاه الأمريكيين فيما يتعلق بتخطيطهم مع فرنسا وإسرائيل لغزو مصر. وأما الشيء الذي عمل على تبديل وجهة نظر واشنطن فقد كان على ما يبدو النبأ الذي جاء فيه أن القوتلي يخطط لإقامة علاقات اقتصادية وعسكرية أوثق مع موسكو. فوزير الخارجية السوفياتي شيبيلوف كان قد قام بزيارة إلى دمشق في حزيران حيث جرى تحديد موعد زيارة القوتلي على رأس وفد سوري إلى روسيا في نهاية شهر تشرين الأول. ولكن الجدير بالذكر أن محفوظات الولايات المتحدة تلتزم الصمت حيال المباحثات التي اقترنت ولابد مع تبديل الموقف هذا، بيد أن من المرجح أن يكون الأخوان دالاس قد استنتجا أن الزيارة المقترحة للقوتلي ماهي إلا الدليل على هزيمة الحكومة وضباط الجيش اليمنيين.

الخطة

لقد كان بمقدور البريطانية والعراقيين أن يمضوا قدماً بخطتهم ماداموا قد حصلوا على موافقة وكالة المخابرات المركزية. ولكن على الرغم من المزاعم التي مؤداها أن الملحق العسكري البريطاني في بيروت قد حضر بعض اجتماعات المتآمرين، فليس هنالك دليل قاطع عن الدور الذي لعبه العملاء البريطانيون في تنظيم العملية. ومع ذلك فإن القرار الذي اتخذته الحكومة البريطانية في آذار عام ١٩٥٦ للإطاحة بالحكومة السورية يمكن المرء من تأويل الإشارات المتناثرة هنا وهناك في المحفوظات. ففي ٢ أيار تأكد لوزير الخارجية البريطاني لويد من خلال أحد مساعديه أن «العمل السري لتقليص نفوذ عبد الناصر في البلدان العربية الأخرى كان على قدم وساق فاعلين». وفي ٣٠ مايس جاء تقرير موجز للويد عن الشرق الأوسط يقول أن أمر التعامل مع سورية يحمل عنوان «البعزقة». فاقتران هذا الشيء بالضغط المتواصل الذي كان يمارسه البريطانيون على نوري السعيد للإقدام على التصرف يدفعان بالمرء إلى الاستنتاج، وبمنتهى المنطق، أن وزارة الخارجية البريطانية، أو وكالة المخابرات السرية على الأقل، لم تكن على دراية تامة بالخطط وحسب بل وكان لها يد في تخطيطها أيضاً.

وأما دور العراق، وأدوار المتآمرين السوريين، فإنها أكمل توثيقاً بفضل الأدلة التي توصل إليها المحققون السوريون ومن ثم الثوريون العراقيون لاحقاً. ولكن كلتا هاتين المجموعتين من المحاكمات يجب التعامل معهما بحذر إذ إن العديدين من المحامين السوريين المعاصرين كانوا يعتبرون الكثير من الأدلة المطروحة في محاكمات المتآمرين بأنها «وهمية بالمطلق وميالة لتعريض المحاكم للسخرية». كما أن المحاكمات التي انعقدت لمحاكمة رموز النظام القديم (ancien regime) بعد الثورة العراقية في تموز عام ١٩٥٨ كانت محاكمات صورية بمنتهى الوضوح تستهدف تسجيل انتصار سياسي لا اكتشاف الحقيقة. ومع ذلك فإن الاستخدام الحصيف لنسخ وثائق المحاكمات وللتقارير البدلوماسية والصحفية عن تلك المحاكمات فضلاً عن عدد قليل من المصادر الأخرى، يصبح بالإمكان تجميع تلك النتف من هنا وهناك للوصول إلى صورة الأحداث بشكل دقيق مقبول.

لقد كانت هيئة الأركان العراقية قد أعدت الخطط سلفاً في عام ١٩٥٤ للقيام بغزو

عسكري نسورية استجابة لطلب نوري السعيد. ولكن حين صار غازي الداغستاني في منصب رئيس الأركان نصح القيادة العراقية بأن الخطة المدعوة «بالعملية سين» ليست عملية من الزاوية اللوجستية علاوة على أنها تترك الباب مفتوحاً أمام التدخل العسكري الإسرائيلي. فبناء على هذه النصيحة أسقط نوري السعيد من حسبانه الخطط العسكرية وأمر ضباطه بالتعاون فيما بينهم لإعداد عملية سرية تتيح للعراق أن يتلاعب بالأحداث من خلف الستار.

لقد كان المتآمرون يشكلون زمرة متباينة وعنيدة تضم الحزب القومي السوري الاجتماعي وأتباع أديب الشيشكلي ومحمد صفا، وكان بين قادة المؤامرة شتى أنواع السياسيين المحافظين والموالين للعراق، ولقد كان العملاء العراقيون متورطين أعمق التورط على مستويات القضية كافة بدءاً من تقريب المتورطين بعضهم من بعض وصولاً إلى تنسيق استعداداتهم السياسية والعسكرية. وأما المباحثات الأولية فقد انعقدت خلال ربيع عام ١٩٥٦ ولكن المؤامرة اتخذت شكلها النهائي خلال الصيف حين جرى تنظيمها على مستويين، سياسي وعسكري، تنسق بينهما لجنة تستبقي تفصيلات تخطيطها لهذا المستوى سراً عن المستوى الآخر.

فالقيادة السياسية للمؤامرة كانت تتألف من ميخائيل اليان علاوة على شخصين من أذناب العراق هما جلال السيد ومحمد الفاضل. وأما سامي كبارة، الذي صار وزيراً للعدل بعد انقلاب الحناوي في عام ١٩٤٩ ، فقد جاء به إلى صميم المؤامرة محمد معروف الذي كان رئيساً للشرطة زمن الحناوي، فضلاً عن أن الضابط السابق حسين الحكيم كان قد لعب دوراً أساسياً في التقريب بين القياديين، وأن سعيد تقي الدين كان ممثل الحزب القومي السوري الاجتماعي في مباحثات المتآمرين، ناهيك عن أن صبحي العمري، الذي كان قد هرب من سورية بعد تورطه بمحاولة انقلاب صيف عام ١٩٥٥ ، قد جيء به في أوائل المباحثات وأعطي منصب وزير الدفاع في الحكومة اللاحقة للانقلاب، كما أن منير العجلاني جيء به إلى المؤامرة في حزيران كي يترأس اللجنة وكي يقود النضال السياسي المكشوف في دمشق، وأخيراً كان عادل العجلاني لاعباً أساسياً في القضية أيضاً.

لقد كان أديب الشيشكلي بالنسبة لنوري السعيد هو الخيار الأمثل لقيادة الانقلاب والهيمنة على سورية، ولذلك فقد جلبه أخوه صلاح إلى بيروت في تموز حيث أجرى

المحادثات مع العديد من المتآمرين. وبناء على مزاعمه فإنه لم يوافق على تلك المخططات ولذلك فقد رفض التعاون وعاد إلى باريس حاملاً في جعبته من الدنانير العراقية مبلغاً يتراوح بين عشرة آلاف وخمسة عشر ألف ديناراً. ولكن أخاه صلاحاً ومحمد معروف أقنعاه بالإصغاء إلى ممثلين عراقيين آخرين وهكذا اجتمع لاحقاً في جنيف برئيس الأركان غازي الداغستاني ووزير الخارجية باشايان. ومع ذلك فإن المباحثات لم تحرز أي تقدم على ما يبدو لذلك فإن الشيشكلي لم يقم بأي دور هام في المؤامرة. ولدى رفض الشيشكلي أن يكون الشخصية الأساسية فإن المتآمرين التفتوا صوب هاشم الأتاسي آملين أن يجعلوا منه رئيساً للجمهورية بدل الشيشكلي، واتصلوا بابنه عدنان الأتاسي في آب كي يخبره بخطط المتآمرين، ولكن ليس من الواضح إلى أي حد كان هاشم الأتاسي على معرفة بتلك المكائد.

إن الجانب العسكري من المؤامرة كان في معظمه تحت سيطرة الحزب القومي السوري الاجتماعي، وذلك لأن المسؤولين الحكوميين العراقيين كانوا يعتقدون «أن تصحيح الوضع السوري بشكل جذري بحاجة لزمرة من المغامرين الشجعان من أمثال.... عناصر الحزب القومي السوري الاجتماعي». فالنكسة التي تعرض لها هذا الحزب في أعقاب اغتيال المالكي أتاحت الفرصة للعراق أن يعرض عليه المساعدة التي كان الحزب قد رفضها من قبل خوفاً من الروابط التي يرتبطها العراق ببريطانيا الإمبريالية. ولكن في هذه الآونة قامت بعثة من هذا الحزب بزيارة بغداد في أواخر عام ١٩٥٥ حيث استقبلت استقبالاً رسمياً من قبل البلاط وعقدت محادثات مع المسؤولين العراقيين، بيد أن اللقاءات توقفت حين احتج رئيس البعثة، أديب قدورة، على المحاولات العراقية الخرقاء لرشوة البعثة. وعلى الرغم من ذلك اجتمع في بيروت في كانون الثاني عام ١٩٥٦ غسان جديد، الذي كان وقتها منفذ الدفاع في الحزب، وتقي الدين بالملحق العسكري العراقي، صالح مهدي السامرائي، وبرئيس الأمن العسكري العراقي لإجراء مباحثات حول التعاون العسكري. ومع أن الحزب القومي السوري الاجتماعي كان سيوفر العمود الفقري شبه العسكري للمؤامرة، فإن الضابطين السوريين محمد صفا ومحمود معروف، وقدكانا ربيبين للعراق منذ زمن بعيد، تذمرا من ذلك الاعتماد المفرط الذي كان يعتمده السامرائي والداغستاني على الحزب المذكور بحيث أدى ذلك التذمر إلى تعيينهما في اللجنة العسكرية.

وعلى الرغم من ديمومة المشاحنات والتصارع على السلطة فيما بين المتآمرين فقد اكتمل التخطيطان العسكري والسياسي واندمجا بعضهما ببعض في أواخر ذلك الصيف فضلاً عن أن الاستعدادات صارت في متناول اليد لتنفيذ العملية في أواخر تشرين الأول. وأما دور الداغستاني والسامرائي فقد كان تأمين الأموال والأسلحة العراقية للمتآمرين السوريين. فبناء على إفادة برهان أدهم، وقد كان ضابطاً سورياً سابقاً وعمل من ثم مخبراً للسراج بين المتآمرين، طالب الداغستاني أن تكون حصة بغداد تزويد المتآمرين بمليون ونصف ليرة سورية وألف وخمسمائة قطعة سلاح، في حين أن وكالة المخابرات المركزية (CIA) تكفلت بدفع ثلث هذا المبلغ الذي دفعه ويلبور ايفلاند، وعلاوة على ذلك فقد رتبت هذه الوكالة تقديم ألفي قطعة من الأسلحة الصغيرة عبر القاعدة الجوية البريطانية في الحبانية. وأما المبالغ النقدية فقد وزعتها اللجنة السياسية داخل سورية لابتياع التأييد إذ إن الزعيم الدرزي، حسن الأطرش طلب مثلاً مائة ألف ديناراً عراقياً مقابل تقديم مساعدته في تلك العملية، بيد أن المفاوضات معه أنقصت هذا المبلغ إلى رقم معقول من وجهة نظر مولي المؤامرة حيث تم الاتفاق على تقديم مائتين وخمسين ليرة سورية عن كل مقاتل يقدمه هو وغيره من الزعماء العشائريين في السويداء وفي مناطق البادية الشرقية، فضلاً عن تخصيص قسط من تلك الأموال لأغراض الدعاية من مثل استهلال صحف جديدة.

والجدير بالذكر أن الخطط العسكرية للحزب القومي السوري الاجتماعي كانت جاهزة أيضاً. فشمعون، رئيس جمهورية لبنان الموالي للغرب، كان يعتبر أن سورية «أخطر تهديد للاستقرار في الشرق الأوسط كما أن رئيس أركان جيشه، الجنرال شهاب، كان يستبقي نظرة ثاقبة، وسخية في آن واحد معاً، على تطور المؤامرة. وأما غسان جديد فقد أقام معسكرات التدريب في وادي البقاع وفي المتن حيث كان يتدرب فيها زهاء ثلاثة آلاف مقاتل من أفراد الحزب القومي السوري الاجتماعي، كما كان الملحق العسكري العراقي يقدم الأسلحة لتلك المعسكرات. فإحدى المصادر قالت أن الذخيرة المقدمة بلغت ستين مدفعاً رشاشاً خفيفاً وألفين وخمسمائة بندقية وستين ألف طلقة، وأن بعض هذه الأعتدة قذفته الطائرات العراقية بالمظلات فوق البقاع، علاوة على أن حمولة طائرة من ثلاثين طناً من الأسلحة الصغيرة جرى إدخالها من خلال مطار بيروت في ذلك الوقت الذي رتب فيه غسان جديد أن يكون الموالون للحزب القومي السوري الاجتماعي في برج المراقبة. وعلاوة على ذلك كان يجري تهريب الأسلحة إلى داخل سورية بواسطة

رؤساء عشائر البدو في البادية، وكان يجري تخزينها في بيوت مأمونة في دمشق وفي غيرها من المدن السورية. ناهيك عن الإشارة إلى أن غسان جديد قد بذل جهوداً حثيثة للاتصال ببعض الضباط السوريين المسرحين وعرض على كل منهم ثلاثمائة ليرة سورية شهرياً للالتحاق به في بيروت، كما أنه كلّف بعض هؤلاء الضباط بحشد الموالين للحزب القومي السوري الاجتماعي في أوساط العسكريين الذين استطاعوا أن يتفادوا التطهير من الجيش في أعقاب اغتيال المالكي.

لقد كانت الخطة تقضي أن تدخل الوحدات الثائرة إلى سورية من لبنان وأن تتلاحم مع المتعاطفين معها من عشائر وضباط ممن سوف ينسقون عمليات التمرد. وأما وحدات الحزب القومي السوري الاجتماعي، المؤلفة من زهاء ثلاثمائة رجلاً بالبزات العسكرية السورية وبقيادة غسان جديد، فقد كان مخصصاً لها أن تتحرك إلى حمص وحماة وحلب حيث كان الضباط القوميون السوريون سيتولون قيادة كتائب تلك الوحدات والالتحاق بالثوار، فضلاً عن أن المهمة التي أوكلت لمحمد معروف كانت إثارة الثورة في جبال العلويين. وعلاوة على ذلك فقد كانت الخطة تقضي بأن تقوم وحدة من أفراد الحزب القومي السوري الاجتماعي ببزات الشرطة العسكرية بدخول دمشق واستخدام الأسلحة المخزونة في البيوت المأمونة والسيطرة على المعسكرات الأساسية. وأما القوة الجوية التي كانت في معظمها موالية للحزب القومي السوري الاجتماعي فقد كان من المأمول منهاأن تستخدم المدافع المضادة للطائرات في مطار دمشق لمقاومة أي تحرك تقوم به دبابات الحكومة من قاعدتها في قطنا. وفي غضون تلك العملية كان على مقاتلي دروز الأطرش، بمساعدة وحدة من عناصر الحزب القومي السوري الاجتماعي، أن تحتل المباني الحكومية في جبل الدروز، في حين أن رجال العشائر البدوية، الذين كانوا يتلقون تدريبهم في معسكرات عراقية قرب الحدود السورية، كان عليهم مؤازرة الثوار بمناوشة الجنود السوريين المتمركزين في شرق سورية. وفي الختام كان مصير القيادات الحكومية والعسكرية في سورية إما الاعتقال وإما القتل.

وعلى المستوى الدولي كان العراقيون قد كسبوا دعم تركيا لهم علاوة على دعم بريطانيا والولايات المتحدة. فالعلاقات السورية التركية، التي كانت متوترة أصلاً جراء المخاوف التركية من موالاة سورية للشيوعية، ازدادت تدهوراً خلال صيف عام ١٩٥٦ ، كما أن التصميم التركي على وضع حد للتهريب المزمن على الحدود المشتركة أدى إلى

نشوب العديد من الاصطدامات المسلحة بين البلدين. ومما تجدر الإشارة إليه أن العديد من السوريين المدنيين والعسكريين كانوا ضحايا الألغام التركية المزروعة على الحدود بالإضافةإلى أن الجنود الأتراك كانوا دائماً يطاردون المشبوهين ضمن الأراضي السورية. وفي أعقاب حادثة من الحوادث التي أفضت إلى اعتقال ثمانية وثلاثين سورياً، هددت دمشق بإحالة القضية إلى مجلس الأمن في الأمم المتحدة، ناهيك عن أن تركيا كانت تحتضن عدداً من المنفيين السوريين الذين كانت تشجعهم على تآمرهم، والذين كان من أشهرهم حسني البرازي الذي، على الرغم من ذلك، لم يتورط في المؤامرة العراقية. وهكذا فقد كانت تركيا على أسعد حال حين اضطلعت بغداد بمهمة تلك العملية، ووعدت بعدم التدخل ليس إلا.

ولما احتلت معظم التفصيلات أمكنتها الصحيحة اختلف المتآمرون في اللحظة الأخيرة حول موعد بدء العملية. ففي البداية حددوا موعدها قبل رحلة القوتلي مباشرة إلى موسكو في الحادي والثلاثين من شهر تشرين الأول، ومن ثم قرروا الانتظار إلى أن يكون قد حط رحاله في روسيا، وأخيراً قرروا تأجيل العملية إلى ما بعد عودته لكي يكون بمقدورهم اعتقاله، وخوفاً من أن يلجأ إلى مصر ويقود حكومة في المنفى. ولكن في التاسع والعشرين من تشرين الأول غزت القوات الإسرائيلية سيناء، ولذلك سرعان ما أمر غسان جديد قواته بإرجاء العملية كما عمد غيره من القادةالآخرين لإخبار العراق بعدم قدرتهم على التحرك في ذلك الوقت ضد الحكومة السورية لأن النظرة إليه ستكون بمثابة التحالف مع إسرائيل والغرب.

لقد جن جنون آيزنهاور من تلك الازدواجية البريطانية فيما يتعلق بتدخل بريطانيا في السويس واستشاط غضباً قائلاً: «ما من شيء يبرر خيانتنا». وفي الثلاثين من الشهر الآنف الذكر اجتمع آلان دالاس وجون فوستر دالاس وبحثا خطة «البعزقة» واتفقا على أن «محاولة إقحامها ستكون غلطة من الأغلاط». فلقد علق مدير وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) بالقول: «إننا نفضل تماماً الحفاظ على تماسك الدعائم الأساسية لبضعة أيام دون الإقدام على أي عمل عسكري»، وأما أخوه فقد وضع المسألة موضع الاحتراس حين قال: «وماذا سيحدث لو تصيدوك بهذا الشرك أنت وأصدقاءك وبدأ القتال ـ فهذا الشيء سوف يضعنا في مأزق صعب إذ إنهم كلهم سينقلبون ضدنا». ولكن البريطانيين كانوا يضغطون للمضي قدماً بتلك العملية إلى الحد الذي جعل آلان دالاس يقول «إنني

أشك بأبناء عمومتنا، ولئن أرادواأي شيء فعلينا أن نمعن النظر فيه بروية. كلا، ليس قبل الأول من تشرين الثاني».

وفي تلك الآونة التي كان يضغط فيها البريطانيون لإنجاز العملية كي تتزامن مع الغزو الأنكلو فرنسي لمصر، أوفد المتآمرون سامي كبارة إلى روما لمحاولة إقناع ابراهيم الحسيني لمساعدتهم في تنفيذ خطتهم على الرغم من قيام الظروف الجديدة، ولكن الحسيني رفض العمل مع الحزب القومي السوري الاجتماعي وعاد كبارة خالي الوفاض.

والجدير بالذكر أن الفرصة لم تسنح مرة ثانية للمتآمرين لأن المكتب الثاني أعلن في الثالث من تشرين الثاني اكتشافه للمؤامرة وبدأ باصطياد وتجميع أولئك الأفراد المشبوهين الموجودين في سورية وكان عددهم سبعة وأربعين شخصاً. إن الحدث الذي أدى إلى إماطة اللثام عن القضية كان اعتقال الشرطة، وبمحض الصدفة، لسائق يهرب الأسلحة بعد تورطه بحادث سير على الطريق. فلقد كانت حمولة هذا السائق قسطاً من وديعة مهربة من العراق في الخامس والعشرين من تشرين الأول من قبل الزعيم الدرزي شكيب وهاب الذي كان قد استأجر سيارات وشاحنات لنقل الأسلحة من شاحنات عسكرية عراقية في البادية وفوض بهذه العملية هايل سرور عضو البرلمان وزعيم عشيرة المساعيد المتمركزة في السويداء. فلقد نجح سرور بإدخال خمسمائة بندقية وأربع مدافع رشاشة وزع منها شكيب وهاب مائتي بندقية ومدفعين رشاشين على قوات الأطرش ومقاتلي الحزب القومي السوري الاجتماعي في جبل الدروز واستبقى لديه ثلاثمائة بندقية ومدفعين لأتباعه بغية استخدامها في التمرد.

لقدزعم السراج في إحدى المقابلات الصحفية أنه كان على معرفة بالمؤامرة منذ بدايتها الأولى، ولربما كان هذا الزعم صحيحاً جداً، فطبقاً لمقولة الوزير العراقي وقتها في دمشق، في منتصف عام ١٩٥٥ ، فإن العقيد السامرائي حاول بكل غباء جس نبض السراج لتجنيده في تلك المؤامرة مما جعل السراج يستخدم، بالتالي، كل ما عرفه من السامرائي لكشف المزيد من تفصيلات المؤامرة، ويتمكن من أن يدس في صفوف المتآمرين برهان أدهم الذي كان يعمل سابقاً ضابط أمن في ظل الشيشكلي. ولكن على الرغم من أن برهان أدهم لم يكن على اطلاع شخصي بكل تفصيلات الاستعدادات فإن معلوماته كانت بمنتهى الوضوح موضع تقدير رفيع من السراج الذي عينه، بالنتيجة، رئيساً لفرع القسم الداخلي التابع للمكتب الثاني.

العقابيل

إن المحاكمات والتطهيرات التي أعقبت اكتشاف المؤامرة العراقية مزقت اليمين شر ممزق في سورية. فالأحكام التي صدرت في السادس والعشرين من شباط كانت تتضمن الحكم بالإعدام على اثني عشر متهماً والحكم بعدد من سنوات السجن المختلفة على تسعة وعشرين آخرين. وأما أولئك الأشخاص من سياسيين وضباط ممن كانوا خارج السجن فقد آل بهم المصير إلى المنفى، وعلى الرغم من مواصلتهم التآمر فما بقي لهم داخل سورية من الأصدقاء المتنفذين إلا القليل. فكما دلت المؤامرات اللاحقة صار من الصعوبة بمكان كبير على العملاء الأجانب أن يجدوا لهم أية مساندة هامة لأي تحرك ضد القيادة اليسارية في دمشق.

وفي نفس ذلك الوقت الذي كانت تدمر فيه المحاكمات الجناح اليميني في سورية، فإن الانتصار السياسي الذي أحرزه عبد الناصر في السويس ألهب مشاعر الرأي العام وزاد في تعزيز الناصريين في دمشق. وبناء على أوامر عبد الناصر فإن الجنود السوريين لم يتدخلوا ضد إسرائيل وإنما دخلوا إلى الأردن، وعلاوة على ذلك فقد جرت تعبئة الشعب السوري استعداداً للحرب باستنفار منظمة المقاومة الشعبية التي كانت بمثابة المليشيا الحكومية. وفي الثاني من تشرين الثاني قطعت سورية علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا وبريطانيا، وفي الثالث من الشهر المذكور انقطع خط أنابيب نفط شركة (IPC) عبر سورية جراء انفجارات وقعت في ثلاث محطات ضخ. ولقد حدثت هذه الانفجارات بعد تحذيرات سورية مسبقة من قيام مثل هذا الإجراء إن هاجم البريطانيون مصر وتم تنفيذه بأيدي عناصر السراج وفقاً لخطة مسبقة متفق عليها مع عبد الناصر. وعلى الرغم من الضغوط الأمريكية فإن الحكومة السورية رفضت السماح بالبدء بإصلاح الخط المذكور إلا بعد انسحاب القوات البريطانية والفرنسية والإسرائيلية من مصر.

وهكذا فإن السياسيين القياديين السوريين، كالعظم والحوراني والعسلي، ركبوا موجة الناصرية، وموجة معاداة الغرب التي ولّدها تلازم حرب السويس ومحاكمات أركان المؤامرة العراقية مما جعل كل المحاولات الخارجية للحيلولة دون تنامي المدّ اليساري في سورية تبوء بالفشل وتفضي إلى تنامي ذلك المدّ ليس إلا.

الفصل الخامس

مقارعة مبدأ آيزنهاور ١٩٥٧ ـــ ١٩٥٨

في الوقت الذي كان فيه عام ١٩٥٦ يقترب من نهايته كانت السلطة في دمشق في أيدي اليساريين بمنتهى الوضوح. ففي ٣١ كانون الأول شكل صبري العسلي حكومة جديدة استبعدت من بين صفوفها سياسيي حزب الشعب وسياسيي الجناح اليميني في الحزب الوطني. ولكن السلطة الحقيقية كانت في أيدي ذلك الثالوث الذي كان يتألف من أكرم الحوراني، رئيس البرلمان، والعظم، زعيم كتلة تقدمية في البرلمان، والسراج رئيس المكتب الثاني. ولما كان المعارضون المحليون قد تشتتوا بعد الخزي والعار فإن التهديد الأساسي لأركان السلطة في دمشق طفق وقتها يجيء من الخارج. ففي ٥ كانون الثاني ألقى الرئيس آيزنهاور أمام الكونغرس ذلك الخطاب الذي صار أساس المبدأ المعروف لاحقاً بمبدأ آيزنهاور. لقد كان هذا المبدأ يستهدف ملء الفراغ الذي نجم عن انهيار النفوذ البريطاني بعد حرب السويس بذلك التعهد الأمريكي بتوفير الدعم للقوى المحلية المعادية للشيوعية. ففي غضون ذلك العام تزايدت وطأة الضغط بعد أن أعربت عن تقبل مظلة آيزنهاور كل حكومات لبنان والأردن والعربية السعودية والعراق. وهكذا فقد جاء أحد المراقبين الفرنسيين على وصف المشهد السياسي السوري كما يلي:

> خلال صيف عام ١٩٥٧ اقترنت المخاوف التي كانت تثيرها مطامح بغداد وإذعان بيروت للولايات المتحدة.... وقبل كل شيء الخوف من تجدّد الضغط التركي... لتثير كلها في سورية شعوراً بالعزلة شعوراً أدى إلى التهوس بذعر حقيقي.

فخلال عام ١٩٥٧ تنطح الحزب القومي السوري الاجتماعي لمنازلة المخابرات السورية في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة تطلق عملياتها المستورة الخاصة وتجند جارات سورية للعمل ضدها. ولكن هذا الضغط ما أفلح في شيء إلا في زيادة ترسيخ أقدام اليساريين في السلطة. فهذا الترسيخ، الذي كان يتجسد بوجود العقيد عبد الحميد السراج على رأس المكتب الثاني، صار ينعكس في سياسة خارجية سورية أعتى عداء من ذي قبل،إذ بدأ النشطاء السريون السوريون، بالتعاون مع المخابرات المصرية، بمداهمة خصومهم في الخارج ونقلوا المعركة إلى الأردن ولبنان. ولكن الملك حسين في الأردن انقلب بمسيرة بلاده المؤيدة سابقاً للناصرية وجرّ الأردن إلى المعسكر المعادي على الرغم من جهود المخابرات السورية. وأما في لبنان فقد نسّق السراج حملة ضد نظام شمعون طفقت تتزايد عنفاً يوماً بعد يوم في غضون ذلك العام. فهذه الأنشطة كانت بمثابة النذير للفوضى العارمة التي ستجتاح مرحلة الجمهورية العربية المتحدة.

الإرهاب والحزب القومي السوري الاجتماعي

لقد كان الحزب القومي السوري الاجتماعي يمثل المجموعة المعارضة المنظمة الوحيدة بين السوريين العديدين الذين اضطروا للجوء إلى المنفى إبان الفوضى التي ضربت أطنابها في العامين السابقين. فالاعتقالات والتطهيرات التي تلت المؤامرة العراقية اقتلعت في خاتمة المطاف أعضاء الحزب السريين من بين صفوف الجيش كما أنها أحبطت كل المخططات للإتيان بانقلاب من داخل سورية. ولما شعر هذا الحزب بالوهن الكبير الذي حل به عمد إلى تجريب محاولة التصالح مع عبد الناصر والحكومة السورية بيد أن السراج خرب هذه المحاولة جراء مقتل مبعوثين من الحزب في اجتماع سري على الحدود السورية اللبنانية مما جعل الحزب يعود إلى الكفاح من جديد مستخدماً الإرهاب باعتباره السلاح الوحيد الذي بقي متاحاً له.

فالحزب عبر عن رأيه في الوضع القائم بمنشور أصدره في عام ١٩٥٨ جاء فيه:

> منذ أربع سنوات خلت تقريباً بدأت الأجهزة المصرية، بمعونة الشيوعية الدولية، تعد وتدير عدداً من العمليات البوليسية في جمهورية سورية، بهدف تصفية تلك العناصر القومية الراشدة والمعادية للشيوعية التي تشكل سداً منيعاً في وجه كل توسع أجنبي في سورية... وانخرط الحزب... في معارك على أوسع

نطاق ضد التغلغل الشيوعي المتحالف مع التوسع الناصري في سورية ولبنان والأردن.

إن قادة الحزب كان همهم الوحيد في هذه الآونة هو استبقاء النظام السوري خارج إطار الاستقرار والتوازن بعد أن تأكدت لهم خيبة الأمل بالإطاحة به بأمثال تلك الوسائل. ولما كان لايزال هنالك الكثير من الأسلحة المخزونة داخل سورية في عام ١٩٥٦ ، وكان الكثير من أعضاء الحزب يتوقون لاستخدامها، فإن الحرب السرية بين الحزب القومي السوري الاجتماعي وبين عناصر السراج احتدمت إلى صراع ضار لجأ فيه المكتب الثاني لاستخدام الاغتيال لمقاومة إرهاب هذا الحزب.

إن الحزب القومي السوري الاجتماعي لم يتسامح مع اعتقال ومحاكمة أعضائه الذين تورطوا في المؤامرة العراقية، ولذلك في الثاني من شباط عام ١٩٥٧ عمد العديدون من عملائه إلى إلقاء القنابل على بعض المباني في حلب من أمثال نادي الضباط ومكاتب حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي، بالإضافة إلى إلقاء القنابل على بيوت رؤساء فروع هذين الحزبين دون أن يفضي ذلك إلى خسائر في الأرواح. ونتيجة لذلك اعتقلت السلطات ستة وعشرين عضواً من أعضاء الحزب القومي السوري الاجتماعي مما جعل هذا الحزب يرد بطريقته المعتادة، ألا وهي إلقاء القنابل على مكاتب سياسية أخرى في أواخر شهر آذار.

وفي غضون ذلك هاجم السراج العقل العسكري للحزب القومي السوري الاجتماعي، أي غسان جديد. فلقد كان غسان جديد واحداً من أولئك الأفراد المطلوبين للمحاكمة غيابياً (in absentia) إبان محاكمات المؤامرة العراقية، فضلاً عن أن دوره كعقل عسكري مدبر للحزب المذكور جعل السراج أكثر تصميماً على تصيده أكثر من أي وقت مضى. وهكذا ففي الساعة الثانية وخمس وأربعين دقيقة في ١٩ شباط كان غسان جديد يتجه بسيارته في شارع راس بيروت حيث تقع مطبعة الحزب. فثمة رقيب عسكري من المكتب الثاني معروف باسم عزت شعث كان يراقب تحركات جديد منذ ثلاثة أيام خلت تحت ستار بيع المكانس. وفجأة قفز إلى الشارع وأطلق النار على السيارة من مدفع رشاش أصيب منها غسان جديد باثنتي عشرة طلقة ومات لتوه، وتوارى القاتل عن الأنظار وهو طريد أحد المارة فالتجأ إلى بناية قريبة. ومن ثم قامت مفرزة من الدرك بتطويق البناية وبعد معركة دامت عشر دقائق انتهت بجرح شعث وإلقاء القبض عليه. ولدى اقتياده خارج البناية داهمه عضو من الحزب القومي السوري الاجتماعي يسمى

بعزيز ديوب مخترقاً مفرزة الشرطة وأطلق عليه رصايتين فقتله. وأما رد فعل السلطات اللبنانية على حادثتي القتل فقد كان الطلب من المكتب الثاني السوري بتقليص عدد ممثليه المائتين الأقوياء في مكتبه ببيروت ـ ذلك المكتب الذي كان يتخفى تحت ستار المكتب اللوجستي العسكري في مرفأ بيروت. وهذا هو غالب كيالي، الذي كان يعمل مدير الشؤون السياسية في وزارة الخارجية السورية، يفصح وقتها عن رضاه عن حادثة القتل ويقول للسفير الإيطالي أنها «سوف تساعد لبنان على فهم سورية».

وهكذا حل محل غسان جديد كمنفذ للدفاع في الحزب القومي السوري الاجتماعي السيد فضل الله أبو منصور الذي كان واحداً ممن نفذوا حكم الإعدام بالزعيم، والذي كان واحداً ممن تورطوا بالتحضير للمؤامرة العراقية. ففي نيسان عقد أبو منصور محادثات مع الملحق العسكري العراقي العقيد السامرائي ومع السياسي ميخائيل اليان، من الحزب الوطني، بخصوص مخططات لمحاولة انقلابية جديدة في سورية حددوا موعد تنفيذها في ١٧ نيسان يوم عيد الجلاء عن سورية. وعمد آركيبولد روزفلت، وقد كان يومها ضابط وكالة المخابرات المركزية المسؤول عن سورية، إلى الاجتماع مع المتآمرين ووافق على تمويل عمليتهم من خلال العراق. وعصر السابع عشر من نيسان تحدث آلان دالاس لأخيه قائلاً أن هيئة مجلس الأمن القومي «يحدوها اليوم أمل كبير فيما يتعلق بسورية». ولكن صادف أن الخطة باءت بالفشل الذريع، ومع ذلك فإن فضل الله ثابر على مواصلة الحرب السرية. ففي أيلول تم اعتقال عدد من رجال الحزب القومي السوري الاجتماعي بعد إلقاء القنابل على السفارة المصرية وعلى منزل خالد العظم في دمشق، علاوة على أن السفارة السوفياتية كانت هدفاً للقنابل أيضاً. وفي تشرين الأول صدر بيان عسكري أعلن عن اكتشاف مخبأ لأسلحة تعود للحزب القومي السوري الاجتماعي في جبال العلويين، واتهم محمد معروف بتدريب عناصر الحزب المقاتلة في لبنان. ولكن من المحتمل أن هذا المخزون من الأسلحة كان من مخلفات المؤامرة العراقية لأن الحزب كان قد فقد الموارد لتهريب أمثال هذه المقادير الضخمة من السلاح خلال عام ١٩٥٧ . وفي ٤ كانون الثاني عام ١٩٥٨ قذف القنابل عملاء المكتب الثاني على شقة في بيروت لأخ الملازم الأول محمود ناعمة العضو في الحزب القومي السوري الاجتماعي. فلقد كان ناعمة قد هرب لتوه من سجن المزة حيث كان موقوفاً للمحاكمة عن دوره في مؤامرة تخريبية، ولكنه لم يكن وقتها داخل الشقة وأدى الحادث إلى مقتل ثلاثة من قاطنيها. وبعد أسبوع من ذلك التاريخ كان أفراد من الحزب القومي السوري

الاجتماعي هم المسؤولون على الأرجح عن تفجير نادي الشرق في حمص بالديناميت.

وبحلول أوائل عام ١٩٥٨ استحالت الحرب القذرة بين الحزب القومي السوري الاجتماعي والمكتب الثاني إلى حلقة صغيرة ضمن ذلك الصراع المستور الواسع بين سورية ولبنان.

تخريب لبنان

إن استضافة لبنان للحزب القومي السوري الاجتماعي كانت انعكاساً لموقفه العدائي عموماً للزمرة الحاكمة في سورية ولمطامح عبد الناصر. ففي تشرين الثاني من عام ١٩٥٦ كان الرئيس شمعون قد أقصى عن الحكم الوزارة الموالية للمصريين بقيادة صائب سلام وعبد الله اليافي. وأما الشخصان اللذان حلا محلهما، وهما رئيس الوزراء سامي الصلح ووزير الخارجية شارل مالك، فقد سلكا مسلكاً موالياً للغرب موالاة متطرفة حتى إنهما، في القمة العربية المعقودة في بيروت في أعقاب الغزو الثلاثي لمصر، ماكان ليرفضا مطالب مصر بأن يقطع لبنان علاقاته ببريطانيا وفرنسا وحسب، لابل ورفضا أيضاً تمركز الجنود السوريين في لبنان. وفي ١٦ آذار عام ١٩٥٧ أعلنت الحكومة اللبنانية عن قبولها لمبدأ آيزنهاور، كما أن تبادل الزيارات الرسمية بين شمعون والرئيس التركي جلال بايار زاد من سورة غضب القائمين على السلطة في دمشق.

لقد كانت دمشق تولي اهتمامها بالأساس لإيواء لبنان للمنفيين السوريين. ففي تشرين الثاني عام ١٩٥٦ حاول عملاء المكتب الثاني خطف ميخائل اليان من فندق سانت جورج في بيروت لتقديمه إلى المحاكمة في دمشق، بيد أن مصير أولئك العملاء كان الاعتقال والضرب والسجن على أيدي قوات الأمن اللبنانية، الأمر الذي دفع بالمكتب الثاني إلى تصعيد جهوده ضد الحكومة اللبنانية. وفي أواخر تشرين الثاني ضبطت الشرطة اللبنانية ناقلة نفط مليئة بالأسلحة القادمة من دمشق. وأما العملاء السوريون فقد طفقوا يزيدون من تعاونهم مع المخابرات العسكرية المصرية، فمثلاً حين أعلنت السلطات اللبنانية أن الملحق العسكري المصري في بيروت، حسن خليل، شخص غير مرغوب فيه (Persona non grata) لتنظيمه سلسلة من إلقاء القنابل على الأبنية الرسمية، تبين بالأدلة الدامغة أن ثمة عملاء سوريين قد تعاونوا معه.

وفي مطلع عام ١٩٥٧ صار هاجس الحكومة اللبنانية يتمركز حول التهديد السوري

مما جعلها تغير موقفها العسكري من الدفاع ضد إسرائيل إلى وضعية مقاومة هجوم سوري محتمل. فرئيس الأركان شهاب أنبأ الملحق العسكري البريطاني بأنه يعد العدة لاحتمال تحريك سورية لوحدات عسكرية صغيرة إلى داخل لبنان لتكون بمثابة نقاط تمركز تطلق سورية منها حرب عصابات عدوانية. ولذلك فإن الجيش اللبناني كان يقوم بالاستعدادات لاحتمالات تخريب الطرق التي كان من المحتمل أن يسلكها السوريون، كما كان يسلح القرويين في المناطق التي يعتبرها عرضة للتهديد.

في مثل هذه الحالة من العداوة المستورة بأدنى الحدود جاءت الانتخابات البرلمانية في حزيران كي توفر الفرصة لآخر عرض تجريبي لتلك الحرب السرية الشاملة التي اندلعت في العام التالي. فلقد كانت المعركة الانتخابية حامية الوطيس بين أنصار شمعون وخصومه في لبنان، فضلاً عن أن مصالح قوى أجنبية متعددة ألقت كل منها بثقلها خلف مرشحيها الأثيرين لديها. وإن وزارة الخارجية البريطانية، التي كانت تساند أنصار شمعون مساندة فعالة، علقت بشكل صائب أن «الانتخابات في لبنان لم تكن البتة حرة تماماً». ومع ذلك فإن الترهيب الحكومي والتلاعب الرسمي بالاقتراع «كانا على قدم وساق بشكل لم يسبق له نظير من قبل» مما دفع بالجنرال شهاب إلى التذمر قائلاً أن «الفساد والرشوة والغش... وصلت كلها إلى مستويات لم يشهدها لبنان البتة من قبل».

ومما تجدر الإشارة إليه أن التدخل الأجنبي على كل الجبهات كان صارخاً إلى حد الوقاحة. فمصر كانت تساعد خصوم شمعون بتصعيد الهجمات الدعائية على الحكومة، كما أنها دفعت مبلغاًمن المال وصل إلى مائتي ألف جنيهاً انكليزياً لمجموعات المعارضة التي قامت بتلك التظاهرات في الثلاثين من أيار وأدت إلى مقتل سبعة أشخاص. وفي حزيران استلم الملحق العسكري للولايات المتحدة وثائق من «مصدر ثقة في العادة» تدل على المبلغ الذي بلغه نشاط المكتب الثاني في لبنان. وأدرجت هذه الوثائق تسعة وعشرين ضابطاً من ضباط المكتب الثاني المشبوهين ممن زاروا بعض عملائهم، كما جاءت على اسم مقهى بيروتي قيل بأنه كان مكاناً للاجتماعات. وعلى سبيل المثال زعم الدرك اللبناني أن المكتب الثاني كان مسؤولاً عن ذلك الحادث الذي وقع في حزيران والذي تم فيه إلقاء المتفجرات من سيارة بلوحة سورية في بيروت. وعلاوة على ذلك فإن الضباط السوريين قد عرضوا حتى خدماتهم على أحد المرشحين المتعاطفين مع حكامهم لخطف أي منافس له يختاره. وهكذا فإن وزارة الخارجية البريطانية توصلت إلى الاستنتاج أن «هنالك فيضاً من الأدلة على التدخل المصري والسوري، ولربما على التدخل الروسي، بما

في ذلك تقديم الرشاوي وتوزيع الأسلحة».

وأما القوى الغربية فقد ساندت أنصار شمعون في تلك الانتخابات. فسفير الولايات المتحدة ساق حجته قائلاً «أن مصلحتنا تتجسد بمنع انتخاب أكثرية أو حتى أقلية كبيرة ممن يتجمع أفرادها حول الرئيس السابق بشارة الخوري... المدعوم بدون أدنى شك بالنقود المصرية والسورية... وبالأموال السوفياتية المستورة». وأشار قائلاً أيضاً «أن جماعة الميثاق المصري السوري السعودي ممن يساندون بشارة الخوري على استعداد لإنفاق زهاء مليوني دولار على الأقل لانتخاب مرشحيهم» ولذلك فقد حض واشنطن على ضرورة توفير الأموال الكفيلة بمساعدة الشمعونيين. فما كان من وكالة المخابرات المركزية (CIA) إلا أن صبت النقود في صناديق حملات شمعون وسامي الصلح. وأما وزارة الخارجية البريطانية فقد بذلت قصارى جهورها للتشهير بالنشاط التخريبي السوري والمصري في الصحافة البريطانية. ولكن الأمر الذي كان ينطوي على أهمية أكبر كان التبديل الذي بدله الملك سعود لسياسته. فاستجابة منه للتحريضات الأمريكيةولمخاوفه هو من انتشار موجة الناصرية، انسحب من المحور المصري السوري وأوقف المدفوعات النقدية السعودية للسياسيين اللبنانيين المعارضين، الأمر الذي كان بمثابة العامل الهام في الانتصار اليميني اللاحق حيث كسب المرشحون المؤيدون لشمعون ثلثي المقاعد البرلمانية، مما جعل المسؤولين الرسميين في الولايات المتحدة يصفون النتائج بأنها «انتصار عظيم لصالح... الغرب».

وحين فشل السراج وأقرانه المصريون بإسقاط الحكومة من خلال العملية الانتخابية كثفوا جهودهم لزعزعة استقرار لبنان. وفي تلك الآونة قام صائب سلام وعبد الله اليافي بزيارة دمشق لإجراء مباحثات مع القادة السوريين، في حين أن العملاء السوريين ركزوا جهودهم على توزيع الأموال على السياسيين المعارضين في مناطق صور/صيدا وجبل الهرمل وطرابلس، بينما كانت مليشيا كمال جنبلاط الدرزية تتلقى الأسلحة وتساهم في تنفيذ العمليات من مثل تفجير السكة الحديدية بين دمشق وبيروت في السابع عشر من آب. وفضلاً عن كذلك كان السراج قد بدأ يستفيد من الوحدة الفلسطينية التابعة للمكتب الثاني. فهذه الوحدة، التي كانت بقيادة الضابط السوري أكرم صفدي، تم تحويلها من القيام بمهماتها التجسسية داخل إسرائيل وتكليفها بالعمل في لبنان. وعلى الرغم من أن ضباط هذه الوحدة كانوا من السوريين فإن عناصرها كانوا من اللاجئين الفلسطينيين. فمثل هذا الإجراء كان يوفر للعمليات السورية مقداراً من التملص وإنكار

الاتهامات وذلك لتعذر الربط بين المنفذين والمكتب الثاني. وعلاوة على ذلك كان بمقدور أولئك الرجال استغلال علاقاتهم العائلية بين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لتجنيد المزيد من العملاء.

وهذه الوحدة كانت على ما يبدو مسؤولة عن غالبية العمليات الإرهابية التي وقعت بعد الانتخابات. ففي الثلاثين من تموز تعرضت السفارة الأردنية ومكتب المعلومات الأمريكي في بيروت للقنابل مما أدى إلى اعتقال اثني عشر فلسطينياً إثر ذلك. وفي آب اعتقل إنسان فلسطيني في الوقت الذي كان يستعد فيه لزرع المتفجرات في سفارة الولايات المتحدة واعترف بأنه يعمل بإمرة ضباط سوريين. وفي منتصف آب تعرض للقنابل المسكن الصيفي لرئيس الجمهورية كما تعرض للشيء نفسه خط أنابيب مياه يجلب الماء إلى بيروت. وفي ليلة ٢٥/٢٦ آب تعرض للاعتقال فريق شبه عسكري على أيدي الدرك وهو يحاول نسف أحد الجسور. وفضلاً عن ذلك بدأت الشرطة تضع أيديها على أسلحة تشيكية حديثة مهربة من سورية إلى لبنان. وفي ١٢ أيلول نشبت معركة بالبنادق بين الدرك وبعض مهربي الأسلحة قرب الحدود السورية خلفت وراءها ثلاثة قتلى من الشرطة وثمانية من المهربين. وفي أيلول بدأت عصابة مدعومة سوريا بإرسال خطابات التهديد للسفارات والصحف تحت اسم «جمعية تحرير الأرض المغتصبة»، وتلا ذلك نسف مكاتب خمس صحف في بيروت ومدرسة يهودية أيضاً. وفي الخامس من تشرين الثاني اغتيل صاحب جريدة «الراصد». وهكذا فإن السلطات اللبنانية اعتقلت ثلاثين مشبوهاً في أعقاب هذه الموجة من إلقاء القنابل واعترف بعضهم بالعمل لحساب السوريين. وفي كانون الأول قامت وحدات شبه عسكرية تعمل عبر الحدود السورية بمهاجمة مخفرين للدرك في منطقتين نائيتين.

تخريب الأردن

منذ عام ١٩٥٥ كانت اليد الطولى في الأردن تؤول إلى القوى المؤيدة للناصرية. فالمحاولات البريطانية لإلحاق الأردن بحلف بغداد أدت إلى قيام الاضطرابات على أوسع نطاق في كانون الأول عام ١٩٥٥ وفي كانون الثاني عام ١٩٥٦ حيث أقدمت الجماهير الغاضبة، بدعم من المصريين والسعوديين، على مهاجمة المراكز الغربية. وفضلاً عن ذلك فإن انتشار المشاعر الوطنية أدى إلى طرد الضباط البريطانيين من الفيلق العربي

وإلى استهلال المفاوضات حول استبدال المعونة البريطانية المدفوعة للأردن وفق المعاهدة البريطانية الأردنية بمعونة عربية. فمن وجهة نظر الخارجية البريطانية كان التوقيع على اتفاق عسكري أردني مصري سوري في شهر تشرين الأول عام ١٩٥٦ هو العامل الحاسم في تحويل الأردن إلى «تابع يدور في فلك مصر.... وملتزم بدعوة عبد الناصر للحياد الإيجابي». وأما الهجمات الإسرائيلية الانتقامية رداً على غارات فدائيي عبد الناصر فقد كانت تلهب مشاعر الرأي العام بالإضافة إلى أن أزمة السويس أدت إلى موجة عارمة من التأييد الشعبي للناصريين. والأهم من هذا كله هو أن دخول القوات السورية إلى الأردن بموجب بنود المعاهدة العسكرية وفر للمخابرات السورية قاعدة مأمونة لانطلاق عملياتها منها. وقبل اندلاع حرب السويس مباشرة كان سليمان النابلسي قد شكل حكومة موالية ولاء شديداً للناصريين وفيها أحد البعثيين، وهو عبد الله الريماوي، كوزير للخارجية. وبمنتهى الحماسة أعلن النابلسي والريماوي عن تأييدهما للحياد الإيجابي وصرحا قائلين: «بأننا لن نتعاون مع الغرب لأنه يريد استغلالنا... وجعلنا تبعاً له».

ولقدساير الملك حسين هذا التوجه في البداية، ولكنه في مطلع عام ١٩٥٧ صار على قناعة بفضل مستشاريه المحافظين بالمخاطر التي شكلها عليه المدّ الناصري والشيوعي ولذلك طفق يتخذ موقفاً متشدداً ضد الشيوعيين. فهذا الانقلاب في موقف الملك حسين كان موضع المراقبة الدقيقة من قبل القاهرة ودمشق اللتين عملت الكثير أجهزة الأمن فيهما على تعزيز ورعاية التوجه المعادي للغرب. إن محطات الإذاعة في مصر انهالت بالدعاية كما أن السراج أنفق من الأموال ما بلغ مائة وعشرة آلاف جنيهاً انكليزياً في عام ١٩٥٦ لضمان انتخاب حكومة النابلسي. وكلما كانت الأزمة تتفاقم بين الحسين وحكومته كان النشطاء السريون السوريون والمصريون يبذلون قصارى جهودهم لمساعدة حلفائهم في الأردن.

لقد وصلت تلك الأزمة إلى ذروتها في شهر نيسان. ففي ١٣ آذار كان الإلغاء مصير المعاهدة الأردنية الانكليزية، وفي ٢ نيسان أخبر النابلسي الملك أن حكومته تنوي إقامة العلاقات الدلوماسية مع الاتحاد السوفياتي. وفي الثامن من ذلك الشهر عمدت (الكتيبة الآلية المسلحة الأولى) إلى تطويق عمان إذ كانت بقيادة النقيب نذير راشد، مما أدى إلى بث الذعر في نفس الملك حسين وفي نفوس البريطانيين ظناً منهم أن الحالة تنذر بحركة انقلاب. بيد أن هذه الكتيبة عادت إلى ثكناتها امتثالاً لأوامر الحسين. ولقد كان النابلسي على ما يبدو لايعرف شيئاً عن تحركات راشد، لابل وكان، في حقيقة الأمر،

يرتاب في أن هذه الحركة كانت بأمر من الملك حسين لإقصاء الحكومة. ولكن الهدف من التطويق كان على ما يبدو للضغط على الملك كي يطرد بهجت التلهوني، رئيس جهاز أمنه. وأما بعض المراقبين الآخرين فيشيرون إلى قيام علاقات وطيدة لاحقاً بين راشد والسراج ويوحون بأن رئيس الأمن السوري كان العقل المدبر على الأرجح لهذه الحركة.

وفي العاشر من ذلك الشهر استقال النابلسي من منصبه كرئيس للوزراء ونجم عن ذلك صراع مكشوف حول عمن سيخلفه. وأما رئيس الأركان المؤيد للناصريين، علي أبو نوار، الذي كان قريباً من حكومة النابلسي، فقدتألق نجمه بعض الشيء نظراً لأنه عمل على ترقية الضباط التقدميين على حساب البدو الذين كانوا تقليدياً يشكلون العمود الفقري للجيش وحجر الزاوية لمساندة الملكية. ولقد كان القائد الاسمي لجماعة الضباط الأحرار في الجيش تقليداً منه لحركة عبدالناصر. وفي ١٣ نيسان جاء أبو نوار ومساعده في رئاسة الأركان علي الحياري، وقالا لحسين أن الجيش يطالب أن يشكل عبد الحليم النمر حكومة جديدة، في الوقت الذي كانا قد أمرا فيه كتيبة المشاة الثالثة البدوية بالخروج من معسكرها والذهاب إلى البادية لإجراء تدريبات ليلية. ولكن تلك الكتيبة، وقد ساورها الشك بتدبير انقلاب، عمدت إلى العصيان والقتال في ثكنتها بالزرقاء مما أدى إلى خسارة عشرين ضحية. وهكذا هرع الملك حسين إلى مسرح الأحداث حيث استقبله أنصاره بالتهليل والتهديد بقتل أبي نوار جراء ما ظنوه خيانة منه.

وخلال الهرج والمرج طلب الملك حسين المساعدة من القوى الغربية ومن العراق أيضاً. ولما لاحظت وزارة الخارجية البريطانية أن «القدْر في الأردن قد وصلت مرحلة الغليان والفوران» أفصحت عن تصميمها على «مؤازرة الملك حسين ضد هذه المؤامرة المصرية السورية». ولسرعان ما أعدت الخطط لتعزيز كتيبة (القوة الجوية الملكية) في المفرق بطائرات (فينوم) من قبرص، ولكن خطر على البال أن العراقيين كانوا في موقع أفضل لتقديم المساعدة العسكرية. فوعد نوري السعيد بذلك وسارع لإرسال لواء إلى محطة ضخ النفط، H٣، في البادية، وتعهد أيضاً بمقاومة أية تحركات للقوات السورية في شمال الأردن مشترطاً وجوب مساعدة (القوة الجوية الملكية) لقواته إذا تدخلت المقاتلات السورية والمصرية بذلك الأمر. وأما الولايات المتحدة فقد حركت الأسطول السادس إلى شرقي المتوسط وحثت إسرائيل على ضبط النفس كما شجعت العربية السعودية على الاستعداد للتدخل العسكري، وفضلاً عن ذلك فقد أكمل البيت الأبيض هذا الإجراءات بقرض قيمته عشرة ملايين دولاراً أمريكياً.

ولكن صادف أن تكشفت كل هذه الإجراءات الاحتياطية على أنها غير ضرورية. فالجنود السوريون المتمركزون في المفرق نسقوا بالفعل تحركاتهم مع المتآمرين واحتلوا مركز الأمن العسكري السوري الأردني المشترك، وعزلوا عدة قرى وقطعوا خطوط الاتصالات الهاتفية بين الأردن والعراق. إن كل هذه المناورات كانت تنفيذاً لأوامر السراج وأقرانه المصريين ولكن دون أية مصادقة عليها من لدن الحكومة السورية. إذ حين اتصل هاتفياً بهجت التلهوني بالرئيس القوتلي ناقلاً إليه تذمره، أصيب القوتلي بالمفاجأة وأمر الجنود بالعودة إلى ثكناتهم. ولقد كانت هنالك أدلة أيضاً على أن الملحق العسكري المصري وضابط العمليات المصري في القيادة المشتركة بمقرها في عمان قد ساعدا أبا نوار على تخطيط تحركاته.

وبعد فشل المؤامرة عين الملك حسين حكومة محافظة ومتزمتة برئاسة ابراهيم هاشم وسمير الرفاعي كوزير للخارجية فيها، حيث فرضت الأحكام العرفية وبدأت تتحرك ضد الناصريين. وهكذا انعقدت المحاكم لمحاكمة المتآمرين لأن الملك كان على قناعة بأنه ما تفادى إلا بأقل الحدود تلك المؤامرة الواسعة النطاق التي كانت من تدبير السراج والتي كانت تستهدف ابتلاع الأردن ودمجه في كيان جمهورية سورية كبيرة. وأما السفير البريطاني، تشارلز جونستون، فقد استخلص أن «المؤامرة كانت أداء فجا لعناصر متباينة وسيئة التنسيق». وعلى أية حال فإن أبي نوار اتخذ من سورية ملجأ سياسياً له، وتبعه لاحقاً علي الحياري إلى هناك، كما أن الجنود السوريين سهّلوا هروب العديد من الشخصيات ذوي المراتب الأدنى وممن كانت تجدّ في طلبهم الحكومة الجديدة. فأبو نوار والحياري وأعضاء حكومة النابلسي أنكروا وجود أية مؤامرة فضلاً عن تقديمهم الحجج على أن الملك حسين قد افتعل تلك الأزمة للإطاحة بهم. لقدكتب أبو نوار في سيرته الذاتية أنه حين قابل السراج في دمشق سأله هذا الأخير «وماهو وضع الانقلاب؟» فأجاب أبو نوار «وأي انقلاب؟». وإخلاصاً للحقيقة يجدر بنا أن نقول أن الدليل المطروح في المحاكمات اللاحقة ماكان كافياً لإقناع دبلوماسي الولايات المتحدة بوجود مؤامرة لخلع الملك. ومع ذلك فإن الشيء الهام كان اعتقاد الملك حسين بوجود تلك المؤامرة.

وأما العلاقات بين سورية وحكومة الرفاعي فسرعان ما تدهورت حين ضرب الملك حسين أخماسه بأسداسه واتخذ قراره الحاسم بالانضمام إلى الحملة البريطانية المعادية للناصرية. وهكذا فإن السفارة البريطانية زودت الحسين بمعلومات أمنية «عن أنشطة

تخريبية... سورية ومصرية في الأردن» مما يسّر لقوات الأمن الأردنية صد واعتقال فريق من المصريين والسوريين ممن كانت مهماتهم تنفيذ عدد من الاغتيالات. وفي ١٤ أيار أرسل جونستون تقريراً يقول فيه «أن هجوم الحكومة على الأنشطة المصرية التخريبية هجوم لامثيل لقسوته». وعلاوة على ذلك كان مصير الجنود السوريين الحشر ضمن ثكناتهم والتطويق من قبل الجنود الأردنيين، واستحال بهم الأمر «من كونهم مركزاً لانطلاق التخريب إلى صيرورتهم كشيء يماثل رهينة بين يدي القدر». وأما البريطانيون والأمريكيون فقد صار هاجسهم الوحيد يتمثل بالحرص على سلامة الملك الشخصية. فأثناء حادثة الزرقاء كانت هنالك محاولة لقتله بإلقاء قنبلة على سيارته، فضلاً عن إحباط مؤامرة لاحقة لقتل الملكة زين، الملكة الأم، كما أن الولايات المتحدة «تناهى إلى سمعها نبأ وجود مؤامرة برعاية مصرية لاغتيال الحسين»، علاوة على أن السفير البريطاني جونستون، لدى سماعه أن الملحق العسكري المصري لدى العربية السعودية قد زرع قنبلة في أحد قصور الملك سعود، عبر عن رأيه قائلاً: «لكم أتمنى أن أشاطر الملك ثقته بإجراءات أمنه الشخصي».

وما أن شارف شهر أيار على نهايته حتى كانت إذاعتا دمشق وعمان تتبادلان الذم والقدح حيث بدأت عمان تصمّ الجيش السوري بأنه «ألبس نفسه لبوس القوة البوليسية السياسية التي تعتدي على المدنيين» وتقدح بحكام دمشق على أنهم مراؤون كذوبون. وأما وزارة الخارجية البريطانية فقد غمرتها البهجةالعارمة إذ علقت بالقول: (٠إن نشر هذا الغسيل القذر على رؤوس الأشهاد لشيء جميل ويجب أن يؤدي إلى دق إسفين آخر في تابوت العلاقات السورية الأردنية»، وعبرت عن ارتياحها لانسحاب الجنود السوريين من الأردن انسحاباً كانت نهايته في ٢٧ أيار. وعلاوة على ذلك فقد كان الملك حسين يسعى لإقامة الجسور مع المعارضة السورية. فصلاح الشيشكلي استدعي إلى عمان لمشاورات مع الملك، واستدعي كذلك رئيس الحزب القومي السوري الاجتماعي للغاية نفسها حيث تم معه الاتفاق على أن يقدم الحزب الرجال للتعاون مع ضباط الأمن الأردنيين لإحباط الاغتيالات التي كانت تنوي تنفيذها بعض الجماعات السورية إبان زيارة للملك سعود.

ولسرعان ما احتدمت المعركة بين جهازي الأمن الأردني والسوري في سعي كل منهما لتنفيذ عمليات إرهابية ضد الآخر. ففي تموز أرسل جهاز الأمن الأردني عميلاً له

من الإخوان المسلمين يدعى باسم أديب الدسوقي إلى سورية لاغتيال القيادات اليسارية السورية واختطاف اللاجئين الأردنيين. فاتساع نطاق العمليات الأردنية توضح من خلال الملاحظات التي أبداها شارل مالك لسلوين لويد في أيلول وجاء فيها أن «الأردن يورد الأسلحة منذ حين للدروز والعلويين في سورية».

وأما حملة الإرهاب والدعاية المشينة على أيدي السوريين والمصريين فقد كانت على أوسع نطاق بهدف زعزعة استقرار الحكومة الأردنية وخلق الانطباع عن وجود معارضة شعبية واسعة الانتشار لتلك الحكومة وعن وضع ثوري في طور التكوين. فلقد كان الضباط السوريون يزورون الأردن ويجندون العملاء لإلقاء القنابل على بعض الأهداف الحكومية والغربية، علاوة على أن البعثة السورية كانت تروج الإشاعات في الصحافة عما مفاده أن الملك سيسارع قريباً للإذعان للضغط الشعبي ولتكليف النابلسي بتشكيل الحكومة من جديد، هذا في حين أن المصريين كانوا يستغلون حقيبتهم الدبلوماسية لتهريب منشورات الدعاية المعادية للعائلة المالكة.

فلقد بدأت حملة الإرهاب في منتصف آب حين قام أحد ضباط المكتب الثاني بجولة في الأردن وجند العملاء الذين ألقوا القنابل في عمان والخليل وحاولوا زرع القنابل في رام الله وإربد. وأما ذلك العميل الذي اعتقل وهو يحمل المتفجرات فقد كان في نيته إلقاء القنابل على القنصلية البريطانية أو قنصلية الولايات المتحدة في القدس، ناهيك عن أن بعض القنابل قد انفجرت خارج مكتب المعلومات الأمريكي والسفارة التركية وبيت الحاكم العسكري في عمان، فضلاً عن أن سيارة الحاكم العسكري في نابلس قدتعرضت للنسف بأحد الألغام حيث أصيب السائق بجراح في ٢٧ أيلول. وفي تلك الآونة بدأت قوات الأمن الأردنية تكتشف مخابئ الأسلحة المهربة من سورية إلى الأردن، كما بدأت الشرطة الأردنية تكتشف أن العديدين من رجال الأمن السوريين قد تزوجوا مؤخراً من نساء أردنيات من الضفة الغربية كي يتمتعوا بقسط أوفى من الحرية للسفر إلى الأردن وتوزيع الأموال والتعليمات.

في السابع من تشرين الأول تعرض مسكن معاون الملحق العسكري للولايات المتحدة لتدمير كبير جراء انفجار قنبلة مما أدى إلى قيام فعل رسمي أقوى من ذي قبل. ففي العاشر من الشهر المذكور قام الجيش بحملة تفتيش تحرى بها بيوت ثلاثة مخيمات للاجئين الفلسطينيين بيتاً بيتاً قرب عمان حيث اكتشف مخابئ مفرقعات في بعض تلك

البيوت. وثمة حملات مماثلة في إحدى مدارس القدس يديرها مدير من أنصار البعث ويعلم فيها معلمون مصريون، أدت إلى العثور على مخبأ للمتفجرات ولمنشورات الحزب الشيوعي. وفي اليوم التالي انفجرت قنبلة في وزارة الداخلية وبعدئذ تم العثور على قنبلة موقوتة في بيت أحد وزراء الحكومة. وعلاوة على ذلك فإن الانفجارات التي حدثت في الزرقاء في الثالث والعشرين من ذلك الشهر أعقبها مزيد من حملات التفتيش التي عثرت على ديناميت ومفرقعات في مخيم قريب للاجئين.

وبحلول شهر تشرين الثاني «صار جهاز الأمن الأردني يتمتع.... بتلك الكفاءة الممكنة لأي جهاز مماثل في بلد من البلدان العربية». وجرى، من ثم، تشكيل كتيبة الحرس الملكي بقيادة الشريف ناصر، عم الملك، الأمر الذي جعل «الاحتياطات الأمنية الاستثنائية... حول شخص الملك» تثبت جدواها. وهكذا فإن الحملة الإرهابية دب بها الضعف نظراً لطرد الدبلوماسيين السوريين ولتقديم عملاء السوريين أمام المحاكم العسكرية الأردنية. وأما سورية ومصر فقد عمدتا حينئذ لتغيير تكتيكاتهما وتكثيف حملاتهما الدعائية العلنية ضد النظام الملكي، كما قامت حكومة أردنية في المنفى مركزها دمشق. وأملاً بإثارة أعمال الشغب على نطاق الأمة وصمت إذاعتا القاهرة ودمشق الملك حسين بالخائن الذي كان يسعى لإجراء تسوية مع إسرائيل. ولقد وجدت هاتان الإذاعتان لهما آذاناً صاغية وذلك لأن الحكومة الأردنية كانت تفتقر لأي مناصر معقول في أي قطاع من الحياة السياسية الأردنية»، وكانت لهما جماهيرهما الكبيرة لاسيما في أوساط اللاجئين الفلسطينيين الذين كانوا يعانون الأمرين تحت وطأة الحكومة الأردنية. ولكن على الرغم من ذلك فإن تلك الحملة فشلت في إحراز أي نجاح هام والسبب يعود، وفق تقدير وزارة الخارجية الأمريكية، إلى أن الملك كان قد دق عنق الحركة المعارضة بسجن معارضيه أو نفيهم وإلى أن المحرضين الذين كانوا سابقاً ينظمون المظاهرات، من أمثال المعلمين المصريين، كان مصيرهم السجن أو الترحيل خارج الأردن.

وما أن كان عام ١٩٥٧ يشارف على نهايته حتى صار بمقدور القوى الغربية أن تستنتج بكل الرضى أن ذلك العام كان العام الذي شهد تحول الأردن من تابع مصري إلى عدو لدود لعبد الناصر وللشيوعيين، وأن تبتهج لعملها العاجل الذي استغل واغتنم «تلك الفرصة النادرة... لتشجيع قيام تكتل جديد لقوى متعددة في الشرق الأدنى». ومع ذلك فإن الصراع الرئيس كان على أشده في الشمال من الأردن وذلك لأن محاولات الولايات المتحدة لتقويض نظام الحكم السوري انفجرت وتحولت إلى أزمة دولية ضخمة.

المؤامرة الأمريكية

خلال عام ١٩٥٧ صارت القوى الغربية تنظر نظرة مليئة بالذعر لسورية وهي تعمل على توثيق علاقاتها بناصر والاتحاد السوفياتي فضلاً عن الدمار الذي كانت أجهزتها الأمنية تزرعه في لبنان والأردن. فبعد تدمير اليمين السوري لم يعد أمام الغرب ما يكسبه، بدعايته أو عمله السياسي، إلا الشيء الطفيف. ولذلك حاولت أمريكا اعتماد العمل السري بيد أنها لجأت في خاتمة المطاف إلى عزل سورية والسعي لكبح جماح النفوذ السوفياتي.

وحين قام الإعلان عن مبدأ آيزنهاور في كانون الثاني رفضت الحكومة السورية مقولة التهديد الشيوعي لسورية ومحاولات الولايات المتحدة للهيمنة على المنطقة. وفي آذار باءت بالفشل محاولات الرئيس القوتلي ورئيس الأركان، نظام الدين الموالي للغرب نسبياً، لنقل السراج وغيره من الضباط اليساريين نظراً لمعارضة العظم، الذي كان وقتها وزير الدفاع، والحوراني. وفي الانتخابات الفرعية في أيار اكتسح الساحة المرشحون اليساريون مما جعل سفير الولايات المتحدة يرسل تقريراً يقول فيه أن «انتصار الطليعة البروليتارية المؤلفة من الانتهازيين البعثيين والشيوعيين يدل بمنتهى البساطة على أن المحافظين... ليس بمقدورهم النجاح في الانتخابات في ظل الظروف القائمة». وفي أعقاب الانتخابات الفرعية جرى نقل عدد من ضباط الجيش مما زاد في تعزيز مركز السراج واليساريين لدى تعيين برهان أدهم رئيساً لفرع الأمن الخارجي التابع للمكتب الثاني وتعيين يساري متطرف رئيساً للشرطة العسكرية. وفي تموز ألقى القوتلي ذلك الخطاب الذي نعت فيه الولايات المتحدة، وللمرة الأولى، بالعدو الصريح مما جعل روبرت سترونغ، وهو القائم بالأعمال الأمريكي، يرسل تقريراً يقول فيه أن «من العسير التمييز بين هذا الخطاب وبين الدعاية الشيوعية».

والجدير بالذكر أن العلاقات العسكرية والاقتصادية مع الاتحاد السوفياتي بدأت تتعزز يوماً بعد يوم أيضاً، ولذلك فإن سلوين لويد قال، في كانون الأول عام ١٩٥٦ ، في أحد اجتماعات حلف الناتو أن النوايا السوفياتية قد تكشفت عن مقاصدها في إعادة تجهيز الجيش السوري والعمل على توسيعه، وفي إعداد فيض من المعدات العسكرية لاستخدامها من قبل مصر وغيرها من الدول الصديقة علاوة على تأمين معدات حربية احتياطية لاستخدامها من قبل المتطوعين الروس في أية أزمة مستقبلية. وخلافاً لكل

التقارير الصحفية فلم تصل أية طائرات سوفياتية إلى سورية «وقبل أن يصير بالإمكان استخدام سورية كقاعدة لانطلاق عمليات طائرات من النوع السوفياتي تقتضي الضرورة الإقدام على تحسينات كبيرة في المطارات السورية فضلاً عن التطوير اللوجستي». ولكن على الرغم من ذلك فإن سورية دفعت عشرين مليون جنيهاً استرلينياً ثمن دبابات وناقلات وجنود ومدفعية لدى تسلمها هذه المعدات فضلاً عن تجهيز وتركيب عشرين طائرة من طراز ميغ ١٥ س في مصر استعداداً لإرسالها إلى سورية. وهكذا فقد وصل المستشارون العسكريون السوفيات بصحبة المعدات العسكرية، وقد قيل عنهم أيضاً بأنهم كانوا يتعاونون مع فرع التحقيق في المكتب الثاني في المزة بتقديم الإرشادات عن استخدام «العقاقير الكفيلة بانتزاع الحقائق». وفي كانون الثاني عام ١٩٥٧ أرسل الملحق العسكري للولايات المتحدة تقريراً جاء فيه «أن مرفأ اللاذقية السوري طافح بالمعدات العسكرية».

ولكن تجارة سورية بقيت في غالبيتها العظمى مع البلدان الغربية، إذ حتى في أواخر عام ١٩٥٧ بلغت تجارتها مع بلدان الناتو ٥٤,٣ مليون دولاراً أمريكياً مقابل ١٩,٥ مليون دولاراً أمريكياً مع الكتلة الشرقية. ومع ذلك ففي أواخر أيلول عام ١٩٥٧ ترأس العظم وفداً إلى موسكو نجم عنه الإعلان عن قرض بمبلغ أربعمائة مليون ليرة سورية.

إن النقطة المضيئة في خضم كل هذه الغيوم الداكنة كانت تكمن في ذلك التبدل الجذري الذي طرأ على موقفي فرنسا والعربية السعودية. ففي وقت متأخر أدركت فرنسا النتائج التي كانت تتمخض عن دعمها للعظم ولذلك بعد أن دب بها الذعر عمدت خلال عام ١٩٥٦ إلى الانقلاب بموقفها رأساً على عقب إذ تمت الاتصالات بالشيشكلي والمباحثات معه عن احتمالات القيام بانقلاب، كما بدأت باريس في تلك الآونة تنسق سياستها مع لندن وواشنطن لمقاومة التغلغل المصري والسوفياتي، حتى إن السفير الفرنسي قام، في تشرين الثاني عام ١٩٥٦ ، بتحذير وزارة الخارجية البريطانية قائلاً أن «سورية تتزايد ميلاً لتكون أداة للاتحاد السوفياتي ولذلك فالواجب يقضي بالإقدام على عمل ما». وعلى هذه الشاكلة دب الذعر بالملك سعود جراء نجاح العظم والبعثيين ولذلك فإنه، استجابة لتشجيع الولايات المتحدة، قطع صلاته بعبد الناصر وبالنظام السوري وبدأت الأموال السعودية تنهمر في جيوب المعارضة.

إن إضافة فرنسا والعربية السعوديةإلى المعسكر الأنكلو أمريكي، مقرونة بانقلاب

موقف الأردن ونتائج الانتخابات اللبنانية، كانت كلها مدعاة للابتهاج في لندن وواشنطن. ولكن على الرغم من ذلك كان على هاتين الحكومتين أن تبذلا جهوداً مضنية لمعالجة وضع سورية. وبما أن بريطانيا والعراق كانا يجران أذيال الخيبة من جراء فشل عمليتهما السرية المحكمة في تشرين الثاني عام ١٩٥٦ فقد بقيا ساكنين دون حراك وانتقل زمام المبادرة إلى أنقرة وواشنطن.

لقد كانت تركيا تشاطر واشنطن رأيها فيما يتعلق بالخطر الشيوعي والمصري الماثل في سورية ولذلك فإن وزير خارجيتها اقترح على سفير الولايات المتحدة في تشرين الأول عام ١٩٥٦ قائلاً أن «العلاج الداخلي لن يجدي نفعاً ولذلك فالعمل الجراحي هو المطلوب لمعالجة هذا النمو السرطاني». ولقد كان الأتراك يعتقدون أن الحزب القومي السوري الاجتماعي يجسّد «الأداة المثلى في تلك الآونة». ففي تشرين الثاني أخبر مندريس، رئيس الوزراء، حكومة الولايات المتحدة عن تقدير تركيا للوضع القائم في سورية، وبعد كيله المديح للهجوم الثلاثي على مصر لتدميره وتشتيته المعدات العسكرية السوفياتية التي كدستها مصر، أشار مندريس إلى أن الاتحاد السوفياتي كان «يركز كل اهتمامه العسكري ونشاطه على سورية»، وساق التحذير التالي قائلاً: «إننا نشهد في هذه المرحلة تحول سورية إلى قاعدة عسكرية روسية بحيث أنها صارت جزءاً من استراتيجية الاتحاد السوفياتي لتطويق وعزل تركيا».

ولذلك كان رد الفعل التركي يتمثل بقعقعة السلاح واعتماد التخريب. ففي كانون الأول عام ١٩٥٦ تقدمت دمشق بالشكوى رسمياً إلى أنقرة والولايات المتحدة حول تحركات الجنود الأتراك على حدودها وانتهاكات الطائرات التركية لمجالها الجوي. وفي شباط وآذار عام ١٩٥٧ هاجر إلى تركيا من بيروت عدد من المنفيين السوريين بلغ المائتين خوفاً من المصير الذي لقيه غسان جديد ومن «تعوّد عملاء النظام السوري على مداهمة الهاربين وإجبارهم على العودة إلى سوريا». وأما تركيا فقد كانت ترحب بإيواء هؤلاء الهاربين وتشجعهم على مؤامراتهم إلى الحد الذي جعلها تشجع خلال الصيف ميخائيل اليان على مغازلة البريطانيين والأمريكيين بمطالبتهم بحض العراق على القيام بعمل عسكري في سورية.

وهكذا كان على الولايات المتحدة أن تتسلم القيادة، ولذلك في أعقاب أزمة السويس أعدت وزارة الخارجية الأمريكية خططاً سياسية منقحة بخصوص الشرق

الأوسط تقرّ بأن «الفرنسيين صاروا عاجزين عن القيام بدور بنّاء في تلك المنطقة وبأن إجحافاً خطيراً قد لحق بوضع بريطانيا هناك»، ولذلك فإن «على الولايات المتحدة أن تتصدى للقيادة لإعادة المكانة الغربية لسابق عهدها في تلك المنطقة وصيانة تلك المكانة». ولشد ما ضاقت ذرعاً إدارة الولايات المتحدة بانقطاع إمدادات النفط إبان أزمة السويس نظراً لانسداد قناة السويس وتدمير خطوط أنابيب شركة (IPC). ولما صارت أوروبا تعاني من النقص في إمدادات النفط قامت المخاوف من أن تصير السيطرة السوفياتية على كل من قناة السويس والأنابيب العابرة لسورية أداة بيد السوفيات للضغط على الغرب وجندلته. ولذلك فإن حجة جون فوستر دالاس كانت أن «ثمة فراغاً قد نجم في تلك المنطقة عن الزوال الفعلي للنفوذ البريطاني وأن من المحتمل أن يهيمن عليها السوفيات وبذلك يتمكنون من السيطرة عل أوروبا من خلال النفط الذي تعتمد عليه، والذي تعتمد عليه حتى أفريقيا أيضاً.

وأما بخصوص سورية فإن إدارة الولايات المتحدة اعتمدت سياسة الحفاظ على «أدنى العلاقات الرسمية مع الحكومة في نفس الوقت الذي كانت تسعى فيه لتقديم التشجيع للعناصر المعارضة للسياسات السورية في تلك الآونة». ولذلك فإن النقد الشديد الذي كان يرد على لسان البيطار وزير الخارجية إنتقاداً لدعم الولايات المتحدة «للأنظمة رجعية وديكتاتورية وبوليسية، علاوة على مطالباته بالمساعدة بلا أية شروط سياسية»، كان ذلك كله يلقى آذاناً صاغية بمنتهى الكياسة ويوضع من ثم على الرف. ولكن العاملين في ميدان وزارة الخارجية الأمريكية وضباط وكالة المخابرات المركزية (CIA) كانوا دائماً على استنفار شديد للعثور على من هم مظنة لعداوة النظام. ولذلك كانت العلاقات طيبة جداً مع الحزب القومي السوري الاجتماعي إلى الحد الذي كانت فيه كل من السفارة الأمريكية في دمشق والقنصلية الأمريكية في حلب تتلقيان التقارير المنتظمة عن أنشطة الحزب المذكور. ولكن بعد إخفاق مؤامرة ١٧ نيسان طفقت وكالة المخابرات المركزية تبذل مساعيها هنا وهناك، إذ إن آلان دالاس أخبر أخاه قائلاً: «علينا أن نبدأ التخطيط من جديد لأن جهودنا حتى حينه ذهبت كلها أدراج الرياح».

وحيال الزمن الذي أرسل فيه كيرميت روزفيلت، وقد كان حينذاك الضابط المسؤول في وكالة المخابرات المركزية عن الشرق الأوسط، رئيساً جديداً لفرع تلك الوكالة في دمشق، تختلف المصادر ما إن كان في شهر نيسان أو حزيران. فالرئيس السابق لفرع دمشق، وهو فيرنون كاسين، كان قد أقام له بعض الصلات مع جنرال

سوري معاد للنظام السوري ولكن تلك الصلات لم تفض إلى أي شيء يذكر. وأما الرئيس الجديد المعين فقد كان هوواردستون، ذلك النشيط السري الأسطوري الذي كان له دور كبير في الانقلاب الذي قام في العراق عام ١٩٥٣ . ولقد كان الأمل يحدو روزفيلت في أن يفلح موظفه الجديد في إشعال الحريق تحت ستار جهوده السرية. وهكذا استجابة من ستون للضغط الشديد الذي وقع عليه من رؤسائه بإحراز نتائج سريعة وبعدم التحدث بالعربية أو الفرنسية فقد رتب تلك العملية المخلّعة الخرقاء التي خابت في خاتمة المطاف. وفي الوقت الذي يصف فيه المسؤولون في وزارة الخارجية الأمريكية تلك القضية بأنها مشوشة ومحرجة جداً فإنها لم تكن لتحظى بقبول القائم بالأعمال الأمريكي في دمشق ولا برضاه عن جهود ستون. وقصارى القول فإن تنسيق العمل السري بين الأخوين دالاس ما ترك إلا أضيق هوامش العمل أمام صغار المسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية.

إن ستون وقرينيه في وكالة المخابرات المركزية، وهما آرثر كلوز وفرانك جيتون، فشلوا في تجنيد أي ضابط من كبار الضباط السوريين في مخططاتهم. بيد أنهم نجحوا في الاتصال بأربعة ضباط واحد منهم كان درزياً واثنان من الأرمن، ولكن لم تكن رتبة أي منهم أعلى من رتبة مقدّم. فعدة اجتماعات عقدت مع هؤلاء الضباط أولاً في بيت آمن ومن ثم في شقة كلوز. والجدير بالذكر أن سكرتيرتين من السفارة الأمريكية كن يحضرن الاجتماعات بقصد التغطية فضلاً عن توزيع مبالغ من المال بلغت ثلاثة ملايين دولاراً أمريكياً على شكل رشاوى. وأما الخطة التي اتفق عليها المتآمرون فقد كان مقدراً لها أن تنفذ في ١٣ أو ١٤ آب على الأرجح حيث يقوم مدير المدرسة العسكرية باستخدام دباباته لتطويق قطنا والسيطرة على المراكز الأساسية في دمشق، وتقوم بعدئذ وحدات أخرى من اللاذقية وحلب وحمص والسويداء بالالتحاق بالعصاة.

ولقد اتصلت وكالة المخابرات المركزية بابراهيم الحسيني في روما أيضاً وعملت على تهريبه إلى دمشق لمقابلة المتآمرين، ولكنه عبر عن فتوره وعاد إلى روما. وأما فيما يتعلق بالاتصال المباشر بأديب الشيشكلي فهنالك خلاف بين المصادر، ففي حين أن آرثر كلوز يدعي أن رجال المخابرات المركزية لم يلتقوا به على الرغم من احتمال اتصال الحسيني به فإن الحكومة السورية زعمت وقتها أن الشيشكلي زار دمشق أيضاً والتقى بالمتآمرين، الأمر الذي تأكد لي أنا، كاتب هذا الكتاب، على لسان موظف سابق في وزارة الخارجية الأمريكية لأنه كان على معرفة وثيقة بالقضية.

ليس مهماً في خاتمة المطاف إن كان الشيشكلي قد تورط بتلك القضية أم لا. فالمكتب الثاني أخضع رجال وكالة المخابرات المركزية لمراقبة صارمة نتيجة لاجتماعات سابقة كانوا قد عقدوها مع أناس من الأوفياء الخلّص للحزب القومي السوري الاجتماعي. وما أن اكتشف المكتب الثاني ما دار في تلك الاجتماعات حتى سرّح أحد الضباط السوريين ووضع المتآمرين تحت المراقبة الشديدة. ولربما كانت زيارة الحسيني في ١١ آب هي ما أقنع السراج بأن من الأفضل له وضع حد للمؤامرة قبل أن تستفحل، وهكذا ففي ١٢ آب أعلنت الحكومة السورية عن اكتشاف «مؤامرة أمريكية». وطبقاً لما جاء في البيان الرسمي السوري فإن «الإمبريالية الأمريكية لم تكن سعيدة لرؤية بلد حر كسورية، ولذلك فقد أرسلت أمهر خبير لديها في حبك المؤامرات، ألا وهو وارن ستون، للعمل على قلب نظام الحكم الراهن في سورية».

وهكذا أعلنت الحكومة السورية أن ستون وجيتون شخصان غير مرغوب بهما (Persona non grata)، ولكنها لم تطرد كلوز واكتفت بوضعه تحت المراقبة، في حين أنها طردت الملحق العسكري، العقيد روبرت مولوي أيضاً. ولكن ليس من الواضح ما إن كان هذا الأخير متورطاً بالمؤامرة أم لا. فأحد العاملين في وزارة الخارجية الأمريكية ادعى بأنه كان يعمل بتركيب القنابل التي خطط ستون لاستعمالها خلال الانقلاب، وعلى الأرجح لاغتيال كبار الضباط السوريين. بيد أن كلوز ينفي تورط مالوري، ولكنه على أية حال فقد كان هاجسه «أن يدس نفسه في أدق مراتب القيادة العسكرية السورية وأن يمارس حقوقه بكل ضروب المغامرة كي يتعرف على التدريبات العسكرية السورية»، لا بل ويقال أنه ذات مرة كانت له مشاحنة مع السراج جرى فيها تبادل الغمز واللمز، ولذلك قد يكون من المحتمل أن السراج قد اغتنم تلك الفرصة للتخلص من هذا العقيد.

العقابيل والأزمة التركية

لقد استغل السراج وحلفاؤه تلك الضجة التي أحاطت بالمؤامرة الأمريكية لتشديد قبضتهم على السلطة، فالحسيني كان مصيره الطرد من منصبه كملحق عسكري في روما، ولكن الأهم من ذلك كان أن نظام الدين فقد منصبه أيضاً وحل محله عفيف البزري في رئاسة الأركان. لقد كان البزري هو الذي ترأس المحاكمات التي تناولت المؤامرة العراقية كما كان، في الوقت نفسه، عدواً لدوداً للغرب إلى الحد الذي جعل

الحكومات الغربية تعتبره كإنسان شيوعي. ولقد ترافق تعيينه بتسريح عدد من كبار ضباط الجيش، كما أن السراج اغتنم هذه الفرصة لتطويل يد المكتب الثاني. ففي مطلع ذلك العام نجح في تحويل الإدارة المدنية للأمن العام إلى ذراع إضافية للمكتب الثاني، وفي هذه الآونة صار يعين ضباط الأمن العسكري في كل الوزارات الحكومية. وثمة ضابط أمن سوفياتي كبير، هو الجنرال سيروف، استقدم إلى سورية للمساعدة في إعادة تنظيم الأجهزة الأمنية.

إن ما استخلصته وزارة الخارجية البريطانية من هذه الأحداث هو أنها «دليل على تعزيز السلطة الحقيقية في أيدي العناصر اليسارية في الجيش... وطمس نهائي لكل عناصر الجيش المستعدة لمقاومة السيطرة الكاملة لمن هم حول السراج من ضباط يساريين». وأما جون فوستر دالاس فقد كان تقديره يتمثل بقوله أن «هنالك دليلاً في سورية عن قيام نموذج خطير وتقليدي للتغلغل السوفياتي الذي سيفضي إلى جر البلد، كما حدث في تشيكوسلوفاكيا، إلى الوقوع فريسة الهيمنة الشيوعية الدولية وتحويلها إلى تابع سوفياتي». وإن هذا الوضع «غير مقبول بتاتاً للولايات المتحدة» واختتم قائلاً «يبدو لنا أن الأمل الآن ضعيف في التصحيح من الداخل وأن علينا أن نفكر انطلاقاً من منظور تلك القوى الخارجية، أي من الهواجس العميقة التي تنعكس في الدول الإسلامية التي لها حدود مشتركة مع سورية». ولقد كان رئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان، موافقاً على هذا الرأي حين طرح أن على الولايات المتحدة وبريطانيا أن تشجعا الدول العربية على فضح النظام السوري بأنه عبارة عن «أدوات شيوعية مبتذلة».

وهكذا فإن دالاس، انطلاقاً من هذا المنطلق، أرسل فيضاً من البرقيات إلى حلفاء أمريكا في الواحد والعشرين من آب. فلقد أبرق إلى الملك سعود قائلاً: «إنني على ثقة تامة من أنكم سوف تستخدمون نفوذكم الكبير حتى النهاية للحيلولة دون تمركز العقيدة الشيوعية الإلحادية في موقع رئيس من العالم الإسلامي». وأبرق إلى الإسرائيليين يقول: «يحدوني الأمل في أن يكون بمقدوري متابعة المساعي اعتماداً على افتراضي بعدم قيامكم بأي عمل يؤدي إلى إدخال المسألة السورية ضمن دائرة النزاع العربي الإسرائيلي». وإلى سلوين لويد أبرق قائلاً: «يجب أن نكون على استعداد في أغلب الظن على خوض غمار بعض المغامرات الخطيرة حتى نتفادى القيام بمغامرات أكبر وأخطر في زمن لاحق». فهذه الأمنيات ترافقت بتسارع شحنات الأسلحة للعراق والأردن والعربية السعودية.

وهكذا توجه لوي أندرسون كمبعوث إلى الشرق الأوسط لإذكاء فتيل حملة عداء لسورية. فاكتشف، فما بينه وبين نفسه على الأقل، أن جيران سورية كانوا بالأصل أكثر ذعراً من الغرب جراء التفاقم الأخير للأحداث، إذ إن سمير الرفاعي في الأردن حذر من مغبة تدمير المملكتين الأردنية والعراقية، لا بل حتى من الإطاحة بهما، كما إن نوري السعيد في بغداد تحدث، مع أنه كان خارج السلطة، عن إثارة تمرد عشائري في سورية ليكون ذريعة لتدخل عسكري عراقي، ولكنه ارتدع عن التمادي نظراً للقوة النسبية للطيران السوري، وأما شارل مالك، وزير خارجية لبنان، فقد أخبر دالاس بأنه يعتقد أن الحكومة الراهنة إن تمكنت من التمركز في سورية فالأردن سوف يسقط في غضون شهر ولبنان في غضون ثلاثة أشهر والعراق في ستة والعربية السعودية سوف تتداعى أيضاً في غضون سنة واحدة على الأرجح. وعلاوة على ذلك كان الأتراك أكثر الجيران قلقاً وأكثرهم رغبة في الإقدام على عمل عسكري إذ إن مندريس كان يعتقد أن سورية صارت وقتها «تابعاً سوفياتياً وفي طريقها إلى أن تتحول إلى مركز انطلاق للعمليات العدوانية السرية»، وأضاف محذراً بالقول: «إن الزمن المتاح لنا قصير كي نقوم بأي شيء حيال هذا الوضع الخطير المشؤوم».

ولدى عودة أندرسون فتح دالاس الضوء الأخضر أمام الحلفاء الإقليميين للولايات المتحدة للإقدام على التحرك بتصريحه قائلاً: «أن سورية قد أصبحت، أو على وشك أن تصبح، قاعدة لانطلاق الأنشطة العسكرية والتخريبية في الشرق الأدنى لتقويض استقلال تلك البلدان وإخضاعها للهيمنة الشيوعية السوفياتية»، وتعهد بضمان دعم الولايات المتحدة لأية دولة من جارات سورية تتنطح للإتيان بعمل عسكري بناء على البند الحادي والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة، أي بند الدفاع عن النفس». وفضلاً عن ذلك فإن حلف الناتو أطلق، في أحد اجتماعاته، أيدي أعضائه للعمل بمنتهى الحرية بعدأن توصل إلى قرار نهائي مفاده أن «العدوان غير المباشر» قد انطلق أصلاً على شكل تغلغل سوري في لبنان والأردن، الأمر الذي أدى إلى إرسال ضباط كبار من الولايات المتحدة إلى تركيا لبحث الخطط العسكرية، وإلى حشد الجنود الأتراك على الحدود السورية وإلى استنفار القوى النووية الاستراتيجية للولايات المتحدة بغية ردع الاتحاد السوفياتي عن التدخل. وفي غضون ذلك رحبت أنقرة ترحيباً حاراً باستضافة ابراهيم الحسيني كضيف شرف عليها في حين أن وزارة الخارجية الأمريكية ومكتب المعلومات الأمريكي كانا يشنان «حملة نفسية متصاعدة».

لقد كان عنيفاً رد فعل دالاس على التحركات اليسارية في سورية لأنه كان يرى أن تلك التحركات تأتي في مرحلة «من أخطر المراحل... لاسيما وأن الحرب الكورية كانت قد وضعت أوزارها قبل حين من الزمن»، ولقد كانت تلك الرؤية مستندة إلى اعتقاده أن تلك التطورات تجسّد غلبة سوفياتية وتعبر عن نية خروتشوف «بتصعيد الحرب الباردة». ولكن روبرت سترونغ، القائم بالأعمال الأمريكي في دمشق، حذر قائلاً أن واشنطن «تبالغ أكثر مما ينبغي بكثير في رؤية التبعية المطلقة للسوفيات»، وساق الحجج على تفاقم انشقاقات هامة في النظام السوري بين البعثيين من ناحية أولى وبين العظم والضباط اليساريين من ناحية ثانية لأن الحوراني كان يساوره القلق من تعاظم نفوذ الشيوعيين والاتحاد السوفياتي. ولما كان التحليل الذي قدمه سترونغ يقترب تماماً من حقيقة الأمر الواقع فليس من المستغرب أن يكون قد ضاع في خضم تلك الأزمة.

ولكن المحاولات التي حاولها دالاس لحشد حملة من الضغط الخارجي ضد سورية اصطدمت بإحجام القادة العرب عن القيام بهجوم علني على دولة عربية شقيقة وبالضغوط المضادة التي مارسها الاتحاد السوفياتي. فالملك سعود ورئيس الوزراء العراقي علي جودت الأيوبي زارا كلاهما دمشق في أواخر أيلول تظاهرا بالتضامن العربي مما دفع بمعاون وزير الخارجية الأمريكية وليام رونتري للتذمر بالقول «أن ما يقوله العرب علانية في هذه الآونة لهو على علاقة واهية بما يقولونه سراً، أو لا علاقة له به البتة».

في ١٦ تشرين الأول نقلت الحكومة السورية شكواها من التحركات العسكرية التركية الاستفزازية إلى الهيئة العامة للأمم المتحدة، وورد في المذكرة السورية احتجاج من أن «هنالك تهديداً عسكرياً حقيقياً لسورية من تركيا... تهديداً ينذر بهجوم وشيك». وأما الاتحاد السوفياتي فقد ساند الاحتجاج السوري بحملة دعائية كما أن وزير خارجيته غروميكو حذر من نتائج المخططات الرامية «لشن هجوم تركي على سورية». وفي المناقشات التي دارت لاحقاً في الأمم المتحدة أنكرت الحكومات العربية اهتمامها بمجريات الأحداث داخل سورية، وذلك لشعورها بعجزها عن الوقوف إلى جانب تركيا ضد عضو في الجامعة العربية، هذا فضلاً عن أن السوفيات حثوا الأتراك على أن يفكروا مرة ثانية بتهديدهم العسكري لسورية من خلال تنفيذهم مناورات مشتركة مع القوات المسلحة البلغارية قرب الحدود التركية، كما أن مصر نجحت وقتها بتسديد ضربة دعائية لدى إنزالها قوات عسكرية رمزية في اللاذقية إظهاراً لدعمها لسورية. وهكذا فإن الولايات المتحدة، خوفاً من أن يؤدي العمل العسكري التركي الوحيد الجانب إلى قيام «وضع في

غاية الخطورة»، حثت الأتراك على كبخ جماح أنفسهم وشجعت السعوديين على التوسط بين أنقرة ودمشق. وأما مصير الشكوى السورية في الأمم المتحدة فقد كان وضعها على الرف بعد أن تسنى الحديث لمختلف الأفرقة وهمدت الأزمة رويداً رويداً.

وفي منتصف تشرين الأول لخّص سترونغ الفشل الذي مني به المنحى المتشدد الذي نحاه دالاس كما يلي:

> بعد فشل الجهود لإقناع المعتدلين من القادة العرب باتخاذ موقف متشدد علني من سورية، فما هي، يا ترى، الخيارات التي ظلت أمامنا؟ لقد صار استخدام القوة أمراً غير وارد البتة، كما أن الأنشطة السرية ماكان ليكتب لها النجاح. وإن اعتماد خط متشدد من قبل الغرب وحده ماكان ليفضي إلا إلى المزيد من اقتراب سورية من الكتلة السوفياتية. ولسوء الحظ لم يكن هنالك خيار مرضٍ سوى... ترك معالجة المشكلة للملك سعود ولغيره من القادة العرب المعتدلين بدعم من الولايات المتحدة من خلف الستار. وإن تلك الإجراءات الاقتصادية الصارمة المحدودة التي تسبب المضايقة ولكنها لاتفضي إلى أية نتيجة هامة لن تؤدي إلا إلى تبرير المسلك الذي يسلكه المتطرفون... كما أن تواصل التهديدات العسكرية التركية لن يؤدي بمنتهى البساطة إلا إلى إتاحة فرصة دعائية ذهبية أخرى أمام المتطرفين السوفيات والسوريين. ولذلك فإن الشيء الأمثل الذي نأمله يتمثل باستبقاء سورية على الحياد الحقيقي لزمن طويل.

تشكيل الجمهورية العربية المتحدة

لم يكن أمام القوى الغربية ثمة خيار سوى تبنّي مقترحات سترونغ. ولذلك فطيلة الأسابيع التالية دأبت بريطانيا والولايات المتحدة والأردن على حبك برامج الدعاية المشتركة لتضخيم الطبيعة الشيوعية للنظام السوري في الوقت الذي عادت فيه الحدود السورية التركية لتشهد حالة عادية شبه متوترة. وفي ٧ تشرين الأول عقد رونتري والبيطار جلسة من المحادثات في نيويورك. وعلى الرغم من أن الملك سعود ونوري السعيد ثابرا على حبك المؤامرات المعادية للسوريين فإنهما كانا يفعلان ذلك بمنتهى الهدوء وبدون أن يجذبا إليهما الانتباه.

ولقد تبيّن وقتها أن البعث وعبد الناصر هما اللذان كبحا جماح المدّ الشيوعي في سورية لا الوعيد الأمريكي أو التهديدات التركية أو التخريب العراقي. فخلال شهر كانون

الأول تحدثت تقارير الدبلوماسيين الأمريكيين عن تسارع التنافس بين البعثيين والشيوعيين في سورية وعن تعاون العظم مائة بالمائة مع الشيوعيين أملاً منه بكسب تأييدهم لوصوله لرئاسة الجمهورية، ولكن الحوراني والعسلي كانا قد اتفقا على التعاون ضده لإحباط أي انتصار شيوعي في الانتخابات البرلمانية في العام التالي. وفي غضون ذلك كان البيطار لايفتأ يعبر عن تذمره من النفوذ المفرط للسفارة السوفياتية وملحقها العسكري، وأما في الجيش فقد كان السراج يسعى للإطاحة بالبزري ورئاسة حكومة عسكرية ناصرية.

وناصر أيضاً اتصل في غضون ذلك بالأمريكيين ليعبر لهم عن انزعاجه من النفوذ المتنامي للسوفيات وللحزب الشيوعي في سورية، ووعدهم بالعمل ضد ذلك التيار وطالب الولايات المتحدة بإيقاف حملاتها الدعائية لمدة ثلاثة أشهر تسهيلاً لمهمته، فوافقت الولايات المتحدةعلى ذلك وصار السفير الأمريكي في القاهرة، ريموند هير، يتبادل المعلومات الأمنية مع ناصر حول الوضع في سورية. وفي الشهر التالي تفاقم الصراع حين تذمرت السفارة السوفياتية في دمشق من الجهود المصرية الرامية لتقويض نفوذها في سورية. والجدير بالذكر أن شيوعيي بكداش طفقوا وقتها بإثارة موجة من الإضرابات كما أن العظم بدأ بحبك الدسائس للإطاحة بالعسلي، في حين أن النفوري، معاون رئيس الأركان، انحاز إلى الجانب الشيوعي. ولكن على الرغم من ذلك كله فإن القائم بالأعمال المصري في دمشق عبّر عن تفاؤله لروبرت سترونغ من أن الائتلاف بين القوتلي والسراج والبعثيين والحزب الوطني ستكون له الغلبة في غمرة ذلك الصراع. وأما التنافس بين السراج والبزري فقد ظهر إلى العلن وعمد كل من الرجلين لتعزيز الحرس الشخصي من حوله، لابل وقيل يومها أن السراج قدم العروض للحزب القومي السوري الاجتماعي بالإفراج عن سجنائهم مقابل دعمهم إياه.

وبالنتيجة توصل البعثيون إلى القناعة أن فرصتهم المثلى لقطع الطريق على الشيوعيين كانت تكمن في إقامة الاتحاد مع مصر، ولذلك ففي ١٢ كانون الثاني طار وفد من الضباط إلى القاهرة للمطالبة بالاتحاد، ولكن عبد الناصر أبدى إحجامه عن تحمل المسؤولية كلها عن الوضع الداخلي المضطرب في سورية بيد أنه، في خاتمة المطاف، رضي بإقامة الاتحاد ولكن وفق شروطه هو. وأما محاولات القوتلي للتفاوض على شكل فيديرالي، مثلما جرت المصادقة عليه مبدئياً في جلسة مشتركة للبرلمانيين السوري والمصري خلال تشرين الأول الفائت، فقد كان مآلها الرفض وبذلك قام الإعلان عن تشكيل الجمهورية العربية المتحدة في ١ شباط عام ١٩٥٨ .

الفصل السادس

الجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٨ ـ ١٩٦١

إن السنوات الثلاث التي كانها عمر الجمهورية العربية المتحدة كانت «فترة من أخصب فترات التصارع الهدام فيما بين العرب أنفسهم. فكما وصفها ياكوف كاروز، وهو المدير المعاون السابق لجهاز الموساد، حين قال:

> لقد فرض جهازا الأمن السري (المصري والسوري) نفسيهما بشكل مشترك على لبنان والعراق والأردن حين أطلقا العنان لأعمالهما التخريبية ضد هذه البلدان... فالعمل السري كان في تلك الآونة بمثابة صلة الوصل الأساسية بين الجمهورية العربية المتحدة وبين تلك البلدان الثلاث.

في مطلع عام ١٩٥٨ بدت مصر وسورية تقودان معاً موجة عارمة قوامها الدعوة للوحدة العربية المعادية للامبريالية. فالاضطرابات الناصرية المتفاقمة في الأردن والإطاحة بالملكية في العراق في تموز أوحت كلها أن جمهوريات تقدمية أخرى في طريقها إلى الانضمام عما قريب إلى الجمهورية العربية المتحدة. لقد لجأ جهازا الأمن السوري والمصري لاعتماد العمليات السرية والإرهاب بشكل لامثيل له من قبل لتأجيج لهيب السخط الشعبي ممافزع الغرب إلى الحد الذي جعل بريطانيا والولايات المتحدة تتدخلان عسكرياً لمساندة الحكومتين اللبنانية والأردنية. ولكن في أواخر عام ١٩٥٨ طرأ تبدل على ميزان القوى. فلقد همد الاهتياج في لبنان والأردن، كما أن وصول عبد الكريم قاسم إلى السلطة في العراق كان بمثابة بداية رد فعل ضد عبد الناصر وجنوحاً باتجاه الاتحاد السوفياتي. وهكذا فإن اتجاه الحرب السرية تعرض للتبدل حين صار العراق هدفاً لأجهزة أمن الجمهورية العربية المتحدة، وعلاوة على ذلك فإن المعركة التي اندلعت مجدداً مع

الأردن في عام ١٩٦٠ سرعان ما تم تلاقيها في وجه الخطر العراقي المشترك.

ففي ظل الجمهورية العربية المتحدة تعرضت أجهزة الأمن السورية لهيمنة المصريين مثلها بذلك مثل بقية الدوائر الحكومية، إذ كما وصف أحد المراقبين قائلاً: «إن الأجهزة التنظيمية والحكومية المصرية انتقلت إلى سورية التي صارت وكأنها إحدى المحافظات المصرية». لقد عمد عبد الناصر خلال عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٥ إلى إعادة تنظيم جهاز الأمن المصري. فمديرية الأمن العسكري تأسست كوكالة ذات ثلاثة أهداف مسؤولة عن ضمان ولاء العسكريين وعن جمع المعلومات الأمنية العسكرية، ومديرية المباحث العامة كانت عبارة عن هيئة مدنية مسؤولة عن مقاومة التجسس المحلي. ولكن في أواخر عام ١٩٥٥ أقيمت مديرية الأمن العام لتعمل كوكالة أمنية سامية مسؤولة عن الأنشطة المحلية والأجنبية الخارجية في آن واحد معاً. وهكذا فإن الملحقين العسكريين المصريين في البلدان الأجنبية، وقد كانوا المسؤولين الأساسيين عن غالبية العمليات السرية المصرية، صاروا من ذوي الولاء المزدوج لمديرية الأمن العسكري ولمديرية الأمن العام سواء بسواء.

ولدى تشكيل الجمهورية العربية المتحدة صار المكتب الثاني، صاحب الحول والطول ماضياً، تحت سيطرة مديرية الأمن العسكري. وبتعيين العقيد محمد استامبولي مديراً جديداً لمديرية الأمن العسكري انحصرت أنشطة المكتب الثاني في مقاومة الأنشطة الأمنية المعادية ضمن الجيش السوري (الذي صار الآن يدعى بالجيش الأول للجمهورية العربية المتحدة) وفي جمع المعلومات الأمنية العسكرية. وأما إدارة الأمن العام المدنية التي كان السراج قد وضعها تحت هيمنة المكتب الثاني) فقد أصبحت فرعا من إدارة المباحث العامة وخضعت لسيطرة وزير داخلية الإقليم الشمالي. ولسرعان ماتم إنشاء مديرية جديدة، هي المكتب الخاص، كفرع من فروع مديرية الأمن العام. وهذا المكتب خضع بدوره لوزارة الداخلية وصار عبارة عن الوكالة الأساسية المسؤولة عن الأمن والنظام. فالقسم الداخلي لهذا المكتب ركز اهتمامه على مقاومة التحركات الأمنية المحلية في حين أن قسمه الخارجي صار مسؤولاً عن جمع المعلومات الأمنية من البلدان الأجنبية وعن تنشيط العمليات السرية.

فنظراً للهيمنة المصرية صار من الصعب التحدث عن نشاط سوري بأم عينه لأن الضباط المصريين كانوا، في حالات عديدة هم الذين يوجهون العمليات ويشاركون فيها. ولكن السوريين من ضباط وعملاء ظلوا، على الرغم من ذلك، يلعبون دوراً رئيسياً في

المشرق لسببين اثنين أولهما: سلطة السراج نفسه الذي ابتسم له الحظ وعلا شأنه في عهد الجمهورية العربية المتحدة لأنه كان صنيعة عبد الناصر في دمشق. فلدى الإعلان عن قيام الوحدة صار وزيراً للداخلية في الإقليم الشمالي وفي أيلول عام ١٩٥٨ صار رئيساً للمجلس الإقليمي السوري. ونظراً لمعرفته الدقيقة بالشؤون السياسية والنشاط السري في المشرق فقد كان له على ما يبدو باع طويل في تخطيط وتنفيذ العمليات الأمنية والسرية. فلدى انتقاله لوزارة الداخلية أخذ معه العديدمن ضباطه من المكتب الثاني ليضمن عدم ضياع مواهبهم وخبراتهم. وأما السبب الثاني فقد كان يكمن في خبرة النشطاء الأمنيين السوريين وفي معرفتهم بدقائق الأمور في القضايا المحلية. فضباط الأمن السوريون كانوا يمارسون عملياتهم في لبنان والأردن قبل عدة سنوات خلت كما كانوا على قسط وفير من المعرفة والصلات يتعذر فيه على الضباط المصريين مضاهاتهم به. ولذلك، في كل من لبنان والأردن، كان المنفذون الفعليون لوقائع الأمور، ضباطاً وعملاء وجماعات شبه عسكرية، كلهم من السوريين، أو من الفلسطينيين المأجورين للضباط السوريين.

ردود الأفعال على الوحدة

إن قيام الوحدة وضع الولايات المتحدة في متاهة. فواشنطن كان لها آراء متباينة حيال عبد الناصر منذ زمن بعيد. ففي أعقاب انقلاب الضباط الأحرار في عام ١٩٥٢ استقبل نجيب وناصر بالتهليل كزعيمين وطنيين حتى إن وكالة المخابرات المركزية (CIA) ساعدت في تدريب ضباط الأمن المصريين. ولكن في الوقت الذي كان فيه «المسؤولون الإقليميون»، في وزارة الخارجية الأمريكية وفي وكالة المخابرات المركزية، يساندون الرأي القائل أن عبد الناصر زعيم وطني من الممكن ضمان تعاونه ضد الاتحاد السوفياتي إن سلكت حياله الولايات المتحدة مسلكاً استرضائياً، كان «المسؤولون العالميون» في الإدارة الأمريكية، بقيادة جون فوستر دالاس على الرغم من تمركزهم في البيت الأبيض، يعتنقون الرأي القائل أن ناصراً غير جدير بالثقة وأن حياده مجرد تأنق لفظي لإخفاء التبعية لموسكو. ومن الجدير بالذكر أن موقف العالميين وجد له ما يعززه في الفشل الذي منيت به (خطة ألفا) وفي تزايد النفوذ السوفياتي في سورية ومصر. بيد أن الإقليميين، الذي كانوا يتمتعون بمساندة فاترة من آلان دالاس، وجدوا لمنهجهم شيئاً من التبرير خلال عام ١٩٥٧ . فالسفير (هير) أرسل إلى القاهرة في أيلول عام ١٩٥٦ ولديه تعليمات للبدء

بداية جديدة مع ناصر وعاد وفي جعبته وعد من ناصر بمقاومة النفوذ الشيوعي في سورية.

لقد صارت الإدارة الأمريكية توازن، في تقديرها لأثر الوحدة، بين احتمالات المنافع العاجلة وبين إمكانات المخاطر الآجلة. واستقر الرأي في النهاية على أن الوحدة قد تكون عاجلاً في مصلحة الولايات المتحدة إن اعتمد ناصر إجراءات صارمة ضد النشاط الشيوعي في سورية، الأمر الذي أقدم عليه حين ألقى عملاء السراج بعض القنابل في دمشق كذريعة لاعتقال أنصار الشيوعيين في منتصف شباط. وفي الوقت نفسه كانت الإدارة الأمريكية ترى في الوحدة أخطاراً آجلة لأنها ستيسّر هيمنة ناصر على العالم العربي وتنشر سياسة الحياد الإيجابي وتجمد سورية في وضع غير طبيعي. ولذلك فإن هذه الهواجس دفعت بالولايات المتحدة إلى أن تعد جارات سورية بالمساندة في أي عمل تقدم عليه لتمزيق الوحدة. ومع ذلك فإن الموقف الأمريكي من الجمهورية العربية المتحدة كان، وفقاً لمقالة السفير هير، «ذلك الموقف الذي لايفيض كآبة ولا يفيض بهجة أيضاً». ففي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة تبذل قصارى جهدها لمقاومة الأنشطة التخريبية للجمهورية العربية المتحدة كانت تسعى جاهدة أيضاً لاستبقاء الباب مفتوحاً معها لشيء من الاسترضاء.

وأما رد الفعل الآني لبعض هذه الدول فقد كان حبك المؤامرات الخرقاء إلى حد ما. ومن أشنع المؤامرة صيتاً كانت المؤامرات السعودية. ففي الخامس من آذار أعلن ناصر عن اكتشاف مؤامرة لقتله بتدبير من الملك سعود الذي أوفد في مطلع شهر شباط، كما ادعت الجمهورية العربية المتحدة، حموه الشيخ أسعد إبراهيم لمقابلة السراج في دمشق. وفي تلك المقابلة اقترح الموفد السعودي على السراج القيام بانقلاب ضد الوحدة مقابل نواله مبلغاً قدره اثنان وعشرون مليون جنيهاً استرلينياً من الملك سعود فضلاً عن ضمان الاعتراف الدولي بالنظام الجديد. ولكن السراج قبض من المبعوث السعودي سلفة مقدارها مليون وتسعة أعشار المليون جنيهاً انكليزياً وأخبر ناصراً بالمؤامرة. وحين قام ناصر لاحقاً بزيارة إلى دمشق قيل أن المبعوث السعودي عرض على السراج مبلغاً إضافياً مقداره مليونان من الجنيهات الاسترلينية إن تمكن من تدبير اغتيال ناصر بزرع قنبلة في طائرة الرئاسة المصرية.

إن الأدلة التي قدمها السراج في المؤتمرات الصحفية التالية، ومنها نسخ لشيكات صادرة عن البنك العربي، كانت مقنعة على ما يبدو. فمن الممكن أن يكون سعود، الذي

كان يهاجم الوحدة بنعتها استعماراً مصرياً، قد وافق بالفعل على تلك العملية. ولكن الفجاجة والسذاجة اللتين ظهرتا على الموفد السعودي، الذي بحث العرض مع السراج في مكتب هذا الأخير الذي تمكن من تسجيل الحديث على شريط، جعلتا الشك يتسرب إلى نفوس بعض المراقبين. فوزارة الخارجية البريطانية مثلاً تصورت أن الأمر برمته ربما كان محاولة قام بها ولي العهد الأمير فيصل بغية الإطاحة بالملك سعود بحيث يمهد السبيل لقيام مصالحة بين الرياض والقاهرة من خلال استنكاره الموقف العدائي الذي كان يقفه سعود من الجمهورية العربية المتحدة.

وثمة مؤامرة مزعومة أخرى ظهرت للعلن في ١٣ شباط حين أعلن بيان عسكري عن اعتقال بضع عشرات من الشيوعيين والمتسللين الذين، كما ادعت السلطات، أرسلتهم بلدان حلف بغداد ومولتهم الولايات المتحدة، والذين كان هدفهم تخريب الاستفتاء الذي كان مقرراً إجراؤه في الواحد والعشرين من شباط للموافقة على الوحدة وعلى رئاسة ناصر. ولكن الحديث عن وجود مؤامرة أجنبية فعليه أو عن عدم وجودها أمر يستحيل البت فيه، إذ إن من المحتمل أيضاً أن تكون أجهزة الأمن الناصرية هي التي افتعلت ذلك الأمر كعذر لسحق أية معارضة محتملة للاستفتاء.

وفي الوقت الذي كانت تتزامن فيه هذه الأحداث كانت تركيا والعراق تبحثان الإقدام على عمل سري ولكن دون الوصول إلى أية نتيجة. ففي حزيران اتصل عبد الإله بالولايات المتحدة وطلب منها مساندة خطة ميخائل اليان لتثوير العشائر السورية، بيد أن وزارة الخارجية الأمريكية استبعدت هذه الفكرة وجاءت من ثم الثورة العراقية لتحبط أي عمل آخر. ولكن تركيا كانت تساند مخططات اليان وعملت على رفع سوية الضغط العسكري على الحدود السورية بعض الشيء بيد أن معظم المناوشات التي كانت تجري في غضون السنوات اللاحقة كانت تعزى لعمليات التهريب وغيرها من الأنشطة الإجرامية الأخرى.

لقد كان رد فعل السراج على المؤامرات الأجنبية رداً عنيفاً كما كان شأنه دائماً. فالمتورطون في المؤامرة السعودية هربوا إلى الخارج طلباً للنجاة ولكن المنفيين المتمركزين في لبنان عانوا منه الأمرين. ففي شباط تعرض منزل أحد قادة الحزب القومي السوري الاجتماعي في لبنان إلى التهديم بفعل قنبلة بعد أيام من اتهام الصحافة السورية له بأنه ساهم في تسللل جماعة مسلحة إلى داخل سورية. وفي شهر آب انهمر وابل من

الرصاص من مدفع رشاش على سيارة كانت تقل اثنين من السياسيين السوريين الهاربين والملحق العسكري العراقي السابق في بيروت العقيد صالح السامرائي.

وعلى العموم كانت الجمهورية العربية المتحدة أمينة نسبياً من المؤامرات الأجنبية كما كانت أجهزتها الأمنية غير مضطرة لتكريس قسط كبير من جهودها للأنشطة الدفاعية، لا بل والحق يقال أنها كانت على قسط كبير من الحرية لنقل أنشطتها الهجومية إلى قلب الأردن ولبنان.

عزل الأردن

طيلة فصلي الشتاء والربيع دأبت أجهزة الأمن السورية والمصرية على النشاط في الأردن إذ كانت تساعد مجموعات المعارضة المحلية على تنفيذ عمليات إلقاء القنابل في بعض الحوادث المتفرقة. ففي تشرين الثاني حطمت قنبلة الشقة السكنية لوزير الاقتصاد. وعشية عيد رأس السنة الجديدة ألقيت القنابل على مكاتب شركة نفط أمريكية. وفي ١٦ كانون الثاني انفجرت القنابل في محطة كهرباء عمان وفي مكتب بريد الزرقاء. وفي آذار تقوض مبنى مطبعة صحيفة (الجهاد) الموالية للحكومة، وفي مايس تفجرت سيارة معاون الملحق العسكري الأمريكي.

إن اقتران تشديد الإجراءات الأمنية في الأردن وتقليص النشاط السوري والمصري أدى إلى قيام مناخ من الاستقرار النسبي. ففي ١٢ كانون الثاني اعتقلت الشرطة الأردنية سبعة عملاء سوريين ممن قيل بأنه دخلوا البلاد ببطاقات مزيفة، وفي ٤ شباط أصدرت محكمة عسكرية في نابلس أحكاماً على ٤٥ مخرباً تدرب عدد منهم في سورية. وفي ٣١ آذار صدر الأمر بطرد القنصل المصري في القدس وتبعه سكرتيره في ٦ حزيران لأنهما كانا يقدمان المعونات المالية لجماعات المعارضة. ولما شعرت الحكومة بمرور فترة من الاستقرار رفعت حظر التجول وخففت اجراءات الأحكام العرفية الأخرى.

لقد أدى قيام الجمهورية العربية المتحدة إلى دفع الملك حسين للتوجه نحو العراق طلباً للأمن ولذلك تأسس الاتحاد العربي الذي ضم المملكتين في كيان واحد في ١٤ شباط. فالحسين وابن عمه، الملك فيصل، صورا هذا الاتحاد بأنه يعكس المطامح الحقيقية للشعوب العربية، وليس على شاكلة الجمهورية العربية المتحدة التي فرضها ناصر فرضاً. ولكن الاتحاد العربي لم يبق على قيد الحياة أكثر من خمسة أشهر وذلك لأن ضباط

الجيش العراقي أطاحوا بالملكية العراقية في الرابع عشر من تموز حيث كان القتل مصير القيادات الملكية بمن فيهم نوري السعيد وعبد الإله والملك فيصل. وفي غضون ذلك حاول الحسين القيام بتدخل عسكري ولكنه كان تدخلاً جهيضاً لأنه سرعان ما وجد نفسه يقاتل من أجل بقائه هو على قيد الحياة.

وأما عبد الناصر فقد هلل بحماسة شديدة للنظام الثوري في العراق أملاً بانضمامه إلى الجمهورية العربية المتحدة، وأطلق في تلك الآونة نفسها «حملة شعواء عدائية ضد الأردن... للإفادة من الصدمة النفسية التي جاءت بها... الثورة العراقية». وعلى عجل أقيمت إذاعة متنقلة تطلق على نفسها «إذاعة الشعب الأردني» وتبث من قلب الأراضي السورية قرب درعا وتدعو للإطاحة بحسين مثلما قالت ذات مرة: «يا حسين، إن جماهير شعبنا سوف تنطلق إلى قصرك ـ وكر التآمر القذر ـ كي تدكه من أركانه والشعب سوف يسحق رأسك العفن ويسحق عصابتك الخائنة وسيدتك الإمبريالية». وفي خضم أحداث الثورة العراقية أغلقت الحدود مع الأردن وفي ٣ آب أغلقت سورية حدودها مع الأردن بحيث لم يبق أمام الأردن منفذ للاتصال بالعالم الخارجي سوى ميناء العقبة فضلاً عن بعض الرحلات الجوية غير المنتظمة إلى بيروت والخليج. وبما أن الأردن كان يستورد معظم حاجاته، ولاسيما المحروقات، من خلال بيروت واللاذقية كما كان يصدر معظم منتوجاته الزراعية إلى سورية والعراق، فإن اتخاذ هذه الإجراءات فرض عبئاً ثقيل الوطأة على الاقتصاد الأردني.

وعلاوة على الضغوط النفسية والاقتصادية فإن عملاء السراج ما انفكوا عن تنظيم الأنشطة التخريبية. ففي العشرين من تموز توزعت المناشير في عمان تشهّر «بالملك الخائن والبرلمان المزيف والإمبريالية البريطانية» وتدعو للإضراب العام في اليوم التالي. فهذه الرسالة تعززت في تلك الليلة بانفجار أربع قنابل كان الهدف منها إحداث الضجيج ليس إلا. وفي صبيحة اليوم التالي واجهت الشرطة قليلاً من العناء في محاولتها فك الإضراب إذ عمدت للقسر في فتح الحوانيت التي ظلت مغلقة. وبالإضافة إلى ذلك فإن المنفيين الأردنيين في دمشق حظوا بالعون من أجهزة الأمن في الجمهورية العربية المتحدة حتى تمكنوا من الاتصال مع عصابة من المهربين الذين أدخلوا البنادق والمدافع الرشاشة التي كان المأمول منها تسليح العناصر المعارضة. ولكن الأردنيين اعتقلوا سبعة وعشرين فرداً ممن قيل أنهم مهربون وتمت بالتالي إدانة خمسة وعشرين فرداً كما صدرت أحكام بالإعدام على ثلاثة عشر فرداً. وهكذا فإن سلطات الأمن الأردني زادت في تشديد

رقابتها على الحدود السورية، الأمر الذي استدعى لجوء الجمهورية العربية المتحدة لاستخدام البدو لتهريب الأسلحة إلى الأردن من غزة عبر حدود صحراء النقب النوافذ نسبياً.

ولقد تبنى العملاء السوريون، فضلاً عن ذلك، تلك المجموعة الإرهابية التي ألقت القنابل على المكتب الثقافي البريطاني وعلى مكاتب هيئة تطوير الأردن في عمان، والتي خططت شن هجوم على مكاتب المعلومات الأمريكية. وفي أعقاب هذه الهجمات تناول الاعتقال سبعة عشر مشبوهاً وتبيّن لاحقاً أن الأمن السوري قد استفاد فائدة كبيرة من علاقاته مع اللاجئين الفلسطينيين والمعارضة اللبنانية. فالقنابل تم تهريبها إلى الأردن بواسطة مستخدم لبناني في هيئة (الأونروا) كما تمت تخبئتها في مخيم (مداحة) للاجئين من قبل أحد موظفي (الأونروا) العاملين في ذلك المخيم. ولكن الحكومة الأردنية تجلببت يومها بالعار في قضيتها ضد المتهمين الخمسة حين جاءت بهم إلى المحكمة وآثار التعذيب على جسومهم ظاهرة للعيان من جراء ذلك الأسلوب الذي كان يركن إليه المحققون الأردنيون وقتها بشكل منتظم. فهذه الواقعة أثارت موجة من الانتقاد العالمي لوحشية الشرطة ولكنها لم تقدم ولم تؤخر في شيء من مجريات القضية إذ كانت عقوبة الإعدام مصير اثنين من المتهمين والسجن لمدد متفاوتة مصير الآخرين.

وأما رد فعل الملك حسين وحكومته فكان عنيفاً على تهديدات الجمهورية العربية المتحدة إذ استخدم الملك الإذاعة الأردنية لشن هجمات مضادة على عبد الناصر. ففي ٢٨ تموز ناشدت العرب إذاعة عمان بأن يستيقظوا للحقيقة التي مؤداها أن «بطانة عبد الناصر تفهم الحرية من منطلق المذابح». وبعد أسبوع واحد أعلن الملك حسين قائلاً: «أننا لن نسمح للشيوعية والإلحاد باختراق صفوفنا... وأننا عازمون على الدفاع عن القومية العربية وعن وطننا العربي العظيم». وبعد ذلك انقطعت العلاقات الدبلوماسية مع الجمهورية العربية المتحدة وكان الإغلاق مآل قنصليتها وسفارتها، مما أدى إلى تقليص كبير لاحتمالات نشاط جهاز الأمن التابع للجمهورية العربية المتحدة. وأما تلك التدابير الأمنية الصارمة والواسعة النطاق فقد كان لها بالنسبة لقوات الأمن قوة القانون مما جعل حتى فنانات النوادي الليلية القادمات من بيروت يتعرضن للإبعاد عن الأردن نظراً لعلاقات اللبنانيين بعصابة تفجير القنابل في عمان. فقوات الأمن كانت تستخدم التعذيب، مثلما تجلى من منظر المتهمين في محاكمة إلقاء القنابل في عمان، مراراً وتكراراً لانتزاع الاعترافات من المشبوهين الذين كانوا يتعرضون دائماً للضرب والحرق وقلع أظافر

أيديهم. وفي هذه الآونة ضربت السلطات عرض الحائط «وباللامبالاة المطلقة... بكل الإجراءات القانونية المطلوبة... مما أفضى إلى تطويل فترات حبس الأفراد دون تقديم سبب واحد لاعتقالهم».

إن رد الفعل الوحشي الذي ردت به الحكومة على تهديد الجمهورية العربية المتحدة للأردن كان أحد الأسباب التي جعلت الولايات المتحدة ترد رداً فاتراً على مناشدات الملك حسين طلباً للمساعدة. فبعد الثورة العراقية مباشرة اتصل الملك ببريطانيا والولايات المتحدة يطلب الضمانات لمدّه بالمساعدة العسكرية حين الاقتضاء. ولكن سفارة الولايات المتحدة رفضت الالتزام بذلك أمام الأردن لأنها كانت تعتبر «أن النظام الأردني، بغض النظر عن المعارضة الداخلية التي نجمت عن موقف حكومة الرفاعي الموالي للغرب والمعارض لناصر، قد فقد عملياً دعم شعب الأردن بأسره جراء الظلم القادح وتفشي الفساد وسيادة انعدام الكفاءة». وحتى دالاس نفسه كان يعتبر أن الأردن «دولة مصطنعة» ماكان ليتسنى لها البقاء على قيد الحياة لولا المساعدات المالية الأجنبية وأن «السبب الوحيد لوجودها هو أن اختفاءها قد يشعل مجدداً فتيل حرب عربية إسرائيلية». ولكن الولايات المتحدة هرعت لمساعدة الملك حسين، على الرغم من ترددها في دعم ملكية قائمة على حراب البدو، نظراً لقناعتها بأن «أي جهد لاستبدال نظام الرفاعي القمعي بنظام جماهيري أكثر منه سوف يودي بالأردن إلى الانزلاق في معسكر ناصر».

وهكذا فإن أمريكا وبريطانيا قررتا، بعد إمعانهما النظر بهذه العوامل، الاستجابة لطلبات الملك حسين إذ عمدت الولايات المتحدة لتنظيم رحلات جوية لنقل الوقود من الخليج والمتوسط عوضاً عن الإمدادات التي انقطعت حين أغلقت الجمهورية العربية المتحدة حدودها مع الأردن، في حين أن بريطانيا أنزلت فرقة من المظليين في عمان وزودت قوات الشرطة الأردنية بمعدات أمنية داخلية بما في ذلك الغاز المسيل للدموع والدروع الواقية من الشغب وأجهزة الإرسال.

وما أن حل شهر تشرين الأول حتى كانت الحكومة الأردنية قد سيطرت مجدداً على الوضع بيد من حديد، وعززت الأجهزة الأمنية الملكية إلى ذلك الحد الذي وفّر لها القضاء على عدة محاولات انقلابية. وهكذا بدأ إطلاق سراح الموقوفين وتخفيف قيود الأحكام العرفية فضلاً عن بدء انسحاب الجنود البريطانيين في العشرين من تشرين الأول. ولكن في تشرين الثاني وقع ذلك الحادث الذي كان بمثابة النذير لاضطرابات الصيف.

ففي الحادي عشر من ذلك الشهر أقلع الملك حسين بطائرته من مطار عمان وفي نيته قضاء إجازة في سويسرا، ولكنه عاد إلى عمان في اليوم نفسه قائلاً أن طائرات الميغ السورية قداعترضت طائرته وحاولت إجبارها على الهبوط. فلقد زعم الحسين وكتاب سيرته الذاتية أن السوريين كانوا يريدون إما إجبار الملك على الهبوط كي يتمكنوا من تسليمه للمثول أمام المحاكمة عند المنفيين الأردنيين، وإما العمل على تحطم الطائرة حتى يبدو موت الملك فيها حدثاً عادياً. وأما الطيارون السوريون الذين تورطوا في هذه القضية فقد اعترفوا بهذه المحاولة، بيد أن مدى الإكراه الذين تعرضوا إليه على أيدي المحققين الأردنيين للإدلاء باعترافاتهم يبقى أمراً يدور في فلك الظنون. ولكن الأمر الهام يكمن في أن طائرات الميغ لم تحاول إسقاط طائرة الحسين، والقول بأن مثل هذا الفعل كان في حدود الإمكان لقول تجلى على حقيقته في شهر آب. فطائرة داكوتا عاملة على خطوط طيران الشرق الأوسط كانت في طريقها (en route) إلى بيروت تلقت أمراً، دون أي سبب واضح، من برج المراقبة في مطار دمشق بضرورة العودة إلى المطار. ولدى عودتها فتحت عليها النار المدافع المضادة للطائرات مما أجبر الطيار على القيام بالمناورة حتى يتفادى الكارثة. وحين تكشفت الأمور فيما بعد تبين أن تلك المدافع كانت تطلق النار على طائرة أردنية كانت في طريقها إلى نيويورك في اللحظة نفسها تقريباً. فالطائرة الأردنية كانت تقل وفداً رسمياً متجهاً إلى الأمم المتحدة لتقديم احتجاج على التخريب الذي تمارسه الجمهورية العربية المتحدة في الأردن، وكانت هي الهدف الذي أخطأه هجوم السوريين.

فلو كان في نية المسؤولين في الجمهورية العربية المتحدة الإقدام على مغامرة خرقاء كإسقاط طائرة أردنية مدنية، يبدو عندئذ من المستغرب إحجامهم عن إطلاق النار على طائرة الملك حسين وإسقاطها في البادية الجرداء. ولكن الجمهورية العربية المتحدة ادعت لاحقاً أن المقاتلات السورية كانت تعترض سبيل طائرة مجهولة الهوية وهي تعبر الأجواء السورية دون إذن مسبق وحسب. إن تفسير ذلك الحدث على هذا النحو أمر مقبول لأن الطائرات التي كانت تعبر الأجواء السورية صار مطلوباً منها، منذ تشكيل الجمهورية العربية المتحدة، أن تدفع رسماً وأن تطير ضمن مجاز جوي محدود. ففي مناسبات عديدة كانت الطائرات التي تنتهك حرمة هذين الشرطين تواجه إطلاق النار أو الإجبار على الهبوط. ولذلك فمن الممكن ألا يكون الملك حسين هو المقصود شخصياً بإطلاق النار على طائرته.

ولكن مهما كانت حقيقة الأمر فإن رواية الملك حسين لذلك الحادث كانت موضع التصديق في الأردن علاوة على استغلاله لذلك الحادث لتوسيع قاعدته الجماهيرية على حساب عبد الناصر. والأهم من ذلك هو أن الانقلاب الذي طرأ على العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق حوّل اهتمام الأجهزة الأمنية في العربية المتحدة عن الأردن مما أتاح للحكومة الأردنية أن تشعر بالثقة الكافية وتلغي الأحكام العرفية في ٢٩ تشرين الثاني. وهكذا فإن اقتران اللين بالمعونة الغربية مكّن الملكية من تجاوز الجهود التخريبية للجمهورية العربية المتحدة. ومن الجدير بالذكر أن أمثال تلك الجهود صارت محدودة وذلك لأن العملاء السريين للعربية المتحدة لم ينفذوا بعدئذ إلا عدداً محدوداً نسبياً من العمليات علاوة على أن مقاومة أنشطتهم التخريبية لم تعد عسيرة جداً.

ناصر في مواجهة قاسم

لقد كانت الثورة العراقية بقيادة ضابطين هما العقيد عبد السلام عارف واللواء عبدالكريم قاسم، حيث صار عارف رئيساً للجمهورية الجديدة وقاسم رئيس وزرائه. وفي أيلول عام ١٩٥٨ أطاح قاسم بعارف، وبغض النظر عن التنافس الشخصي كان الخلاف الأساسي بين هذين الرجلين يتمثل بحماسة عارف للجمهورية العربية المتحدة. فقاسم كان قد عقد العزم على عدم الوقوع تحت نفوذ ناصر وانتهج بدلاً من ذلك سياسة القومية العراقية المدعومة بعلاقات وثيقة مع الاتحاد السوفياتي. إن تقريراً أمنياً من تقارير وزارة الخارجية الأمريكية لخص الوضع في كانون الثاني عام ١٩٥٩ على النحوالتالي:

> إن عبدالكريم قاسم، ذلك الرجل المحدود الذكاء وذو النزعات العصابية، قد تكشف عن شيء طفيف... من الحنكة القيادية الإيجابية وفقد احترام معظم زملائه من المسؤولين الحكوميين... وإن الأداء الهزيل للنظام الثوري بأسره ـ كالتردد والكساد الاقتصادي والاضطراب البيروقراطي وهي الأمور التي وصلت كلها إلى درجة الفوضى العارمة ـ قد أدى الآن إلى قيام السخط وفقدان الثقة على كل المستويات الشعبية... وإن القضية الملحة الآن التي أدت إلى انقسام الحكومة الثورية أمام أعين الملأ هي مقدار التقرب من الجمهورية العربية المتحدة الناصرية... وإن الحزب الشيوعي يحظى الآن بانتصار كبير والسبب لذلك يعود للإهمال بالأساس. فخطته المنطوية على حسابات دقيقة بكل ذلك الوضوح،

وإن لن تصل بالعراق إلى مستوى التابع الشيوعي الفعلي، ستجعل من العراق قاعدة كبيرة لانطلاق الدعاية المعادية للغرب ولتنشيط التغلغل والتهويش الشيوعيين... وإن هذه الاندفاعة الشيوعية، بما تنطوي عليه من سرعة وزخم، ماهي إلا انكشاف لحقيقة النوايا والأساليب السوفياتية ولاسيما أمام عيني ناصر.

لقد شعر ناصر بالتهديد يأتيه من نظام قاسم لسببين اثنين أولهما أنه خطف منه شيئاً من تألقه كعدو للإمبريالية، وثانيهما أنه توجس خيفة من أن يكون قاسم أداة بأيدي الشيوعيين الذين كانوا يأملون عزل العراق عن العالم العربي واستخدامه قاعدة انطلاق لمزيد من الانتهاك في تلك المنطقة. ولذلك فإن الزعيم المصري اتخذ «موقفاً علنياً فصل فيه بين الشيوعية والقومية العربية... وأتاح بذلك فيه هامشاً لأعداء الشيوعيين... للمناورة فيه دون أن يجلبوا على أنفسهم وصمة عار التعاون مع الإمبريالية». وهكذا فإن الوضع الفوضوي في العراق أقنع ناصراً بأن «يترك أمر الاتحاد معلقاً لأن الإقدام على خطوة متهورة باتجاه الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة يعني المخاطرة بنشوب حرب أهلية طويلة الأمد». فعوضاً عن ذلك قاد حملة شعواء هدفها تضخيم الطابع الشيوعي لنظام قاسم - ألا وهي تلك الحملة التي دامت حتى الإطاحة بقاسم في عام ١٩٦٣ .

فالحملة المعادية لقاسم، مثلها مثل الحملات الأخرى التي شنها ناصر لزعزعة الاستقرار في الهلال الخصيب، كانت تتألف من دعايات إذاعية لاذعة ومن عمليات سرية بأيدي الأجهزة الأمنية في الجمهورية العربية المتحدة انطلاقاً من الإقليم الشمالي، وتحت إشراف السراج كما كانت عليه العادة. ولقد زعم المسؤولون العراقيون أن السراج كانت له يد في مؤامرتين مزعومتين في عام ١٩٥٩ أولاهما كانت لاغتيال قاسم وثانيتهما لتدبير انقلاب بواسطة راشد علي، ولكن ظل طي الكتمان الكثير من تفصيلات هاتين المؤامرتين الزائفتين. وأما الحدث الأهم الذي تورطت فيه الأجهزة الأمنية في العربية المتحدة فقد كان ثورة الموصل في آذار عام ١٩٥٩ .

فطيلة الشهور التي سبقت تلك الثورة كانت ترد تقارير من الموصل، مؤكدة مع أنها متفرقة، وهي تتحدث عن المعارضة للنظام من خطب في المساجد ضد الشيوعية ومن مظاهرات بعثية/ناصرية. وفي ٦ آذار عمد (أنصار السلم)، الذين كانوا عبارة عن منظمة بقيادة الحزب الشيوعي، لاستقدام زهاء مائة ألف متظاهراً إلى المدينة «لرمي الكرة» في ملعب القوميين العرب في الموصل. وفي اليوم التالي قام القوميون العرب بمظاهرات مضادة أدت إلى الاصطدامات مع الشيوعيين. فهذا الإجراء كان على ما يبدو جزءاً من خطة

دبرها قائد موقع الموصل العقيد عبد الوهاب الشواف لصالح المتظاهرين المؤيدين لناصر «ابتغاء قيام المشاجرات في الشوارع كي تتسنى للشواف الفرصة لاعتقال العناصر التي كان من المحتمل أن تعارضهم» وللقيام بعدئذ بتمرد عسكري للإطاحة بقاسم. لقد أمر الشواف باعتقال حوالي ثلاثمائة وخمسين شيوعياً فضلاً عن عدد من ضباط الجيش من غير الموالين له، ولكن الفشل كان على ما يبدو حليف خطته منذ البداية وذلك لأنه أولاً كان لايعتمد إلا على قسط من حامية الموصل لدعمه، وثانياً لأن المقاتلين من عشيرة شمّر، ممن كان المفروض بهم مساعدته في السيطرة على الموصل، لم يظهروا على الساحة إلا في التاسع من آذار.

وإبان تصاعد القتال في الموصل بين جنود الشواف وبين المدنيين والجنود الموالين للحكومة، أعلن قاسم عن مكافأة مقدارها ثمانية وعشرون ألف دولاراً أمريكياً مقابل رأس العقيد الثائر. وفي الثامن من الشهر المذكور بدأت بالبث إذاعة الثوار في الموصل حيث طفق الشواف يصم قاسماً «بالطاغية المجنون» الذي حظي بدعم «زمرة فوضوية تقود البلد والنظام إلى الفساد» ويعلن عن رغبته بتحسين العلاقات مع الغرب، فضلاً عن دعوته قطعات الجيش الأخرى والمدن العراقية للالتحاق بثورته والتوجه إلى بغداد. وفي اليوم التالي حمي وطيس القتال وقامت طائرتان من طائرات الثوار بمحاولة فاشلة لقصف محطة إذاعة بغداد، علاوة على أن البدو الشمريين بدأوا يعيثون فساداً في الأحياء المسيحية من الموصل يعملون بالناس تقتيلاً ونهباً ظناً منهم كما قيل لهم أن هذه أقوى المناطق الشيوعية. وأما الجنود الحكوميون والميليشيا، التي كانت تدعى بقوات المقاومة الشعبية، فقد اجتاحوا المدينة وذبحوا الناس الذين اشتبهوا بتمردهم ونهبوا بيوتهم. وحين قامت أربع طائرات حكومية بقصف مقر قيادة الشواف انقصم ظهر الثورة. بيد أنه ليس من الواضح إن كان الشواف قد لقي حتفه من جراء صواريخ الطائرات أو على أيدي الجنود الذين هاجموا مقر قيادته، ولكن بمماته على أية حال أخفقت الثورة. ولما لم تكن أية قطعة عسكرية أخرى قد استجابت لنداءاته بطلب المساعدة فإن المدينة استسلمت للقوات والميليشيا الموالية للحكومة والشيوعيين حيث انتقمت هذه القوات انتقاماً وحشياً من خلال إقامة «محاكم الشعب» بشكل ارتجالي وتنفيذ أحكام الإعدام بالمشتبهين وتعليق أجسادهم على أعمدة مصابيح الكهرباء. وعلى الرغم من عدم ورود العدد الحقيقي للقتلى في تلك المعمعة فإن الدبلوماسيين الأمريكيين قدروه بأنه كان يتراوح بين ألفين وثلاثة آلاف قتيل.

وبالنتيجة أنحت باللائمة حكومة قاسم على الجمهورية العربية المتحدة لتنظيمها تلك الثورة وطردت عشرة دبلوماسيين من دبلوماسيي العربية المتحدة، ولكن المؤرخين منقسمون حيال الدور الذي لعبته العربية المتحدة في تلك الأحداث. ففي الوقت الذي يقول فيه (فاروق سلوجلات)، في تاريخه عن العراق، أن الأجهزة الأمنية التابعة للعربية المتحدة لم تقم بأية محاولة جادة للتدخل، يقول (تابيثا بيتران)، على النقيض من ذلك، أن الثورة «كانت أساساً عملية سورية من تنظيم السراج والبعث»، في حين أن (ناتينغ)، مع أنه لايشتط شطط (بيتران)، يدعي أن الشواف تلقى مساعدة هامة على شكل ضباط عسكريين سوريين وأجهزة إرسال عسكرية أيضاً. وعلاوة على ذلك فإن (بتاتو) يأخذ بوجهة النظر هذه حين يكتب قائلاً أن العربية المتحدة ساندت في الماضي... ذلك التحالف المناهض لقاسم بأسلوب حذر وفاتر، ولكن حين يئست من قاسم اليأس كله... تعهدت إعطاءهم دعماً لاحدود له».

إن الدليل المتوفر والمحدود يعزز على ما يبدو رأي (بتاتو) الذي مفاده أن العربية المتحدة وعدت الشواف بتقديم الدعم ولكنها بعدئذ تركته فريسة للسقوط. فطبقاً لمقولة أحد الضباط الذين شاركوا في الثورة كان للمتآمرين بعض المحادثات مع المسؤولين السوريين الذين وعدوا بإرسال سرب من طائرات الميغ لتوفير غطاء جوي للثوار، كما وعدوا بإرسال كتيبة من الكوماندوس لتقديم المساعدة في حال الضرورة. ومن الجدير بالذكر أن الكوماندوس لم يظهروا البتة على الساحة في الوقت الذي قال فيه بعض المراقبين أنهم في ١١ آذار شاهدوا عدداً يتراوح بين ١٥ أو ١٦ طائرة ميغ من طائرات العربية المتحدة فوق مطار الموصل، بيد أنها في ذلك التاريخ لم يكن بوسعها أن تفعل شيئاً لمساعدة الثوار. وعلاوة على ذلك فإن أجهزة أمن العربية المتحدة ساهمت في توفير الأسلحة للبدو في شمال الموصل مساهمة تم تنسيقها مع برهان أدهم المعروف بتواجده هنا وهناك في مختلف الأحوال والظروف، ولكن مساهمتها الأساسية كانت تقديم جهاز إرسال لإذاعة الموصل. فلما لم يكن للجيش العراقي جهاز إرسال قوي بما يكفي لأغراض الشواف فإن العربية المتحدة أمنت له وحدة مناسبة لتلك الأغراض ولكنها وصلت متأخرة ومتعطلة عن العمل مما جعل البث الإذاعي لايبدأ إلا في الثامن من آذار.

إن ذلك الأداء الأخرق العجيب لأجهزة أمن العربية المتحدة في دعم الشواف يقف على تناقض صارخ مع سجلها في لبنان والأردن. ولربما كان السبب أن العربية المتحدة أخذت على حين غرة بأحداث الموصل. فلقد خطط رجال الشواف لتنسيق تمردهم

معالعربية المتحدة ولكن شيئاً ما جعل الثوار يتحركون قبل الزمن الموعود، الأمر الذي يفسر أيضاً تلك الحقيقة المربكة التي مفادها أن الشواف لم ينل أية مساعدة عسكرية من خارج الموصل مع أن العديدين من كبار الضباط كانوا معروفين بالتعاطف معه. فلماذا، ترى، تصرف الشواف في وقت أبكر من اللزوم بكثير يبقى سؤالاً ضمن دائرة الرجم بالغيب. فثمة احتمال وحيد يتمثل في أن قاسماً أرسل (أنصار السلم) لاستفزاز العقيد الشواف الذي كانت له معه قبل وقت قصير خلافات خطيرة. فلو كان الأمر على هذا النحو لتوجب علينا أن نقول أن خطوة قاسم برهنت عن مقدار من النجاح أكبر مما كان ينتظر منها بكثير.

فالتدخل الجهيض للعربية المتحدة في الموصل أتاح للشيوعيين العراقيين ولقاسم أن يثيروا عاصفة من التهويش المعادي لناصر ما كان له نظير من قبل. ففي بغداد تعرضت صور ناصر للشنق على أيدي المتظاهرين مما جعل العربية المتحدة تهرع لإجلاء رعاياها، وفي البصرة اندفع الغوغاء في حمى موجة من التقتيل والضرب لمؤيدي عبدالناصر مما أدى إلى مقتل خمسة أشخاص، في حين بدأ المسؤولون الحكوميون والصحافة ينهالون بالتهجمات الصفيقة على ناصر ويسعون لفصل سورية عن كيان العربية المتحدة. والجدير بالذكر أن المهداوي، رئيس المحكمة التي حاكمت ثوار الموصل، كان يستعمل بالحصر أشنع وأقذع التعابير البلاغية، وهاكم مثلاً عنها:

> إننا نشعر بالثقة أن الشعب السوري سيناضل ضد تلك الزمرة الديكتاتورية التي تخدعه الآن باسم القومية العربية... ويجب علينا أن نقول الآن بمنتهى الصراحة أن سورية ومصر يجب أن تتحررا من الحكم الناصري الفاشي الديكتاتوري الذي خان قضية مصر... فهل نسيت ياناصر أنت ومهرجوك إسرائيل حتى تهددوا الآن بقصف بغداد؟ وأنتم أيها الأنذال الجبناء، أيها القرود الصغار، هل تفكرون بمهاجمة عرين الأسود...؟ إن الشعب العراقي العظيم يفكر بتحرير الشعب السوري الباسل... ولكنني أشعر بأن الشعب السوري الشقيق سيحرر نفسه بنفسه.

وهكذا بدأت الجمهورية العربية المتحدة تكيل الصاع صاعين مما أدى إلى استحكام العداء بين النظامين. ففي ١١ آذار عمد عبد الناصر للتعبير عن رد فعله على الثورة بالهجوم على قاسم واصفاً إياه بأنه «قاسم العراق المدعوم من الشيوعيين... والانفصاليين... والانتهازيين». وبعد ذلك قامت حملة دعائية مكثفة في سورية إذ دأبت

الصحافة والإذاعة ووسائل الإعلام الأخرى على إطلاق فيض من الحملات البلاغية المعادية لقاسم حتى إنها وصفت الاجتماعات الحاشدة احتفالاً «بالنصر في العراق ليست إلا محاولات لإثارة العواطف الجماهيرية». ناهيك على أن السراج ادعى وقتها أنه تلقى آلاف البرقيات التي تطالبه بإعلان الجهاد لتحرير العراق من الشيوعية. فهذه الهجمات على الشيوعية الحمراء وعلى الروح الشيوعية الطافحة بالكراهية والضغائن وعلى دور الشيوعيين «كعملاء لسادة أجانب» كانت تمثل أولى الهجمات العلنية لعبد الناصر على الشيوعية. وثمة انتقاد خاص انصب على الحزبين الشيوعيين السوري واللبناني، فضلاً عن أن الصحف الدمشقية بدأت حينها تتهجم على خروتشوف وتصوره بأنه العقل المدبر الذي يقف خلف الشيوعيين العراقيين.

وفي تلك الآونة صار الترحيب على أشده بالهاربين العراقيين الذين كانوا يتقاطرون عبر الحدود إلى سورية ليندمجوا مباشرة ضمن الآلة الدعائية للعربية المتحدة. ففي ٣٠ آب قامت (منظمة العراقيين الأحرار)، وقد كانت عبارة عن مجموعة من الهاربين تحت ظل رعاية العربية المتحدة، بإصدار بيان في دمشق تنعت قاسم فيه بأنه «نيرون آخر الزمان» وتعلن عن «إهراق دماء أبناء العراق وعن تدمير حضارته وإخضاع كامل ترابه للحكم الأحمر المصبوغ بالرعب الذي تفوق بربريته كل ما شاهدته البشرية من قبل».

ورداً على تصاعد التنكيل بالبعثيين قررت القيادة القطرية لحزب البعث في العراق اغتيال قاسم. ولقد وقع الهجوم على قاسم في بغداد يوم السابع من تشرين الأول ولكنه باء بالفشل إذ أصيب الهدف بجراح وحسب. وفي المحاكمات التي جرت إثر الحادث وتناولت ثمانية وسبعين شخصاً من المتهمين بالتورط في الهجوم اتهم قاضي التحقيق «عبد الناصر بالمصادقة على تلك الخطة التي نفذ البعثيون بموجبها محاولة الاغتيال، وادعى بأن العربية المتحدة هي التي تدرب المتطوعين والمتآمرين والخونة». وعلاوة على ذلك فإن قاضي التحقيق وصم عبد الناصر بأنه «أداة في أيدي المحتكرين الرأسماليين من أمثال الإمبرياليين الفرنسيين والبريطانيين والأمريكيين»، وحاول أن يثبت أن المتآمرين قد حصلوا، ويا للغرابة، على الأسلحة من السفارات السعودية والبلغارية والبريطانية.

وفي قاعة المحكمة سحب العديد من المتهمين اعترافاتهم التي كانت قد انتزعت منهم تحت وطأة التهديد. والأهم من كل شيء هو أن (إياد سعيد ثابت)، منظم فريق المداهمة، رفض بإصرار قاطع توريط العربية المتحدة أثناء إدلائه بشهادته، على الرغم من

الجهودالمضنية التي بذلها قاضي التحقيق لبلوغ هذا المأرب. وأما فؤاد الركابي، وقد كان الأمين العام لحزب البعث في العراق، فقد نال لاحقاً حق اللجوء السياسي في العربية المتحدة ولكنه نال في الوقت نفسه ملامة القيادة القومية لحزب البعث على إصداره الأمر بمحاولة الاغتيال دون مصادقة منها. وهكذا فإن الدليل عن تورط العربية المتحدة بالمؤامرة لدليل واه إلى حد ما. فالمؤرخ العراقي ماجد خضوري ساق الدليل على أن «الوعد بتقديم المساعدة المادية والمعنوية من لدن العربية المتحدة... كان وعداً قائماً على ما يبدو، ولكنه كان سراباً في خاتمة المطاف». وأما أكثر مايمكن استنتاجه بشكل معقول فهو أن من الممكن أن يكون السراج قد أفاد من صلاته مع حزب البعث وشجع الركابي على تنفيذ العملية. فهذه النظرية كانت من أطروحات المؤرخ (جون دافلين) الذي قال أن من المحتمل أن يكون السراج قد تصرف وقتها ضد رغبات عبد الناصر لأنه لم يوافق على اغتيال قاسم على الرغم من أنه كان يريد الإطاحة به. وبناء على الأدلة المحدودة والمتاحة يبدو أن من المأمون أن يستنتج المرء أن المؤامرة كانت في معظمها من تدبير محلي، وأن من المعقول أن يكون السراج قد شجع المتآمرين بعض الشيء.

ومهما كانت الحقيقة فإن اعتقاد قاسم بأن العربية المتحدة قد ساندت محاولة الاغتيال عمّق عداءه لعبد الناصر. وهكذا بلغ أشده الصراع على السيادة ولكن العمل السري، على الرغم من أن الفيض الدعائي للعربية المتحدة بقي على قدم وساق، وصل في تلك الآونة إلى الحضيض والسبب الأساسي لذلك كان على ما يبدو انهماك السراج بالسخط المحلي.

السخط في الإقليم الشمالي

إن الدعوة للوحدة العربية بقيادة ناصر كانت على العموم أكثر انتشاراً خارج مصر مما كانت عليه في داخلها حيث كانت وطأة النظام البوليسي الناصري والاقتصاد «الاشتراكي» أكثر وضوحاً منها. وفي سورية أيضاً تكشف واقع الوحدة على أنه أقل سحراً من الحلم. فالجمهورية العربية المتحدة ماكانت شراكة بين فريقين متكافئين وإنما كانت بمثابة ابتلاع مصري كامل لسورية. لقد كان الحظر مصير الأحزاب السياسية السورية كما كانت المناصب المتواضعة من نصيب الضباط السوريين. ولذلك فإن وطأة الهيمنة المصرية أثارت الامتعاض حتى في أوائل أيام الوحدة إذ في حزيران عام ١٩٥٨

كانت هنالك دلائل عن السخط الذي تفجر بحادث إطلاق النار على نادي الضباط، كما كانت هنالك بعض التقارير عن قيام الإضرابات والمظاهرات.

وما أن شارف عام ١٩٥٩ على نهايته حتى كان الوهم قد تبدد من حول سحر الوحدة وانتشر على نطاق واسع في سورية وفضلاً عن الامتعاض الذي كان يشعر به السياسيون والضباط العسكريون، فإن التطبيق الصارم الذي اعتمدته حكومة دمشق في سياسات الاقتصاد الاشتراكي أدى إلى نفور تجار المدن السورية، في حين أن ثلاث سنوات متعاقبة من الجفاف فعلت فعلها أيضاً في تصعيد القلق الجماهيري. وفي آب تلقت وزارة الخارجية البريطانية نبأ عن الإعداد لانقلاب بين أوساط ذوي الرتب العسكرية الرفيعة كالألوية. وأما رد فعل ناصر على ذلك التذمر الشعبي فقد جاء ليتمثل بتشديد قبضته على سورية. ففي تشرين الأول انحلت اللجنة المشتركة التي كانت تتألف من سياسيين سوريين ومصريين والتي أنشئت لهدف التنسيق السياسي وتعين بدلاً عنها المشير عبد الحكيم عامر كي يقوم بدور الحاكم الإداري الواسع الصلاحيات نيابة عن ناصر. وبناء على وجهة نظر أحد المراقبين الدبلوماسيين المعاصرين لتلك المرحلة فإن «تعيين عامر في سورية دليل على الأرجح على انهيار معظم ماكان باقياً من السلطة السورية المستقلة». وعلاوة على ذلك فإن ناصراً جعل من حلفائه البعثيين أكباش فداء منحياً باللائمة على تطرفهم الاقتصادي الذي أدى إلى قيام المشكلات الاقتصادية في سورية، مما جعل الوزراء البعثيين في حكومة الوحدة، الحوراني والبيطار وحمدون، يستقيلون كلهم في نهاية ذلك العام.

فهذه التبدلات كان لها نتائجها السلبية والإيجابية معاً على مركز وزير الداخلية السراج وعلى أجهزته الأمنية. وبناء على تقديرات وزارة الخارجية الأمريكية فإن السراج كان قد ضايق عبد الناصر بالمبالغة «في توجيهاته ولاسيما فيما يتعلق بعمل جهازه الأمني السري في البلدان المجاورة إلى الحد الذي كان يعود بالإحراج على النظام، فضلاً عن أنه عوّق أنشطة جهاز الأمن المصري داخل سورية بشكل منهجي وأحجم عن التعاون معه». ولذلك فإن تعيين عامر كان «لتقييد الدور الطليق الذي كان يلعبه السراج... ولو تقييداً محدوداً. ولكنه على الرغم من ذلك بقي موضع التقدير الرفيع من ناصر مما جعل كل أقنية المعلومات والدعايات السورية تحال رسمياً إلى وزارة الداخلية السورية. وأما رد فعل السراج على السخط فقد كان مزيداً من القمع، فالمكتب الثاني مثلاً أعيد تنظيمه لممارسة حتى قبضة أشد من قبل على كل الأنشطة المحلية. إن أسماء سبعة من فروعه الأربعة عشر

العاملة تعطي فكرة عن الأهمية التي صار ينطوي عليها دوره المحلي بعد تعزيزه من جديد: فرع المراقبة، فرع مراقبة السفارات الأجنبية، فرع مراقبة الأندية الثقافية، مراقبة الأندية الرياضية، مكتب الأشخاص المفقودين، مراقبة الوزراء، مراقبة الجهاز الحكومي والمدنيين البارزين.

نهاية الجمهورية العربية المتحدة

إن الاعتدال النسبي في سياسة ناصر الخارجية، كما تجسّد في تعاونه مع الأردن لحماية الكويت من المطالب التحريرية والتوحيدية التي طالب بها قاسم، أدى إلى تنفير العديدين من الناصريين في سورية ممن كانت لهم الرغبة في تقبل الهيمنة المصرية مقابل فرصة تقاسم الأمجاد في السياسة الخارجية الراديكالية. ولدى تصاعد التحرر من الوهم وتزايد السخط على الحكم المصري حاول المشير عامر أن يتقي غضب الرأي العام السوري بمنح السياسيين السوريين مزيداً من المقاعد في الوزارة المشتركة وبنقل السراج إلى القاهرة ليحتل المنصب الرمزي كنائب للرئيس مسؤول عن أجهزة أمن الجمهورية العربية المتحدة. وفي الحال قدم السراج استقالته من منصبه متذرعاً بأن تصرفات عامر لن تفضي إلا إلى تسهيل مهمة الانفصاليين السوريين في الاقدام على خطوتهم تلك. ولقد تبيّن أنه كان على صواب حين قامت مجموعة من الضباط بقيادة اللواء عبد الكريم النحلاوي، في ٢٨ أيلول عام ١٩٦١ ، بدعم من الأردن والعربية السعودية ونفذت انقلابها العسكري. وبعد نجاح الانقلاب طردت عامراً وأعلنت انفصال سورية عن كيان الوحدة. وأما السراج الذي كان قد عاد إلى دمشق في السادس والعشرين من الشهر الآنف الذكر لمحاربة الانفصاليين بمبادهة شخصية منه، فقد آل به الأمر إلى الاعتقال والسجن.

وكان رد فعل عبد الناصر على هذا التمرد «الخائن» استنفار جنوده ووسائط نقله العسكرية بغية التدخل وإعادة توطيد سلطته. ولكن تبيّن لاحقاً أنه أحجم عن الإقدام على أية خطوة عسكرية هامة. ولكنه بدلاً من ذلك عقد العزم على ألا يفعل أكثر من محاولة عزل سورية وتخريب حكومتها ومناشدة الشعب السوري. وهكذا بدأت مرحلة جديدة في تاريخ سورية.

الخاتمة

إن ذلك العالم الذي صورته الصفحات السابقة، عالم الجواسيس المخضرمين والمتآمرين العرضيين والضباط المتهورين والإرهابيين المؤقتين، لعالم طواه النسيان منذ عهد بعيد. فالعالم السري الذي يعيشه الشرق الأوسط صار، منذ السبعينات (١٩٧٠) على الأقل، عالماً أكثر خطورة، عالماً احترافياً ووسطاً مروعاً أيضاً.

فالسياسيون والضباط العرب ما فتئوا يحيكون المؤامرات ضد حكوماتهم بيد أن الأنظمة المتربعة على عروش السلطة أبدت قدرة كبيرة على الاستمرار. ففي الخمسينات (١٩٥٠) كان أي ضابط بحفنة من الرجال والدبابات هو الوسيلة الرئيسية للتبديل السياسي. لقد ذهبت تلك الأيام إلى غير رجعة، وها هي الأنظمة العربية مازالت تتحكم بزمام الأمور منذ عقدين من الزمن ونيّف، كما أن السياسة الدولية السائبة في المنطقة، العلنية منها والسرية معاً، حل محلها عالم أكثر استقراراً وأكثر طمأنينة وإدراكاً لواقعه الأمني.

إن الأجهزة الاستخباراتية والأمنية العربية قد اصطبغت، مثلها مثل حكوماتها، بصبغة المؤسسة والبيروقراطية وبالقساوة المتزايدة. فما أن شددت الدول قبضتها على المجتمع حتى تضخمت هذه الأجهزة واتسعت أدوارها، لابل وزادت في قدراتها على القيام بالعمليات في البلدان الأجنبية. وفي الوقت الذي كان فيه الهاربون يتمركزون في الخمسينات (١٩٥٠) في تلك البلدان المجاورة اليسيرة المنال، صاروا بعد ذلك الزمن ينتقلون إلى ملاذات بعيدة، كما أن الأجهزة الاستخباراتية صارت تقتفي آثارهم هناك أيضاً.

والأجهزة الأمنية الأخرى ذوات العلاقة بهذا الموضوع شهدت بدورها تبدلات كبيرة. فالأمريكيون شبّوا عن الطوق وخلفوا وراءهم تلك الأيام الخوالي التي عاشها

(مايلز كوبلاند) و(ويلبور إيفلاند) وها هم الآن ينشرون جهازاً أمنياً هائلاً. وأما البريطانيون والفرنسيون، والروس منذ عهد قريب، فإن أهميتهم تكمن الآن بمقدار تقربهم من المؤسسة الأمنية للولايات المتحدة.

ولكن على الرغم من هذا المناخ البديل فإن أصناف الأنشطة المعروضة في هذا الكتاب مازالت على قدم وساق في هذه المنطقة. فالتلميحات والشكوك لن يعرفها الجمهور إلا بعد مضي قسط كبير من زمن القرن القادم حين يتيسر للباحثين الوصول إلى المحفوظات السرية الرسمية. فالدراسة الموثقة للحروب السرية الراهنة لن تتاح لبحاثة المستقبل إلا في ذلك الزمن ليس إلا.

فالغرض من مثل هذه الدراسة سيكون ملء بعض الفجوات في فهمنا للأحداث، ذلك الفهم الذي تصوغه الآن بالضرورة مدركاتنا الحسية للأحداث العلنية والجلية أمام أعين الملأ. إن مثل هذه الدراسة ستعنى مستقبلاً بتقديم الإجابات عن تساؤلات تدور عن نوعية العمل السري الذي كان معمولاً به، وعن ماهية الغايات والوسائل المعتمدة، وعن الكيفية التي أثرت بها الأفعال على مسار السياسة الإقليمية والوطنية. فهذه الأسئلة هي ما تنطح هذا الكتاب للإجابة عليها فيما يتعلق بمرحلة الخمسينات (١٩٥٠). وعلى الرغم من أقرارنا بأن هذا الكتاب لايستطيع أن يقدم إلا صورة جزئية، فإنه يوضح جوانب شتى بخصوص استخدامات العمل السري وأشكاله.

في المقدمة صنفنا العمل السري في نماذج ثلاثة هي الدعاية والعمل السياسي والعمل شبه العسكري، كما أن الفصول السابقة جاءت على ذكر أمثلة لكل نموذج من هذه النماذج. وعلى الرغم من أن الدعاية العلنية كانت قيد الاستعمال على نطاق واسع فإن ذلك الصنف من الدعاية الشائنة والقذرة هو الذي يدخل وحده ضمن فئة العمل السري. فالدعاية الشائنة كانت تتروج بالأساس من خلال الصحف في البلد المقصود. وهكذا فإن معظم الصحف السورية في أواسط الخمسينات (١٩٥٠) كانت تتلقى الأموال من بلدان أجنبية شتى وتدعم بالمقابل الخطوط السياسية للعرابين أو تدعم لهم أنصارهم في سورية، مع العلم أن درجة السيطرة الأجنبية على الصحف كانت متفاوتة، ففي حين كانت منظمة من مثل (مكتب المعلومات الأمريكي) تكتفي بطرح عدد قليل من المقالات لمصلحة مركز الولايات المتحدة، كان العملاء العراقيون في بيروت، من ناحية أخرى، يستهلون صحيفة خاصة بهم. وأما الدعاية القذرة فقد كانت تتخذ على العموم شكل

محطات إذاعية سرية وحملات توزيع المنشورات. فالإذاعات السرية التي كانت تبث ضد ناصر أو ضد الملكية الأردنية كان المقصود بها ظاهرياً تمثيل مجموعات المعارضة المحلية في الوقت الذي كانت تدار فيه عملياً من قبل الوكالات الأمنية الأجنبية علاوة على أن المنشورات، من أمثال تلك المنشورات التي عملت مصر على توزيعها في الأردن في عام ١٩٥٧/١٩٥٨ ، كانت تدعي زوراً وبهتاناً أنها من إصدار جماعات محلية.

وأما تدابير العمل السياسي التي تروجت خلال تلك الفترة فقد كانت أكثر تنوعاً. فالتكتيكات كانت تتضمن حبك الدسائس مع السياسيين وضباط الجيش سعياً لتبديل ميزان القوى في البلد المقصود. إن مثل هذا النوع من الأنشطة قد تجسد في تلك الأنشطة المتناحرة للعراق ومصر والعربية السعودية في سورية في أواخر عام ١٩٤٩ وعام ١٩٥٠ ، حيث قامت الدسائس العراقية مع القيادات المعادية للشيشكلي في عام ١٩٥٣ ومطلع عام ١٩٥٤ ، فضلاً عن جهود الأفراد الموالين للعراق كنذير فنصة في منتصف الخمسينات (١٩٥٠). وثمة وسيلة أخرى من الوسائل التي كانت معتمدة هي رشوة السياسيين، إذ كان وقتها من الشائع أن يأخذ السياسيون الأموال من المصادر الأجنبية مقابل اتخاذهم المواقف المطلوبة.

وفي بعض الأحيان كانت تدفع لهم الأموال مقابل أصواتهم في البرلمان لدى التصويت على مسائل محددة، كما حدث في سورية في مطلع عام ١٩٤٩ بخصوص اتفاقية التابلاين وفي عام ١٩٥٥ وقت الانتخابات الرئاسية. وفي بعض الأمثلة كان المرشحون يحظون بالمساعدة فيما يتعلق بنفقات حملاتهم الانتخابية، كما حدث في الانتخابات السورية لعام ١٩٥٤ وفي الانتخابات اللبنانية لعام ١٩٥٧ . والضباط العسكريون كانوا أيضاً يتلقون الرشاوى المالية. ففي بعض الأحيان كانوا يتلقون الأموال لمساندة خط سياسي عام، كما في حالة المدفوعات السعودية للضباط السوريين لإقناعهم بمعارضة الاتحاد مع العراق إبان مطلع الخمسينات (١٩٥٠). وفي بعض الحالات كانت تتدفق عليهم الأموال للقيام بأعمال محددة، كتلك الحالة التي تدفقت فيها الأموال السعودية على الضباط الموالين للشيشكلي ممن صمدوا في وجه العصاة في دمشق في شباط عام ١٩٥٤ .

وثمة شكل من أشكال العمل السياسي أكثر تطرفاً من الشكل السابق كان يتمثل بتشجيع الضباط على تنفيذ الانقلابات. ففي مثل هذه الحالة كان المتآمرون أحياناً ينالون

مساعدات مالية، وفي أحيان أخرى كانوا يحظون بالوعد بالملاذ الآمن إن فشلوا أو بالاعتراف بأنظمتهم إن نجحوا. ولكن الملفت للنظر أن معظم المحاولات الانقلابية المدعومة علناً أجنبياً كانت جهيضة. فمؤامرة الكلاس والعجلاني في عام ١٩٥٠ والمحاولة الانقلابية لصفا في عام ١٩٥٤ ومؤامرة أبي نوار في الأردن عام ١٩٥٧ والمؤامرة الأمريكية في العام نفسه لهي من أكثر الأمثلة شهرة عن وجود الدليل القاطع على الدعم الأجنبي السري للمؤامرات التي باءت بالفشل. ولكن معظم المحاولات الناجحة لايبدو عليها أنها كانت من ترتيب أجهزة أمنية أجنبية. فانقلاب الحناوي في عام ١٩٤٩ ربما كان خلفه دعم عراقي ولكن لا الزعيم ولا الشيشكلي ولا الانقلابيون المعادون للشيشكلي في شباط عام ١٩٥٤ كانت خلفهم أية مساعدة أجنبية على ما يبدو.

فالحزب القومي السوري الاجتماعي لجأ لضرب القنابل بشكل عشوائي لمقاومة قمع الدولة السورية للحزب وكان رد فعل جهاز الأمن السوري يتمثل بالإقدام على اغتيال قيادات الحزب. كما أن جهاز الأمن السوري لجأ إلى حملات إلقاء القنابل عشوائياً في الأردن ولبنان في عامي ١٩٥٧ و ١٩٥٨ لكي يزعزع استقرار الحكومتين ولكي يشجع المعارضة الجماهيرية للنظامين، وفي عام ١٩٦٠ استهل جهاز الأمن السوري حملة من الاغتيالات في الأردن هدفها تشويه سمعة النظام واستفزازه، في حين أن رد فعل الأردن كان تدبير إلقاء القنابل عشوائياً في سورية بهدف الانتقام من الهجمات السورية والتشكيك بسلطات العربية المتحدة. ولكن في معظم الحالات كانت الأجهزة الأمنية والزمر شبه الحكومية تلجأ لاستخدام الإرهاب كملاذ أخير. فالحزب القومي السوري الاجتماعي ما لجأ إلى الإرهاب في عام ١٩٥٧ إلا بعد الفشل الذي منيت به محاولته الانقلابية، وسورية أيضاً ما لجأت إلى الإرهاب في الأردن إلا بعد فشل المحاولة الانقلابية لأبي نوار، وفي لبنان بعد انتصار الشمعونيين في انتخابات حزيران من عام ١٩٥٧ . وأما المحاولات السورية لاغتيال قادة الأردن في عام ١٩٦٠ فقد قامت في ذلك الوقت الذي انعدمت فيه أية حركة أردنية معارضة تستحق المساندة.

إعادة كتابة التاريخ السوري

إن غرض هذه الدراسة، علاوة على تقديمها صورة عن طبيعة العمليات السرية في الشرق الأوسط، يتمثل بسعيها لإضافة قدر من الفهم على فهمنا للتاريخ السوري

الحديث. ولقد أفلحت في ذلك باستخدامها مواداً مرجعية جديدة وباستخدامها، فضلاً عن ذلك، منطلقاً جديداً للنظر إلى الأنشطة السرية بالغوص تحت سطح الأحداث الظاهرية. فهذا المنهج يضيف إضافات جمة على التقارير القليلة المنشورة عن هذه المرحلة.

فالبحث المطروح هنا وضّح الكيفية التي تحولت فيها سورية من ضحية أساسية للعمل السري والإرهاب إلى بطلة أساسية لترويجهما. ولذلك فإن هذا التحول يوفر الأساس للنظر إلى تلك المرحلة في طورين اثنين، هما الطور الدفاعي والطور الهجومي، على النحو الذي ورد فيه هذا الاقتراح في المقدمة.

فمن عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٥٧ كانت سيادة سورية تتعرض للانتقاص مراراً وتكراراً جراء الأنشطة السرية للدول العربية والغربية سواء بسواء. فخلال هذه المرحلة كان شراء الدعم من السياسيين والضباط والصحف بمثابة قسط روتيني عملي من العمل الدبلوماسي الذي تركن إليه الأفرقة الأجنبية تحقيقاً لمآربها. ولكن تشجيع الدول الأجنبية للضباط والسياسيين على القيام بانقلابات كان أمراً أقل شيوعاً إلى حد ما، فخلال هذه المرحلة لم تكن الدولة السورية تتخذ الموقف الدفاعي بشكل مطلق. ففي ظل حكم الزعيم ثمة جهود قامت للإطاحة بالحكومة اللبنانية وفي منتصف الخمسينات (١٩٥٠) كانت المطاردات تلاحق الهاربين السوريين في البلدان الأجنبية. ولكن لم يكن هنالك على أية حال أي نشاط تخريبي سوري هام في لبنان أو في الأردن أو العراق، والسبب لذلك بمنتهى البساطة هو أن الحكومة السورية والأجهزة الأمنية كانت كلها في حالة ضعف شديد حال بينها وبين الإقدام على ممارسات عدوانية وأجبرها على اتخاذ موقف دفاعي.

وهكذا فإن سورية لم تتخذ موقفاً أشد عدوانية إلا بين عامي ١٩٥٧ و ١٩٦١ وحسب. وهذا التغيير كان مرده رسوخ اليساريين السوريين في سدة السلطة وهيمنة السراج على جهازالأمن السوري. والجدير بالذكر أن هزيمة اليمين السوري قلّص الفرص أمام الدسائس الأجنبية في سورية ومكّن حكام سورية من نقل الصراع إلى خارج الحدود. ففي هذه الآونة كان جهاز الأمن السوري نشيطاً غاية النشاط في الانخراط بالعمل السياسي وبالأنشطة الدعائية، حين طفق يساند المحاولات الانقلابية في الخارج، ويسلح ويموّل الجماعات الثائرة ويرعى العمليات الإرهابية ويعززها.

وإذا التفتنا إلى قنيص هذا العمل بالتفصيل لتوجب أن نشير إلى أن استخدام المواد

المرجعية الجديدة قد مكّن هذا الكتاب من تسليط الضوء على التاريخ السوري الحديث بطرق ثلاث: أولها بتعرية السجل التاريخي، وثانيتها بتغطية تلك الأحداث التي لم تتناولها الدراسات السابقة بشكل كاف، وأما الثالثة فبتحدي قنيص البحث الحديث.

إن الجوانب، التي تطرق لها البحث السابق لبحثي هذا واستكملت نواقصها بإيراد التفصيلات التي كانت مجهولة سابقاً، تتعلق بالدسائس التي حبكها العراق ومصر والعربية السعودية في سورية بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ وبالصراع بين ناصر وخصومه منذ نهاية نظام الشيشكلي حتى انهيار المؤامرة العراقية. فبحثي هذا تطرق بالتفصيل للانعطافات والتبدلات التي طرأت على التحركات السياسية لكل من القاهرة وبغداد والرياض وعلى العلاقات المستورة لكل منها بالسياسيين وبالضباط السوريين.

وإن رواياتي للانتفاضات ضد الشيشكلي عام ١٩٥٤ وللمؤامرة العراقية والمؤامرة الأمريكية تضيف بدورها الكثير إلى السجل التاريخي الموجود. ففي كل هذه الأمثلة جئت على ذكر المزيد من التفصيلات عن أدوار القوى الأجنبية في هذه الأحداث، لابل وأكثر من التفصيلات التي وجدت سبيلها إلى النشر من قبل. وعلى الرغم من أن (باتريك سيل) قد بحث بالفعل دور العراق في مساندة ثورة عام ١٩٥٤ ، فإنه لم يجد سبيلاً له للوصول إلى الوثائق التي وظفتها بهذا الكتاب للإتيان بصورة أكثر كمالاً عن تلك الأحداث. ومع أن (سيل)، مرة ثانية، غطى المؤامرة العراقية فإنه لم يعالج هذا الموضوع إلا من الجانبين العراقي والسوري وحسب، في حين أن (غورست ولوكاش) ركزا بالأساس على المنطلق الأنكلو/أمريكي دون سواه. ولكن الرواية المطروحة هنا تضع تلك المؤامرة ضمن سياق تفاقم الهواجس العراقية والأنكلو أمريكية من الوضع في سورية، وتقرّب الجوانب المحلية والإقليمية والدولية، ولأول مرة، بعضها من بعض، علاوة على أنها تورد وصفاً كاملاً للدور الريادي الذي لعبه الحزب القومي السوري الاجتماعي في تلك المؤامرة. وأما فيما يتعلق بالمؤامرة الأمريكية فإن (سيل وليش وليتل) كلهم لايأتون إلا بلمحة خاطفة عن هذه القضية، في حين أن الوصف المطروح هنا يجسد أول بحث مسهب لتلك العملية.

وفي بعض الحالات تختلف روايات الأحداث الواردة هنا عما سبقها من الروايات المنشورة من قبل، فمثلاً وصف انقلاب الحناوي وإعدام الزعيم والبرازي مختلفان اختلافاً بيّناً عن الوصف الذي جاء به (سيل) الذي يرضى برواية أبي منصور عنهما. وفضلاً عن

ذلك فإن هذه الدراسة قد فضحت، في بعض الحالات، تلك المناورات السياسية التي كانت مجهولة سابقاً والتي منها على سبيل المثال بحث الانتخابات الرئاسية السورية في عام ١٩٥٥ وبحث صفقة الأسلحة السوفياتية في عام ١٩٥٦ ، ناهيك على أن كشف المغازلات التي تودّد بها شقير للعراقيين تعمّق فهمنا لمجريات الأحداث، علاوة على أن وصف بعض الأحداث المعينة، كقضية سعادة واغتيال المالكي على وجه التخصيص، يوظف فيضاً من المصادر التي انكشفت مؤخراً مما يجعل روايتنا عنها أدق وأشمل بكثير من الروايات السابقة.

وإن دراستنا هذه قد تناولت بالبحث العديد من تلك الأحداث التي بقيت كلها تقريباً خارج متناول الدراسات حتى يومنا هذا من أمثال المؤامرة المدعومة من الأسرة الهاشمية، والإرهاب السعودي/المصري الذي اتخذ له شكل الحملة على سورية في عام ١٩٥٠ مما يؤهلهما للدخول ضمن هذا الإطار. والأهم من هذا وذاك هو أن دراستنا لم تسقط من حسابها تلك المعارك الخفية التي نشبت خلال عام ١٩٥٧ بين جهاز الأمن السوري من ناحية أولى وبين الحزب القومي السوري الاجتماعي والحكومتين الأردنية واللبنانية من ناحية ثانية، كما أن الفصل الذي يدور حول الجمهورية العربية المتحدة يغطي، على نحو مماثل، تلك الفترة التي لاتزال خارج متناول البحث إلى حد كبير. وأما الأمور التي تتعلق بالأردن ولبنان والعراق فقد تناولها بحثنا من زاوية علاقاتها بالجمهورية العربية المتحدة على الرغم من عدم الاستفاضة في دراسة هذه العلاقات.

وأما الحدث الوحيد الذي تختلف فيه استنتاجاتي اختلافاً جذرياً عن استنتاجات ذلك الباحث الحديث فهو انقلاب الزعيم. فالباحث الحديث، دوغلاس ليتل، بعد تنقيبه في محفوظات الولايات المتحدة وحدها دون غيرها، أيد مزاعم كوبلاند في أن وكالة المخابرات المركزية (CIA) هي من ساند انقلاب الزعيم. ولكنني بعد إعادة تقييمي لتوثيق الولايات المتحدة وضمّه إلى المادة الجديدة التي تيسرت لي من المحفوظات البريطانية، ومن العديد من المقابلات، حكمت بهذا الكتاب هنا على أن الدور الذي لعبته وكالة المخابرات المركزية كان ثانوياً على أغلب الظن.

والجدير بالذكر أن الدليل المطروح هنا يتيح أيضاً القيام بمساهمة ما في ذلك النقاش التاريخي الدائر الآن عن التهديد الشيوعي الظنين في الشرق الأوسط في الخمسينات (١٩٥٠) وعن أثر الممارسات السياسية لإدارة آيزنهاور على هذا «التهديد». وما لم

تنكشف المحفوظات الروسية يتعذر على المرء أن يؤكد توكيداً قاطعاً ما إن كان آيزنهاور ودالاس قد بالغا بتقدير الخطر الشيوعي في تلك المنطقة وأساءا فهمه على ذلك النحو الخطير. وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الدراسة أظهرت أن سياسات الولايات المتحدة هي ما ساهم فعلاً بدفع سورية نحو ناصر والاتحاد السوفياتي، كما أن التطفل المستور الذي تطفلته وكالة المخابرات المركزية ماكان ليعدو التسريع بذلك التوجه وحسب. فالولايات المتحدة كانت مشلولة الإرادة جراء معضلة بسيطة ولكن لامناص منها ـ ألا وهي التزامها بإسرائيل. وطولما كانت واشنطن تتمنع عن بيع السلاح لسورية فإن الضباط السوريين كانوا مضطرين إذاً للالتفات إلى الروس على الرغم من أنهم كانوا يحبذون توطيد العلاقات مع الغرب. والجدير بالذكر أن بريطانيا كانت مشلولة الإرادة أيضاً، شأنها بذلك شأن الولايات المتحدة، جراء التزامها بالهاشميين. فالنفوذ الهاشمي لم يعد وقتها على سورية بانقسام الوطنيين من الحرس القديم بعضهم على بعض وحسب، لابد واستفز معارضة كل الأحزاب الراديكالية. ومهما كانت الحكومة التي تمسك بزمام الأمور فإن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ما كان بوسعهما أن يفعلا إلا القليل للتوفيق بين هذه المصالح المتناقضة تناقضاً صارخاً وجوهرياً.

ثمة جانب أخير جدير بالبحث ألا وهو مسألة المستوى الحقيقي الذي كان عليه النفوذ الشيوعي. فالضباط البعثيون والناصريون في دمشق في أواخر عام ١٩٥٧ ومطلع عام ١٩٥٨ كانوا فريسة للرعب من اتساع النفوذ السوفياتي والشيوعي مما دفع بهم إلى التهور العجول بإقامة الوحدة. وبناء على مقولات أكثر الناس قرباً من ذلك الموضوع فإن هؤلاء الضباط هم على الأرجح أفضل الأدلاء لنا عن المستوى الحقيقي للنفوذ الشيوعي الذي استحال في أواخر عام ١٩٥٧ إلى نفوذ ذي شأن بمنتهى الجلاء. ولكن من الواضح أيضاً أن الشيوعية، في السنوات السابقة لهذا العام، كما حين دفعت الولايات المتحدة حسني الزعيم في عام ١٩٤٩ لاتخاذ إجراءات صارمة ضد الحزب الشيوعي، كانت البعبع الكبير الذي يهيمن على عقول الغربيين أكثر من هيمنته على عقول السوريين. وأخيراً لابد لنا من أن نشير بهذا السياق إلى أن الاستياء الشعبي على أوسع نطاق من الممارسات السياسية الغربية كان بمثابة الفتيل الذي ألهب اتساع النفوذ الشيوعي.

الماضي والحاضر والمستقبل

إن هذه الملاحظات الختامية ستكون ناقصة إن بقيت دون إضافة بعض التعليقات عليها، ويحدونا الأمل، في أن تكون النظرة إليها نظرة متجردة، أي أنها مجرد نقاط جديرة بإمعان النظر فيها بخصوص المسائل الراهنة.

إن مقارنة الأُحداث المروية في هذا الكتاب بمثيلاتها من الأُحداث التي جرت بعدها منذ عهد قريب لمقارنة توحي بأن الطبيعة المتبدلة للدول والمجتمعات في الشرق الأوسط قد أدت إلى تغيير طبيعة العمل السري. ففي الخمسينات (١٩٥٠) كان لمعظم دول تلك المنطقة بنى سياسة مفتوحة نسبياً. وعلى الرغم من أن الحكام العسكريين، كالشيشكلي، كان بمقدورهم أن يقمعوا النشاط السياسي إلى حين من الزمن كان هنالك الكثير من الفرص أمام الأجهزة الأمنية لحبك الدسائس ورشوة السياسيين والضباط مما كان يؤثر على سياسة هذا البلد أو ذاك. ولكن في غضون العقدين الأخيرين عمدت كل الدول المقصودة إلى مركزة السلطة وتحولت، بنسب متفاوتة تكبر أو تصغر، إلى دول بولسية، مما ضيّق الآفاق أمام ذلك العمل السياسي السائب الذي كان سائداً في الخمسينات (١٩٥٠)،هذا في حين أن تحديث المجتمعات وخلق بنى إدارية حديثة أديا إلى تضييق إطار الاستقلال الذاتي للجماعات الثورية تقليدياً، من أمثال الدروز السوريين والعشائر البدوية في البادية السورية/ العراقية. ولذلك ضاقت الفرص في هذه الآونة أمام الدول الأجنبية للتحريض على إثارة التمرد في أوساط أمثال هذه المجموعات.

فالأجهزة الأمنية ماتزال تشعر بقدرتها على دس أنفها في أوقات الاضطرابات الداخلية العنيفة وخير مثال على ذلك كان الهيجان الذي أثاره الاخوان المسلمون في سورية في أواخر السبعينات (١٩٧٠) ومطلع الثمانينات (١٩٨٠) حين استغله الأردن وغيره من الدول علىالأرجح. ولكن على العموم صارت سورية والأردن ومصر والعراق والعربية السعودية أقل تعرضاً للتكتيكات التي كان معمولاً بها في الخمسينات (١٩٥٠)، وبقي الاستثناء الوحيد يتمثل بلبنان. فلبنان، بحكومة مركزية ضعيفة وبمجتمع لاتزال تتمتع فيه المجموعات العرقية (الإثنية) باستقلال ذاتي هام، كان عرضة تماماً لكل أنواع العمل السري طيلة العقدين الماضيين. إن الحكومات العربية، نظراً لعجزها عن تدمير خصومها في الداخل، نقلت خلافاتها إلى لبنان واحتدمت صراعاتها من خلال وكلائها اللبنانيين في ذلك المناخ الذي ظل مفتوحاً حتى عهد قريب لكل أنواع النفوذ الأجنبي

كما كانت عليه الحال في معظم دول الشرق الأوسط إبان الخمسينات (١٩٥٠).

وثانياً: إن التبدلات التي طرأت على الأسلحة وعلى تقنية الاتصالات جعلت الإرهابيين أكثر حصانة وروغانا من ذي قبل فمعظم الإرهاب في الخمسينات (١٩٥٠) كان لايعني أكثر من زمرة من العملاء المأجورين تقذف بقنابلها البسيطة خارج البنايات في عاصمة معادية، ولكن العملاء الآن صار بمقدورهم استخدام أسلحة أكثر صقلاً ضد أهداف في أي مكان من العالم. وثالثاً: صار هنالك تكاثر لجماعات شبه حكومية نتيجة للانشقاقات الحزبية التي حلت في الحركة الفلسطينية في أواخر الستينات (١٩٦٠). ففي حين كان من الشائع بالنسبة للملحقين العسكريين في الخمسينات (١٩٥٠) تجنيد الإرهابيين وتنسيق جهودهم، صار أكثر شيوعاً بالنسبة للدول طيلة العقدين الماضيين أن تعهد بالعمليات لجماعات شبه حكومية، وهو الإجراء الذي يخفف المخاطرة بإلصاق التهمة بالدولة الراعية للإرهاب وبفرص التعرف عليها.

وهاكم هذه الملاحظة الأعم من سابقاتها لأنها تتعلق بذهنية نظرية التآمر. فما اكتشفته هذه الدراسة كان أن الأحابيل السرية لعبت لها دوراً هاماً في التاريخ الحديث لهذه المنطقة، فضلاً عن أن الدراسة جاءت بصورة شاملة عن الدسائس المتواصلة تقريباً التي تعرضت لها سورية وجاراتها والتي عرّضت كل واحدة منها الأخرى لها أيضاً. ولذلك على الباحثين،مع التسليم بهذا الإرث، ألا يغضوا الطرف عن التفسيرات التآمرية. وينطبق هذا على الباحث سواء كان يبحث عن تفسيرات لأحداث معاصرة أو أحداث تاريخية. وعلاوة على ذلك فإن بحثنا هذا قد بيّن أن التفسيرات التآمرية لأحداث المنطقة كانت في أغلب الأحيان على شيء من المبالغة في جانبين اثنين.

أولهما: هو أن العديدات من المؤامرات الناجحة ماكانت مدينة بالكثير للمساعدة الخارجية السرية وإنما كانت من وحي محلي. فالانقلابات التي نجحت، كانقلاب الزعيم في عام ١٩٤٩ وانقلاب الشيشكلي في عام ١٩٤٩ وعام ١٩٥١ ، ماكانت بحاجة للدعم الأجنبي إلا بالحدود الدنيا. ففي هذه الحالات كان الضباط والسياسيون من أصحاب العلاقة على مقدار من العزم والتنظيم كبير يغنيهم عن المساعدة الأجنبية. وأما في الحالات التي طلب فيها المتآمرون مساعدة أجنبية، كما كانت عليه الحال بالنسبة للحزب القومي الاجتماعي السوري في عام ١٩٤٩ في لبنان أو في عام ١٩٥٦ في سورية، كان ذلك الطلب علامة واضحة على أن الحركة في غاية الضعف ولاسبيل لها

للنجاح، علاوة على أن الطبيعة المعقدة والمشوشة للعمليات التي قادها الأجانب جعلها أكثر تعرضاً للاكتشاف.

وثانيهما هو أن الاعتقاد بوقوف هذه القوة العظمى أو تلك خلف الأحداث، كما هو شائع في الشرق الأوسط وفي أوساط بعض الباحثين الغربيين، يجب التعامل معه بشك كبير، وعلى الرغم من أن نظريات التآمر شرق الأوسطية بخصوص الخمسينات (١٩٥٠) تعطي مركز الصدارة لوكالة المخابرات المركزية (CIA) أو لجهاز الأمن السري البريطاني (SIS)، فإن هاتين الوكالتين كانتا في الواقع أقل نشاطاً من نظيراتهما الإقليميات. فالاتهامات التي تحدثت عن دور لوكالة المخابرات المركزية في مسألتي الزعيم والمالكي اتهامات يتعذر الإتيان بالدليل عليها. وفي ذلك الصراع ضد اليساريين السوريين والناصريين، كان النشطاء السريون العراقيون هم الذين استهلوه وانخرطت فيه لاحقاً الحكومتان اللبنانية والسعودية. وأما الحالات الوحيدة التي انخرطت فيها وكالة المخابرات المركزية على نحو مباشر فكانت المؤامرة العراقية ومؤامرة الحزب القومي السوري الاجتماعي في نيسان عام ١٩٥٧ والمؤامرة الأمريكية، ناهيك على أن الحالة الوحيدة التي انخرط فيها جهاز الأمن السري البريطاني على نحو مباشر كانت المؤامرة العراقية وحسب. ولكن في الحالات الأخرى كان الأمريكيون والبريطانيون يساعدون ويشجعون حلفاءهم الإقليميين ولكنهم ماكانوا يتصدروا قيادة العمليات.

وثمة تعليق ختامي نسوقه عن مكان «الأحابيل القذرة» في سياسة الشرق الأوسط ككل، وهو أن ميشيل سورا كان مخطئاً، كما قيل في المقدمة، حين قال أن استخدام سورية للإرهاب في الخارج إبان الثمانينات (١٩٨٠) كان يمثل محاولة «لتوطيد أركانه كشرعة جديدة للعلاقات الدولية» فكل الدول التي مر ذكرها في هذه الدراسة لجأت لاستخدام العمل السري لدفع مآربها السياسية الأجنبية أشواطاً إلى الأمام في الشرق الأوسط في فترة الخمسينات (١٩٥٠)، كما أن معظمها وظف الإرهاب بهذا الشكل أو ذاك. وما من سبب هناك يدفعنا للظن بأنها غيرت مناهجها. فالتكتيكات والأهداف قد تغيرت على الأرجح والإرهاب صار في أغلب الظن أكثر أهمية من الأشكال الأخرى للعمل السري، ولكن ما من دولة من الدول بمقدورها أن تدعي النظافة لأيديها. وأخيراً يجب علينا أن ننتظر كشف المحفوظات السرية حتى نتمكن من كتابة تاريخ مسهب عن العمل السري في الشرق الأوسط، ولكن ليس هنالك ثمة سبب وجيه يمنعنا عن الشك بأن الأجهزة الأمنية ما فتئت تلعب دوراً بارزاً في سياسة تلك المنطقة.

«الحرب الخفية في الشرق الأوسط»

وجدت سوريا نفسها عشية الاستقلال ضحية الصراع العربي الإسرائيلي والمنازعات الهاشمية السعودية والحرب الباردة بين القطبين السوفياتي والأمريكي، ناهيك عن دسائس الامتيازات النفطية في ايران والعراق والسعودية. فكل تلك الوقائع أدت إلى قيام سلسلة من الانقلابات العسكرية لصالح هذا الطرف الإقليمي، وامتداده الدولي، أو ذاك. فما هي الأدوار التي لعبتها الأحزاب السياسية، وقياداتها في تلك المرحلة كحزب البعث العربي الاشتراكي والشيوعي والسوري القومي والإخوان المسلمين والوطني والشعب؟ ما هو السبب الحقيقي لإعدام أنطون سعادة ولاغتيال عدنان المالكي؟ لماذا قامت الوحدة السورية المصرية، ولماذا انقض عليها الانفصال في عام ١٩٦١ . أسرار وأسرار كشفت عنها في هذه الآونة وزارتا الخارجية البريطانية والأمريكية وأرشيف وكالة المخابرات المركزية CIA بشكل يسلط الأضواء على كل الدسائس التي تعرضت لها سوريا، إقليمياً ودولياً، منذ ذلك الحين وحتى هذه الأيام ولاسيما بعد سقوط الكتلة الشيوعية وانتهاء الحرب الباردة وتعاظم الهجمة الصهيونية الأمريكية على سورية، قلب الشرق الأوسط. هذا كله معروض في هذا الكتاب بشكل بالغ التوثيق.

عبدالكريم محفوض

١٩٩٧/٩/٢٧